وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة – 3–

كلية: العلوم السياسية

دور التيار الإسلامي في عملية التحول الديمقراطي في مصر

دراسة حالة : "حزب الحرية و العدالة "

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تخصص: "سياسات مقارنة".

– من اعداد الطالب :

عبد الرحمان بن عزوز

– تحت اشراف الأستاذ:

د. **عبد الكريم كيبش**

– لجنة المناقشة:

لقب و إسم الأستاذ	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د رياض بوريش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة –3–	رئيسا
أ.د عبد الكريم كيبش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة –3–	مشرفا ومقررا
د. عبد اللطيف بوروبي	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة –3–	عضوا مناقشا

- السنة الجامعية: 2012–2013.

بسم الله الرحمن الرحيم

{ولو أنما في الأرض من شجرة

أقلام والبحر يمده من بعده

سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله

إن الله عزيز حكيم}

(لقمان 27)

إهداء:

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي الأعزاء.

إلى جميع الأهل والأصدقاء والزملاء.

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا العمل.

شكر وعرفان:

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب " هود 88.

الحمد لله على نعمه الكثيرة وآلائه الجليلة التي أسبغها علينا بفضله العميم وكرمه العظيم فله الحمد والشكر ما تعاقب الليل والنهار، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة والنعمة المسداة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

ثم بعد أوجه أسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور: " **عبد الكريم كيبش** " لتفضله بالإشراف على هذا العمل وتوجيهه لإتمامه على أفضل وجه.

كما أعبر عن إمتناني إتجاه أساتذتنا الكرام ممن أشرفوا على تكويننا وتوجيهنا منذ دخولنا قسم العلوم السياسية بجامعة قسنطينة، وأخص منهم بالذكر الأستاذ :" رياض بوريش، عبد السلام يخلف، عبد اللطيف بوروبي، رياض حمدوش، رضا دمدوم، الصالح عميور دعاس، محمد بشير زروق".

كما أشكر الأستاذ " **حسين شوقي**" على توجيهاته العميقة التي ساعدتني في ضبط هذا العمل.

والشكر موصول إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

ملخص باللغة العربية:

دور التيار الإسلامي في عملية التحول الديمقراطي في مصر دراسة حالة: "حزب الحرية والعدالة".

يتناول موضوع بحثنا عملية التحول الديمقراطي التي تحتاج إلى إطار نظري خاص يضبطها بحكم إختلاف تجارب التحول الديمقراطي من دولة إلى أخرى، فعملية التحول الديمقراطي معقدة وطويلة ولا يمكن الحكم بنجاحها إلا عبر الوصول لمرحلة الترسيخ الديمقراطي بالوصول إلى الديمقراطية الكاملة، أو على الأقل الوصول إلى ديمقراطية جزئية، وإما الفشل التام بالعودة إلى حالة الحكم التسلطي التي تسبق عملية التحول الديمقراطي.

بدورها تلعب الأحزاب السياسية بمختلف إيديولوجياتها دورا بارزا في عملية التحول الديمقراطي عبر نشاطها السياسي على مستوى السلطة أو المعارضة، وحسب طبيعة تفاعلها على مستوى النظام الحزبي الديمقراطي الموجود بكل دولة تتم بها عملية التحول الديمقراطي.

كما تعد الحركة الإسلامية بالوطن العربي وجراء تطورها الفكري الذي أدى لقبولها بنظام الحكم الديمقراطي والتعددية الحزبية فاعلا مهما في إحداث تحول ديمقراطي بالوطن العربي، خاصة وأن العمل السياسي للتيار الإسلامي تطور من مستوى الحركة الإسلامية نحو مستوى الحزب السياسي الإسلامي.

وبمصر أدت جماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها عام 1928 دورا مهما في النضال والعمل السياسي ، وقد مرت الجماعة بعدة تطورات فكرية وتنظيمية إنتهت بتشكيلها لحزب الحرية والعدالة عام 2011. وهو الحزب السياسي الإسلامي الذي لايمتلك رفقة بقية الفواعل السياسية بمصر تجربة كافية في مجال العمل السياسي الديمقراطي بحكم حالة الحكم التسلطي الذي عرفته مصر خلال عدة عقود تاريخية سابقة، ما يجعل حزب الحرية والعدالة يواجه عدة تحديات ترهن دوره في إنجاح عملية التحول الديمقراطي بمصر خاصة مع إحتمالات العودة للحالة التسلطية التي تسبق عملية التحول الديمقراطي بمصر .

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، التحول الديمقراطي، الأحزاب السياسية، النظم الحزبية، الحركات الإسلامية، الفكر السياسي الإسلامي، جماعة الإخوان المسلمين، حزب الحرية والعدالة.

Résumé:

Le rôle du mouvement islamique en transition démocratique en Egypte. étude du cas du parti de la liberté et de la justice.

Notre recherche porte sur le processus de démocratisation qui a besoin d'un cadre théorique adapté, en raison des différents essais de démocratisation d'un pays á un autre. Le processus de démocratisation est complexe et long et on ne peut pas dire que c'est un succès, seulement si on arrive á la phase de consolidation démocratique et puis á la démocratie complète –full democracy – ou au moins parvenir a la démocratie partielle –partial democracy–, sinon nous sommes face un échec total avec le retour au régime autoritaire qui précède le processus de démocratisation.

De leur coté les partis politiques avec leurs différente idéologies jouent un rôle important dans le processus de la démocratisation, á travers leurs activités politiques au niveau du pouvoir ou de l'opposition.

Le mouvement islamique dans le monde arabe à un rôle essentiel, il considéré comme un facteur important dans la réussite de la transition démocratique dans le monde arabe, et spécialement après que l'action politique du courant islamique a évolué du niveau de mouvement islamique vers le niveau du parti politique islamique.

En Egypte les frères musulmans ont joué un rôle important dans la lutte et l'action politique depuis 1928 date de leur création, Le groupe a adopté plusieurs évolutions réglementaires et intellectuelles, et a abouti á la création du parti de la liberté et de la justice l'année 2011. C'est le parti politique islamique qui ne possède pas avec les autres acteurs politique en Egypte une expérience suffisante dans le domaine de l'activité politique démocratique, ce qui rend le parti de la liberté et de la justice confronté à plusieurs défis, ceci amoindri son rôle dans la réussite de transformation démocratique en Egypte.

Mots clés : La démocratie, la démocratisation, les partis politiques, système partisan, les mouvements islamiques, la pensée politique islamique, les Frères musulmans, parti de la liberté et de la justice.

Abstract:

The role of the Islamic movement in democratic transition in Egypt. Case study: freedom and justice party f.j.p.

Our subject discusses the process of democratization that needs a special theoretical framework ,because there are many different experiences of democratic transition from one state to another. Democracy transition is very complicated and needs a long time. So we can only consider it effective through access to the democratic consolidation which means presence of full democracy. Or at least access to partial democracy. In the absence of the terms of full or partial democracy we are against the continuation of authoritarian. That precedes the democratization.

For its part ,political parties play in various ideologies a prominent role in democratization through their political activity at the level of authority and opposition. Also through their interaction in democracy party system existing in each democratic state.

The Islamic movement in Arab world has become an important actor in the democratisation due to intellectual evolution of its literature. Especially that the Islamic trend moved from the level of Islamic movement towards the level of the Islamic political party.

In Egypt, Muslim brotherhood played an important role in the struggle and political activity since it's establishment in 1928. The Muslim brotherhood passed by many intellectual and organizational developments ended by the formation of the freedom and justice party in 2011. This party, as the rest of the other political actors in Egypt, does not have enough experience in the field of democratic political activity. because of the authoritarian status that Egypt experienced decades ago. That's what makes the freedom and justice party against many challenges, conditioning its role in the success of democracy transition in Egypt, taking in to consideration the possibility of going back to the authoritarian status that precedes the democratization there.

Key words: democracy. Democratization. Political parties. Party systems. Islamic movement. Islamic political thought. The Muslim brotherhood. Freedom and justice party.

خطة الدراسة:

دور التيار الإسلامي في عملية التحول الديمقراطي في مصر دراسة حالة "حزب الحرية والعدالة".

المقدمة:

الفصل الأول: مفهوم ونظريات وأنماط عملية التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: مفهوم وشروط الديمقراطية.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية.

المطلب الثاني: عوامل وشروط تحقيق الديمقراطية.

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي وأهم مراحله وعوامله.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: عوامل نجاح التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مقاربة التحديث.

المطلب الثاني: مقاربة الإنتقال.

المطلب الثالث: المقاربة البنيوية .

المبحث الرابع: أنماط التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: أنماط التحول الديمقراطي لدى" دونالد شاير" share Donald .

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي لدى "صامويل هنتنغتون" Samuel Huntington".

الفصل الثاني: الإطار النظري لدراسة الأحزاب السياسية.

المبحث الأول: مفهوم ونشأة الظاهرة الحزبية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الأحزاب السياسية.

المبحث الثاني: أنماط وأصناف النظم الحزبية.

المطلب الأول: مفهوم عام حول النظام الحزبي.

المطلب الثاني: معايير تصنيف النظم الحزبية لدى بعض الباحثين.

المطلب الثالث: أنواع النظم الحزبية.

المبحث الثالث: أنواع الأحزاب السياسية.

المطلب الأول: الأنواع العامة للأحزاب السياسية لدى بعض الباحثين.

المطلب الثاني: تصنيف "لاري دايموند" Larry Diamond و "ريشارد غونتر" Richard Gunther – للأحزاب السياسية.

المبحث الرابع: وظائف وتحديات الأحزاب السياسية.

المطلب الأول: وظائف الأحزاب السياسية لدى مجموعة من الباحثين.

المطلب الثاني: الوظائف الرئيسية للأحزاب السياسية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على وظائف الأحزاب السياسية.

الفصل الثالث: الإطار الفكري والمفاهيمي في دراسة الحركة الإسلامية.

المبحث الأول: الأصول الفكرية للحركة الإسلامية.

المطلب الأول: المقاربة الإصلاحية الإسلامية.

المطلب الثاني: المقاربة الإصلاحية الحركية.

المطلب الثالث: تطور رؤية الحركة الإسلامية إزاء الديمقراطية والتعددية الحزبية.

المبحث الثاني: مفهوم الحركة الإسلامية وعوامل تطورها.

المطلب الأول: مفهوم الحركة الإسلامية.

المطلب الثاني: عوامل وأسباب نشأة الحركة الإسلامية.

المبحث الثالث : أصناف الحركات الإسلامية وأهم تحدياتها.

المطلب الأول: أنماط الحركات الإسلامية.

المطلب الثاني: أهم التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية.

الفصل الرابع: حزب الحرية والعدالة ودوره في المرحلة الإنتقالية بمصر.

المبحث الأول: حركة الإخوان المسلمين الخلفية التاريخية والسياسية لحزب الحرية والعدالة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للإخوان المسلمين .

المطلب الثاني: البناء التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين.

المطلب الثالث: تطور المشاركة السياسية لدى الإخوان المسلمين.

المبحث الثاني: حزب الحرية والعدالة والمرحلة الإنتقالية في مصر.

المطلب الأول: نشأة الحزب وأهم مبادئه وأهدافه.

المطلب الثاني: مشاركة الحزب في إنتخابات مجلسي الشعب والشورى المصريين لسنة 2011-2012.

المطلب الثالث: مشاركة حزب الحرية والعدالة في الإنتخابات الرئاسية المصرية لعام 2012.

المبحث الثالث: تحديات ومستقبل حزب الحرية والعدالة.

المطلب الأول: التحديات الداخلية التي تواجه حزب الحرية والعدالة.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه حزب الحرية والعدالة.

المطلب الثالث: مستقبل حزب الحرية والعدالة في إنجاح مسار التحول الديمقراطي بمصر.

الخاتمة.

المقدمة

مقدمة:

تماشى وجود القوى السياسية الاسلامية في الوطن العربي مع الواقع السياسي الذي أفرز مهام و مواقع لم تستطع القوى السياسية الأخرى أن تقوم بها أو تغطيها،و هذا هو الأمر الذي دفع بمجموعة من المصلحين الإسلاميين لمحاولة إيجاد سبل جديدة للتغيير و الإصلاح السياسي في الوطن العربي وفق أسس إسلامية، و لقد كان لأفكار **محمد عبده** و **رشيد رضا** الأثر الكبير في وضع اللبنات الأولى لبلورة حركة إسلامية وفق توجه إسلامي إصلاحي سلمي ب**مصر** خاصة و الوطن العربي عامة ,و لكن الظروف التي عاشتها **مصر** حينها إستلزمت بروز إطار حركي يعمل على بلورة التوجهات الفكرية للإصلاح في الوطن العربي ضمن حركة اسلامية ,و هو ما عمل **'حسن البنا'** على فعله بتأسيسه لحركة **الاخوان المسلمين** عام '1928' و تزامن بروز هذه الحركة مع المحاولات الاصلاحية التي قام بها بعض رواد النهضة في الوطن العربي مثل **عبد الحميد بن باديس** بالجزائر ,**عبد العزيز الثعالبي** بتونس , **أبو الأعلى المودودي** في باكستان و كل هؤلاء عملوا وفق مبدأ مواجهة تيار القومية العربية الذي تزامن مع بروز مفهوم الدولة الوطنية في العالم العربي بالإضافة الى بروز مجموعة عوامل ساهمت في نهوض هذه الحركات الاسلامية منها هزيمة المشروع النهضوي الناصري خاصة بعد هزيمة '1973' ضد إسرائيل مع **أنور السادات** و كدا افتقاد جل النظم السياسية العربية للمشروعية و اغفال دور الارادة الشعبية التي كانت أحد أهم الأسباب الرئيسية في سقوط بعض الحكام السابقين الذين غيبوا الإرادة الشعبية مثلما حدث ب **تونس،مصر**, **اليمن** الى جانب انتشار الفلسفة العلمانية التي لا تتماشى و الطبيعة العقيدية و الفكرية لجل الشعوب العربية و الاسلامية ، ولقد عرفت مصر نفس الأمور السابق ذكرها وهي نفس الأمور التي أدت لبروز اسم الحركة الاسلامية و على رأسها **حركة الاخوان المسلمين**، و قد انتهجت الحركة في إطار صراعها على الشرعية مع النظام السياسي المصري أسلوبين هما المهادنة منذ ثمانينيات القرن الماضي أين عمل الإخوان على إعادة بناء تنظيمهم و التفاعل مع شرائح المجتمع المختلفة من خلال الفضاءات المعتادة كالأحياء السكنية،المساجد و التنظيمات الطلابية و النقابية عبر أسلوب الدعوة السلمية، و هو ماتمخض عنه جيل جديد في حركة الاخوان المسلمين اعتمد على اسلوب المراجعات الفكرية لأفكار كل من "**حسن البنا**" و "**سيد قطب**" و تمكن الإخوان خلال هذه المرحلة من تكوين قاعدة شعبية قوية بمصر. ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي إتخذ الإخوان أسلوب أكثر حزما و هو أسلوب المواجهة و التحديات ضد النظام السياسي المصري معتمدين على ما قاموا بتحقيقه من شرعية إجتماعية ذات صبغة سياسية و ساعدهم على ذلك بعض الأحداث الداخلية بمصر. كبروز الحركات الراديكالية الجهادية بمصر و التي ظلت حركة الاخوان ترفض فكرتهم و تعمل على أسلوب التغيير السلمي. إلى جانب المشاكل

الاقتصادية، و كذا على المستوى الدولي بحدوث حرب الخليج الثانية عام "1991" والتي رفض فيها الإخوان جملة و تفصيلا التدخل العسكري الغربي في العراق ما أقام لهم مشاكل قوية مع الرئيس المصري السابق "**حسني مبارك**" أين عمل الإخوان المسلمون على حشد الرأي العام المصري ضد هذا التدخل العسكري مطالبين الرئيس المصري باتخاذ موقف أكثر حزما. كما تمكنت الحركة منذ مرحلة الثمانينات من تطوير بنيتها و مؤسساتها الداخلية عبر قيادات تحمل توجهات فكرية للعمل السياسي المباشر من امثال المرشد العام الثالث للحركة حينها "**عمر التلمساني**" . و مع هجمات "11سبتمبر2001" و الحرب على العراق "2003" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، عملت هذه الأخيرة – و.م.أ– على التحالف الوثيق مع النظام السياسي المصري لمنع وصول الإسلاميين للحكم حتى و لو وفق تجربة ديمقراطية خوفا من تكرر سيناريو حركة بفلسطين في الانتخابات التشريعية لعام "2006" .الأمر الذي زاد الضغط على حركة حماس الاخوان التي لم تفز سوى ب **17** مقعدا بالبرلمان عام "2000" جراء عملية التزوير في الانتخابات و التى إعتمد قادتها خلال هذه المرحلة و بعدها على وسائل الاتصالات الحديثة كالمواقع الالكترونية، المدونات، مواقع التواصل الاجتماعي، وسائل الاعلام السمعي البصري... في سبيل توسيع قاعدتها الشعبية على المستوى الداخلي بمصر و حتى على المستوى الاقليمي و الدولي. حيث قامت الحركة بتوضيح طبيعة رؤيتها لعملية التحول الديمقراطي بمصر و الأسس التى يتم وفقها. كما ركزت في نفس الوقت على زيادة الضغط على النظام السياسي المصري خاصة في مسألة عدم إكتسابه للشرعية. – و هذه النقطة الأخيرة هي التى أدت لحدوث ما يسمى بالثورة الشعبية عند البعض و الربيع العربي عند البعض الآخر– و التى شارك فيها الشباب المنتمون لحركة الإخوان المسلمين و سعوا مع بقية القوى الشعبية لعملية تغيير سياسي كلي عبر اسقاط حكم الرئيس السابق"**حسني مبارك**" و كل من له صلة بنظام حكمه. و هو ما تسنى لهم بإستقالته من رئاسة **مصر** و تدخل المؤسسة العسكرية و المجلس العسكري الذى أمسك بزمام السلطة مؤقتا إلى غاية إجراء انتخابات مجلس الشعب والشورى وكذا الإنتخابات الرئاسية.و تم خلالها إجراء انتخابات برلمانية و هي الانتخابات التي شاركت فيها **حركة الاخوان المسلمين**. و لكن ليس بطبيعتها الحركية و إنما و لأول مرة في تاريخ الحركة من خلال تنظيم حزبي سياسي عرف بإسم " **حزب الحرية و العدالة**" و الذى يعبر عن التوجهات السياسية الفعلية للحركة و قد تمكن هذا الاخير و بعد تأسسه في "6**جوان2011**" من الفوز بإنتخابات مجلس الشعب المصري 2012 بمعدل اجمالي **222** مقعد من اصل **508** مقعد. ليشغل أمينه العام "**محمد سعد الكتاتني**" منصب رئيس مجلس الشعب المصري وهي سابقة أولى في تاريخ حركة الإخوان المسلمين بمصر. و قد تمكن الحزب من حصد غالبية المقاعد عن طريق برنامجه الذى يسعى لعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق الحريات العامة .حرية تكوين أحزاب. إقرار مبدأ التداول على السلطة وفقا للدستور. نشر و

تعميق المبادئ الاسلامية في إطار دولة مدنية تحافظ على مختلف الحريات . تعزيز الأمن القومي عبر إستعادة الدور الإقليمي لمصر في محيطها الاقليمي العربي- الاسلامي و الدولي. لتترسخ الأمور أكثر بفوز حزب الحرية والعدالة بغالبية مقاعد مجلس الشورى المصري "2012" الذي يمثل السلطة التشريعية بمصر، ومع فوز رئيس حزب الحرية والعدالة -سابقا- ومرشحه للرئاسيات المصرية "محمد مرسي" بمنصب رئيس جمهورية مصر العربية عام 2012 ، ليصبح حزب الحرية والعدالة بذلك القوة السياسية الأولى على مستوى السلطة السياسية خلال هذه المرحلة الإنتقالية التي ألقت بكاهلها على الحزب وجعلته في مواجهة عدة تحديات في سبيل إنجاح عملية التحول الديمقراطي بمصر.

- أهمية الموضوع :

لقد أدت رياح التغيير على العالم العربي او ما اصطلح ستيفن والت **Stephen walt** في مجلة "**foreign-policy**" - **السياسة الخارجية** - في نوفمبر 2011 على تسميته ب **قداس من أجل الربيع العربي requiem for the arab spring** .والذي حمل في نسماته حدوث عدة تغيرات جذرية في بعض الدول العربية التي حدثث بها هذه الأحداث ومن بين التغيرات سقوط بعض الحكام العرب الذين كرسوا لمبدأ الدكتاتورية والحكم المطلق الغير ديمقراطي وعملوا على فرض حالة العجز والإستعصاء الديمقراطي، و مع سقوط هؤلاء عبر ثورات شعبية فكان لزاما أن يتم إعادة انتخاب و تكوين سلطات سياسية جديدة يكون لمبدأ الإرادة الشعبية أكبر الأثر فيها .وقد اختارت الإرادة الشعبية ان تمثلها الحركات الإسلامية في شتى بقاع الوطن العربي.فالحركة الإسلامية بالوطن العربي عامة و مصر خاصة. و رغم محاولة الأنظمة السياسية السابقة تشويه صورتها و تكريس مبدأ فوبيا الحركة الاسلامية . إلا أنه و رغم هذه الأمور ظلت الحركة الاسلامية تتمتع بقاعدة و ولاء شعبي كبير جراء نضالاتها الطويلة. وهو ما تجسد مؤخرا بتواجد قوي لمختلف الأحزاب السياسية الاسلامية و سيطرتها في البرلمانات العربية و الحكومات و حتى الرئاسة.

فصعود الحركة الاسلامية على صعيد الوطن العربي عامة و مصر خاصة يمثل أهمية بالغة إذ لم يسبق و أن عرف الوطن العربي ومصر مثل هذا الصعود القوي للحركات و الأحزاب الاسلامية. فمع وصول الحركة الاسلامية بمصر و على رأسها **حزب الحرية و العدالة** من حركة الاخوان المسلمين و **حزب النور السلفي** إلى مجلسي الشعب والشورى المصريين والرئاسة المصرية، وجدت الحركة الإسلامية بمصر نفسها أمام حتمية الضغط الشعبي وضغوط المعارضة المصرية خلال هذه المرحلة الحساسة بالإضافة إلى وجود مؤسسة عسكرية تتسم بنوع من الشدة في التعامل مع هذه الحركات.بالإضافة إلى تحدي التغيير السياسي و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي

وضعها الشعب المصري على عاتق هذه الأحزاب الاسلامية. و بالإضافة لهذه التحديات الداخلية هناك تحديات اقليمية و دولية كرؤية هذه الحركات للقضية الفلسطينية و إنعكاس هذا الأمر على علاقة مصر مع إسرائيل.هذا من جهة ومن جهة أخرى يعد وصول الحركة الاسلامية لمناصب سياسية عليا بمصر كالرئاسة والحكومة أحد الامور المهمة التي ستدفع بالغرب – و.م.أ و الإتحاد الأوروبي – .إلى مراجعة سياساتها الخارجية مع دولة مصر وفق أجندة خارجية جديدة بالإضافة الى الدور الروسي الذي قد يجد في وصول مثل هذه الحركات الإسلامية إلى السلطة أحد النقاط المهمة لتعديل الخارطة السياسية بالمنطقة وفق مصالح روسية مزاحمة للمصالح الغربية بالمنطقة العربية.

كل هذه الامور السابق ذكرها تجعل من الموضوع موضوعا قابلا للنقاش و الدراسة وفق أسس علمية سياسية ،عوض التركيز على الجانب الفكري للحركة الاسلامية. سنعمل عكس ذالك على التلميح إلى الاطار الفكري للحركة الاسلامية. لكن سنركز على الإطار السياسي العملي الواقعي للحركة الاسلامية بمصر من خلال دراسة حالة **حزب الحرية و العدالة** المنبثق عن حركة **الاخوان المسلمين** بعد نجاح عملية اسقاط الرئيس المصري السابق حسني مبارك. فالحركة الاسلامية بمصر طالما نادت ببرامج للتغيير و الاصلاح السياسي. و تعد أحداث الربيع العربي التي كرست لمبدأ الإرادة الشعبية التي رأت في الحركة الإسلامية السبيل الأمثل للإعتماد عليها في التغيير السياسي و هي أهم فرصة أتيحت للحركة الإسلامية من خلال وصولها للحصول على أغلبية مقاعد البرلمان . و وصول أحد رموزها الى منصب رئاسة مصر لتتمكن من إثبات برامجها وهو ما لا يتم إلا عن طريق برنامج عملي للتغيير السياسي كما تعد هذه الفرصة احد اهم الفرص لتحديد مستقبل الحركة الاسلامية بمصر من خلال نجاح الحركة في كسب ثقة الشعب مستقبلا عبر النجاح في تحقيق تحول ديمقراطي فعلي حاليا. وهو ما يجعل الموضوع أحد المحاور المهمة للدراسة و التحليل.

– اسباب اختيار الموضوع :

في ظل التطورات الحاصلة على مستوى الوطن العربي بوصول احزاب سياسية اسلامية الى سدة الحكم و السلطة مثلما حدث مع **حزب العدالة و التنمية** المغربي و **حزب النهضة** بتونس و **حزب الحرية والعدالة** بمصر و **حزب النور** ذو التوجه السلفي بمصر بل ووصول بعض قادة هذه الأحزاب من ذوي التوجه الاسلامي الى مناصب مرموقة في النظام السياسي مثل **عبد الإله بنكيران** كرئيس للحكومة في المغرب و علي **العريض** كرئيس للحكومة في تونس و **سعد الكتاتني** كرئيس لمجلس الشعب المصري– السابق– و**محمد مرسي** كرئيس لمصر، بل و صارت الاحزاب

الإسلامية تشكل الأغلبية في الكتل البرلمانية لدول مثل المغرب و تونس ومصر و هي ظاهرة جديدة أفرزتها الثورات الشعبية العربية التي حدثت مؤخرا ضد رؤساء و أنظمة حكم إستبدادية و أمام هذه التطورات الحاصلة بعودة الحركة الإسلامية للحياة السياسية بقوة.تمثلت الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع في:

1- أسباب موضوعية يمكن إيجازها في مايلي :

- لطالما ظلت الحركة الاسلامية بالوطن العربي رهينة الإطار الفكري الاصلاحي الدعوي لذلك لابد من ضرورة توضيح البناء الفكري و الايديولوجي للحركة الاسلامية في الوطن العربي و مدى مساهمة الواقع الفعلي و المعيشي بالبلدان العربية في تطور البناء الفكري و الايديولوجي لهذه الحركات الاسلامية.
- إبراز التأثير المباشر للحركة الاسلامية بمصر السياسية على ما عرف بالثورات العربية أو أحداث الربيع العربي، سواء من ناحية تكوين وعي سياسي لدى الافراد بضرورة تحقيق تغيير سلمي او راديكالي في بعض الأحيان وهذا بصيغة غير مباشرة أو بصيغة مباشرة بالمساهمة المباشرة و الفعلية للنخبة السياسية الاسلامية في أحداث الربيع العربي.
- توضيح مدى مساهمة الحركة الاسلامية في مصر في عملية **التحول** .ووفق أي ايديولوجية ستنتهج الحركة الإسلامية هذا التغيير و هل ستحافظ على مبادئها أم لا.
- التركيز على توضيح طبيعة التحول الذي حدث على الحركة الاسلامية بالتحول من البناء و الاطار الحركي الدعوي إلى الإطار التنظيمي السياسي الحزبي، وهو ما تجلى مع حزب الحرية والعدالة في مصر الذي انبثق عن حركة الاخوان المسلمين. وهنا نحاول توضيح الاختلاف بين الحركة movement و الحزب party .
- محاولة إثبات أن الاحزاب الاسلامية و على رأسها حزب الحرية و العدالة بمصر تمتلك برامج تنموية و تتكون من اطارات و علماء قادرين على تحقيق عملية التحول الديمقراطي وفق طموحات و تطلعات المواطنين ، و تمكنهم من كسب الثقة الشعبية التي تمكن الحركة الاسلامية من الاستمرار في السلطة السياسية و هذا عكس الصورة النمطية التي طالما سعت الأنظمة الاستبدادية السابقة على ابقائها للتواصل في الاستبداد السياسي و هي التخويف بأن الحركة الاسلامية لا تمتلك أي برامج تنموية .
- محاولة الوصول الى أهم التحديات الداخلية و الاقليمية و الدولية التي كان لزاما على الحركة الاسلامية بمصر عموما و حزب الحرية و العدالة بمصر خصوصا مواجهتها بغية الاستمرار و المواصلة في عملية التحول الديمقراطي والحفاظ على المكاسب المحققة .

2- أسباب ذاتية :

– إزدياد أهمية موضوع الحركة الاسلامية بشكل لم يسبق له مثيل ببروز مواضيع و افكار جديدة يمكن بحثها في إطار الصعود القوي للإسلاميين في مختلف البلدان العربية التي عرفت أحداث الربيع العربي .

– وجود رغبة خاصة في التركيز على موضوع المصطلحات فالحركة الاسلامية بالوطن العربي و عند دراستها من قبل بعض الباحثين غالبا ما يتم خلطها مع غيرها من المصطلحات كالإسلام السياسي –الأصولية الإسلامية – الراديكالية – الإرهاب –.وهي أمور تشوه الصورة الفعلية للحركة الاسلامية .فالمفاهيم مهمة جدا أو هي كما يعتبرها – سير.ج. تومسون– **sir.g.thompson**المفاهيم هي القاعدة الإمبيريقية للعلم .

– رغبة ذاتية بالتركيز على دراسة حالة حزب الحرية و العدالة بإعتباره يمثل النموذج العالمي لفكر الإخوان المسلمين وهذا عكس بعض الأحزاب الاسلامية الأخرى كحزب النهضة بتونس أو العدالة و التنمية بالمغرب و الذي يعبر عن الفكر الإخواني الإقليمي الذي يختلف عن الفكر الإخواني العالمي بالإضافة إلى أن هذا الحزب يمثل أحد النماذج الناجحة للحركة الاسلامية في مرحلة ما بعد الثورات الشعبية العربية أو–الربيع العربي–.

– محاولة إضافة إطار فكري جديد للبحث في موضوع الحركة الإسلامية و الأحزاب الاسلامية لدى الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية وكذا إضافة مراجع علمية متخصصة في موضوع الحركة الاسلامية نثري بها المكتبة العلمية عبر إضافة موضوع جديد وهو –الحركة الاسلامية قي مرحلة ما بعد الثورات العربية– .

أدبيات الدراسة:

تمثلت أهم أدبيات الدراسة فيما يلي:

مقالة **صامويل هنتنغتون Samuel Huntington** وعنوانها "**كيف تتحول الدول ديمقراطيا How countries democratize** وهي المقالة التي شرح فيه الأنماط الثلاثة المختلفة لعملية التحول الديمقراطي التي إستلهمها من التجارب المختلفة لبعض الدول بين 1970 و 1990 والتي ركز فيها على دور التفاعلات السياسية الداخلية والخارجية في حصول عملية التحول الديمقراطي . إنطلاقا من نمط **التحول transformation** أين تكون الحكومة أقوى من المعارضة وأكثر رغبة منها في حصول عملية التحول الديمقراطي، ثم **الإحلال replacement** أين يكون للمعارضة دور كبير في إسقاط الحكومة والإتجاهات المحافضة بالسلطة لإنجاح التحول الديمقراطي. إنتهاءا بالنمط الثالث **التحول الإحلالي transplacement** وهي الحالة التي تكون فيها كل من الحكومة

والمعارضة ذات وزن متساوي ولايعلوا طرف على آخر، أين يتفقون على ضرورة مراحل عملية التحول الديمقراطي.

دراسة **ديتريخ روشماير Ditrich rueshemeyer** لعام **1993** بعنوان: "**تأثير التنمية الإقتصادية على الديمقراطية**" **the impact of economic development on democracy** التي جاءت ضمن النظريات المؤكدة على أهمية الطبقات الوسطى في عملية التحول الديمقراطي، والتي تدخل ضمن الدراسات التاريخية المقارنة التي تعتبر أن التطور التاريخي ساهم في تطور الرأسمالية التي ساهمت بدورها في تحول البنية الطبقية وبروز الطبقة الوسطى التي تكتلت في تنظيمات خاصة ومؤثرة يصعب إستبعادها من قبل النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي .

دراسة كل **من ستيفان هاغارد Stephan Haggard** و**روبرت كوفمان Robert R. Kaufman** المعنونة " **الإقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي**" **the political economy of democratic transition**" والتي أشار كاتبيها من خلالها لتأثير الأوضاع الإقتصادية في الأمد القصير على القدرة على المساومة بين أصحاب المناصب والمعارضة وهذا بناءا على تجربة 10 دول في أمريكا اللاتينية وآسيا ذات دخل متوسط . أين يتبين تأثير الأزمات الإقتصادية على شروط التحول الديمقراطي وطبيعة التقسيمات السياسية الجديدة.

كتاب "**دانيال لويس سيلر**" **Daniel Louis seiler الأحزاب السياسية les partis politiques** وهو الذي وضح فيه أهم مراحل تطور دراسة الظاهرة الحزبية على المستوى العالمي، وأهم وظائف الأحزاب السياسية لدى بعض الباحثين أمثال **جان ماري دانكين-jean denquin marie وجورج لافو georges lavau** و **فرانك سوروف frank sorauf**. كما قدم فيه لمختلف أنواع الأحزاب السياسية لدى كل من **موريس دوفرجيه Maurice duverger** و **أوتو كيرشهايمر otto kirchheimer** .

كتاب كل من **كاي لاوسون kay Lawson** و**توماس بوغينتك Thomas poguntke** تحت عنوان **كيف تستجيب الأحزاب السياسية؟ مراجعة في تجميع المصالح how political parties repond? Interest aggregation revisited**. ووضحا من خلاله أهم التحديات التي صارت الأحزاب السياسية تواجهها جراء التعقيد المجتمعي المتزايد في المجتمعات الحديثة خاصة في مجال الإتصالات وتجميع المصالح.

المقال المنشور عام 2003 في مجلة الاحزاب السياسية بعنوان **أنماط الأحزاب السياسية : تصنيف جديد species of political parties: a new typology** لكل من **ريشارد غونتر Richard gunther** و **لاري دايموند larry diamond** .حيث قدما فيه تصنيفا معاصرا لمختلف أنواع الأحزاب السياسية مراعين فيه عاملي التطور التاريخي للأحزاب السياسية وعامل الشمولية، بمعنى التصنيف الذي يأخذ بعين الإعتبار مختلف الأحزاب السياسية الموجودة عالميا وعدم إقتصار وحصر ذلك في النظم الغربية وحدها مستخلصين 15 نوع من الأحزاب السياسية.

كتاب الباحث في شؤون الفكر السياسي الإسلامي المعاصر "**محمد أبو رمان**": " **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات، القوى، الأولويات، الإستراتيجيات**". حيث وضح فيه تطور المقاربة الفكرية السياسية الإسلامية من المقاربة الإصلاحية التي مثلها كل من : "جمال الدين الافغاني، رشيد رضا، محمد عبده" نحو المقاربة الحركية التي أعقبت سقوط الخلافة العثمانية. والتي مثلت حركة الإخوان المسلمين عام 1928 بمصر أحد طلائعها، ليتطور بعدها الفكر الحركي الإسلامي مع بروز عدة حركات إسلامية في مختلف الدول العربية ، وقد إعتبر الكاتب أن الفكر الحركي قد تطور مع مجموعة مفكرين إسلاميين أمثال "حسن البنا، أبو الأعلى المودودي، سيد قطب" .

كتاب "**الفكر الإسلامي قراءات ومراجعات** " لكاتبه "**زكي الميلاد**" المفكر الإسلامي الذي أرخ فيه لتطور الفكر الإسلامي في نظرته لمسألة الديمقراطية والتعددية الحزبية، والإتجاه نحو القبول بها لدى معظم منظري الحركات الإسلامية المعاصرة.

ضمن إطار تطور العمل السياسي لدى جماعة الإخوان المسلمين في مصر قدم الباحث " **هشام العوضي**" أطروحته للدكتوراه بجامعة "**أكستر**" البريطانية عام 2003 تحت عنوان "**صراع على الشرعية الإخوان المسلمين ومبارك** "**1982-2000**" وهي الدراسة التي طورها الباحث وإستكملها حتى عام 2007. ليقوم مركز دراسات الوحدة العربية بترجمتها إلى اللغة العربية ونشرها عام 2009 تحت عنوان:" **صراع على الشرعية الإخوان المسلمين ومبارك** "**1982- 2007**". ووضح فيه إنطلاق العمل السياسي الفعلي لدى الإخوان المسلمين عام "1984" بالمشاركة في الإنتخابات البرلمانية، وظروف الحياة السياسية والتفاعلات التي طبعت علاقة الإخوان المسلمين بنظام "حسني مبارك" التي إتسمت منذ عام 1984 لغاية 1990 بالسلمية، لتتحول بين عام 1990 و 2000 إلى المجابهة والمواجهة المباشرة بين الإخوان المسلمين وحسني مبارك ، لتعود العلاقة من جديد

للهدوء بدءا من عام 2000 عندما إختار الإخوان المسلمين خيار المشاركة لا المغالبة في ظل النظام السياسي السابق.

_ – الإشكالية الرئيسية :

خلفت المظاهرات الشعبية والإحتجاجات الجماهيرية العنيفة التي عرفتها العديد من دول العالم العربي عام "2011" مثلما حدث بتونس ومصر خاصة ، بروز مظهر سياسي جديد بالوطن العربي تمثل في إسقاط رؤساء تسلطيين ظلوا بالحكم لغاية فترات وصلت إلى ثلاثة عقود مثلما حصل مع رئيس مصر السابق "حسني مبارك" والذي مثل تخليه عن السلطة بمصر بتاريخ 11 فيفري 2011 بداية لمرحلة سياسية جديدة تسارعت فيها الأحداث بحل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذي ظل مسيطرا على السلطة التشريعية والتنفيذية لفترة طويلة، لتعقبها محاكمة الرئيس السابق رفقة مختلف المتورطين في قضايا القتل والفساد في المرحلة التي سبقت أحداث 25 جانفي 2011 بمصر، وهي الأمور التي مهدت للبدايات الأولى لعملية التحول الديمقراطي وهي العملية التي تطول مدتها لغاية تحقيق عملية الترسيخ الديمقراطي ، وجاءت هذه التطورات لتكرس لمبدأ الإرادة الشعبية التي رأت في التيار الإسلامي بمصر المعبر الأول عن طومحاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وهذا جراء الفشل السابق للقوى القومية،الإشتراكية والليبرالية إبان فترات حكمها السابقة، لذلك علقت الآمال على التيار الإسلامي وهو ما إتضح بوصول حزب الحرية والعدالة عن الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي إلى مجلس الشعب في إنتخابات 2011 بنسبة 65%وكذا بمجلس الشورى في إنتخابات 2012، ليعقبه وصول مرشح حزب الحرية والعدالة "محمد مرسي" لرئاسة مصر .فالحركة الاسلامية عموما إستفادت من حدوث فاصل تاريخي بالعالم العربي أدى لحدوث تغيرات جذرية في بعض النظم السياسية العربية ومنها مصر، والتي تحولت بها الحركة الإسلامية من الإطار الحركي الإصلاحي نحوالإطار التنظيمي الحزبي. وفي ظل هذا التحول الحاصل ستتمحور إشكاليتنا الرئيسية حول:

هل سينجح التيار الإسلامي في مصر عموما وحزب الحرية والعدالة خصوصا كحزب سياسي منبثق عن حركة الإخوان المسلمين في قيادة مصر خلال هذه المرحلة الإنتقالية إلى عملية تحول ديمقراطي تنتهي إلى ترسيخ ديمقراطي واقعي؟ وإلى أي مدى سيوفق حزب الحرية والعدالة للإلتزام بمبادئه الفكرية والضغوط والتحديات التي سيواجهها الحزب داخليا وخارجيا للنجاح في عملية التحول الديمقراطي بمصر؟

– التساؤلات الفرعية :

ماهي أهم الأنماط التي تقتضي الوصول للترسيخ الديمقراطي وأي هذه الأنماط يتماشى والحالة المصرية الراهنة؟ ثم ماهي أبرز القوى السياسية الفاعلة خلال مراحل عملية التحول الديمقراطي؟

وماهي أهم وظائف الأحزاب السياسية وتحدياتها في سبيل تحقيق ونجاح التحول الديمقراطي؟ وماهية طبيعة النظام الحزبي الديمقراطي؟ وما العلاقة الموجودة بين الأنواع المختلفة للأحزاب السياسية؟

ما هي الطبيعة التاريخية و الفكرية و الواقعية لتطور حركة الإخوان المسلمين في مصر خلال مختلف المراحل التاريخية؟ وما مدى التطلعات الشعبية التي يضعها الشعب المصري في حزب الحرية والعدالة بعد أحداث 25 جانفي 2011 للنجاح في عملية التحول الديمقراطي؟

هل يمتلك حزب الحرية و العدالة الذي يمثل حركة الإخوان المسلمين برامج تنموية سياسية و إقتصادية قوية. إلى جانب الإطارات والكفاءات التي تمكنه من أن يكون أحد النماذج الناجحة لعملية التحول الديمقراطي في مصر خاصة و العالم العربي عامة؟ وهل فعلا تخلصت حركة الإخوان المسلمين من خطاب المشيخة وتعدته نحو مرحلة العمل السياسي الفعلي خاصة مع تأسيس حزبها حزب الحرية والعدالة؟

هل الواقع السياسي المصري الحالي جاء ليؤكد أن المؤسسة العسكرية في الوطن العربي عموما ومصر خصوصا هي الرافض الأول والفعلي للحركات الإسلامية حتى ولو وصلت إلى السلطة عبر عملية ديمقراطية شرعية ؟

- فرضية الدراسة :

إن نجاح الحركة الاسلامية في مصر و على رأسها حزب الحرية و العدالة يعتمد على النجاح في عملية التحول الديمقراطي القائمة بدورها على الوفاء لمبادئ الحركة الإسلامية مع وجود تعاون متبادل بين الحزب ومختلف القوى السياسية الأخرى داخل مصر ،بالاضافة الى الاعتماد على برامج تنموية قوية و الاعتماد على نوع من القوة المرنة الذكية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية للقدرة على الاستمرار.

- مناهج الدراسة :

- تم الإعتماد على منهجية مركبة تضمنت المناهج التالية :

اننا ننطلق في دراستنا هاته وفق **منهج إستنباطي deduction** عبر إستدلال تنازلي قائم على التدرج من مرحلة كلية تشمل دراسة الحركة الاسلامية ككل متجانس، لتوضيح الرؤى المختلفة

لعملية الاصلاح والتغيير السياسي لفروع هذه الحركة الإسلامية بالتركيز على الجزء و هو **حزب الحرية و العدالة** معتمدين في دراسته على منهج **دراسة الحالة case study** انطلاقا من أن موضوع الدراسة يقتضي التركيز على جزئية من جزئيات الحركات الاسلامية الكلية ,لذلك نستعمل منهج دراسة الحالة عبر دراسة حالة حزب الحرية و العدالة في مرحلة معينة و هي مرحلة التحول من الحركة نحو الحزب و كذا دوره في عملية التحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة الشعبية لعام 2011 و كذا النجاح الساحق الذي حققه الحزب في الانتخابات البرلمانية والرئاسية .

كما يمكن دراسة الحزب كوحدة تمثل حزبا سياسيا كمنظمة سياسية ، وكذا عبر التركيز على علاقة الحزب الذي يمثل الجزء بالحركة التي تمثل الكل بالتركيز على الموقف الكلي للحركة. و يتمثل الهدف الرئيسي من إستخدام هذا المنهج في موضوعنا في محاولة التدقيق في دراسة الحركة الاسلامية و مدى مساهمتها في عملية التحول الديمقراطي في إطارها الاجتماعي و محيطها و بيئتها الفكرية الأصيلة – كون الفكر الإخواني نشأ وترعرع في مصر من خلال "**حسن البنا** "-.

و من خلال منهج دراسة الحالة نتمكن من الوصول الى نتائج جزئية – كلية ,يمكن تعميمها جزئيا للخروج بنقاط مشتركة مع مراعاة الإختلافات الموجودة بين مختلف الحركات الإسلامية على مستوى الوطن العربي، لفهم طبيعة العمل السياسي للحركة الاسلامية عبر مختلف بقاع الوطن العربي ,و هذا وفق ما حدده " **رونيه ديكارت** "descarts" من خطوات للمنهج الاستنباطي وفق ما يلي:

1- الانطلاق من تعميم نظري في شكل فرضيات أو مسلمات .
2- تحليل الموضوع الى عناصره الأساسية البسيطة .
3- تركيب العناصر بهدف الوصول الى تعميم نظري جديد أو معرفة مبنية .

- اقترابات الدراسة :studies aproaches

-إعتمدنا في موضوع بحثنا على الإقترابات التالية :

- **اقتراب الجماعة** من خلال توضيح مدى نجاح الحركة الاسلامية في تنظيم نفسها و التحول على حد تصنيف **ج. ألموند g.almond** و **بنجام بويل benjam boyle** من صنف **الجماعات الغير منظمة** و التي تتحقق مصالحها بصورة غير رسمية و تمتلك درجة عالية من التفاعل بين الأفراد ,و تغيب فيها الاجراءات المنظمة و تنقصها الاستمرارية نحو **الجماعات المؤسسية** و التي تحقق أهداف عديدة إلى جانب مصالحها و هي منظمة بصورة جيدة و تحتل مواقع قوة معينة بالمجتمع و التي يعد الحزب السياسي أحد صورها، و تتفرع منها جماعات فرعية كالكتل البرلمانية

بالإضافة إلى أن هذا الاقتراب يمكننا من معرفة نوع الروابط الموجودة داخل الحركة الإسلامية بين أفرادها و مدى انعكاس هذا الأمر عليها و هذه الروابط هي :

1/روابط وجدانية affect linkage :حب– كره– وفاء –النحن و الشعور به بين أفراد الجماعة.
2/ روابط مستمدة من السلطة و القوة power linkage :مشاركة كل عضو باحترافية في نشاط الجماعة .
3/ روابط الاتصال Communication linkage: القائد لا يحتفظ بكل المعلومات و لا يغرق الجماعة بكل المعلومات إلى جانب مستوى تبادل المعلومات بين أفراد الجماعة .
4/ الروابط المستمدة من وجود هدف مشترك goal linkage : تظهر هنا طبيعة التضحية للهدف المشترك.

– أيضا سوف يتم استعمال **الاقتراب المؤسسي** institutional approach و خاصة عند دراسة الجانب المؤسساتي الحزبي لحركة الإخوان المسلمين بمصر و هو حزب الحرية و العدالة و مدى مساهمته في عملية الانتقال الديمقراطي بمصر من خلال التركيز على المستويات الأربعة التي طرحها **صامويل هنتنجتون s. Huntington** بدراسة المستوى المؤسساتي عبر التركيز على أربعة عوامل و هي **التكيف adaptation** أي مدى قدرة الحزب على التكيف في كنف النظام السياسي المصري من خلال العمر الزمني ,مستوى التغير في القيادة ,في الأجيال ,و الوظيفة هل حدث و أن واجهت الحركة و الحزب تغيرات مهمة في وظيفتها و كيف تمت مواجهتها. **التحدي و التعقيد complexity** داخل الحزب وهل وظائفه متعددة هل هناك تقسيم للعمل و هل هناك خاصة تعدد بالوظائف .

– **الاستقلال autonomie** من خلال الميزانية ,التجنيد للوظائف، وجود قيم و معايير تميز الحزب عن الحركة .

– **التماسك coherence** من خلال ظروف التغير القيادي هل كانت الحركة موحدة خلال هذه الظروف أم كان هناك انقسامات و كذا طبيعة الخلافات داخل الحركة و الحزب هل هي نفسها أم متغيرة ومستوى ولاء الأفراد للحركة و الحزب.

– **اقتراب صناعة القرار decision–Making approach** من خلال تحديد وحدة اتخاذ القرار و هي حزب الحرية و العدالة و الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرار ,و كذا بيئة صناعة القرار والموقف القراري decisional setting عبر التركيز على دور حزب الحرية والعدالة في إثبات رؤيته لعملية التحول الديمقراطي بمصر، والرؤية المعاكسة لغيرها من الأحزاب و جماعات الضغط

التي تحد من سلطات صناع القرار بحزب الحرية و العدالة. وهنا يمكن الحديث عن دور المؤسسة العسكرية أو أحزاب المعارضة أو القوى الإقليمية والدولية كجهات معرقلة لبعض القرارات التي يتخذها الحزب.

- **اقتراب القيادة السياسية** Political leadership:

يدخل ضمن الدراسات السياسية التي تدرس الظواهر السياسية على المستوى الجزئي الأصغر micropolitics , إذ يمكن الإستعانة ببعض مداخل دراسة القيادة السياسية كمدخل المكانة عبر توضيح المكانة الجديدة التي صارت تحضى بها حركة الإخوان المسلمين وحزبها السياسي حزب الحرية والعدالة ضمن سلطات و مؤسسات النظام السياسي المصري الجديد.

خطة الدراسة:

لذلك تم تخصيص أربعة فصول خاصة بالدراسة ، فصلين لتناول الإطار النظري للدراسة من خلال التحول الديمقراطي والأحزاب السياسية ، وفصل ثالث خاص بالإطار الفكري للحركة الإسلامية، وفصل رابع خاص بدراسة حالة حزب الحرية والعدالة في مصر.

حيث تم في الفصل الأول معالجة الإطار المفاهيمي والنظري لعملية التحول الديمقراطي عبر التركيز على المفاهيم الحديثة المقدمة كتعاريف للديمقراطية، والتي ركزت أكثر على الشروط والقيم الواجب توفرها في أي دولة ديمقراطية. لننتقل بعدها للإشارة إلى تطور الأدبيات الأولى لدراسات التحول الديمقراطي على المستوى الأكاديمي، مع التأكيد على المدة الزمنية الطويلة التي تستلزمها مراحل التحول الديمقراطي للوصول لمرحلة الترسيخ الديمقراطي. بالإضافة إلى أبرز النظريات والأنماط المفسرة لطريقة حدوث عملية التحول الديمقراطي بوصفها عملية تتسم بنوع من المساومة وعلاقات القوة والضعف بين مختلف القوى السياسية داخل الدولة.

ومن خلال الفصل الثاني تم التطرق للإطار المفاهيمي والنظري لدراسة النظم الحزبية والأحزاب السياسية ، عبر توضيح الفرق بين طبيعة الحزب السياسي ومفهوم النظام الحزبي، وإيضاح طريقة سير وعمل النظم الحزبية الديمقراطية اننتقل بعدها لتبيين الإختلافات الموجودة بين مختلف أنواع الأحزاب السياسية، وأهم وظائفها والتحديات التي تواجهها الأحزاب السياسية في سبيل تحقيق وظائفها الرئيسية.

وضمن الفصل الثالث الذي مثل الإطار الفكري للدراسة ركزنا على الأطر الفكرية والعملية التي ساهمت في تطور مفهوم الحركة الإسلامية من إصلاحية إلى حركية، بالإضافة إلى الفكر الحركي الإسلامي وتطور رؤيته إزاء مسألة الديمقراطية والتعددية الحزبية وإتجاهه نحو القبول بمختلف

قواعد اللعبة الديمقراطية، كما تم التركيز على ضرورة توضيح الفرق بين الأصناف والأنواع المختلفة للحركة الإسلامية مع التركيز على الحركة الإسلامية السياسية السلمية دون غيرها.لنختتم هذا الفصل بالإشارة إلى أهم التحديات والضغوط الفكرية والواقعية التي تواجهها الحركة الإسلامية، وكيفية تمكنها من تطوير فكرها ليتماشى مع التحولات الإقليمية والدولية الراهنة.

أما الفصل الرابع فخصص لدراسة حالة حزب الحرية والعدالة أين إنطلقنا بتوضيح التطور التاريخي والتنظيمي لأصول حزب الحرية والعدالة وهم جماعة الإخوان المسلمين بدءا بنشأتها مع "حسن البنا" لغاية مختلف الأزمات التي مرت بها الجماعة إبان فترة حكم "جمال عبد الناصر"، ثم إستغلالها لفترة حكم "أنور السادات" لإعادة بناء هيكلها التنظيمي لتنتقل بعدها لمرحلة العمل السياسي خلال فترة حكم "حسني مبارك"، ثم تأسيسها لذراعها السياسي "حزب الحرية والعدالة" وهو الحزب الحديث نسبيا الذي لم تمضي على نشأته سوى سنتين، ويخوض حاليا معارك سياسية قوية على المستوى الداخلي لمصر لإنجاح عملية التحول الديمقراطي. وهو ما سنوضحه عبر الإشارة إلى نشأة الحزب وبرنامجه وطبيعته التنظيمية وكذا واقعه السياسي بفوزه بغالبية مقاعد مجلس الشعب –سابقا– ومجلس الشورى مع التركيز على فوز رئيسه السابق "محمد مرسي" بالرئاسة في مصر وكيفية تعامله مع مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الإسلاميين في مصر، مع الإشارة إلى الإنقلاب العسكري الذي أنهت به المؤسسة العسكرية المصرية حكم الرئيس محمد مرسي و حزب الحرية والعدالة ومدى تأثير هذا الأمر على مستقبل عملية التحول الديمقراطي في مصر. لنختتم هذا الفصل بمحاولة لإستشراف مستقبل حزب الحرية والعدالة ومدى نجاحه من عدمه في عملية التحول الديمقراطي بمصر خاصة في ظل الظروف العصيبة التي تشهدها مصر حاليا.

الفصل الأول

❖ **الفصل الأول: مفهوم ونظريات وأنماط عملية التحول الديمقراطي.**

الفصل الأول: مفهوم ونظريات وأنماط عملية التحول الديمقراطي.

تمهيد:

تطورت نظرية التحول الديمقراطي منذ سبعينيات القرن الماضي حيث عكف مجموعة باحثين ومفكرين على دراسة التجارب المختلفة للدول التي حدث بها تحول ديمقراطي محاولين إستخلاص إطار نظري يوضح طريقة حصول عملية التحول الديمقراطي منذ إنطلاق العملية ولغاية الوصول لمرحلة الترسيخ الديمقراطي. وهذا خاصة بعد أن حصلت بمجموعة واسعة من الدول منذ سبعينيات القرن الماضي ما عرف بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي والتي دامت لغاية التسعينيات وإنتهت خلالها حالة الحكم التسلطي بالعديد من دول العالم، في حين عرفت دول أخرى موجة مضادة بالعودة لحالة الحكم التسلطي جراء فشل عملية التحول الديمقراطي بها خاصة وأن العملية تحتاج لفترة زمنية طويلة من أجل الوصول لمرحلة الترسيخ الديمقراطي أين تصبح الثقافة الديمقراطية هي السائدة بين المواطنين ومختلف الفاعلين السياسيين بالنظام السياسي. إلا أن العالم العربي عرف حالة إستثناء حيث كانت الدول العربية بمنأى عن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي ففي الوقت الذي كان الباحثون يبحثون عن أسباب ومراحل وأنماط وطرق حدوث عملية التحول الديمقراطي بمختلف الدول التي عرفت التحول الديمقراطي، كانت المسألة السائدة بالعالم العربي هي البحث في أسباب إستمرار حالة الحكم التسلطي الغير ديمقراطي بالدول العربية وسبل إيجاد حل لمشكلة الإستعصاء الديمقراطي بهذه الدول. ومع حالة الحراك الشعبي الذي شهدته بعض الدول العربية منذ عام 2010 وأعقبه عزل بعض الرؤساء الذين ظلوا بالحكم لفترات طويلة مثلما حصل بتونس ومصر أين أصبح السؤال المتداول هو هل فعلا تعيش هذه الدول عملية تحول ديمقراطي؟ وهل ستنجح بها هذه العملية؟ خاصة في ظل غياب إطار نظري خاص للتحول الديمقراطي بالوطن العربي مقارنة بدول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، والتي حصلت بها عمليات تحول ديمقراطي ناجحة في فترات سابقة إستخلص من خلالها الباحثون في مجال العلوم السياسية بعض الأطر النظرية لعملية التحول الديمقراطي. لذلك فقد أشرنا في هذا الفصل إلى أربعة مواضيع مهمة وهي المفاهيم الحديثة للديمقراطية وشروطها، وكذا مفهوم وتطور عملية التحول الديمقراطي من الناحية العملية وكذا من الناحية الأكاديمية النظرية مع الإشارة إلى أهمية مراحل التحول الديمقراطي التي تحدد مدى نجاح التحول من عدمه وخاصة عبر الوصول إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي، لننتقل بعدها لتقديم بعض الدراسات الكلاسيكية والحديثة التي حاولت تقديم تفسيرات نظرية لعملية التحول الديمقراطي، ونختتم بتوضيح للأنماط الرئيسية لعملية التحول الديمقراطي حتى نفهم الطريقة والعملية التي يحدث من خلالها التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: مفهوم وشروط الديمقراطية.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية.♦

يشير الباحث **دافيد هيلد David held** إلى أن كلمة الديمقراطية قد دخلت إلى اللغة الانجليزية في القرن 16 من الكلمة الفرنسية **Démocratie**، وأصلها يوناني مكون من مقطعين Demos بمعنى الشعب، Kratas بمعنى حكم أي "حكم الشعب".

ويرى أن هذا الاقتراب اللغوي البسيط لا يفيد تماما في فهم الديمقراطية المعاصرة.[1]

لذلك فدارسوا الديمقراطية غالبا ما يختارون ضمنيا أو علانية من بين أربعة تعاريف رئيسية للديمقراطية: الدستورية Constitutional، الجوهرية Substantive، الإجرائية procedural، ذات التوجه العملياتي Process-oriented.[2]

1. **الإجرائية** procedural: تركز بالأساس على الإجراءات التي تتسم بها الديمقراطية خاصة الانتخابات، وهل هذه الأخيرة تقوم على تنافس حقيقي يؤدي إلى تغيير في السياسيين والأشخاص، وهل الانتخابات مزيفة وتستخدم كصورة فقط لسحق المعارضة، إلى جانب الاستفتاء، الإقالات.

2. **الجوهرية** Substantive: ترتكز على نوعية الحياة التي يوفرها نظام الحكم في تأمين حياة أفضل، وقدرة جميع المواطنين على تقرير مصيرهم وحماية القانون لهم من الجور والفساد، وتعزيز رخائهم وحرياتهم الفردية، وأمنهم، والعدالة الاجتماعية بينهم.

3. **الدستورية** Constitutional: وتركز على القوانين التي يشرعها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية، وكذا التمييز بين أنظمة الحكم الملكية والجمهورية، وتقارن التنظيمات القانونية بينها، فهناك ملكيات دستورية، وأنظمة جمهورية: رئاسية وأخرى برلمانية، واتحادية، ولكل واحدة منها صيغها الدستورية.

4. **ذات التوجه العملياتي Process-oriented** : تختلف عن التعاريف الثلاثة السابقة، عبر تحديدها لمجموعة دنيا من الطرائق التي يجب أن تعمل باستمرار: كالمشاركة الفعالة، المساواة في حق التصويت وشموله جميع البالغين، التفهم المستمر لقضايا المواطنين، التحكم في جدول

♦ – نحاول هنا التركيز على بعض المفاهيم المقدمة من قبل الباحثين المعاصرين للديمقراطية، دون التركيز على الأدبيات الكلاسيكية للديمقراطية.

[1] – شادية فتحي إبراهيم عبد الله– الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية –المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن–ط: 01 –2005، ص(17–18).

[2] – تشارلز تيللي– الديمقراطية– ترجمة: محمد فاضل طباخ –المنظمة العربية للترجمة– بيروت، لبنان، ط:01–2010، ص 22.

الأعمال الموجود بين الحكومة والمواطنين، بمعنى أن المواطنين لهم الحق في وضع أي مواد يرغبونها عليه.[1]

- ويرى الباحث الفرنسي في علم الاجتماع المعاصر "**ألان تورين**" **Alain Touraine** أن الديمقراطية عرفت بطريقتين مختلفتين، **الرأي الأول:** يرى أن الغاية منها إعطاء شكل للسيادة الشعبية، **الرأي الثاني:** يرى أن غايتها تأمين حرية النقاش السياسي، ففي الحالة الأولى تعرف الديمقراطية من حيث مضمونها، وفي الحالة الثانية: تعرف الديمقراطية من حيث شكلياتها، والتعريف الثاني حسبه هو أسهل التعاريف صياغة: فحرية الانتخابات تضمنها حرية الاجتماع والتعبير، لذلك ينبغي أن تستكمل بقواعد لعمل المؤسسات والتي تحول دون التلاعب بالإرادة الشعبية والمقصود بذلك قبل كل شيء هو الدفاع عن البرلمان ضد السلطة التنفيذية التي تملك مقدرة إعلامية وإجرائية أكبر.[2]
- وفي نفس الإطار يرى "**جورج بوردو**" **George Bordeaux** أن الديمقراطية السياسية (المحكومة)، تراجعت لتحل محلها الديمقراطية المجتمعية (الحاكمة) عبر الانتصار الفعلي للشعب، عبر استبدال الحرية الفردية والضمانات التي يوفرها القانون بتحرر طبقة بعينها وولادة ديمقراطية شعبية فعلا.[3]
- في حين يذهب "**روبرت داهل**" **Robert Dahl** إلى أن الديمقراطية لها تاريخ طويل، مما يثير قدرا كبيرا من عدم الاتفاق والتداخل، فهي قد تعني أشياء مختلفة لشعوب مختلفة في أزمنة وأماكن مختلفة[4]، معرفا الديمقراطية التمثيلية الحديثة التي تبناها الغرب، مستخدما مصطلح "**البوليارشية الانتخابية Elective♦Polyarchy** " والتي تشير إلى النظام السياسي الذي يكون فيه تأثير الأغلبية مضمونا عبر أقلية منتخبة بشكل تنافسي، مستخلصا من النظرية الشعبية للديمقراطية ثلاث خصائص يجب توفرها في الديمقراطية حتى تكون ذات معنى من الناحية العملية وهي:

1. **السيادة الشعبية popular Sovereignty**، 2. **المساواة السياسية Political Equality**، 3. **حكم الأغلبية Majority Rule**.[5]

---

[1] – نفس المرجع السابق–ص: 349–350.

[2] – ألان تورين– ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبيسي، دار الساقي– بيروت، لبنان، ط: 02–2001–ص: 153.

[3] – نفس المرجع السابق–ص: 155.

[4] – شادية فتحي إبراهيم عبد الله–مرجع سابق–ص: 17.

♦ – البوليارشية polyarchy تتكون من كلمتين أصلهما يوناني، وتعني حكم الأغلبية، وعلى عكسها مصطلح المونارشية monarchy الذي يشير لحكم الأقلية أو الشخص الواحد.

[5] – Richard W. krouse : the changing democratic theory of Robert Dahl - working paper vol : 14, No3 (spring 1982). P : 442

- وقد استخدم "**جليرمو أودونيل Guillermo A. O'donnell** – على نفس نهج "روبرت داهل" **Dahl** ما سماه **بالتعريف الثلاثي للبوليارشية Tripartite definition of polyarchy** – الديمقراطية محددا ثلاثة عناصر للبولياريشة وهي: 1. الليبرالية Liberal: ومعناها أن هناك حقوق لا يحق للسلطة بما فيها الدولة انتهاكها، 2. الجمهورية Republican: ومعناها أن مفتاح الحكم هو خدمة المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. 3. الديمقراطية Democratic: ومعناها أن للمواطنين الحق في أي تسوية للأمور المهمة وفقا لما يرونه مناسبا، وأن نجاح البوليارشية يكون عبر وجود استقرار بين الثلاث عناصر السابقة لأن **الديمقراطية المطلقة understrained democracy** تؤدي لإستبداد الأغلبية و**الليبرالية المطلقة understrained liberalism** تؤدي إلى ثراء وغنى النخبة، و**الجمهورية المطلقة understrained republicanism** تؤدي إلى الحكم الأبوي أو الحكم القائم على المصلحة الذاتية **paternalistic**. لكن رغم تعريفه المهم إلا أن هناك عدة إنتقادات وجهت ل **أودونيل O'donnell** بسبب ضمه لثلاث كلمات ذات معاني مختلفة تماما، وجعلها في معنى واحد معتبرا إياها بأنها مكونات لنظام حكم واحد وهو: polyarchy".[1]
- أما **جوزيف شومبيتر joseph Schumpeter** فعرف الديمقراطية بأنها تعني "وجود ترتيب مؤسساتي من أجل التوصل إلى قرارات سياسية، يكتسب الأفراد فيها سلطة اتخاذ القرار عبر النضال من أجل إنتخابات تنافسية للشعب"، وتعريفه هذا يركز على أمر مهم وهو تحقيق إنتخابات تنافسية (Competitive election).[2]
- ويعرف الباحث البولندي **آدم برجيفورسكي Adam Przeworski** الديمقراطية بأنها النظام الذي تخسر فيه الأحزاب السياسية الانتخابات أحيانا، مع وجود أحزاب سياسية تحوي قيم وآراء ومصالح وانقسامات، وهناك منافسة منظمة عبر قواعد قانونية تفرز فائزين وخاسرين دوريين ومؤقتين.
- كما اعتبر كل من "**إفلين هوبر Evelyne Huber** و**ديتريك روشماير Dietrich Rueschmeyer** و**جون ستيفنز John Stephens**" أن الديمقراطية تنطوي على:

01. انتخابات منتظمة وحرة ونزيهة للمثلين عبر اقتراع عام ومتساوي.

02. مسؤولية الدولة من خلال البرلمان المنتخب.

---

http://www.jstor.org/stable/3234535.

[1] – peter Johannessen-Beyond Modernization theory : Democracy and development in latin America-2009, p : 21.
http://www.uvm.edu/polisci/johannessen-thesis-2009.PDF.

[2] – chris Borst -relative non-Elite power kenneth Bollen s'theory - canadian political science Association. June 1, 2010. P : 3.
http://www.CPSA-ACSP.Ca/papers-2010/Borst.PDF.

03. حرية التعبير وتكوين جمعيات وكذلك حماية حقوق الأفراد ضد التصرفات التعسفية للدولة.[1]

- ويعرف "**كينيث بولن Kenneth Bollen**" الديمقراطية بأنها: "المدى الذي تكون فيه السلطة السياسية أقل في النخبة وأكثر في اللانخبة.

"**the extent to which the political power of the elites is minimized and that of the non-elites is maximized** [2]"

إن تعريف **Bollen** مهم من ناحية تركيزه على –اللانخبة non-elites والتي تمثل الأغلبية، فالشبكات الاجتماعية الكبيرة هي القاعدة الرئيسية لتحقيق الديمقراطية بشكل مكثف، معتبرا أن الانتخابات والحريات السياسية تزيد من قوة اللانخبة.[3]

يرى "**سيمور مارتين ليبست Symour Martin lipset**" أنه بالرغم من اختلاف مفهوم الديمقراطية باختلاف الثقافة والظروف السياسية إلا أنه هناك ثلاثة عناصر رئيسية لمفهوم الديمقراطية: 1. التنافس الموجود في المواقع الحكومية، 2. انتخابات حرة لتولي المناصب الرسمية، تحدث على فترات متساوية بدون استخدام القوة، 3. حريات مدنية وسياسية تؤمن التنافس والمشاركة السياسية.[4]

المطلب الثاني: عوامل وشروط تحقيق الديمقراطية.

لقد برزت في تسعينات القرن الماضي أدبيات جديدة حاولت إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية وما يتعلق به من قيم معيارية، وتعد أعمال كل من: **روبرت داهل Robert Dahl**، **جليرمو ادونيل Guillermo O'donnell**، **آدم برجيفورسكي Adam Przeworski** من الأعمال الرائدة في هذا التحول، والجدول رقم (1) التالي يوضح أهم أفكارهم من خلال سؤالين مهمين: ما هي الديمقراطية؟ ولماذا القيم الديمقراطية؟.[5] إذ وضعوا مجموعة شروط نستطيع من خلالها إستنتاج وجود ديمقراطية من عدمه.

---

[1] - Guillermo A. O'donnell -Democratic theory and comparative politics-studies in comparative international devlopment.vol ; 36,No 1 (spring 2001), P-P : 08-10.
http://www.democracy.stanford.edu/seminar/o'donnell.PDF.

[2] - chris Borst-OP.CIT, P : 2.

[3] - Ibid, PP : 5-6.

[4] – شادية فتحي إبراهيم عبد الله– مرجع سابق–ص: 19.

[5] - Gerardo L.Munck -Democratic theory : After transitions From Authoritarian rule- American Political sciense Assosiation (APSA)-2011.
http://poseidon01.ssrn.Com.

السؤال Question	روبرت دال Robert Dahl	جليرمو أودونيل Guillermo. O'donnell	آدم برجيفورسكي Adam Przeworski
ما هي الديمقراطية ؟ What is Democracy ?	**1. المشاركة الفعالة:** فرص متساوية لكل المواطنين لإبداء وجهة نظرهم حول مختلف السياسات قبل اعتمادها. **2. التصويت المتساوي:** يتم اتخاذ القرارات السياسية على أساس التصويت المشترك والمتساوي بين جميع المواطنين (1 مواطن= 1 صوت) **3. الفهم المستنير Enlightened understanting:** كل مواطن تكون له الفرصة فعالة للتعلم لمعرفة السياسات المناسبة وبدائلها والآثار المترتبة عن هذه السياسات. **4. مراقبة الأجندة السياسية:** يتمتع المواطنون بفرص خاصة لتحديد ماذا يريدون؟ وإذا قاموا بالإختيار، ما هي الأولويات التي يجب وضعها على الأجندة (الأجندة السياسية دائمة التغيير من قبل المواطنين). **5. الإدماج الكلي للراشدين Full**	1. **المواطنة السياسية Political citizenship:** وفيها الحق في التصويت والترشح، انتخابات حرة ونزيهة لشغل مناصب حكومية عليا، الانتخابات تكون منظمة ونتائجها حاسمة (الفائزين يكون لهم سلطة اتخاذ قرارات ملزمة)، للأقاليم المختلفة حريات سياسية (هذه النقاط الثلاث هي التي تحدد النظام الديمقراطي). 2. **المواطنة المدنية الاجتماعية والثقافية Civil, social and cultural citizenship:** الحقوق والحريات (غير تلك المرتبطة بديمقراطية النظام) والمتصلة بالجوانب الاجتماعية والمدنية والثقافية للمواطنة. 3. **الوكالة Agency:** الحقوق تمنح لجميع المواطنين مدعومة بالقانون،	1. **المساواة Equality:** كل مواطن يكون له تأثير متساوي على القرارات الجماعية. 2. **المشاركة Participation:** كل مواطن يكون له تأثير متساوي على القرارات الجماعية. 3. **التمثيل Representation :** القرارات الجماعية يجب أن تنفذ من طرف من تم اختيارهم لتنفيذها. 4. **الحرية liberty:** القرارات القانونية المتخذة من قبل الممثلين تتخذ بحرية وبأمان ولا يوجد إكراه ولا يجب التشويش عليها.

	inclusion of adults: فجميع السكان الراشدين تصبح لديهم حقوق المواطنة الكاملة. – لتلبية هذه المعايير الخمسة للديمقراطية لابد من وجود مؤسسات تعددية، مسؤولين منتخبين، إنتخابات حرة ونزيهة، حق الاقتراع الشامل، الحق في الترشح لمنصب الرئاسة، حرية التعبير، توفر المعلومات والبدائل، الاستقلال الذاتي للجمعيات.	ومهما كان مرتبة المواطن في المجتمع.	
لماذا القيم الديمقراطية؟ **Why is Democracy valuable?**	**1. تفادي الظلم والطغيان Avoiding tyranny:** تساهم الديمقراطية في منع وتجنب شر وقسوة الحكومة المستبدة. **2. الحقوق الأساسية Essential Rights:** الديمقراطية وحدها تضمن للمواطنين مجموعة من الحقوق الأساسية التي لا توفرها الأنظمة الغير ديمقراطية. **3. الحريات العامة General Freedom:** عبر الديمقراطية يحقق	1. **الصراعات السياسية السليمة Peaceful Political couflicts:** قرارات الحكومية تتخذ بطريقة سلمية، لحل النزاعات ويتم تنفيذها وفقا لقانون والعكس صحيح. 2. **توسيع نطاق الحقوق العامة overall rights expanding:** المحيط الديمقراطي يوسع المجالات الاجتماعية والحقوق العامة.	**1. الصراعات السياسية السلمية Peaceful Political conflicts:** تبني الطريق السلمي لحل النزاعات. **2. تمتع الحكومة بمصداقية شعبية credibility of depular of government nature :** هذه الآلية ذات مصداقية تجعل الناس والشعب يؤمنون بأن الحكام بالسلطة هم مجرد أوصياء على الشعب، يعرفون جيدا مصالحه. **3. الحم الذاتي Self– gevernment:** تطبيق الفكرة المثالية حول حكم الناس نفسهم بنفسهم.

	المواطنون حرياتهم الشخصية. **4. تقرير المصير Self determination:** الحكومة الديمقراطية وحدها فقط التي تمنح مواطنيها الحد الأقصى من أجل تقرير مصيرهم. **5. الاستقلال المعنوي Moral autonomy:** الحكومة الديمقراطية وحدها توفر للمواطنين حرياتهم الأخلاقية. **6. التنمية البشرية Human Development:** الديمقراطية وحدها تحقق أقصى قدر من التنمية البشرية. **7. حماية المصالح الشخصية Protecting essential personal interests :** الديمقراطية تساعد الناس على حماية مصالحهم الخاصة. **8. المساواة السياسية Political equality:** الحكومة الديمقراطية فقط تساهم بدرجة كبيرة ونسبية على المساواة السياسية. **9. ابتغاء السلم peace-seeking :** الديمقراطيات التمثيلية	3. **التمكين للقانوني Legally enabling:** توفر عوامل التمكين القانوني في مختلف المجالات الإجتماعية. 4. **الالتزام السياسي Political obligation:** عبر قبول قرارات الحكومة والدولة. 5. **المصدر الوحيد لتبرير سلطات وصلاحيات الحكومة والدولة proper source and justification of state and governmental powers and authorities.:** وهي المصدر الوحيد للسلطة بل الديمقراطية هي المصدر الأبدي للسلطة. 6. **الجماعية – التربية الذاتية – وإزالة الإغتراب collective self-pedagogy or de-alienation:** الديمقراطية تساعد على مناقشة القضايا العامة في الحياة السياسية والاجتماعية.	

	الحديثة لا تخوض الحروب ضد بعضها البعض. **10. الرخاء prosperity:** الحكومات الديمقراطية تكون أكثر إزدهارا من الحكومات غير الديمقراطية.	7. **فتح القيود open-endednss:** الديمقراطية تفتح أفق المعايير والتاريخ. **Open-endedness of historical and normative horizon.**	

جدول (1): ثلاث مفاهيم للديمقراطية عند كل من داهل، أودنيل، برجيفورسكي.

Table : three conceptions of Democracy : Dahl,. O'donnell, and Przeworski .

- Source : Gerardo .Munck - Democratic theory After transitions from authoritarian rule- op.cit -P : 16.

- وقد وضعت مؤسسة "**وحدة المعلومات الاقتصادية**"♦ **the economist intelligence unit**، **E.I.U**، 05 شروط أساسية يتم من خلالها قياس ديمقراطية البلد وهي عناصر مترابطة تشمل:

1. العمليات الانتخابية التعددية: بمعنى وجود انتخابات تنافسية حرة.
2. الحريات المدنية: وهي مكون حيوي لما يعرف بالديمقراطية الليبرالية، وتشمل مبدأ حماية الحقوق الإنسانية الأساسية (حق الكلام، النشر، الحرية الدينية، إنشاء جمعيات، القضاء).
3. عمل الحكومة: إذا كانت القرارات الحكومية لا تطبق لا يكون مفهوم الديمقراطية مكتملا.
4. الثقافة السياسية الديمقراطية: وهي ضرورية لإكتساب الشرعية واستدامة الديمقراطية وتقويتها.
5. المشاركة السياسية: خاصة على مستوى الأحزاب السياسية والمعارضة التي تزدهر عبرها الديمقراطية.[1]

- ويحدد عالم الاجتماع الأمريكي "**تشارلز تيللي**" **Charles Tilly** في كتابه الديمقراطية **democracy 04** شروط أساسية يجب توفرها واقعيا، حتى تقودنا للديمقراطية وهي:

♦ - وحدة المعلومات الاقتصادية "E.I.U ": هي مؤسسة بريطانية خاصة ومستقلة أنشأت عام 1946، وقامت في أعوام 2006،2008، 2010، 2011، بوضع مؤشرات للديمقراطية Democracy index لقياس الديمقراطية في 167 دولة.

[1] - وقائع ورشة عمل: مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان- ط:01، 2009، ص: 80-81.

01.اتساع الحقوق: عبر الانطلاق من قسم صغير من السكان يتمتعون بحقوق واسعة، وتعميم تلك الحقوق على بقية السكان المستبعدين وإشراكهم في صنع السياسة العامة، ومعنى هذا الوصول لدرجة متساوية من المواطنة.

02.المساواة التامة: الإصلاحات تبدأ بانعدام تام للمساواة بين طبقات المواطنين وتنتهي إلى المساواة الشاملة، فلا يكون للإثنية أي علاقة واضحة بالحقوق السياسية والالتزامات.

03.توفير الحماية: فالحماية من جور الدولة لا يجب أن تظل مقتصرة على عملاء الدولة الذين يستغلون سلطاتهم لمعاقبة خصومهم، بل يجب أن تتسع لتشمل جميع المواطنين فالحماية تشمل جميع المواطنين وتكون مكفولة قانونيا.

04.الالتزام المتبادل: من خلال التخلص من تقديم الخدمات لطبقات معينة على أساس الوساطة والرشوة والاتجاه نحو تقديم المنافع والخدمات إلى المستفيدين منها مهما كان انتماؤهم الطبقي ودون شروط غير قانونية.[1]

– إن الشروط المشار إليها من قبل "تيللي" **Tilly** مهمة جدا في كونها تطرقت لجزئيات مهمة فمثلا شرط الالتزام المتبادل مهم جدا فكثير من الدول النامية تدعي أنها ديمقراطية ولكن تقديم الخدمات القانونية يتم بالوساطة والرشوة –.

من خلال ماسبق نرى أن العوامل والشروط المطلوبة لتحقيق الديمقراطية تختلف من مفكر إلى آخر، ومن منظمة إلى أخرى، لكن هناك شبه إجماع على مجموعة الشروط الرئيسية لتحقيق الديمقراطية والتي نورد منها مايلي:

- وضع **روبرت داهل** "**Robert Dahl**" 06 شروط رئيسية لتحقيق الديمقراطية كالآتي:

01. نواب منتخبون . 1.Des représentants élus

02. انتخابات حرة، عادلة، متكررة . 2. Des élections libres, équitables et fréquente

03. حرية التعبير. 3. La liberté d’expression.

04. مصادر متعددة للمعلومات 4. Des sources d’information diversifiées

[1] – تشارلز تللي–مرجع سابق–ص: 34– 36.

05. حرية الجمعيات. 5. La liberté d'association

05.اتساع مجال المواطنة.[1] 6. Un large accès a la citoyenneté

- أما بالنسبة لكل من "فيليب شميتر" "**Philippe shmitter**" و "تيري لين كارل" "**Terry lyn karl**" ، فيقترحان **09** شروط لتحقيق الديمقراطية، معتبرين أن هذه الشروط هي الشروط الدنيا للديمقراطية وتشمل:

01.التحكم في القرارات الحكومية يكون مكفول دستوريا لصالح المسؤولين.

02.المسؤولون يكونون منتخبين والانتخابات تكون بصفة دورية ومستمرة.

03.لجميع المواطنين الراشدين الحق في التصويت والانتخاب.

04.لجميع المواطنين الراشدين الحق في الترشح في الانتخابات.

05.للمواطنين حق إبداء آرائهم في السياسات المتخذة دون خوف أو عقاب.

06.للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات عبر مصادر متنوعة وهذه المصادر تكون محمية قانونيا.

07.للمواطنين الحق في تكوين منظمات وجمعيات تتمتع بالاستقلال عن الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.

08.يجب على المسؤولين المنتخبين أن يكونوا قادرين على ممارسة سلطاتهم الدستورية دون ضغط أو قهر من قبل المعارضة أو من غير المنتخبين.

09.توفر نظام الحكم الذاتي، بأن تكون الأقاليم قادرة على العمل بشكل مستقل عن القيود التي قد
تفرضها الأنظمة السياسية الشاملة.[2]

[1] - Robert Dahl- De la démocratie- Nouveaux Horizons-paris, France-2001-P : 83.

[2] - Laurence Whitehead- democratization : Theory and Experience- oxford university press-U.K-2002-PP : 10-11.

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي وأهم عوامله ومراحله.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.

يعد المؤرخ والسياسي البريطاني "**جيمس برايس**" "**James Bryce**" أول من استخدم مفهوم التحول الديمقراطي عام 1888 محددا بداية هذه العملية بمولد الثورة الفرنسية عام 1789[1]، هذه الثورة التي يرى فيها "**صامويل هنتنجتون**" "**Samuel Huntington**" أنها مثلت إلى جانب الثورة الأمريكية، الموجة الأولى "**the First wave**" من الأمواج الثلاثة للتحول الديمقراطي والتي دامت لفترة طويلة امتدت من 1828 إلى 1926 وعرفت بداية الظهور الفعلي للمؤسسات الديمقراطية، ثم تلتها موجة أولى مضادة من عام 1922 لغاية 1942 وعادت فيها الكثير من الدول مثل اليونان، ألمانيا، النمسا، البرازيل، الأرجنتين، نحو الشمولية لتليها موجة ثانية من التحول الديمقراطي بين 1943-1962 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبدورها عرفت الموجة الثانية من التحول موجة مضادة إمتدت من عام 1958 لغاية 1975 وعرفت بروز كبير لدور الجيش والانقلابات العسكرية بأمريكا اللاتينية وباكستان وتركيا واليونان، ثم بعدها أعقبتها الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي بدءا من عام 1974 وانتهاء الدكتاتورية بالبرتغال وحلول الديمقراطية بما يعادل 30 دولة من دول أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية.[2]

وأمام هذه التغيرات السريعة والملحوظة برزت واتسعت دراسة التحول الديمقراطي من أجل فهم وتفسير عمليات تغيير النظام السياسي، والقيام بعمليات مقارنة واسعة تشمل دول شمال وجنوب أوروبا وأمريكا الجنوبية، لتتوسع حالات الدراسة إلى أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي-سابقا- وشرق آسيا وبعض دول إفريقيا، وبروز التحول الديمقراطي بهذه الأقاليم تزامن وتطور الدراسات المقارنة التي تحتاج لمجموعة مفاهيم واضحة يمكن استخدامها كقاعدة لمثل هذا النوع من البحوث، تحول دون الوقوع في فخ المفاهيم التي يتم استعمالها عشوائيا دون تناسبها مع بعض الحالات[3]، لقد برز مفهوم التحول الديمقراطي تزامنا مع بروز الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي مثلما أشار لها "هنتنغتون" "Huntington" -سابقا-،إذ يرى "**كورزمان**" "**Kurzman**" أن الموجة الثالثة لهنتنغتون "Huntington " أدت بالضرورة إلى ثلاثة مظاهر رئيسية:

01. زيادة في المستوى الديمقراطية عبر العالم.

---

[1] - شادية فتحي إبراهيم عبد الله- مرجع سابق- ص: 70.

[2] - صامويل هانتنجتون-الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين- ترجمة: عبد الوهاب علوب-دار سعاد الصباح- الكويت-ط:01-1993، ص: 74-81.

[3] - Gerardo L. Munck-Disaggregating Political Regime : Conceptual Issues in the study of democratization-working paper # 28-Angust 1996.p3.
http://www-bcf.usc.edu/~munck/pdf/Munck%20Kellogg%201996.pdf

02. عدد التحولات الديمقراطية كان أعلى نسبة من الارتداد عن الديمقراطية.
03. وجود علاقة ترابط بين مختلف التحولات الديمقراطية –حالات التحول الديمقراطي–.[1]

لقد تطور التفكير حول الديمقراطية عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة أفلاطون وآرسطوا Plato and Aristote.

المرحلة الثانية: في القرن التاسع عشر وتم فيها تحديد مجموعة معايير قيمية لتميز سياسات الدول الجديدة، وهنا صار الحديث عن وجود الديمقراطية في حفنة صغيرة من البلدان.

المرحلة الثالثة: وهي محلة التحول الديمقراطي عندا بدأ التفكير في ديمقراطية منظمة، فصارت الديمقراطية محل إهتمام متزايد من قبل العديد من العلماء والمنظرين والفلاسفة والسياسيين[2]، ففي المرحلة الثالثة برزت بحوث التحول الديمقراطي وكان أبرزها بحوث بعض علماء السياسة من أمثال: "**خوان لينز**" "**juan linz**" الاسباني، والأمريكي "**ألفريد ستيفان**" "**Alfred Stephan**" والبولندي "**آدم برجيفورسكي**" "**Adam Przeworski**"، وبرزت جهود هؤلاء بسبب اهتمامهم بموضوع السياسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم دون مناطق معينة، كما أن أعمالهم تمثل الركيزة الأساسية للنظرية الديمقراطية المعاصرة[3] كما أن تفرد عمليات التحول الديمقراطي الجديدة بخصائص معينة فرضت على علماء السياسة إعتماد مقاربات تكون ملائمة لتفسير هذه التحولات، وفي هذا الموضوع عمل كل من "**فيليب شميتر**" "**Philipe chmitter**" و"**جيليرمو أدونيل**" "**Guillermo O'donnell**" على تأسيس فرع جديد في علم السياسة وهو: علم الانتقاليات" **transitologie** " لتحليل عمليات التحول الديمقراطي، وهذا في كتابهما الصادر عام 1986 تحت عنوان "**الانتقال من الحكم التسلطي: خلاصات تحول الديمقراطيات غير الأكيدة**" **Transition from Authoritariam rule : tentative conclusion about uncertain democracies**" وهو أحد الأعمال التي وضع المصطلحات الأولية لأدبيات التحول الديمقراطي[4]، هذه الأدبيات التي عرفت قمة تطورها مع برنامج "أمريكا اللاتينية" التابع لمركز "وودرو ويلسون" "Woodrow Wilson" بو.م.أ، وقد دام البرنامج لمدة سبع سنوات، –من "1979 لـ1986" –وتضمن مشاريع بحثية أهمها مشروعين هما:

---

[1] - Matthijs Bogaards-Measures of Democratization : From Degree to type to war-2010-P 476 http://www.PRQ.sagepub.com/content/63/2/475.

[2] – Gerardo L.Munck-Democratic theory : After transitions from authoritarian rule.OP.cit ; P : 1.

[3] – Ibid, P : 4.

[4] – رضوان بروسي–الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا–دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم– مذكرة ماجستير–قسم العلوم السياسية–جامعة باتنة 2008–2009–ص: 72.

1. مشروع التحولات الهائلة عن الحكم التسلطي: آفاق الديمقراطية" " the Massive transitions from authoritarian rule : prospects for democracy." وهو المشروع الذي شارك فيه 24 باحثا وثلاثة محررين،- هم: **أودونيل** "**O'donnell**"، **شميتر**" "**chmitter** "، **وايتهيد** "**Whitehead**"، وإنتهى هذا المشروع عام 1986 ببيان رئيسي حول التحولات الديمقراطية التي وقعت عام 1974 بالبرتغال- .

2. أما المشروع الثاني فهو **مشروع الوقف الوطني الديمقراطي**" " **National Endowment for democracy**" -هذا المشروع تم على أساسه تقديم منح جامعية للطلبة الأجانب لدراسة التحول الديمقراطي في دول متعددة- وركز المشروع السابق على الديمقراطية بالدول النامية من خلال أبحاث فردية أجريت على 26 دولة بآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وركز المشروعين السابقين على دور الإصلاح الهيكلي الذي عرفته هذه الدول في عملية التحول الديمقراطي.[1]

- لقد تزامنت سرعة التحولات الديمقراطية التي حصلت بالعالم مع المحاولات الجماعية والفردية للباحثين لمجاراة هذه التحولات السريعة جدا لفهم هذه التغيرات في إطارها الزماني والمكاني المحدد، وركزت الأدبيات الجديدة للتحول الديمقراطي على سؤالين رئيسيين:

01. ما هي الشروط الواجب توفرها للتحول من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي؟.

02. ما هي العوامل التي تساهم في استقرار وإطالة عمر الديمقراطية؟

وقبل طرح هذه الأسئلة ظل الإهتمام منصبا على تصنيف الديمقراطيات إلى أنظمة سياسية ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية[2]، كما ركزت دراسات التحول الديمقراطي على اللحظات الحرجة في تاريخ الديمقراطية وهي لحظة تخطي البلد المعني لعقبة صعبة عبر إدخاله لإنتخابات تنافسية ووجود حق الإقتراع الشامل، وبذلك حدث تنوع وإتساع في أدبيات التحول الديمقراطية فظهرت دراسات ركزت على العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي، وأخرى ركزت على التحليلات الكمية، وفق بيانات إحصائية توضح الطبيعة المعقدة لعملية التحول الديمقراطي، وهناك دراسات مقارنة بين حالات جديدة للتحول الديمقراطي، وكل هذه الأمور توضح أن هناك توجهات جديدة ومضادة لوجهات النظر التقليدية والتي طال أمدها في مجال دراسة الديمقراطية[3]، فالنظريات الأولى للتحول الديمقراطي جاءت كرد فعل على التحيز الحتمي للنظريات الكلاسيكية كنظرية التبعية والتحديث السياسي، لتركز نظريات التحول على السيادة وأهمية النخب السياسية وتأكيد إستراتيجيات القيادة،

---

[1] - محمد نصر عارف-ابستيمولوجا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية والمنهج-المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر-بيروت،لبنان-ط: 01-2002-ص: 313-314.

[2] - Gerardo L.Munck-Democratic theory : After transitions from authoritarian rule.OP.cit ; PP : 4-5

[3] - Neil j. smelser and paul B.Baltes-international Encyclopedia of the social and behavioral sciences.26v.oxford : Elsevier publisher's-2001-PP : 3425-3426.

خاصة مع فشل نظرية التحديث في تفسير أسباب حصول تحول ديمقراطي بدول أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية والتي لا يوجد بها تنمية إقتصادية وتطور ملحوظ، وازدهرت نظريات التحول الديمقراطي مع الموجة الثالثة من أمواج التحول الديمقراطي[1]، ومع هذه التحولات برزت عدة مصطلحات مثل **الدمقرطة** "**Democratization**"، **الانتقال الديمقراطي**" " **Democratic transition** "، **التحول الديمقراطي** "**Democratic transformation** "، وهي مصطلحات مترادفة تشير لنفس المعنى وهو عمليات التغيير من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي.[2]

يتلقى مفهوم التحول الديمقراطي مع إنتشار الديمقراطية حول العالم إنطلاقا من قلبها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ومع انتهاء الحرب الباردة يسيطر التفاؤل حول إحتمال حلول الديمقراطية في بلدان العالم الثالث.[3]

كما يعرف التحول الديمقراطي بأنه المرحلة التي تطرأ فيها ملامح الجماعية على المؤسسات والمجتمع ولا تصبح جزءا من الحكومة، مثل: أماكن العمل، المدارس والجامعات، الكنائس، المجتمع المدني، والتحول الديمقراطي هو الحركة السياسية والرئيسية الغالبة على الدول الغربية والتي غالبا ما ينظر إليها على أنها السمة الأساسية للإصلاح الإجتماعي التدريجي، تزامنا مع إحترام المؤسسات القائمة.[4]

وقد عرف "**هنتنغتون**" "" التحول الديمقراطي بأنه اللحظة التي يكون فيها لنصف المواطنين على الأقل حق التصويت، ويكون الرئيس منتخبا عبر إنتخابات مباشرة، ويكون هناك برلمان من أغلبية منتخبة.[5]

ويعد تعريف كل من "أودونيل" "**O'donnell**" و"**شميتر**" "**chmitter**" المقدم في دراستهما لعام **1986** تعريفا مهما إذ يعتبر أن التحول الديمقراطي هو الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، والتحول يكون محدد ومخطط له من جانب واحد، عبر الإنطلاق في عملية حل وإزالة النظام التسلطي هذا من جهة ومن جهة أخرى عبر إقامة شيء معين من الديمقراطية يصاحبها بعض أشكال الإستبداد، أو بروز البدائل الثورية، ويحدث التحول الديمقراطي في اللحظات التي يعلن فيها الحكام الاستبداديون عن عزمهم تمديد وتوسيع مجال حماية الأفراد والحقوق الجماعية،

---

[1] – Ole Norgard-democracy, democratization and institutional Theory- December 2001-P7. www.demstar.DK.

[2] – محمد زاهي بشير المغيربي–الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات.– ندوة "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية", (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بطرابلس). ص: 4.

[3] – مارتن غريفيتش وتري أوكالاهان–المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية–ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث–دبي–الإمارات العربية المتحدة–2008–ص: 210–211.

[4] – Roger scruton-the polgrave macmillan dictionar of political thought-palgrave macmillan.New yourk-U.S.A-3rd Edition-2007-P : 172.

[5] – Matthijs Bogaards-OP.Cit, P : 476

الأمر الذي يزامنه وصول زعماء وقادة سياسيين ديمقراطيين للسلطة وهذا الأخير هو الهدف المقصود والمفضل.[1]

إن أدبيات التحول الديمقراطي توضح لنا أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة ومتعددة الأنماط ومتعددة النتائج، لذلك فتجربة بلد ما في عملية التحول الديمقراطي هي غير قابلة للنقل والتطبيق المباشر على بلد آخر، كما أن عملية التحول الديمقراطي قد تحدث عبر الثورة الداخلية ما يعني وجود قطيعة تامة مع النظام السابق، أو عبر التغيير والتفاوض من قبل عناصر من داخل النظام التسليطي التي تسعى لتحقيق قدر من الحرية السياسية، أو عبر نشاط النخبة والجماهير التي شكلت أهم الفواعل الرئيسية في عمليات التحول الديمقراطي وفق ما أثبتته التجارب الإمبريقية.[2]

لكن رغم الانجازات الكبيرة لأدبيات التحول الديمقراطي إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه هذه الأدبيات التي رسخت لمفهوم التحول الديمقراطي فمثلا هناك حاجة ماسة لوجود تكامل مفاهيمي ونظري، كذلك تطور هذه الأدبيات ساهم في إدخال متكرر ومستمر لأسباب جديدة تم اعتبارها حاسمة في عملية التحول الديمقراطي وهذا بسبب دراسة تجارب حالات جديدة في الموضوع، وإدخال مجموعة كبيرة من الأسباب التفسيرية لتفسير عملية التحول الديمقراطي[3]. إن أحد أسباب غياب مفهوم واضح للتحول الديمقراطي هو تعطل عملية التحول الديمقراطي أو بالأحرى إستقرار التحول الديمقراطي في العديد من دول العالم الثالث في المراحل التأسيسية الأولى لفترة زمنية طويلة وهذا لسببين:

1. من الصعب الحديث عن تحول ديمقراطي في دول يغيب عن مجتمعها الإستقرار السياسي.
2. إعتبار النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي هو النموذج المثالي الذي يحتدى به في عملية التحول الديمقراطي هو أمر غير محتمل الوقوع على الصعيد العالمي.[4]

كخلاصة لما سبق توضيحه نرى أن مفهوم التحول الديمقراطي إرتبط بشكل وثيق مع بروز الموجة الثالثة من الديمقراطية هذه الموجة الثالثة أحدثت تغيرين مهمين على المستوى الواقعي

---

[1] – scott Mainwaring -Transition to Democracy and Democratic consolidation –theoretical and comparative issues-working paper # 130-Kellogg institue (nouvember 89)-P : 4.
http://kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/WPS/130.pdf

[2] – المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدما – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– 5–6 جوان 2011– ص:7 –8.

[3] – Neil j. smelser and paul B.Baltes. OP.Cit, P : 3426.

[4] – مارتن غريفيتس وتيري أوكالاهان–مرجع سابق–ص: 213.

العملي بحدوث تحول ديمقراطي وعلى المستوى الأكاديمي ببروز بحوث ودراسات حاولت وضع إطار نظري ومفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: عوامل نجاح التحول الديمقراطي.

هناك عدة عوامل تساعد على نجاح عملية التحول الديمقراطي تنقسم لداخلية ودولية:

1. **العوامل الداخلية:**

حيث حدد "باركر" "**Barker**" **04** شروط وعوامل النجاح في عملية التحول الديمقراطي:

01.الشروط المادية (الخارجية): مثل التجانس القومي والتجانس الإجتماعي والمشاركة الايجابية للشعب في العملية السياسية.

02.شروط عقلية (داخلية): تتعلق بضرورة الإتفاق الفكري حول بعض المسلمات مثل: الاتفاق على الاختلاف والالتزام بمبدأ الأغلبية، والتسوية للخلافات خلال عملية المناقشة الجماعية بناءا على قيم التسامح المتبادل،

وإحترام وجهات النظر المختلفة.[1]

كما يستلزم نجاح التحول الديمقراطي وجود أو حدوث تغيرات في 03 نواح رئيسية هي:

01.**بناء شبكات الثقة (Trust Networks)**: وهي العلاقات المتشعبة بين الأشخاص ومعناه أن مجموعات الأقارب، الطوائف الدينية، الثوار، رجال الأعمال تحتوي على شبكات ثقة، وهؤلاء الموجودون داخل شبكات الثقة، يدرؤون المخاطر على أنفسهم عبر ابتعادهم عن مخالطة أنظمة الحكم السياسي، خوفا من استيلاء الحكام السلطويين على ثرواتهم عبر خضوعهم لبرامج الدولة، لكن عزلتهم هاته تشكل عائق أمام الإلتزام الجماعي للأعضاء بالديمقراطية، وحل هذا المشكل هو عبر: 01. حل أو ضم شبكات الثقة المنعزلة، 02. إيجاد شبكات ثقة تتصل سياسيا[2]،–وهذا من أجل تعزيز الإلتزام الجماعي إزاء عملية التحول الديمقراطي–.

02.**تحقيق المساواة الطبقية:** استمرار وجود تفاوت طبقي من ناحية الجنس، العرف، الإثنية، القومية الدين، المرتبة الاجتماعية، فإن إحتمال التحول الديمقراطي يظل مستحيلا ولحل هذا الإشكال لابد من: 01.المساواة بين الطبقات في بعض النواحي أو 02. منع إبعاد السياسة عن تلك الطبقات بتمكينهم من المشاركة السياسية المباشرة.

03.**إلغاء مراكز القوى ذات الحكم الذاتي:** ويقصد بها العسكريون والموظفون والسياسيون الذين يعملون خارج السلطات المدنية للدولة، فبالقدر الذي تبقى فيه مراكز القوى هاته مسيطرة

[1] – نبيل كريبش–دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية– أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية– قسم العلوم السياسية–جامعة باتنة–2007–2008–ص: 42.

[2] – تشارلز تيللي–مرجع سابق–ص ص: 132–133.

على وسائل الإكراه والإرغام بشكل منعزل عن السياسة العامة للدولة، يبقى إقامة تحول ديمقراطي أمرا صعبا ولحل هذا الإشكال لابد من إلغاء القوى المستقلة ذات الحكم الذاتي، لإستخدام وسائل الإكراه خارج نطاق السلطة أو الدولة، وإرغامها على العمل ضمن نطاق سلطتها الضيقة فقط.[1]

وفي هذا الشأن يرى "**لاري دايموند**" "**Larry Diamond**" أن نمط العلاقات المدنية العسكرية يعد عاملا مهما في دعم التحول الديمقراطي وأنه لا يمكن تعزيز التحول الديمقراطي دون خضوع العسكريين للمدنيين.[2]

- فيما تركز نظريات التحول الديمقراطي على عاملين رئيسين ساهما على المستوى الداخلي في عملية التحول الديمقراطي وهما:

01. **وجود مجتمع مدني مستقل:** يعد تصور الفيلسوف الماركسي الايطالي "أنطونيو جرامشي" "**Gramci Antonio**" للمجتمع المدني تصورا مفتاحيا، فالفلسفة الثورية عنده تنتقد الدولة بأجهزتها القمعية وأجهزتها التشريعية التي تشرع القوانين المكرسة لسيطرة الطبقة الحاكمة[3]، لذلك كانت دعوته صريحة وملحة لإقامة منظمات إجتماعية ومهنية نقابية وتعددية حزبية لهدف اجتماعي صريح وهو إيجاد توازن بين البناء الفوقي –الحكومة– والبناء التحتي–المجتمع المدني–، وفي نفس الإطار يرى "**روبرت بوتنام**" "**Robert Botnam**" أنه: "كلما تواجدت مؤسسات المجتمع المدني وأدت دورها كلما كانت الديمقراطية أقوى وأكثر فاعلية[4]، وأحد التطورات الهامة في المجتمع المدني حاليا هو الاهتمام بمفهوم "الثقة السياسية" (Political Trust) فالمواطنون يجب أن يكونوا على ثقة بين بعضهم البعض، وهذا أمر مهم في تحقيق **الديمقراطية التداولية** "**deliberative democracy**" التي تقوم على النقاش، وهنا كل من النخب والمواطنين سوف يتخذون قرارات جماعية تتسم بالرشادة[5]، لقد ركزت النظرية البنيوية كثيرا على دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي خاصة في دراسة "**بوتنام**" **Botnam** "".

02. **وجود نخبة سياسية ديمقراطية:** إن أهمية النخبة تكمن في كونها جماعة صغيرة أكثر إستعداد للتنظيم من الجماعات الكبيرة وخطوط الاتصال وتبادل المعلومات داخلها سهلة ويسيرة، ويمكن أن يدخل أعضائها في علاقات متبادلة بسرعة، وهكذا تستطيع النخبة صياغة سياستها

---

[1] – نفس المرجع السابق–ص ص: 135–136.

[2] – شادية فتحي إبراهيم عبد الله–مرجع سابق–ص: 38.

[3] – محمد عثمان الخشت–المجتمع المدني: جدل الحرية والتنوع والإستبداد في النظريات السياسية–مجلة التسامح–العدد 14–ربيع 2006–سلطنة عمان.

www.ALTASAMOH.net/Artivle.asp?Id=302 .

[4] – الطاهر لبيب وآخرون– المجتمع المدني – الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان – دار صامد للنشر والتوزيع – تونس. ص:23.

[5] – شادية فتحي إبراهيم عبد الله–مرجع سابق–ص: 44–46.

بتفوق[1] – فالنخبة تعد أحد القنوات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي وهي التي تساهم في عملية التحول الديمقراطي إما بشكل مباشر وإما عبر الدعم الشعبي لها–.

2. **العوامل الدولية:**

يعتبر عامل نجاح التحول الديمقراطي في دول الجوار عاملا مدعما للتحول الديمقراطي في أي دولة، وهذا ضمن ما يعرف بمؤشرات نظام الحكم في البلدان المجاورة **(Neighbor Polity)** وتستخدم كمتغير لتحديد الآثار التي تنجم عن التغير السياسي في تلك البلدان، وهنا يبرز تأثير النظير **(Peer Effect)** بمعنى أن الدول الديمقراطية يحتمل أن تشجع عمليات التحول الديمقراطي المحلية والعكس صحيح[2]، وفي دراسة لـ"**جيفري بريدهام**" "**Jeoffrey Pridham**" عن البعد الدولي في عملية التحول الديمقراطي بشرق أوروبا أشار لمايلي:

01. البعد الدولي والداخلي يتفاعلا معا في إحداث عملية التحول الديمقراطي.

02. بعد حدوث تحول ديمقراطي عادة ما يحدث إعادة توجيه لسياسة الدولة الخارجية نحو تكثيف وتقوية العلاقة الخارجية.

03. المنظمات الدولية لها دور بارز في المساهمة في عملية التحول الديمقراطي.[3]

– لطالما ظلت الأبعاد الدولية مصنفة ضمن الأبعاد والعوامل المنسية في دعم التحول الديمقراطي "**forgotten dimension in the democratic transition**" –فالابعاد الدولية "**International Factors**–" ساهمت بشكل واضح في الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي بإدخالها لعدة مقترحات جديدة إلى عمليات التحول الديمقراطية المحلية عبر مراحلها المختلفة[4]، إن نظرية الدومينو **(domino theory)** التي استعملتها الو.م.أ إبان تدخلاتها العسكرية في المناطق الشيوعية إبان الحرب الباردة، يمكن تطبيقها أيضا على حالات مماثلة للتحول الديمقراطي، وهو ما تجلى بشكل واضح في الثورة الرومانية (**Romanian Revolution)** –عام 1989– إذ نجحت لمدة 10 أيام في الإطاحة بنظام "**تشاوشيسكو**" "**ceaucescu**"، ومن بعدها مباشرة انتقلت جل دول البلقان وأوروبا الشرقية والوسطى لإعتناق القيم الغربية مثل الحرية الشخصية والتعددية وحرية التعبير واقتصاد السوق، أما الباحث "**باليورا**" **(Balyora)** فيرى أن دول أمريكا اللاتينية صحيح لم تتبع النموذج الإسباني في التحول

[1] – هشام محمود الأقداحي–سيكولوجية النخبة العليا والزعامة–مؤسسة شباب الجامعة– مصر –2009–ص: 99.

[2] – إبراهيم بدوي و سمير المقدسي– تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي–مركز دراسات الوحدة العربية–بيروت–لبنان–ط: 01–2011–ص: 99.

[3] – شادية فتحي إبراهيم عبد الله–مرجع سابق–ص: 35–36.

[4] – Jean Grugel-Demecracy withont borders : Transitionalization and conditionality in new democracies-Routledge-London-U.K. 1999. P : 25.

الديمقراطي، لكن التحول الديمقراطي بدول أوروبا الشرقية تأثر بشكل واضح بالنموذج الإسباني لدرجة أن القيادات السياسية الجديدة التي افرزها التحول الديمقراطي بأوروبا الشرقية ذهبت إلى اسبانيا للقيام بمناقشات وحلقات علمية إبان المرحلة الإنتقالية.[1]

– رغم هذا أثبتت الديناميكيات الغربية الدولية فشلها في تحقيق التحول الديمقراطي بالعديد من الدول ما يتجلى بوضوح في العراق 2003، وأفغانستان 2001، في حين تعد أيضا العقوبات الدولية عاملا محفزا على التحول لديمقراطي ودليل ذلك "**ألمانيا**" بعد الحرب العالمية الثانية وجنوب أفريقيا، في حين فشلت العقوبات الدولية في حالة "**إيران**"، كذا الحال بالنسبة للجهود الدولية لمراقبة الانتخابات جاءت بثمارها في **صربيا** عام 2000، وجورجيا عام 2003، وفشلت في أذربيجان 2005، وروسيا البيضاء عام 2006، وكذلك المساعدات المقدمة من قبل المؤسسات الدولية لتعزيز التحول الديمقراطي أثبتت نجاحها في "غانا" و"بولندا" وفشلت في "روسيا" و"نيجيريا".[2]

– إن الحالة المعرفية الراهنة لدور العوامل الدولية في دعم التحول الديمقراطي تعاني من 05 أوجه للقصور هي:

01. جعل المعرفة النظرية للتحول الديمقراطي تركز على العوامل الخارجية وعلاقتها بالعوامل الداخلية، دون جعلها حكرا على العوامل الداخلية فقط.

02. التحليلات الحالية تركز على دور الو.م.أ وحدها كعامل دولي مدعم للتحول الديمقراطي وهذا أمر خطأ.

03. دراسة ترقية الديمقراطية **(Democracy Promotion)**: ركزت على مناطق معينة فقط مثل جنوب أوروبا، أمريكا اللاتينية عام 1980، وأوروبا الوسطى والشرقية عام 1990، ما أدى لصعوبة إيجاد إستنتاجات صحيحة حول تأثير العوامل الدولية الخارجية على ترقية الديمقراطية.

04. عدم وجود دراسات تركز على دور العوامل الدولية في دعم الحالات الفاشلة للتحول الديمقراطي.

05. العوامل الدولية والداخلية على حد السواء التي ساهمت في نجاح التحول الديمقراطي بدول معينة قد تكون فاشلة في أخرى.[3]

---

[1] – Ibid, PP : 35.

[2] – Michael Mcfaul, Amichai Magen and kathryn stener-weiss-Evaluating Internationl influences on demecratic devlopment : working paper-institute for international studies stauford. P : 2. http://iis-db.stanford.edu/res/2278/Evaluating_International_Influences_-_Transitions_-_Concept_Paper.pdf

[3] – Ibid, P :(7-9).

المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي.

يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي من خلال تقسيمها لثلاثة مراحل:

1. **مرحلة التحرير (the libéralisation phase):** وهذا عندما ينفتح أو ينهار النظام التسلطي.
2. **المرحلة الانتقالية (a transition phase):** وتبلغ هذه المرحلة ذروتها عندما تقام أول إنتخابات تنافسية.
3. **مرحلة الترسيخ (the consolidation phase):** وهي المرحلة المهمة والنهائية أين تصبح الممارسات الديمقراطية أكثر رسوخا وقبولا من معظم الجهات الفاعلة، وهذه المرحلة تعد أصعب مرحلة من ناحية التحديات للديمقراطيات الناشئة في العالم النامي، فعمليات التحول الديمقراطي لا تستلزم أن تكون خطية **(Linear)** بل إنها مختلفة ومتنوعة وكثير من الأنظمة السياسية لم تتمكن من إجتياز جميع مراحل التحول الديمقراطي، وتحولت نحو ما يعرف بالأنظمة الهجينة (hybrid regimes) والتي كانت محل بحث العديد من الباحثين وصناع السياسة على حد سواء.[1]

– ولقد قدم الباحث "**طوماس كاروتيرز**: "**thomas carothers**" ثلاثة مراحل للتحول الديمقراطي على النحو التالي:

01.مرحلة الانفتاح **(the Opening)**: وهي مرحلة تتضح فيها ممارسة الديمقراطية بفضل توسيع هامش الحرية وتوفير الشروط الضرورية لفناء النظام السلطوي وإدخال تغييرات سياسية عميقة.

02.مرحلة الاختراق **(the break through)**: ويحل فيها النظام الديمقراطي محل السلطوي بحيث تمارس السلطة حكومة منتخبة، ويتم إصدار دستور جديد.

03.مرحلة الترسيخ **(the consolidation)**: وتتطلب وقتا أطول لتعزيز الممارسة الديمقراطية عبر إصلاح المؤسسات وإرسال آلية الإنتخاب بصفة دورية لتكون الفيصل في ممارسة السلطة، وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني التي تمنع الانحراف عن الديمقراطية.[2]

– ويركز "فيليب شميتر" "**Philipe chmitter**" على مرحلة ترسيخ الديمقراطية بإعتبارها أهم مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي لأنها تطرح تحديات مختلفة على الفاعلين السياسيين، إذ

---

[1] – Lise Rakner, Alina rocha menocal and verena Fritz - Democratisation's third wave and the challenges of democratic deepening assessing international democracy assistance and lessons learned. (August 2007)-P : 7.
www.odi.org.U.K/resources/docs/241.PDF.

[2] – بوروني زكرياء – النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير– قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية–جامعة قسنطينة–2009–2010–ص: 38.

أنها عملية معقدة تتضمن تحول في الفاعلين والسلوكيات والعمليات والقيم والموارد، ما يؤدي إلى تناقضات واضطرابات داخل النظام السياسي، ويولد مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي.[1]

– إن مرحلة الترسيخ مهمة لكونها توضح نجاح أو فشل التحول الديمقراطي، لكن لا يشترط في جميع عمليات التحول أن تتبع هذه المراحل على شكل خطي، وإنما قد تتم بشكل مختلف، إذ يرى "**لاري دايموند**" "**Larry Diamond**" أن بعض الديمقراطيات تم إحباطها بمجرد ظهروها، والبعض الآخر منها كلما تطورت مراحلها زادت درجة ضعفها ولهذا السبب اعتبر التحول الديمقراطي عملية عقلانية (**Rational process**) وليس عملية خطية (**Linear proccess**).

– من جهتها تعد المرحلة الثانية وهي مرحلة الإنتقال مهمة وحساسة جدا لأنها تسودها حالة عدم اليقين السياسي، وتكون مشحونة بخطر الارتداد، لذلك شبهها "**آدم برجيفورسكي**" " Adam **Przeworski**" بلعبة **الكرة والدبابيس** "**Pinball machine**" قائلا: "إنه عندما للمرة الأولى يتم إرسال الكرة فإنها تدور بالأعلى، لكنها لا محالة سوف تدور وتدور لتعود للأسفل مرة أخرى"، كما يتم النظر إلى هذه المرحلة عادة على اعتبارها تنتج أنظمة هجينة مختلطة بين السلطويين والديمقراطيين وتكون السلطة في أيدي كليهما، فهي مرحلة تحتوي على الكثير من التناقضات[2]. لكن رغم هذا تظل المرحلة الثالثة أهم مرحلة كونها تمثل مرحلة صعبة وبعيدة المنال " **An elusive goal**" وعدم الوصول إليها يعني أن التحول غير مكتمل، وهذا ما أثبته الموجة الثالثة للتحول فهناك قناعة متزايدة أن إقامة الانتخابات وحدها في العديد من الدول التي شهدت عملية التحول الديمقراطي أمر لا يقدم أي حل للمشاكل السياسية والإجتماعية العميقة، كما أن هذه الديمقراطيات الجديدة فشلت في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ما أدى للتساؤل حول مدى طبيعتها وفعاليتها وجودتها وإستدامتها، إذ أن هناك عدد قليل فقط من البلدان التي عرفت تحولا ديمقراطيا ونجحت في تحقيق ديمقراطية موحدة، أما الأغلبية من الدول فصارت تمر بمرحلة إنتقالية محفوفة بالمخاطر مثلما يوضح الجدول رقم (2) :[3]

– كما قام "**غيدس**" "**Geddes**" عام **1999** بإحصاء **85** نظام سلطوي حدثت بها موجة التحول الديمقراطي ليجد أن 34 دولة عادت للنظام السلطوي و 30 دولة فيها ديمقراطيات مستقرة، و21 دولة بها ديمقراطيات غير مستقرة ومتنازع عليها والأكثر من ذلك أن 04 دول من 21 دولة الأخيرة تحولت إلى إمارات حرب "**Warlordism**"، وجراء هذا الأمر إتجه بعض الباحثين للتركيز على ما

[1] – شادية فتحي إبراهيم عبد الله–مرجع سابق–ص: 30.

[2] – Doh chull shin -on the third wave of democratization : A Synthesis and Evaluation of recent theoy and research-world Politics, vol : 47, No 1, (oct,1994),PP : 143-144.
http://www.jstor.org/discover/10.2307/2950681?uid=3737904&uid=2&uid=4&sid=21102201394621

[3] – Lise Rakner. OP. Cit. P :11.

يعرف بالديمقراطيات الجزئية **(Partial Democracy)** وهي ديمقراطيات وسيطة بين الديمقراطيات الكاملة **(Full Democracy)** والأتوقراطيات **(Autocracy)** وقد وضحت البيانات انه من عام **1955** لغاية **2000** حدث **16** تحول من الديمقراطية نحو الأوتوقراطية – الارتداد– و **22** تحول من الحكم الأوتوقراطي نحو الديمقراطيات الكاملة، في حين مثل ما مجموعه **149** تحول نحو أو عن الديمقراطية الجزئية ومثلت الديمقراطيات الجزئية ما نسبته 30% من كل الأنظمة بالعالم، كما أن الديمقراطيات الجزئية نمت بشكل ملحوظ منذ إنهيار الشيوعية، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1) من ارتفاع لما يعرف بالديمقراطيات الجزئية.[1]

	1972			2004		
	الأتوقراطية♦ Autocracies	أنظمة هجينة Hybrid regimes	ديمقراطيات Democracies	الاتوقراطية	انظمة هجينة	ديمقراطيات
إفريقيا جنوب الصحراء Sub–saharan Africa	25	9	2	15	17	10
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي Latin America and caribbean	4	9	7	2	8	10

- جدول (2) تصنيف الأنظمة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبي عام 1972 و 2005.
- **Source : Freedom house (2007) country ratings (http://www.freedomhouse.org/templat–CFMpage=15.**

نقلا عن: – Lise Rakner. OP. Cit. P : 12

[1] – David L. Epstein, Poberts bates, jack goldston, Ida. Kristensen and sharyn o'halloran - democratic transitions-working papers-center for international devlopment at harvard univ- P : 4. http://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/3322248/bates_democratictransitions.pdf?sequence=2

♦ – الأوتوقراطية "Autocracies " كلمة أصلها يوناني "أوتوقراط" ومعناها الحاكم الفرد، وتكون فيها السلطة في يد شخص واحد بالتعيين لا بالانتخاب.

ما يمكن استخلاصه هو أن الديمقراطيات الجزئية صارت ذات أهمية متزايدة في المشهد السياسي، كما أنها أكثر تقلبا من الديمقراطيات الكاملة أو الأوتوقراطية، كما أن الديمقراطية الجزئية صارت تفسر وفقها أغلب التحولات الديمقراطية في السنوات الأخيرة فبدلا من التقسيم المزدوج للدول إلى ديمقراطية وأوتوقراطية، لابد من الاعتماد على التقسيم الثلاثي عبر إضافة الديمقراطية الجزئية"[1]، خاصة أن جل الأنظمة التي سارت نحو التحول الديمقراطي لا تزال عملية الترسيخ الديمقراطي بها منعدمة.

: الترسيخ الديمقراطي "democratic consolidation

- يمكن تلخيص عملية ترسيخ الديمقراطية والدعم الخارجي لهذه المرحلة من عملية التحول الديمقراطي كالآتي:

1. التحولات الديمقراطية لا تؤدي بالضرورة للترسيخ، بل قد تتطور لتصبح أنظمة هجينة قد تكون سلطوية أكثر مما قبل.
2. في حين يتم التركيز على العوامل البنيوية عند إنطلاق عملية التحول الديمقراطي، فإن العامل الأكثر أهمية هو الترسيخ.
3. في الأنظمة الهجينة الأشكال الأفقية المجتمعية للمحاسبة تكون ضعيفة، ما يقلل من الفوائد المفترضة للديمقراطية مثل (سيادة القانون، إحترام حقوق الإنسان، التحرر من القمع...الخ).
4. يزداد العمل بالانتخابات وهي عنصر ضروري لكنها غير كافية للترسيخ الديمقراطي.
5. الأنظمة الهجينة والدول الضعيفة هي على درجة واحدة فيما يتعلق بالفشل في وضع سياسات فعالة.
6. الديمقراطيات الراسخة لها نفوذ أوسع من غيرها مثل: (التدخلات العسكرية، المساعدات، التفاعل مع المؤسسات الدولية). وغيرها من العوامل الخارجية.
7. ضرورة التركيز على التفاعلات والتوترات المحتملة بين بناء الدولة وإضفاء الطابع التحول الديمقراطي عليها.

- جدول رقم (3) يوضح المسائل المهمة في مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

Source : Lise Rakner. OP. Cit. P :11.

[1] - Ibid, P : 7.

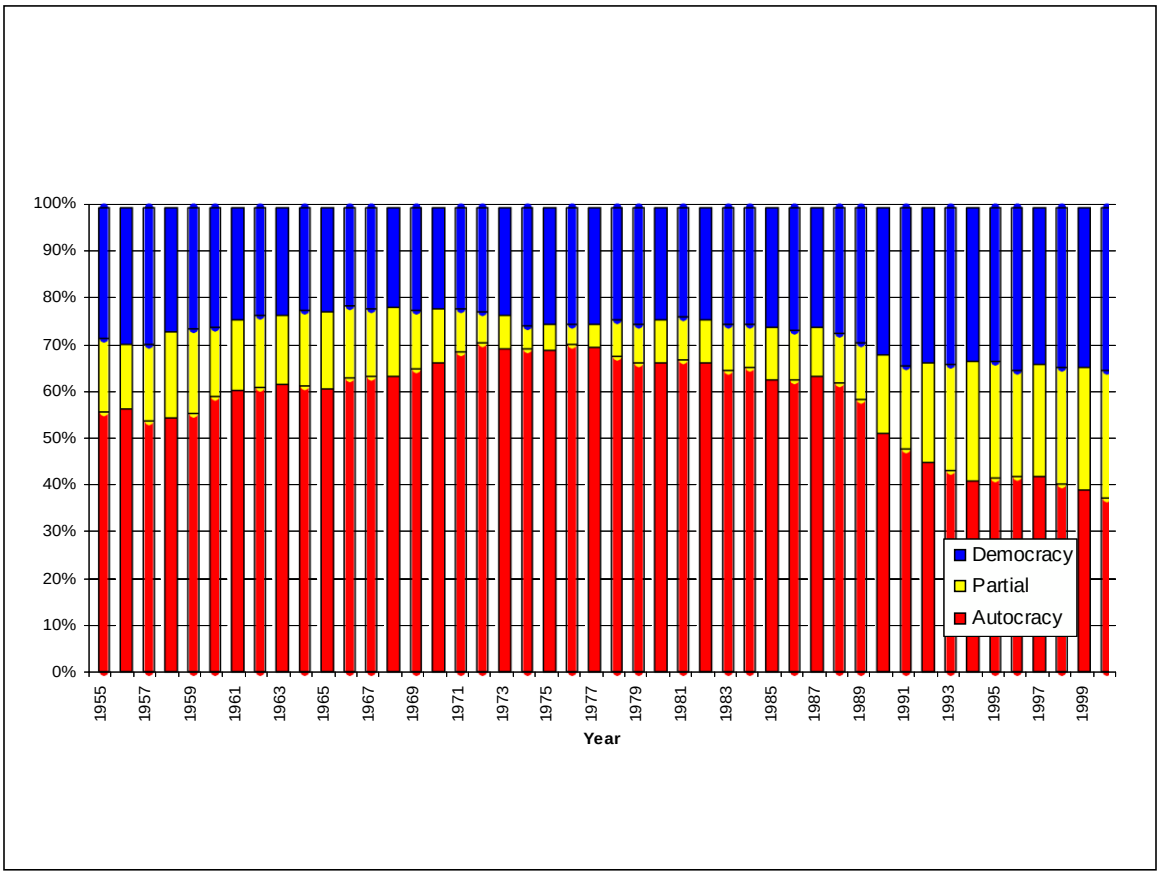

Figure 1: World Democratization Trends, 1955-2000

شكل (01): يوضح نسبة الديمقراطيات الجزئية مقابل الديمقراطيات الكلية والأوتوقراطيات.

- source: David L. Epstein, Poberts bates, jack goldston, Ida. Kristensen and sharyn o'halloran - democratic transitions-working papers-center for international devlopment at harvard univ- P : 8.

http://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/3322248/bates_democratictransitions.pdf?sequence=2

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي:

تمهيد:

يرى "**دانكورت روستو**" "**Dankwart A rustow**" أن هناك سؤالين حاول علماء الاجتماع والسياسة الإجابة عنهما وهما:

1. ما هي الشروط التي تجعل الديمقراطية محتملة؟
2. وما هي الشروط التي تجعلها أكثر إزدهارا؟

مقدمين بذلك ثلاث أنواع من التفاسير:

01.التفسيرات التي اقترحها **مارتن ليبست**" "**Symour Martin Lipst**" و"**فيلبس كوترايت**" "**Philips cutright**" وآخرون وتركز على الشروط الإقتصادية والإجتماعية كإرتفاع دخل الفرد، محو الأمية، التحضر المدني كقاعدة أساسية للديمقراطية.

02.التفسيرات المركزة على الروابط والمعتقدات المشتركة بين المواطنين، من روادها "**والتر باجيت**" "**walter bagehot**" و"**أرنست باركر**" "**Ernest barker**" وركزوا على ضرورة وجود توافق في الآراء "**consensus**" كأساس للديمقراطية، و"**دانييل ليرنر**" "**Daniell lerner**" الذي اقترح ضرورة وجود تعاطف ورغبة في المشاركة، وهو ما أشار إليه "**جابر**ريال **ألموند**" " **Gabriel Almond**" و"**سيدني فيربا**" "**Sidney verba**" بإسم الثقافة المدنية "**Civic culture**" وهي شرط أساسي للمشاركة الديمقراطية.

03.التفسيرات المركزة على البنية الاجتماعية والسياسية ويمثلها باحثون مثل: "**كارل فريديريش**" "**Carl j. friedrich**" و"**شات شنايدر**" "**E. E schatt schneider**" و"**برنارد كريك**" "**Bernard crick**" و"**رالف دهرندورف**" "**ralf dahrendorf**" و"**آرند ليجفارت**" " **Arend lijphart**"، وكل هؤلاء ركزوا على أن النزاع والوفاق **(Couflict and reconciliation)** هما أمران مهمين في الديمقراطية، أما "**روبرت داهل**" "**Robert Dahl**" و**هربرت ماكولسكي**" "**herbert Mcclosky**" فيرون أن الاستقرار الديمقراطي يستلزم وجود إلتزام بالقيم الديمقراطية ليس من قبل الناخبين بصفة عامة بل من قبل السياسيين بصفة خاصة[1].

- في حين يرى المتخصص في الدراسات الإفريقية "**جوران هيدن**" **Goran Hyden** أن معظم الدراسات ربطت بين التنمية والديمقراطية –دون تحديد أي نوع من التنمية أو ربطها بمجال معين– سياسي ،إقتصادي، إجتماعي، ثقافي– في مجال دراستها للتحول الديمقراطي مثلما يوضح الشكل رقم (2) .

[1] - Dank wart A.rustow-transitions to democracy : toward a dynamic model-compartive politics vol.2, No 3 (Apr, 1970) P : 18. In: Transitions to Democracy- Lisa Anderson (editor) - Columbia University Press-1999.

النخبةElite

– إنهيار الديمقراطية بسبب التبعية الاقتصادية . (O'donnell 1974, Evans 1979) – تأثير الإصلاح الاقتصادي على التحول الديمقراطي. (Haggard and Kaufman 1995)	– تحول النظام regime transition (O'donnell, schmitter and whitehead 1986, przeworski 1991) – المؤسساتية الجديدة New– institutionalist (North 1990, March and olsen 1984–1989) – التصميم الدستوري Constitutional design (Lijphart 1977)
– مستويات التنمية الاقتصادية (lipset 1959) – التحليل على أساس طبقي ,Moore 1966) pueschemeyer, stephens 1992) – مقاربات الفرصة السياسية المناسبة Political apportunity Approches– tilly 1975, collier 1991.	– (Almond and verba 1963, 1968) الثقافة المدنية – القيم. values (inglehart 1977–1997) – الحياة الجمعوية Associotional life . (tocquevill 1835, puntam 1993) – الحركات الاجتماعية social movements (tarrow 1998)

بنيويةStructure | **بالوكالةAgency**

الجماهيرMass

شكل(2) يوضح المجالات في دراسة الترابط بين التنمية والديمقراطية.

Source : ole Elgstrom and Goran Hyden–Development and democracy : what have we learned and how ? routledge–london–2002–P : 2.

معتبرا أن أدبيات التنمية والديمقراطية ميزت بين محورين:

01.منهجي معرفي: مثلما يوضحه الشكل02 فمنها ما ركزت على البنية الاجتماعية والسياسية (داخل الدولة وتتحكم فيه الدولة) ومنها ما ركزت على الوكالة **(Agency)** أي وجود مجتمع مدني وثقافة سياسية وقيم وحركات إجتماعية، (لا تتحكم فيه الدولة).

02.المحور الثاني: هو موضوعي: بين دراسات ركزت على النخبة وأخرى على الجماهير **(Mass)** وهي لا تعبر عن كل ما تم تناوله في مجال التحول الديمقراطي وركزت كل واحدة على:

1.المقاربة البنيوية: ركزت على المنظور التاريخي في فشل ونجاح الديمقراطية، ويركزون على الحالات الناجحة فقط في التحول الديمقراطي.

2.المقاربات المركزة على الوكالة **(Agency)** فتعمل وفق وجهة نظر على المدى القصير، وتميل لتفسير العملية التي يتم وفقها إتخاذ القرارات وتطبيقها، ولا تفرض وجود علاقة بين الاستقلالية والتبعية، بل تركز على خيارات القادة السياسيين في المساواة من أجل تلبية مصالحهم الخاصة ومع بدء التحول الديمقراطي يضطر الزعماء السياسيون لتقديم تنازلات في إطار عملية المساومة وهذا من أجل الحفاظ على بعض المكاسب لأنفسهم، مقابل حصول الطرف الأخر في المساومة على مكاسب خاصة فالوكالة (Agency) ليست شيئا مجانيا أو مستقلا بل هي تخضع لمطالب ومكاسب –الوكالة عملية مصلحية–

كما تختلف الأدبيات من ناحية **المنطلقات** بين:

01 مركزة على النخبة **(Elite)**: ترى أن التوجيه الناجح لعملية التحول الديمقراطي يأتي عبر النخبة.

02 مركزة على الجماهير **(Mass)**: وهي أكثر تنوعا من خلال تركيزها على الجمعيات وعلى القيم والثقافة السياسية.[1]

- سنركز في إبرازنا للمقاربات النظرية المفسرة لعملية التحول النظرية على **ثلاث مقاربات أساسية** تجمع بين مختلف الأدبيات والدراسات التي سبق ذكرها وهي:

1. **مقاربة التحديث Modernization Approach**
2. **مقاربة الانتقال Transition Approach**
3. **المقاربة البنيوية structural Approach**

المطلب الأول: مقاربة التحديث Modernization Approach.

[1] - ole Elgstrom and goran hyden –development and democracy what have we learned and how ? Routledge-London-2002-P : 1-2.

يقصد بالتحديث الانتقال من المجتمع القديم التقليدي "Traditional Society" إلى مجتمع التكنولوجيا الحديثة أو ما يسمى بالمجتمع الحديث "Modern society"، كما أن التحديث ليس مجرد القدرة على استخدام ما ينتجه الآخرون وإنما هو قدرة المجتمع ككل على التجدد "Renewal"، أي التجديد في حياته دون إنقطاع حضاري في تاريخه، والتحديث هو عملية تعديل البيئة الاجتماعية والرؤية المعرفية والأخلاقية والبنائية للمجتمع بحيث يصبح العقل هو مصدر المعرفة ويصاحبها نمو الديمقراطية وانتشار التعليم وتزايد تكيف المرء مع القيم[1]، وتركز المدرسة التحديثية على نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود قبول للمؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة وينبثق هذا الولاء مقابل بروز مؤشرات تدل على تطور نمو دخل الفرد، وإنتشار التعليم وتحسن مطرد في الوضع الصحي للمواطنين، والنمو الإقتصادي هو أساس إرتفاع الدخل وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى –ذات الإسهام البارز في عملية التحول الديمقراطي– وهناك مجموعة مؤشرات متغيرة تنتظم في عملية متصاعدة تساعد على إقامة الديمقراطية وترسيخها وتشمل هذه المؤشرات إنتشار التعليم، الحراك الاجتماعي، تكاثر استخدام المواد الاستهلاكية الحديثة وأدوات الإتصال والتنقل[2]، ويعد "آدم سميث" "Adam Smith" في كتابه "**ثروة الأمم**" أول من عبر عن هذا المفهوم من خلال دعوته لليبرالية السياسية التي تؤدي للنمو الاقتصادي، إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وإنتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية برزت من قبل عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "**ليبست**" " **Seymour Martin Lipset**" عام **1959** في مقال له بعنوان: **الشروط الإجتماعية للديمقراطية– التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية**" " **Economic development and political legitimacy**" ليليها مباشرة عام **1960** بنشر كتابه "**الرجل السياسي**" "**Political Man**"[3]، وتفترض فرضية "**Lipset**" أن التطور الاقتصادي وما يصحبه من ظهور ونمو للطبقة الوسطى المتعلمة يؤدي لليبرالية السياسية، وذلك لأنه يزيد في مطالب تلك الطبقة بأن يكون لها دور ومسؤولية أكبر وهو ما وضحه في مقالته لعام 1959[4]، تعد الورقة الكلاسيكية التي قدمها "Lipset" عام 1959 وربطت بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية الورقة التي فتحت الباب أمام سلسلة طويلة من الدراسات **عبر الوطنية** "**cross–National**" **الكمية** "**Quantitative**"، وقد استمد "Lipset" مصادر نظريته من القرن 19 وبالضبط من مفكرين أمثال **إميل دوركهايم**"

[1] - إسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي– الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي–انجليزي)– سلسلة كتب عربية –ص: 212. www.Kotobarabia.com.

[2] – علي الخليفة الكواري–مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية – مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت–لبنان– ط: 02– 2005–ص ص: 54–55.

[3] – محمد زاهي بشير المغيربي–مرجع سابق–ص: 03.

[4] – سمير المقدسي–إبراهيم البدوي–مرجع سابق–ص: 81.

"**Durkheim**" و**ماكس فيبر** "**weber**" **وكارل ماركس** "**Marx**" ونظرياتهم الاجتماعية الكلاسيكية، ليجمع **ليبست lipset** بين مفهومي المجتمعات النظامية والمذهب النشوئي لتطور المجتمع في عدة نواح من نظريته[1]، وقد عرف "Lipset" في بداية الفصل الثاني من كتابه "رجل السياسة" "Political Man" عام 1960، الديمقراطية بأنها النظام السياسي الذي يحتوي على تعقيدات اجتماعية تسمح بالتجديد القانوني للأشخاص المسيرين، وكآلية اجتماعية تسمح لجزء كبير من السكان التأثير على القرارات الرئيسية عبر اختيارهم للمسؤولين، فالديمقراطية حسبه هي نظام من الحقوق السياسية، والتي تحدد الطريقة التي يجب أن تعين بها السلطات السياسية وفقها في أعلى مستويات النظام السياسي، مشترطا وجود مؤسسات قادرة على إستيعاب الصراعات والخلافات وتوحيد المواقف وتعزيز الشرعية.[2]

إن فكرة "Lipset" الرئيسية ركزت على التنمية الاقتصادية ببساطة إذ يرى أن الدول الأكثر رفاهية لها فرص زائدة لدعم الديمقراطية "ولدعم حجته هاته قسم ورتب دول أمريكا اللاتينية وأوروبا والديمقراطيات ذات اللغة الانجليزية إلى مجموعتين وكل مجموعة بدورها بداخلها مجموعتين بناءا على الخبرة الديمقراطية لكل دولة على النحو التالي:

01. الديمقراطيات المستقرة: وبها أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزلندا في مواجهة الديمقراطيات الغير مستقرة.

02. الديكتاتوريات الغير المستقرة: أمريكا اللاتينية في مواجهة الدكتاتوريات المستقرة وقارن بين المجموعتين على أساس مؤشرات التنمية السوسيو–اقتصادية **(Socio–Economic)**، وفيها الدخل، الاتصالات، التصنيع، التعلم، التحضر، ليخلص أن الدول الأكثر ديمقراطية هي في معظم الأحيان لها مستوى دائم ومستمر أكبر من متوسط مستوى التنمية أكثر من الدول الأقل ديمقراطية، ولتطوير حجته أجرى "**Lipset** " مع كل من "**سيونغ**" "**Seong K.R**"، و"**توراس**" " **Torres J.c**" بحثا تحت عنوان "**تحليل مقارن**": **المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية**" " **comparative analysis of the social requisites of democracy** "عام **1993** عبر إجراء أسلوب التحليل الإحصائي على عينة من البلدان النامية واستنتجوا أنه عندما يكون الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد مرتفع تزيد فرص الديمقراطية، وعندما ينخفض يؤدي لعدم استقرار الديمقراطية.[3]

---

[1] - Dietrich Rueschmeyer- Different Methods-contradictory results ? research on development and demovracy-P : 11.
http://works.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1011&context=dietrich_rueschemeyer

[2] - Jean-louis thiébault -lipset et les conditions de la democratie-revue international de politique comparée/2008/3-vol : 15-P : (390-392).
http://www.cairn.info/revue-internationale-de-politique-comprée-2008-3-page-389.htm.

[3] - Ibid.pp :395-396.

وبدوره أكد "**مولر**" "**Muller**" عام **1995** على أن عدم المساواة في الدخل تولد عدم الإستقرار في الأنظمة السياسية المفتوحة –الديمقراطية– وبالتالي يمنع الديمقراطية، كما أن الدخل السيئ يولد الاستياء الشعبي[1]، من جهته اعتبر "**هنتنغتون**" "**S.Huntington**" أن النمو الاقتصادي الهائل مهد لقيام الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، وسهل إنتشارها، فحين ظهرت الموجة الأولى في القرن 19 وأوائل القرن 20 بدول شمال أوروبا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين 300–500 دولار –بأسعار عام 1960– وفي عام 1970 مع البدايات الأولى للموجة الثالثة كان الحد الأدنى الملائم للنمو الاقتصادي قد تحرك من 300–500 دولار، ليبلغ ما بين 500–1000 دولار، والنظم التي تحولت للديمقراطية في الموجة الثالثة وأبرزها البرتغال، إسبانيا، اليونان، حققت في العشرين سنة السابقة لتحولها معدلات نمو سنوية تراوحت بين 5.2% إلى 6.2% سنويا، بعد أن كانت هذه النسبة تقل عن 1% باليونان والبرتغال وأقل من 0% بإسبانيا في الفترة ما بين 1913–1950، وهكذا فإن إحتمالات التحول الديمقراطي لدى "هنتنغتون" "**Huntington**" تزيد بالدول التي تقع في المستويات المتوسطة والأعلى متوسطا من النمو الاقتصادي♣[2]، وهو ما يوضحه الجدول رقم 04.

لقد ركز "Lipset" في تحليلاته على الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية بأوروبا، نظرا للدور البارز لطبقة العمال في العملية التاريخية –النضال المستمر– لدعم الديمقراطية، وإفتراضه أن الوجود العملي للمجموعات الإجتماعية والتاريخية التي تركز على التنمية الاقتصادية هو أمر من شأنه تدعيم التحول الديمقراطي، فزيادة التعليم تؤدي لوجود أفراد يكونون أكثرا تسامحا وميلا للمشاركة الديمقراطية وكذلك إرتفاع مستويات الدخل والأمن الاقتصادي ينقص من حدة الصراع الطبقي بين السكان ويسمح للطبقات الاجتماعية الدنيا بالارتقاء ضمن الطبقات الوسطى وتغيير مواقفهم السلبية إزاء التطرف السياسي، الأمر الذي يقلل الضغوط على السلطة السياسية عبر بروز مهن ووظائف بديلة في الحكومة والقطاع الخاص والعام، وكذا زيادة عدد المنظمات التطوعية المدعمة للديمقراطية والناشرة للوعي السياسي الذي يمنع الدولة والقوى المهيمنة من إحتكار القرارات السياسية لوحدها.[3]

---

[1] - .Kenneth A.Bollen-Robert w.jack man-income inequality and democratization revisited : comment on muller-P : 984.
http://www.irss.unc.edu/content/pdf/Bollen%20Jackman%20(1995%20ASR).pdf

♣ – يرى كل من سمير المقدسي وإبراهيم البدوي في كتابهما تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي أن معدل دخل الفرد في بعض الدول العربية أعلى من 1800 دولار أمريكي. مما هو يبقيه العالم حوالي 1600 دولار ورغم ذلك لم يحدث أي تحول ديمقراطي ما يعني أن نظرية التحديث حسبهم فشلت في تفسير العجز الديمقراطي بالوطن العربي.

[2] – عبد الغفار رشاد القصبي–التطور السياسي والتحول الديمقراطي–الجزء: 02–الحراك السياسي وإدارة الصراع–كلية الاقتصاد السياسية–جامعة القاهرة–ط:02–2006–ص: 89.

[3] - Louis Thiéboult.OP.Cit.P :(397-399).

إذ يقول في مقاله "**التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية**" أن الكفاح من أجل المواطنة له شكلين: الأول سياسي (عبر الوصول للسلطة من خلال التصويت) والثاني هو اقتصادي (عبر إقامة وإضفاء الطابع المؤسساتي على الحقوق النقابية للعمال والمشاركة في القرارات التي تؤثر في شروط العمل والمكافآت)، فممثلوا الطبقات السفلى يصبحون بهذا جزءا من الطبقات الحاكمة[1]، لكن رغم أن "Lipset" ركز على التنمية الاقتصادية بأنها جوهر التحول الديمقراطي إلا أنه يرى أنها وحدها لا تكفي لتعزيز الديمقراطية فهي تعد مجرد عامل واحد من عوامل النجاح، وهي أهمها لأنه يسهل قياسها، أكثر من غيرها من العوامل المجردة مثل الثقافة، إلا أنه في كتاب مشترك لـ" **Lipset**" مع ""**lakin J.M** "**لاكين**" نشر عام 2004 –**بعد وفاة Lipset عام 2001**– بعنوان "**قرن الديمقراطية**" "**The Democratic century**"، نجده يركز على القيم والمعايير الاجتماعية ذات العلاقة المباشرة بالنظام السياسي والتي تشمل بالأساس "**التدرج**" "**Le Gradualisme**" والثقافة، والشرعية، فالتدرج مفهوم هام جدا ويقصد به الوقت الطويل من أجل تغيير المجتمع من أجل تغيير القواعد والمؤسسات المستقرة لقواعد اللعبة –بمعنى أن التحول لا يتم بين ليلة وضحاها– والتدرج أساسا يرتبط بالثقافة السياسية التي بدورها تأخذ وقت وزمن لازم للتغير–، ويرتبط أيضا بالشرعية لأنه عبر الشرعية يتم إحترام قواعد اللعبة الديمقراطية، لذلك فسرعة التغيير السياسي هي متغير حاسم لنجاح أو فشل التحول، والتغيير مرتبط بالجانب الإقتصادي أيضا وليس الثقافي فقط، فمثلا الدول الغربية حدث بها التصنيع بسرعة كبيرة وهو أمر ساعدها على التغيير السريع.[2]

فالتحديث يدرس من ثلاث جوانب:

01. كظاهرة إقتصادية ترتبط بالتصنيع.
02. كسلسلة سيسيولوجية بتغير المفاهيم لدى الأفراد.
03. كمجموعة للتغيرات التي تظهر على الأبنية السياسية الجديدة.

في ذلك يرى "**دانييل ليرنر**" "**Daniel lerner**" أن التحولات السيكولوجية التي يفرضها التحديث مهمة لأنها تتضمن حراكا نفسيا أو التقمص أو القدرة على أن يرى الفرد نفسه في موقع الآخرين من أقرانه.[3]

---

[1] - symour Martin Lipset : Some social requisties of democracy : Econometc and Political legitimacy the American political science review, vol 35,No.1 (mar,1959), P :100.
http://eppam.weebly.com/uploads/5/5/6/2/5562069/lipset1959_apsr.pdf

[2] - Louis Thiébault. OP. Cit. P : 399.

[3] – عبد الغفار رشاد القصبي–التطور السياسي والتحول الديمقراطي–الجزء الأول: التنمية السياسية وبناء الأمة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة–ط: 02–2006–ص: 40.

(1) إجمالي الناتج القومي للفرد (بالدولار)	(2) ديمقراطية 1974	(3) تحولت إلى الديمقراطية أو الليبرالية بين 1974-1989	(4) غير الديمقراطية	(5) إجمالي	(6) النسبة المئوية للدول التي تحولت إلى الديمقراطيات أو الليبرالية.*
أقل من 250	1	2**	31	34	6
1000-250	3	11	27***	41	29
3000-100	5	16	5	26	76
أكثر من 3000	18	2	3	23	40
إجمالي	27	31	66	124	32

جدول(4): النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الموجة الثالثة.

*- في الفترة من 1974 إلى 1989 مع استبعاد الدول التي كانت ديمقراطية بالفعل في عام 1974.

**- وتشمل الهند التي حادت عن الديمقراطية في عام 1975، ثم تحولت إلى الديمقراطية في عام 1977.

***- وتشمل نيجيريا التي تحولت إلى الديمقراطيات عام 1980، ثم عادت إلى الحكم العسكري في 1984، والسودان التي اتبعت نهجا مماثلا في 1986 و 1989.

المصدر: صامويل هنتنجتون-الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين- ترجمة عبد الوهاب علوب-دار سعاد الصباح-الكويت-ط: 01-1993-ص: 145.

لقد برزت دراسات أخرى حاولت التحقق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة "Lipset" الأصلية، إذ توصل كل من "**بولين**" و"**جاكمان**" "**bollen** and **jakman**" عام **1985** إلى نفس النتائج من خلال تحليل إحصائي متقدم لمجموعة من العوامل والمتغيرات المساهمة في

التحول وتوصلا إلى أن التنمية الاقتصادية هي المتغير الأكثر أهمية مقارنة بغيره من المتغيرات[1]، أما الباحث "**رودرك**" "**Rodrik**" فأبرز كيف تساهم الديمقراطية في تحقيق النمو عبر دراسة أثرين هما: 01. أثر الديمقراطية في معدل النمو، 02. أثر الديمقراطية في تقلب النمو " **volatility of growth**".

وأن هناك 02 طرق لتأثير الديمقراطية على النمو وتقلبه:

01. في المدى القصير: إذ تشكل صدمة للنظام الحاكم ويمكن ملاحظة ذلك في العقد –10 سنوات– اللاحق مباشرة للتحول الديمقراطي.

02. الأثر البعيد: وهو مرتبط بمستوى التحول الديمقراطي على المدى الطويل.[2]

في حين ميز "دافيد أبتر" (**David Ernest Apter**) بين التنمية والتحديث معتبرا أن التنمية ترتبط بالتزايد في الأدوار والوظيفة في المجتمعات، أما التحديث فهو حالة خاصة للتنمية، ويتضمن التحديث ثلاث شروط:

01. نظام اجتماعي يبتكر بإستمرار ودون توقف.

02. أبنية اجتماعية متمايزة ومرنة.

03. إطار إجتماعي يقدم المهارات والمعرفة الضرورية للحياة –التصنيع، التكنولوجيا، كأحد جوانب التحديث.[3]

من خلال ما سبق تقديمه يرى الباحث في شؤون التحول الديمقراطي "**ليونغ إيفانس**" "**Liang–chih Evans chen**" أنه هناك على الأقل خمسة أنماط في نظرية التحديث درست العلاقة السببية بين التنمية وعملية التحول الديمقراطي في الدول النامية هي:

01. التحديثيون ""**Modernizationists**: من أمثال "Lipset" ويرون أن التنمية الاقتصادية تقود للتحول الديمقراطي.

02. الاقتراح البديل لـ"هنتنغتون" "**Huntington**" عام **1968** عند اعتباره أن التنمية الاقتصادية السلبية قد تؤدي لاضمحلال المؤسسات السياسية التي هي أساس النظام السياسي الديمقراطي.

03. الاتجاه الثالث: وعلى عكس نظرية التحديث ترى أن التحول الديمقراطي ليس نتيجة حتمية للتنمية الاقتصادية فكل من "**بريس بينوا**" "**Bruce Bueno**" و"**جيورج داونس**" "**George Downs**" عام **2005**، وجدوا من خلال دراستهم لحالة الصين أن التنمية الاقتصادية

[1] – محمد زاهي بشير المغيربي–مرجع سابق–ص: 4.

[2] – سمير المقدسي–مرجع سابق–ص: 122.

[3] – عبد الغفار رشاد القصبي–الجزء الأول –مرجع سابق–ص: 46.

لا تؤدي للديمقراطية، وهذا لأن الأنظمة التسلطية بإمكانها أن تمنح لشعوبها التنمية الاقتصادية من جهة وتمنعهم من التحرر السياسي من جهة أخرى.

04.الاتجاه الرابع: ويرى أن الديمقراطية تأتي أولا ثم تأتي التنمية الاقتصادية ثانيا، وهذه رؤية كل من **جوزيف سيغل** "**joseph siegle**" و**ميشال وانستاين** "**Michael weinstein**"، و**مورتون هالبرين** "**Morton Halperin**"، الذين يرون أن الديمقراطيات المستمرة تتفوق على النظم غير الديمقراطية في معظم المؤشرات الاقتصادية وكذلك في الرفاه الاجتماعي لذلك لابد أولا من تعزيز الديمقراطية ثم بعدها توسيع نطاق التنمية الاقتصادية بالدول النامية.

05.الاتجاه الخامس: يمثله بعض العلماء من أمثال: **آدم برجيفورسكي**" " **Adam Przeworski**" و"**فيرناندو ليمونغي**" "**Fernando Limongi**" ويرون أنه بالفعل السياسة تؤثر على الأداء الاقتصادي لكن تأثير نوع النظام –سلطوي ديكتاتوري، عسكري، أوتوقراطي، على النمو الاقتصادي ليس كبيرا، ثم إن الشعوب لا يهتمون بنوع النظام بقدر اهتمامهم بمدى عمله على التنمية الاقتصادية، ومنه فالتنمية الاقتصادية والنظام الديمقراطي هما أمران منفصلان.[1]

رغم ما قدمته المقاربة التحديثية إلا أنها تعاني من عدة نقائص نظرية لذلك سعى العديد من الباحثين لتحديثها ومنها عمل "**أدريان لفتويش**" "**Adrian leftwich**" الذي يرى أن ما ينبغي أن يفعله الغرب هو مجرد عمل واحد وفقط وهو تحديد النخب التي تركز على عملية التنمية بالدول النامية والقيام بدعمها حتى تعمل هذه النخب على رفع مستوى النمو الاقتصادي[2]، لكن رغم هذا كله فقد فشلت نظرية التحديث في تفسير الكيفية التي تبدأ بها النظم السلطوية عملية (التحرير "Liberalization") وهي عملية في الكثير من الأحيان تسبق النمو الاقتصادي، فنظرية التحديث بذلك لا تملك أدوات تحليل على المستوى الجزئي وهي واقعيا غير مصممة لذلك[3]، بدوره "أودونيل" "**O'donnell**" في كتابه **التحديث والبيروقراطية السلطوية** يعتبر أن التحديث يقود تلقائيا للسلطوية بالدول النامية، فعادة ما تتم عملية التحديث على أيدي نخبة تكنوقراطية تعمل في ظل سيطرة العسكريين ومن ثم فهو نمط من أنماط الحكم العسكري وهذا ما يراه واضحا في أمريكا اللاتينية، فالنظم الديمقراطية توجد في المستويات المتوسطة فقط في التحديث[4]، أما "**مانكور أولسن**" "**Mancor olson**" في كتابه **النمو السريع ولا توازن القوة** " **rapid Growth as a destabilizing force**" فيؤكد أن النمو الاقتصادي السريع يؤدي لزيادة عدم الاستقرار لأن

[1] - Liang-chih Evans chen-development first, democracy later ? or democracy first, development later ? the controversy over devlopment and dmocracy, P : 2.
http://www.democracy.uci.edu/files/democracy/docs/conferences/grad/chen.pdf

[2] - Jean Grugel- OP. Cit. P : 27.

[3] - Ibid.p : 29.

[4] – محمد نصر عارف– مرجع سابق–ص ص: 312–313.

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة ستفرز مستفيدين جدد ومتضررين كثر ما يدفعهم إلى دفع المظالم عن أنفسهم، وان كان النظام السياسي ضعيفا فاحتمال العنف ضد النظام هو السبيل لهم.[1]

المطلب الثاني: مقاربة الانتقال Transition Approach:

تركز هذه المقاربة على النخب السياسية ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، ففي حال تقرير الحركة الديمقراطية المعارضة على سبيل المثال التعاون مع المعتدلين في الحكومة فإنها بذلك سوف تكسب موطئ قدم داخل السلطة[2]، وقد صاغ "**دانكورت روستو**" "**Dankwort Rustow**" هذه المقاربة، وطورها آخرون من أمثال "**أودونيل**" "**O'donnell**" ويوسي شين "**yossi shain و جيان لينز**" "**Juan linz**" وهؤلاء ركزوا على المرحلة الانتقالية في التحول الديمقراطي أي عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح رغم أن هذه الخطوة لا تقود تلقائيا إلى التحول الديمقراطي لأن التحول النسبي في حقل الحريات أو غيره قد يتم إفشاله ويعود القمع مرة أخرى.[3]

يعد "دانكورت روستو" "**Rustow**" في مقاله لعام **1970** بعنوان "**التحول إلى الديمقراطية**" "**Transition to Democracy**" رائدا لهذه المقاربة وقد بدأ مقاله بملاحظة مهمة جدا هي أن الكثير من البحوث تخلط بين أسباب وشروط الديمقراطية والتحول الديمقراطي، معتبرا أن شروط التحول الديمقراطي ليست نفسها شروط الترسيخ الديمقراطي، لأن عوامل الترسيخ ليست هي بالضرورة هي التي جاءت بالتحول إلى أرض الواقع كذلك ميز بين الوظيفة "**function**" والنشأة "**genesis**" وهذا ما يساعدنا على التمييز المفاهيمي بين التحول الديمقراطي والديمقراطية، وقد ساهم تحليله في إبراز عملية حيوية وديناميكية وهي التغيير عوض الاستقرار " **change rather than stability**" ما يسمح بوجود مجال واسع للصراع العنيف من أجل إكتساب الحقوق المدنية، مشددا على أهمية الخيارات المتنوعة لمختلف الفواعل السياسية في صياغة وتكوين المؤسسات الديمقراطية.[4]

وسبب تفريق "**Rustow**" بين الوظيفة والنشأة هو اعتباره أن أفضل المحاولات للوصول إلى منظور عالمي مشترك حول التحول الديمقراطي هي تلك الإحصائيات المجموعة من طرف "**Lipset**" لكنه يعتبره تفسير تنطبق نتائجه على الوظيفة فقط والمرحلة الزمنية فقط التي درس فيها

---

[1] – حسنين توفيق إبراهيم–ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية–مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت –لبنان– ط: 02–1999– ص: 288.

[2] – علي خليفة الكواري–مرجع سابق–ص: 56.

[3] – نفس المرجع السابق–ص: 58.

[4] - Lisa Anderson-Transitions to Democracy-columbia university Press-1999-P : 08.

"**Lipset**" الديمقراطية، أما من حيث النشأة –نشأة التحول الديمقراطي– فهي غير صالحة للتطبيق تماما[1]، ثم بعد هذا طرح "Rustow" مجموعة مقترحات رغبة منه في إضافة منهجية جديدة لتفسير التحول الديمقراطي وهذه المقترحات هي:

01. العوامل التي تبقي الديمقراطية مستقرة ليست هي التي جاءت بها للوجود لذلك يميز بين وظيفة الديمقراطية ونشأة الديمقراطية.

02. ليس هناك صلة سببية بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على العوامل السياسية.

03. هناك عدة طرق لنشأة الديمقراطية، ولا يستوجب أن تكون الطرق موحدة عالميا أو إقليميا أو جغرافيا.

04. نشأة الديمقراطية لا تكون بالضرورة خلال مرحلة واحدة بل خلال مراحل متعددة ومتتالية.

05. نشأة الديمقراطية لا تستوجب أن تكون موحدة اجتماعيا في المكان والمواقف، بل قد تكون هناك خلافات بين السياسيين والمواطنين.

06. البيانات الإمبريقية المفسرة لنشأة الديمقراطية تبقى قائمة لفترة محددة فقط لغاية ما بعد نشأة الديمقراطية واستقرارها.

07. أي نموذج مثالي للتحول الديمقراطي لا بد أن يتم فحصه فحصا دقيقا، وأن يكون مستنبطا من حالتين أو ثلاثة حالات مجربة ويثبت نجاحه في حالات أخرى.[2]

- بناءا على هذا قسم "روستو" ""Rustow"" مراحل الانتقال الديمقراطي إلى أربع مراحل هي:
  - المرحلة الأولى: **الشرط القاعدي** "**Background condition**".
  - المرحلة الثانية: **المرحلة التحضيرية** "**Preparatory phase**".
  - المرحلة الثالثة: **مرحلة القرار** "**Decision phase**".
  - المرحلة الرابعة: **مرحلة التعود** "**Habituation phase**".

– **المرحلة الأولى:** تبدأ بوجود حالة مسبقة للوحدة الوطنية التي تسبق باقي مراحل التحول، ولا يهم هنا سبب الوحدة الوطنية، فالوضع الجغرافي مثلا قد ساهم في الوحدة الوطنية باليابان، وقد تكون الوحدة الوطنية بسبب عامل الأمة والشعور بالهوية والإنتماء المشترك مثل حالة: ألمانيا، والإجماع هنا حول الوحدة الوطنية لا يحتاج لإجماع صوتي لكن يجب الحذر لأنه مثلا معظم

[1] - Dankwart A. Rustow- OP. Cit. PP : 20-21.

[2] - - Ibid.pp : 23-24.

الخطابات القومية كانت تتم على ألسنة الناس –وهم غير راضين بها– إن تحقيق الوحدة الوطنية يعني أن التنمية الديمقراطية –التي تحدث عنها "**Lipset**" ليست شرطا رئيسيا لتحقيق ونشأة الديمقراطية، فالدول مثل الكويت، ألمانيا الشرقية –سابقا–، كوبا، كانت بها تنمية اقتصادية ولم تنشأ بها ديمقراطية ودول مثل: الو.م.أ عام 1820، وفرنسا عام 1870، والسويد 1890، لم تتوفر بها التنمية الاقتصادية وكان يمكن أن لا تكون ديمقراطية ولكنها كانت كذلك وهذا بفضل توفر عامل الوحدة الوطنية.[1]

– **المرحلة الثانية:** ويوجد فيها كفاح سياسي طويل يكون زعمائه ذوي قوة حصينة –طبقات اجتماعية نموذجية– يكافحون من أجل قضايا ذات بعد ومغزى عميق، ومثل هذا الكفاح من المحتمل أن ينطلق عبر بروز نخبة جديدة، ويكون بادئ الأمر غير منظم في الجماعات الشعبية ثم ينتظم بعد تكوين فئات اجتماعية ذات قوة سواء من طرف القادة الزعماء أو الإتباع، ومن الأفضل إتباع طريق واحد أي نخبة واحدة أفضل من نخبتين متصارعتين– وميزة هذه المرحلة هو وجود فكرة الاستقطاب بين قوتين (تعددية أو ثنائية) وكل طرف يسعى لحشد الجماهير معه لكن رغم هذا تظل الوحدة الوطنية تجمعهم وفي هذه المرحلة لا يحدث التحول الديمقراطي لكن قد تبرز مجموعة أو نخبة واحدة تجد وسيلة معينة لسحق معارضيها.

– **المرحلة الثالثة:** يصفها "روبرت داهل" "**Robert Dahl**" أنها مرحلة معارضة حزبية قانونية ... وهي إختراع جديد وغير مخطط لها، أما "**برايس**" "**Bryce**" فيعتبرها مرحلة الانتصاف من المظالم كمظهر من مظاهر الديمقراطية، ومع ذلك فالتحول الديمقراطي يظل معقدا ويمتد على عقود طويلة، والقرار في هذه المرحلة ناتج عن تفاعل دائرة صغيرة من القادة كونهم زعماء وأبطال المرحلة التحضيرية –بالسويد مثلا عام 1890 في مرحلة القرار برز المحافظون ويمثلهم الصناعيون والراديكاليون بقيادة المثقفين . وينظر لمرحلة القرار باعتبارها مرحلة لتوافق الآراء، وإستبدال القرارات الغامضة بأخرى واضحة والأمر الثاني المهم هو أنه كلما كان القرار وسطا سوف ترضى به جميع الأطراف الرئيسية المعنية، والأمر الثالث هو أن هناك إحتمال وجود اختلافات مستمرة حول تفضيل قرارات على أخرى.

– **المرحلة الرابعة:** مرحلة التعود هي أهم مرحلة عند ""**Rustow**"": فعندما يتم اتخاذ قرار سواء كان مكروه أو محبوب فإنه يلقى قبولا لدى الأفراد للتعايش معه، وهذه هي طبيعة الديمقراطية التي تمنح حافز أكبر لأولئك الذين يؤمنون بها بصدق، فلقد سمح تطور النزاع السياسي في الديمقراطيات الغربية خلال القرن 19 بملاحظة الفرق الموجود في مراقبة القضايا الاجتماعيات والاقتصادية، وكذا مشكلة الجاليات التي صارت أكثر إزعاجا، وتمت ملاحظة الفروق عبر وجهات

[1] - - Ibid.pp : 26-27.

النظر بسهولة جراء النزاع السياسي، والأمر المهم في مرحلة القرار هو لجوء الزعماء للمساومة مع أتباعهم، وهذا أمر يصير بارزا في مرحلة التعود وهي المرحلة التي تفرز ثلاثة أنواع من العمليات:

01. يضع السياسيون والمواطنون ثقتهم في القواعد الجديدة لإتخاذ القرار، كما ستنمو ثقتهم بسرعة خلال العقود الأولى للنظام السياسي الجديد، كما سيكون بها نشاط سياسي عبر تنقل السياسيين بين الحكومة والمعارضة.

02. جراء الممارسة الديمقراطية تصبح الديمقراطية عقيدة ثابتة لدى السياسيين.

03. تفاعل غالبية المواطنين في القنوات الجديدة المنظمات والأحزاب السياسية ما يسمح لهم بالوصول للسياسة و الحكم بالعاصمة عبر انتخاب جماعي، وهنا تترسخ الديمقراطية عبر الانتخابات.[1]

– كما يشير "**Rustow**" إلى أن الديمقراطيات الراسخة تحتاج إلى (قانون وسلطات) وخوف وقلق من احتمال (**تكلس أو جمود مؤسساتي**) (**Institutional calicification**) وعلى العكس من ذلك في الديمقراطيات الناشئة بالدول النامية يكون احتمال التغيير المؤسساتي أكثر من حالة الجمود –وهذا جراء العنف الذي سبق وأن أشرنا إليه في مرحلة النزاع–.[2]

– قام العديد من العلماء المهتمين بتفسير عمليات التحول الديمقراطي عبر تطوير المقاربة الانتقالية لـ"**Rustow**" وأبرزها دراسة "**أودونيل** "**O'donnell**" وزملائه عام **1986** المعنونة **بالتحول عن الحكم السلطوي** (**Transition from Authoritarian rule**) ودراسة "**سكوت منويرنج**" "**Scott Mainwaring**" وزملائه عام تحت عنوان "**محاولات في ترسيخ الديمقراطية** (**issues in Democratic consolidation**)، ودراسة "**يوسي شين**" "**yossi shain**" و"**جوان لينز**" "**juan linz**" **الحكومات المؤقتة وترسيخ الديمقراطية** (**interim governments and democratic consolidation**)، وجميع هؤلاء الباحثين ميزوا مثلما فعل **روستو rustow** بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي –مرحلة التحرير– وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات التحول المبدئية قد تنجح أحيانا وتترسخ، لكنها قد تفشل وتتعثر أحيانا أخرى.[3]

– لقد رفض كل من أودونيل"O'donnell" وشميتر" "**schimtter** " حجة نظرية التحديث، حيث يرى "**O'donnell**" أن بلد ما يمثل السياسة الديمقراطية أو ما سماه البوليارشية – دول التعدد – "**Polyarchy**" "حيث توجد انتخابات تنافسية ووفق مواعيد منتظمة، ويمكن للأفراد إنشاء أو الإنظمام للمنظمات بكل حرية بما فيها الأحزاب السياسية وحرية التعبير وحرية الصحافة، رغم

---

[1] - - Ibid. p : (28-31).

[2] - lisa Anderson-OP- Cit-P : 15.

[3] – محمد زاهي بشير المغيربي– مرجع سابق–ص: 6.

هذا فهذه الدولة بها فقر شديد وعدم مساواة، لكن رغم الظروف السيئة اقتصاديا واجتماعيا لهذا البلد فإنه دون أي شك ينتمي لمجموعة الدول الديمقراطية، وقد قدم "**أودونيل**" رأيه هذا من خلال دراسته لتجربة أمريكا اللاتينية[1]، وقد أشار كل من أودونيل "O'donnell" و"شميتر" "Schmitter" في كتابهما لعام **1986** "**الإنتقال عن الحكم الديمقراطي**" إلى دور المجتمع المدني في مختلف مراحل التحول الديمقراطي كالآتي:

01. **مرحلة ما قبل الإنتقال** "**Pré-transition**": يسيطر فيها النظام التسلطي بمنع الأحزاب السياسية والانتخابات، وهنا يكون المجتمع المدني هو المتنفس الوحيد لتأسيس خطاب سياسي لكن بشكل سري.

02. **مرحلة التحرير السياسي** "**Political liberalization**": عندما يمنح النظام التسلطي بعض الحريات والحقوق وهنا تظهر المعارضة وتطالب بالديمقراطية، ويظهر المجتمع المدني مطالبا برحيل الحكام التسلطيين.

03. **مرحلة الانتقال السياسي** "**Political transition**": تجمع بين نظامين سياسيين، وعندما يسمح بإنشاء أحزاب سياسية مستقلة تتحول المعارضة من سرية لعلنية من المجتمع المدني إلى الأحزاب.

04. **مرحلة الترسيخ الديمقراطي** "**Democratic consolidation**": وتقوم فيها منظمات المجتمع المدني بدور حاسم في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع السياسي.[2]

- يرى أنصار المقاربة الانتقالية أن المسار التاريخي للديمقراطية الليبرالية، يتحدد جوهريا من خلال مبادرات وأفعال النخب وليس عن طريق بني القوة المتغيرة، إلا أن مبادرات وخيارات النخبة لا تحدث أبدا في فراغ: بل إنها تتشكل إلى حد ما بالبنى المجتمعية ومجموعة من القيود الاجتماعية والمعايير والقيم والفرص التي يمكن أن تؤثر على محتوى وإتجاه وخيارات النخب.[3]

- مثلت دراسة "**آرند ليجفارت**" "**Arend lijphart**" حول بلده هولندا عام **1968** والتي وسعها عام **1977** لتشمل النمسا، بلجيكا، سويسرا، أحد الدراسات الرائدة في إبراز أن تصرفات القادة السياسيين تلعب دورا بارزا في الحكم الديمقراطي وفقا لما تتمتع به النخبة من مهارات سياسية وديمقراطية، رافضا ما سماه الحتمية الاقتصادية (**Economic-determinism**) كشرط للتحول الديمقراطي، بل إن هذا الأخير ينشأ عبر وجود "**إلتزام بإتفاقية**" من خلال النخب السياسية التي لها طابع أخلاقي تحدث به فرقا كبيرا وهذه الاتفاقية يدرك من خلالها أمرين مهمين:

---

[1] - Guillermo O'donnell-polyarchies and the Rule of law in latin America-September-1998-P : 3. http://lasa.international.pitt.edu/LASA98/O'Donnell.pdf

[2] - رضوان بروسي-مرجع سابق-ص: 76.

[3] - محمد زاهي بشير المغيربي-مرجع سابق-ص: 7.

01. إدراك الأطراف أن السلم يحقق أرباح أكثر من النزاع.

02. الالتزام بالاتفاقية عبر إيجاد حلول وسط وديناميكيات معينة كتوسيع الجهاز الحكومي ليشمل جميع أطراف وفئات وشرائح المجتمع وكذا تطبيق نظام الحصص، وهنا يبرز دول النخبة السياسية في تطوير هذه الأمور أو الترتيبات **التوافقية** "**consociational**" لأن القادة السياسيون هم الذين يسيطرون على اللعبة في الديمقراطيات الجديدة فهم الذين يبقون اللعبة تصالحية ويزيدون الثقة بين الجاليات المختلفة فالإلتزام بالاتفاقية يتفرع من هؤلاء القادة والممثلين المركزيين نحو أعضاء القاعدة الشعبية، أما على المستوى الجماهيري فيرى "**ليجفارت**" "**Lijphat**" أنه يجب الحفاظ على مسافات فاصلة بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية لسببين: 1) الاتصالات يجب أن تبقى محدودة على مستوى النخبة فقط –ولا تكون تماما في الجماعات–، 2) وجود عزلة قاطعة تعزز مواقف ممثلي الشرائح المختلفة، فأعضاء المجموعة المختلفة يدعمون قادتهم وهو أمر يساعد النخبة على السيطرة على جماعاتهم ويعزز قدرتهم على المساومة عند تعاملهم مع ممثلي الجماعات الأخرى من النخبة.[1]

– بدوره يرى "**هنتنغتون**" "**Huntington**" أن الأنظمة الديمقراطية نادرا ما تدوم بسبب إعتمادها فقط على القاعدة الشعبية "**Mass popular action**" لأن الديمقراطية تأتي بشكل متنازل من أعلى إلى أسفل وبشكل متصاعد من الأسفل للأعلى لذلك يرى أن التحولات الفاشلة هي تلك التي يغيب عنها التفاعل بين النخب والجماهير "**Elites and Masses**" معتبرا أنه لا يمكن أبدا إقامة التحول الديمقراطي دائما من خلال نمط عمل الحركات الاجتماعية لوحدها، فوجود النخبة ضروري جدا لنجاح عملية التحول الديمقراطي[2]، كما يرى "**ما يرون وينر**" " **Mayron weiner**" أن الضغوط المتزايدة من الأحزاب اليسارية تؤدي لزيادة التسلطية عوض الديمقراطية.

– أما "**لاري دايموند**" "**Larry diamond**" و"**جوان لينز**" "**Juan Linz**" فوجدا أنه بالعديد من دول أمريكا اللاتينية تم اختيار الديمقراطية من طرف النخب السياسية بشكل واضح وسابق لحضور القيم الديمقراطية بين عامة الجماهير[3]، لكن في بعض الأحيان قد لا تساهم النخب في إقامة التحول الديمقراطي، خاصة إذا كانت قوية جدا واستغنت عن دعم القطاعات الشعبية لها،

---

[1] – Axel hadenius-transition to democracy : Pros and cons of the rustow-lijphart elite approach. PP : 70-71. In - ole Elgstrom and goran hyden –development and democracy what have we learned and how ?op – cit.

[2] - Scott Mainwaring-OP, cit, P : 10.

[3] - Nancy Bermeo-Myths of moderation : confrontation and conflict during democratic transitions-PP : 96-97.
http://www.jstor.org/discover/10.2307/422123?uid=3737904&uid=2&uid=4&sid=21102200149631

بل تعمل أكثر من ذلك على الإطاحة بالتحالفات المقامة ضدها وهو ما معناه الإطاحة بالديمقراطية.[1]

المطلب الثالث: المقاربة البنيوية the structural Approach.

ركزت الدراسات الكلاسيكية لهذه المقاربة على العلاقة الموجودة بين ملاك الأراضي الكبار والفلاحين والبرجوازية والدولة، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابتا لديناميكيات التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، وتطورت أدبيات هذه المقاربة لتركز على التشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها والعلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية، حيث يسعى كل الفاعلين الاجتماعيين لزيادة مصالحهم الاقتصادية ورسم إستراتيجية تتيح لهم اكتساب السلطة السياسية، حيث تبدأ الديمقراطية بالظهور مع بروز الطبقة الوسطى وحدوث نوع من التوازن بين القوى المتصارعة اجتماعيا،[2] فالمقاربة البنيوية ترجع التحول الديمقراطي إلى التغيرات في بيئة الدولة وطبقات المجتمع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية[3] إذ تستند تفسيرات المقاربة البنيوية على افتراض أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية يتحدد أساسا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى عبر القومية والمتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب التي لا يمكن تفسيرها إلا عبر الظروف البنيوية المحيطة بها.[4]

وبعد "**بارينجتون مور**" "**Barington Moore**" رائد الاتجاه الكلاسيكي في هذه المقاربة إذ يرى في كتابه لعام **1966** الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية Social origins of dictatorship and Democracy أن السبيل الديمقراطي للمجتمع الحديث مر بثلاثة مراحل :

الأولى: جمعت بين الرأسمالية والديمقراطية البرلمانية بعد سلسلة الثورتين الفرنسية والحرب الأهلية الأمريكية وسماها بالثورة البرجوازية.

الثانية: كانت رأسمالية بغياب الموجة الثورية القوية، حيث برزت الصناعة ونجحت من خلال الثورة من أعلى في النمو والإزدهار مثلما حصل بألمانيا واليابان.

الثالثة: كان السبيل الشيوعي جوهرها ففي روسيا والصين جعلت أصول الثوريين الأساسية المشتركة بين الفلاحين الشكل الشيوعي ممكنا.[5]

---

[1] – تشارلز تيللي–مرجع سابق–ص: 330.

[2]– علي خليفة الكواري: مرجع سابق، ص 55.

[3]– عبد الغفار رشاد القصبي: مرجع سابق، ص 37– جزء 01.

[4]– محمد زاهي بشير المغيربي: مرجع سابق، ص 09

[5]– بارينجتون مور – الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: ترجمة أحمد محمود، المنظمة العربية للترجمة – بيروت–لبنان، ط01، 2008، ص 473.

وفي العصور الحديثة كان الشرط الحاسم للديمقراطية الحديثة هو ظهور التوازن تقريبي بين التاج وطبقة النبلاء، وكانت السلطة الملكية فيه هي المهيمنة ولكنها تركت درجة كبيرة من الاستقلال لطبقة النبلاء، وللفكرة التعددية القائلة بأن طبقة النبلاء المستقلة مكون أساسي في نمو الديمقراطية أساسا متين في الحقيقة التاريخية.[1]

لكن الملاحظ على دراسة "**مور MOORE**" أنها كلاسيكية جدا وأغفلت دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية، بما في ذلك الحرب في تحديد المسار الذي تتخذه البلدان المختلفة كما انه لم يعر اهتماما كبيرا لتأثيرات نمو الطبقة العاملة أو البروليتاريا الصناعية.[2]

لذلك حاول "**ديتريك روشماير Dietrich Rueshemeyer**" وزملاؤه التركيز على الدور الكبير للعلاقات والتفاعلات الدولية وتأثيرات نمو الطبقة العاملة، ورأوا أن تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يكون بتوازن الطبقية، وأن مقاومة عملية التحول الديمقراطي أو الدفع بها للأمام يكون حسب التفاعلات المتغيرة للقوة الطبقية ومصالحها وتوجهاتها المختلفة وتتعزز فرص التحول الديمقراطي حينما لا تكون الدولة قوية ولا ضعيفة في مواجهة القوة الطبقية، إذ يمكن أن تؤدي التنمية الرأسمالية إلى بروز مجتمع مدني ونمو الأحزاب السياسية يكون لها دور موازن لقوة الدولة،[3] وفي تأكيده على دور المجتمع المدني يذهب "**روبرت بوتنام Robert Botnam**" عام **1993** في أحد دراساته إلى اعتبار أن المناطق الإيطالية التي تحقق فيها المؤسسات الديمقراطية نجاحا كبيرا لغاية الوقت الحالي هي المناطق التي شهد فيها المجتمع المدني تطورا جيدا نسبيا منذ قرون، وأن قدرة المجتمع المدني على المنافسة مشروطة بتوفر الثقة الاجتماعية التي تؤثر على الأداء الاقتصادي والسياسي للمجتمعات.[4]

ولقد استعمل عالم الاجتماع الأمريكي **ديتريك روشماير D.Rueschmeyer** أحد رواد المقاربة الحديثة للبنيوية **نظرية التمايز الهيكلي** " **The theory of structural Differeintiation** والتي يرى فيها أنها ظلت لفترة طويلة تستخدم كأداة رئيسية لدراسة التغيير الاجتماعي. والتمايز الهيكلي هو العملية التي بواسطتها يختلف المجتمع أو المنظمة الواحدة في اثنين أو أكثر من الأدوار أو المهام أو يختلفون من حيث التنظيم والبناء، ويرى أن المجتمعات الحديثة تختلف عن بعضها البعض من ناحية التنظيم والبناء ولكنها تتشابه من ناحية الوظائف،

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 477.

[2]– محمد زاهي بشير المغيربي: مرجع سابق، ص 9.

[3]– نبيل كريبش : مرجع سابق، ص 40.

[4]– لورانس هاريزون: صمويل هنتنجتون، الثقافات وقيم التقدم، ترجمة: شوقي جلال– المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، طبعة 02، 2009.ص:(169) .

وهذا في محاولة منه لتطوير أفكار **ماكس فيبير MAX Weiber**، **إميل دوركهايم I.Durkheim** و**كارل ماكس Karl Marx** حول البناء الاجتماعي.[1]

وتعد الدراسة المقدمة من طرف كل من **روشماير Rueschmeyer** و **إفلين هيبر Evelyne Huber** **وجون ستيفنز John D.Stephens** عام **1993** تحت عنوان **تأثير التنمية الاقتصادية على الديمقراطية The impact of economic Developement on Democracy** العمل الرئيسي المقدم في الأدبيات الحديثة لهذه المقاربة، وهي الدراسة التي سنحاول إيجازها فيما يلي:

في البداية يعتبرون انه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تم تناول الأسئلة التقليدية حول تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على الديمقراطية من قبل إتجاهين رئيسيين:

1- الدراسات الكمية العبر-وطنية Cross-National quantitative Studies.

2- **العمل التاريخي المقارن Comparative historical Work.**

والنوع الأول من الدراسات تناوله **ليبست lipset** في مقالة لعام **1959** إلا أن دراسته الكمية أهملت بوضوح " **نمو الطبقات المتوسطة Growth of the middle classes** " والتي يؤدي نموها لوجود تسامح بين الأعداد المتزايدة من المواطنين -كون الطبقة المتوسطة تشكل ما نسبته 40% من جل المجتمعات حسب الباحث الهندي المتخصص في الاقتصاد **بهالا** "**Bhalla** الأمر الذي من شأنه ترسيخ الأسس السلوكية للحكم الديمقراطي وهذا هو الأمر الذي حاولت دراسات العمل التاريخي المقارن التركيز عليه بدءا بأعمال **ماكس فيير** Weiber و**بارينغتون مور** Barington Moore و**أودونيل** Odonnell الذين شككوا في وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية.

- للانطلاق في الإطار النظري لابد من وجود ثلاث سمات للديمقراطية :

1- انتخابات حرة ونزيهة 2- مسؤولية الدولة عبر الممثلين المنتخبين 3- حرية التعبير وتكوين جمعيات.

فمن أجل جعل المجتمع ديمقراطيا لابد أن يميل ميزان القوى لصالح المجتمع المدني للقيام بالتغيير، والمجتمع المدني به طبقات اجتماعية وهي التي تركز عليها بالمقام الأول عبر معرفة من هو مهيمن ومن هو مهيمن عليه وتشمل الملاك والفلاحين بالقطاع الفلاحي أصحاب رؤوس الأموال (البرجوازية في العصر الكلاسيكي) العاملين بقطاع الصناعة، المزارعين الصغار، الحرفيين، التجار، العمال ذوي الياقات البيضاء **(White collar)** وغالبا ما يشار إليها مجتمعة بالطبقة المتوسطة والتي كانت مهمشة تاريخيا، والتي لن تتطور الديمقراطية إلا إذا مالت الكفة

[1] -Dietrich Rueschemeyer- Structural differentiation, efficiency and power- PP 1-2.
http://works.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1004&context=dietrich_rueschemeyer

لصالحها والدولة يجب عليها أن تترك المجال العام للمجتمع المدني مفتوحا لأنه هو الذي يدعمها ولحد الآن هنا أمرين مهمين هما:

1) وجود الطبقة الوسطى **2)** تفاعل هذه الطبقة الوسطى من خلال المجتمع المدني مع هيكل وعلاقات الدولة، **الأمر الثالث** المهم أيضا هو علاقات القوة الدولية وخاصة الدور الاقتصادي الذي تتأثر به الدول والطبقة الاجتماعية فمثلا جراء حدوث حرب سوف يتم تعزيز دور قوات الأمن داخل الدولة وسيكون المجتمع المدني هو المتضرر الأول بمنعه من الوصول لمختلف أجهزة الدولة.

فالطبقة البرجوازية التي ركزت عليها مقاربة التحديث في إحداث تحول ديمقراطي تدعم الديمقراطية في حالة واحدة فقط وهي حماية مصالحها عبر النظام، فالواقع التاريخي يثبت أن التحول حدث دائما عبر حركات وقيادات ومنظمات تنتمي للطبقة الوسطى[1] فالتطور الرأسمالي ساهم في تحول البنية الطبقية ببروز الطبقة الوسطى عبر تنظيمات ذاتية ومؤثرة وهو أمر جعل من الصعب استبعاد الطبقة الوسطى من قبل النخب السياسية.[2]

وانتهوا في تحليلهم إلى أن دول العالم الثالث سوف يكون لها مستقبل ديمقراطي زاهر، كون هذه الدول لها مستوى مقبول من التنمية الاقتصادية ووجود قلة فقط من النخبة تستأثر بالثروات دون وجود تحول ديمقراطي فعلي، وهي أمور سوف تساهم في تحول بالبنية الطبقية والاجتماعية جراء عملية التصنيع والتحضر، فالطبقة المتوسطة النامية سيكون لها دور فعال بدول العالم الثالث في تعزيز آفاق الديمقراطية.[3]

كما يعد كتاب كل من "**ستيفان هاغارد Stephan Haggard** و**روبرت كوفمان R.Kaufman** تحت عنوان "**الاقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي The political Economy of democratic transitions**" لعام **1995**، ومقالتهما الملخصة عن الكتاب، أحد أبرز الأعمال الحديثة في المقاربة البنيوية نظرا للطريقة التي عالجا بها مسألة الطبقات والتحول الديمقراطي وهذا موجز عن مقالتهم:

– انطلق الباحثين بتوجيه نقد ل "**روستو Rustow**" وأن نظريته عام **1970** لم يكن لها أي تأثير إذ أن جل طلبة العالم الثالث في السبعينات كانوا منشغلين بدراسة بروز أنواع جديدة من الحكم السلطوي الاستبدادي، لكن مع انهيار الحكم السلطوي بجنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وبداية

[1] –Dietrich Rueschemeyer, john D.stephens, Evelyne Huber -the impact of Economic developement on democrary (January 1993) P(72-76).
http://works.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1012&context=dietrich_rueschemeyer

[2] –Ibid P 83.

[3] –Ibid P 85.

الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي هي التي أبرزت نظرية **Rustow** ودراسته للتفاعل والتفاوض الاستراتيجي.[1]

لقد كان للأزمات الاقتصادية لعام 1970 و1980 خاصيتين مهمتين هما:

1- تدهور الأداء الاقتصادي الكمي وبروز التضخم المتسارع.

2- أزمات لم تصحح نفسها بنفسها. - لم تخضع لمبدأ الدورة الاقتصادية - بل تطلبت برامج حكومية واضحة لكنها رغم هذا لم تؤثر على انسحاب الحكام السلطويين **إلا أن الأداء الاقتصادي السيء يساهم في تخفيض قدرة الحكام الاستبداديين على المساومة في حين يزيد من قوة المعارضة** عبر بروز ثلاثة مجموعات من الفاعلين وهم:

1- عمال القطاع الخاص: يجمع الطبقة المتوسطة.

2- القطاع الشعبي: به الفئات الدنيا.

3- النخب: التي تسيطر على وسائل الإكراه المقننة، فالأداء الاقتصادي السيئ يدفع بالقطاع الخاص للرغبة في إحداث تغيير في وظائف السياسيين بالحكومة عبر تفكيرهم في التحالف مع المعارضة المعتدلة أما القطاعات الشعبية ذات الدخل المتدني فتكون أكثر عرضة للقمع وتعبيرهم الأساسي يكون عبر الثورة وتعبئة الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات بالشوارع، فالأزمات الاقتصادية تزود المعارضة بفرص جديدة للتعبئة الشعبية في صفوفها وتوجيه الشعب إلى أن المشاكل الاقتصادية سببها النظام السياسي القائم، كما أن الأزمة الاقتصادية تؤثر حتى على النخبة السلطوية وتحدث بداخلها صراعات وانشقاقات لأن مصالحهم هم أيضا صارت مهددة فمثلا الأزمة الاقتصادية تؤدي لتخفيض ميزانية الجيش الذي لن يرضى بهذا الأمر، والعكس من هذا صحيح فعدم وجود أزمة اقتصادية يزيد من نفوذ الحكام التسلطيين إلى جانب احتجاجات أقل وانقسامات نخبوية أقل، لكن هذا ليس شرطا رئيسيا ودليل ذلك دولة **كوريا الجنوبية** عام **1987** التي تمكنت فيها القوى الاجتماعية من إحداث شقوق في نظام سلطوي كان يعيش أقوى فترات الأداء الاقتصادي.

ولإثبات حجتهم هذه تجريبيا قاموا بالمقارنة بين **10** أنواع أو حالات من التحول الديمقراطي **6** منها تمت بالتحول عن الحكم العسكري عبر جود أزمة اقتصادية وهي: **الأرجنتين (1983) بوليفيا 1980، أورغواي 1985 الفيليبين 1986 البرازيل 1985 وبيرو 1980** ووجدوا أن كل من **الأرجنتين** و**بوليفيا، أورغواي، الفيليبين،** وقع بها التحول الديمقراطي خلال فترات ركود اقتصادي

[1] - Stephan Haggard and Robert R.Kaufman- the Political Economy of democratic transition – PP 60-61. In: Transitions to Democracy- Lisa Anderson (editor) - Columbia University Press- 1999.

وجيز إلا أنها عرفت قبل ذلك ولعدة سنوات أزمات اقتصادية نتجت عنها مواجهات وصدامات حادة جراء التضخم، أما **4** حالات فكان بها التحول الديمقراطي دون حدوث أزمة **(noncrisis)** في كل من **تشيلي 1990، كوريا الجنوبية 1956 تايلندا 1983 تركيا 1983** واضطرت فيها السلطات والحكومات التسلطية للإنسحاب تحت طائلة من الضغوط السياسية المحلية والدولية.[1]

والجدول رقم (5) يوضح طبيعة الاختلاف بين التحول الديمقراطي **بأزمة** أو **بدون أزمة:**

– أما كل من "**لينز**" **Linz** و"**ستيفان**" "**Stephan**" فيريان أنه عندما تبدأ عملية التحول الديمقراطي يتضح للجميع أن هناك مجتمعات ذات جنسيات مختلفة ومتعددة، ولها مطالب سياسية مختلفة، ولن تكتفي أو تقنع بمجرد عملية التغيير أو التحول الديمقراطي بل إن مطالبها سوف تتركز حول مدى ملائمة الوحدة السياسية في حد ذاتها، وضرورة قيام وحدة أو دولة جديدة ذات حكم ذاتي مستقل، فالانقسام هناك لا يكون على أساس طبقي وإنما يكون على أساس عرقي، للمطالبة بالحكم الذاتي عوض التحول الديمقراطي، وهذا ما تجلى بوضوح في كل من الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا سابقا.[2]

في حين أكد كل من "**تربورن**" "**Therborn**" عام **1977** و"**ستيفنس**" "**Stephens**" عام **1987** على المساهمات الأساسية للحركة العمالية في التحول الديمقراطي بأوروبا، وأن التركيز على النخبة وحدها في التحول الديمقراطي لن ينجح لضرورة وجود جهود القطاعات الشعبية من أجل إقامة صورة جديدة للمشهد السياسي، فالانشقاقات التي تحدث في الأنظمة التسلطية تكون ذات تأثير محدود –عندما تكون النخبة لوحدها– لكن التصدعات والانشقاقات تبرز أكثر عبر قيام الحركات الاجتماعية بجهود جماعية لإسقاط الحكومات التسلطية الاستبدادية، كما أن دور الجماهير والشعب يبرز في عملية التحول الديمقراطي من خلال عامل التعبئة الشعبية فكل من الحكومة والمعارضة تعمل على كسب الجماهير للنجاح في عملية المساومة، وعند نجاح التحول الديمقراطي تسعى الأحزاب السياسية الجديدة بدورها إلى كسب أصوات الشعب للنجاح في الانتخابات[3]، رغم هذا يشير " **أولييه**" "**Ollier**" **1986** أن الجماهير التي تعتمد على العنف في التغيير لا تساعد كثيرا على التحول الديمقراطي فعام **1970** بالأرجنتين أعطى العنف في وقت مبكر شرعية أكثر لحرب العصابات أكثر من منحه الشرعية لصالح الفواعل السياسية.[4]

يرى الباحث "**صامويل فالنزويلا**" "**J Samuel valenzuela**" في حديثه عن التكتيكات "**tactics**" أن هناك مزيج مثالي **(Ideal Mix)** لإرساء الديمقراطية وهو:

---

[1] –Ibid- P: (63-65).

[2] - Gerardo L.Munck-Democratic theory : After transitions from authoritarian rule.OP.cit ; PP : 11-12.

[3] - scott Mainwaring-. OP.Cit, P : 10.

[4] - Ibid, P : 22.

01. ضرورة وجود تعبئة شعبية مرتفعة في اللحظات الحرجة عند إنهيار المؤسسات التسلطية.

02. ثم يليها ضبط للنفس وهدوء عندما يتم التحول في جدول الأعمال السياسية نحو مرحلة الترسيخ الديمقراطي (**Redemocratization**).[1]

	التحول عبر أزمة Crisis transitions	التحول دون أزمة Non Crisis Transition
1. التحديات السياسية أمام الحكم التسلطي:	تتداخل المطالب السياسية مع: - إنشقاق داخل النخبة الإقتصادية (رجال الأعمال) - احتجاجات اجتماعية بدوافع إقتصادية. - إنقسامات داخل الحكومة حول طريقة توزيع الموارد.	- مطالب سياسية رئيسية بالتحول نحو التحرر "Liberalization"
2. عملية الإصلاح الدستوري:	- تأثير المعارضة يكون قوي جدا. - يهيمن على العملية الشاغلون لمناصب حساسة في النظام التسلطي.	- ---------- ----------
3. تكون سلطة من مسؤولين منتخبين قانونيا:	- القضاء على الجيوب الاستبدادية (أتباع النظام السابق). **Authoritarian enclaves** - تخفيض الامتيازات العسكرية.	- النظام التسلطي السابق يبقى يمتلك جيوبا كثيرة لاحقا –أتباع– . - صلاحيات كبيرة للجيش.
4. وجود حواجز وموانع للوصول إلى السلطة:	- عدم وضع قيود على المشاركة. - وجود ناخبين وتنافس قانوني بين الأحزاب.	- التنافس يكون مقتصرا بين مجموعات سياسية معينة. - الناخبون والأحزاب يكونون مقيدين بقوانين محددة.
5. الانشقاقات والتحالفات السياسية:	- ضعف الأطراف التأسيسية. - نظم حزبية غير مستقرة (إنقسامات وتحالفات).	الأطراف التأسيسية تكون قوية. نظم حزبية مستقرة ومعتدلة.

جدول (5) يوضح طبيعة الاختلاف بين التحول الديمقراطي بأزمة وبدون أزمة.

[1] - Nancy Bermeo- . OP.Cit, P :97.

Source : stephan Haggard and Robert Kaufman, OP, cit. P : 65.

– رغم ما قدمته المقاربات النظرية من نماذج تفسيرية لعملية التحول الديمقراطي إلا أن الكثير من الباحثين في الحقل يرون أن الافتراضات المقدمة من قبل هذه المقاربات هي غير مبررة وأن هناك افتراضين خاطئين:

01. من الخطأ الاعتقاد أن النظرية الديمقراطية هي كاملة وناضجة ولها ملامح واضحة.

02. النظرية الديمقراطية القائمة يتم تطبيقها على حالات لا تتناسب معها، وهذا يعد تصديرا نظريا من دون أي تمحيص للنظرية الديمقراطية القائمة وهو أمر خطير.[1]

[1] – Guillermo A. O'donnell-Democratic theory and comparative politics . OP.Cit, P :2.

المبحث الرابع: أنماط التحول الديمقراطي (Transition Processes):

تؤثر عمليات وتفاعلات القوى السياسية على أنماط التحول الديمقراطي في مختلف البلدان التسلطية، ولكن هذه النظم التسلطية تختلف عن بعضها البعض مثلما تختلف النظم الديمقراطية عن بعضها البعض فلكل نظام طريقة خاصة لتحوله، فالواقع إذا يتطلب فهم العمليات والتفاعلات السياسية في النظم التسلطية من خلال التركيز على الصراعات والعلاقات داخل الجماعات التي يتكون منها النظام التسلطي: كضباط القوات المسلحة –كوادر الحزب الواحد– مستشاري الحاكم–أو مزيج من هذه العناصر، ومن جهة أخرى مدى تأثير النظام التسلطي بالتحديات الخارجية والداخلية على حد سواء.[1]

المطلب الأول: أنماط التحول الديمقراطي لدى "دونالد شاير" "Share donald".

خلصت بعض أدبيات التحول الديمقراطي إلى بلورة أربعة أنماط التحول الديمقراطي:

1. التحول من أعلى**(Transition from above)**:

– وهو تحول تقوده القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة، فهو تحول من داخل النظام ومثاله: إسبانيا والبرازيل.

2. التحول من أسفل**(Transition from below)**: وله شكلين:

01. التحول جراء التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها المعارضة وتجبر النظام التسلطي على تقديم تنازلات للتحول الديمقراطي مثل ما حدث بالفلبين، كوريا الجنوبية، المكسيك.

02. التحول الذي تقوده المعارضة عبر انتفاضة أو ثورة شعبية ويؤدي لإنهيار النظام التسلطي ويحل محله النظام الديمقراطي ومثاله: البرتغال، اليونان، الأرجنتين، رومانيا.

03. التحول عبر التفاوض بين النخبة الحاكمة والمعارضة **(Negotiated transition)** يحدث التحول هنا عبر وجود تعاقد "pact" من خلال المفاوضات والمساومات، وتلجأ إليه المعارضة عندما لا تكون قادرة على الإطاحة بالنظام، لكن رغم هذا المفاوضات لا تحركها إلا إحتجاجات شعبية تحركها قوي المعارضة، وقد حصل هذا النمط من التحول في: بولندا، جنوب إفريقيا، السلفادور.

04. التحول من خلال التدخل العسكري الخارجي **(Foreign Military intervention)**:

[1] – محمد زاهي بشير المغيربي– مرجع سابق– ص: 13.

- يحدث عبر رفض النظام الحاكم للتغير، وعجز قوى المعارضة عن الإطاحة به، فتتدخل دولة أجنبية للإطاحة به مثلما حصل بتدخل الو.م.أ في بنما وجرينادا في الثمانينيات وأفغنستان في 2001 والعراق في 2003.[1]

- وقد طور الباحث "**دونالد شاير**" "**Share donald**" أربعة انماط للتحول الديمقراطي من خلال التركيز على بعدين هما:

- **الأول:** التحول الديمقراطي عن طريق إشتراك وموافقة زعماء النظام التسلطي الإستبدادي، وهل سينجح هذا التحول دون هذا الاشتراك أو الموافقة من قبل النظام؟ وهذا النمط يكون إما متلازم "Consensual" أو غير متلازم nonconsensual

- **الثاني:** التحول الديمقراطي الذي يحدث بشكل تدريجي وهذا التحول يتم عبر وجود جيل "gradually" واحد من القادة السياسيين وهل هذا التحول هو سريع نسبيا[2]، ثم وضع هذين البعدين في الجدول رقم (6) التالي:

	-عبر النظام الحاكم : By regime leaders :	-ضد أو في مواجهة النظام : Against regime :
تدريجي Gradual	تحول ديمقراطي تزايدي تدريجي Incremental democratization	التحول عبر النضال الثوري Transition through revolutionary struggle
سريع Rapid	التحول عبر صفقة Transition through transaction	التحول عبر قطيعة Transition through rupture

- جدول(6): يوضح أنماط التحول الديمقراطي عند "**شاير**" "**Share**".

Source : Scott Mainwaring-OP, cit, P : 24.

وعليه يرى **شاير** "**Share** " أن هناك ثلاث احتمالات للتحول الديمقراطي هي:

1. **التحول عبر صفقة:** النظام التسلطي يختار فتح النظام السياسي لعدة أسباب هي:
   1.1. التكاليف الباهظة للبقاء في السلطة بسبب:

[1] – حسنين توفيق إبراهيم– الانتقال الديمقراطي: إطار نظري– مركز الجزيرة للدارسات.
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm

[2] - Scott Mainwaring-OP, cit, P : 24.

1.1.1. أزمات متتالية.

2.1.1. تناقص التماسك العسكري.

3.1.1 تناقص الشرعية.

- وقد يختار النظام السياسي التسلطي الإستمرار في غلق النظام السياسي بسبب:

1)القضاء على التهديد المحتمل.

2)إستقرار النظام الاجتماعي والاقتصادي.

2. التحول عبر الانسحاب (Transition through extrication):

والنظام السياسي التسلطي هنا يضعف بشدة، لكن تبقى له القوة الكافية لإملاء شروط مهمة خلال عملية التحول الديمقراطي.

3. التحول من خلال انهزام النظام (Transition through regim defeat):

هنا ينهار النظام التسلطي الاستبدادي تماما.[1]

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي لدى " صامويل هنتنغتون " "Samuel Huntington

تعد الأنماط التي قدمها صامويل هنتنغتون "Samuel Huntington" لعملية التحول الديمقراطي في كتابه الموجة الثالثة: **التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** عام 1991، وفي مقاله لعام **1992، كيف تقوم الدول بالدمقراطة؟**، "**How countries democratize?**" أحد أبرز الأنماط المقدمة لعملية التحول الديمقراطي.

- يرى "**هنتنغتون**" أن التحولات في الموجة الثالثة اتسمت بكونها معقدة لأنها تتضمن تشكيلات تتصارع من أجل السلطة وأخرى مع أو ضد التحول الديمقراطي وهذه التشكيلات تشمل: "المحافظين، الاصلاحيين الليبراليين، الإصلاحيين الديمقراطيين في الائتلاف الحاكم والمعتدلين الديمقراطيين، والمتطرفين الثوريين في المعارضة، والقوة النسبية لمختلف هاته المجموعات هي التي تشكل ملامح الديمقراطية، وهذا أمر مهم جدا لأنه مثلا في حال ما هيمن المحافظون على الحكومة والمتطرفون على المعارضة فالتحول الديمقراطي يصبح شبه مستحيل، وعليه فهناك ثلاثة تفاعلات حاسمة في عملية التحول الديمقراطي:

1. بين الحكومة والمعارضة.
2. بين الإصلاحيين والمحافظين في الائتلاف الحاكم.
3. بين المعتدلين والمتطرفين في المعارضة.[2]

[1] - Ibid, P : 26.

[2] - Samuel P.Huntington-How countries democratize -political science quarterly.Vol 106, No 4 (winter 1991-1992), P : (588-590).
http://www.jstor.org/discover/10.2307/2151795?uid=3737904&uid=2&uid=4&sid=21102201100801

مقدما ثلاثة أنماط لعملية التحول الديمقراطي هي:

01. التحول **(Transformation)**

02. الإحلال **(Replacement)**

03. التحول الإحلالي **(Transplacement)**

01. التحول (Transformation) : في هذا النمط من يكونون بالسلطة في النظام الشمولي، هم الذين يمسكون بزمام المبادرة ويكون لهم دور حاسم في إنهاء ذلك النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي –وهناك صعوبة في وضع خط فاصل بين نمط التحول ونمط التحول الإحلالي إذ هناك من الحالات التي يمكن تصنيفها ضمن كليهما– وهذا النمط من التحول يتطلب أن تكون الحكومة أقوى من المعارضة[1]، وقد مثلت اسبانيا والبرازيل حالتين رائدتين للتغير من أعلى، وقد أصبح النموذج الاسباني مثالا يحتدى به في أمريكا اللاتينية[2]، وهذا النمط أي التحول "Transformation" يتطلب أربع أمور أساسية تحدث داخل النظام التسلطي وهي:

1– بروز ونشأة الإصلاحيين **(Emergence of reformers)**: من خلال ظهور مجموعة من الزعماء داخل النظام التسلطي يرون أن التحول الديمقراطي مناسب وضروري.

2– حيازة السلطة **(Acquiring power)**: فالاصلاحيون الديمقراطيون لا يكون لهم مجرد وجود فقط في النظم التسلطية، بل يجب أن تكون لهم سلطة في هذا النظام، خاصة في ظل عدم قيام النظام التسلطي بعملية تحول ديمقراطي فعلية.

3– إخفاق وفشل التحرير **(Failure of liberalization)**: في الموجة الثالثة يبرز مبدئيا دور الإصلاحيين الليبراليين الذين يسعون إلى التحرر من النظام التسلطي مقدمين برامج إصلاحية لمرحلة انتقالية وجيزة لكنهم سرعان ما يثبتون فشلهم وفشل برامجهم ويتم نسفها من طرف الإصلاحيين بالسلطة.[3]

4– توسيع عملية إستمالة المعارضة **(Coopting the opposition)**: دفعة واحدة ينطلق الاصلاحيون الديمقراطيون في التحول الديمقراطي السريع عبر إجراء مفاوضات مع قادة المعارضة والأحزاب السياسية والجماعات الاجتماعية الرئيسية والمؤسسات، فمثلما يعاني الاصلاحيون من نفور المحافظين منهم داخل الائتلاف الحاكم، كان لزاما عليهم أن يعززوا موقعهم عبر تطوير دعم المعارضة من خلال توسيع الساحة السياسية وتوجيه نداءات للجماعات الجديدة ذات النشاط السياسي جراء عملية الانفتاح السياسي، فالاصلاحيون يستخدمون هذه الطرق لزيادة الضغط وإضعاف المحافظين لتحقيق التحول الديمقراطي، ويستخدمون أيضا أسلوب التهديد بالانقلاب ضد

[1] – صامويل هنتنجتون–مرجع سابق–ص: 197.

[2] – نفس المرجع السابق–ص: 199.

[3] - Samuel P.Huntington- -OP.CIT, P : (593-596).

المحافظين، من أجل جلب ودعم اليمينين والمتطرفين بالمعارضة لصفهم وكذا الأساليب الذكية لجلب المعتدلين بالمعارضة إليهم.[1]

02.الإحلال (Replacement) : الإحلال عملية مختلفة تماما على التحول فالإصلاحيون يكونون ضعفاء داخل النظام أو لا وجود لهم أصلا والعناصر المسيطرة على الحكومة هم المحافظون الرافضون بشدة للتحول الديمقراطي ما ينجم عنه ازدياد قوة المعارضة "**opposition**" وتناقض قوة الحكومة لغاية أن تنهار الحكومة لوحدها أو يتم الإطاحة بها وتأتي فئات المعارضة إلى السلطة، وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة جاهدة إلى تحديد طبيعة النظام الذي يريدون إقامته.[2]

- والإحلال يمر بثلاث مراحل هي:

1) الكفاح من أجل إنهيار النظام **(the strugle to produce the fall)**.
2) سقوط النظام **(the fall)**.
3) الكفاح والنضال بعد سقوط النظام **(the struggle after the fall)**.

وفي هذا النمط يبرز دور الجيش ويكون له دور محوري في دعم النظام أو سحب دعمه عنه أو الوقوف محايدا فالجيش بذلك يكون أكبر داعم للمعارضة، ففي عدة حالات كان الجيش نفسه هو الذي قاد التحول الديمقراطي – أنظمة عسكرية تحولت إلى ديمقراطية– مثلما حصل باسبانيا وهناك حالات قمع فيها الجيش المعارضة مثلما حصل بالصين وبورما وحالات وقف فيها الجيش محايدا مثلما حصل بألمانيا الشرقية، الفلبين، رومانيا. كذا في هذا النمط تلعب التعبئة الشعبية والجماهيرية عبر المظاهرات و الاحتجاجات دورا مهما في دعم المعارضة، وفي كل من التحول أو الإحلال قادة الأنظمة التسلطية، تركوا السياسة وعادوا إلى الثكنات أو حياتهم الخاصة بهدوء واحترام، وأما في حالة الإحلال فالقادة التسلطيون عانوا من نهايات سيئة فمنهم من نفى ومنهم من أعدم ومنهم من تمت محاكمتهم وسجنهم، وعموما هناك **08** أمور رئيسية في نمط الإحلال هي:

1– حدوث تخلخل في شرعية النظام التسلطي بسبب الفساد والقمع والآداء الاقتصادي المتدني.

2– تشجيع المعارضة من طرف رجال الدين، زعماء الأحزاب السياسية، العمال ورجال الأعمال.

3– دور الجنرالات: هل سيدعم أم يعارض الجيش المعارضة، أو يقف محايدا، والمهم هو عدم تدخله للدفاع عن النظام.

4– إتباع أسلوب اللاعنف يجعل التحول الديمقراطي أحسن.

---

[1] - Ibid, P : 600.

[2] – صامويل هنتنجتون– مرجع سابق– ص: 217.

5- اغتنام كل فرصة متاحة لمعارضة النظام التسلطي.

6- إقامة إتصالات مع وسائل إعلام ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، لجلب الدعم الدولي.

7- تعزيز الوحدة بين جماعات المعارضة.

8- بعد سقوط النظام السابق يجب بسرعة ملئ الفراغ بالسلطة عبر اختيار شخصية كاريزمية ديمقراطية وقطع كل ما له صلة بالنظام السابق، لغاية تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء إنتخابات رئاسية.[1]

03.التحول الإحلالي (Transplacement) : في هذا النمط التحول ينتج عن تصرفات كل من الحكومة والمعارضة ويكون التوازن بين المحافظين والإصلاحيين داخل الحكومة قائما ما يؤدي لموافقة الحكومة على التفاوض من أجل تغيير النظام –وهذا يعد مختلفا عن الموقف الذي يسيطر فيه المحافظون الرافضون للتحول على الحكومة ما يؤدي للإحلال– ولن توافق الحكومة بسهولة على إجراء مفاوضات بل يجب جذبها لذلك من قبل المعارضة وبدورها المعارضة يجب أن يوجد بها معتدلون ديمقراطيون بشكل أكثر من العناصر الراديكالية المعادية للديمقراطية، إلا أن المعارضة هنا لا تملك القوة الكافية للإطاحة بالحكومة لذا فهم يدركون مزايا التفاوض[2]، والعملية السياسية في هذا النمط تتأرجح بين الاضطرابات والاحتجاجات والمظاهرات، من قبل المعارضة، والقمع والاعتقالات والعنف والحصار من طرف الحكومة، وتنتهي الأمور في النهاية إلى التفاوض بين الحكومة والمعارضة[3]، مع رغبة كل طرف في المعارضة من أن يحل محل الحكومة التسلطية التي هي في طريقها للتحول الديمقراطي[4]. والفائدة من هذا النمط ووجود المفاوضات هو أن المعارضة تدرك أن قادتها لن يتم إرسالهم للسجن مجددا ويدرك قادة الحكومة أنهم لن يضطروا إلى الفرار للمنفى بل إنهم سوف يتعاونون لترسيخ الديمقراطية.[5]

والجدول رقم (7) التالي يوضح عدد ونوع الأنماط التي حصلت خلال **الموجة الثالثة** من التحول الديمقراطي:

[1] - Samuel P.Huntington- -OP.CIT, P :(603-608).

[2] - صامويل هنتنجتون مرجع سابق–ص: 227

[3] - Samuel P.Huntington- -OP.CIT, P :610.

[4] - Ibid, PP : 612.

[5] - Ibid, PP : 615.

- الأنظمة:				
العمليات	**ذات الحزب الواحد One Party**	**فردي Personal**	**عسكري Military**	**أقلية عنصرية Racial oligarchy**
تحول **Transformation** 16	تايوان*، المجر، المكسيك، الإتحاد السوفياتي، بلغاريا. 5	إسبانيا، الهند، شيلي. 3	تركيا، البرازيل، بيرو، إكوادور، جواتيمالا، نيجيريا**، باكستان**، السودان**. 8	
التحول الإحلالي **Trans placement** 11	بولندا، نيكارجوا، تشيكوسلوفاكيا، منغوليا. 4	نيبال 1	أورجواي، بوليفيا، هندوراس، السلفادور، كوريا 5	جنوب إفريقيا 1
إحلال **Replacement** 6	ألمانيا الشرقية 1	البرتغال، الفيلبين، رومانيا. 3	اليونان، الأرجنتين 2	
تدخل 2	جريناده 1		بنما 1	
المجموع: 35.	**11**	**7**	**16**	**1**

*- دول تحولت إلى الليبرالية ولكن لم تتحول إلى الديمقراطية لغاية عام 1990.

**- دول انتكست إلى الشمولية.

- **جدول (7) يوضح عدد الدول والأنماط التي تمت بها عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي لغاية عام 1990.**

- المصدر: صامويل هنتنجتون –الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين–مرجع سابق–ص: 184.

الفصل الثاني

❖ **الفصل الثاني: الإطار النظري لدراسة الأحزاب السياسية.**

الفصل الثاني: الإطار النظري لدراسة الأحزاب السياسية.

تمهيد:

الأحزاب السياسية لها دور مهم جدا في ديناميكية وعمل أي نظام سياسي ويبرز دورها خاصة في الدول الديمقراطية التي توفر مناخا ديمقراطيا يمكن مختلف الأحزاب السياسية من الوصول إلى السلطة وتطبيق وتنفيذ برامجها السياسية أو القيام بدور المتابع والرقيب على الحكومة من خلال المعارضة السياسية. وفي نفس السياق يحدد النظام الحزبي الموجود بمختلف الدول الديمقراطية طبيعة العلاقات والتفاعلات الموجودة بين مختلف الأحزاب السياسية لسير العملية السياسية، حيث تتبنى الأحزاب السياسية خيارات سياسية هامة وفق إيديولوجيتها المختلفة، لذلك فالأحزاب السياسية لها دور بارز في إنجاح عملية التحول الديمقراطي عبر تشكيلها لنخب سياسية تقود هذه العملية منذ إنطلاقها لغاية الوصول إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي. إلى جانب وظائفها المختلفة مثل إعداد القادة وإختيارهم، إختيار المرشحين، وضع السياسات الحزبية، إستقطاب المناضلين، تكوين الرأي العام، والتي تقوم بها من أجل الحفاظ على سيرورة وإستمرارية الديمقراطية بكل دولة من الدول التي حدث بها تحول ديمقراطي ناجح. وفي حال عدم قيام الأحزاب السياسية بدورها ومهامها بداخل النظام السياسي فإنها سوف تكون ذات دور سلبي بسماحها بإستمرار حالة الحكم التسلطي.

من خلال هذا الفصل سنركز على محاولة توضيح بعض النقاط التي تساعد على فهم نشأة وتطور الظاهرة الحزبية من خلال تقديم المفاهيم المقدمة للحزب السياسي وتطورها الواقعي وكذا تطور دراسات الأحزاب السياسية، ثم المعايير الأساسية المقدمة من قبل الباحثين لتصنيف النظم الحزبية وكذا معايير تصنيف الأحزاب السياسية لننتقل بعدها لتوضيح أهم وظائف الأحزاب السياسية وأهم التحديات التي تواجهها الأحزاب السياسية في سبيل تحقيقها لوظائفها وهذا على النحو التالي.

المبحث الأول: مفهوم ونشأة الظاهرة الحزبية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الأحزاب السياسية.

لغويا: جاء في "لسان العرب" لـ "ابن منظور" الحزب: جماعة من الناس والجمع أحزاب، حزب الرجل أصحابه وجنده الذين على رأيه... وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب واذا لم يلق بعضهم بعضا.... والحزب الورد، وورد الرجل من القرآن والصلاة حزبه، والحزب الصنف من الناس، والحزب الطائفة، وحازب القوم وتحزبوا تجمعوا وصاروا أحزابا، وحزبهم جعلهم كذلك، وحزب فلان أحزابا أي جمعهم.[1]

وفي معجم **مقاييس اللغة** لـ "**أحمد بن فارس بن زكريا**" الحزب هو تجمع الشيء فمن ذلك الحزب الجماعة من الناس، قال الله تعالى: **<< كل حزب بما لديهم فرحون** >>(الروم 32) والطائفة من كل شيء حزب.[2]

فالحزب مما سبق يظهر انه يشير إلى الجماعة من الناس لهم رأي يجتمعون عليه.

اصطلاحا: يشير مصطلح **الحزب Party** قديما إلى الفرقة، وأي رأي مخالف للتقاليد السياسية، أي الاختلاف والمعارضة أو قسم من المجتمع ينفصل عن المجتمع في بعض تصوراته السياسية، وهو حاليا يشير إلى أي تنظيم سياسي يسعى للسلطة كي يحقق مبادئه السياسية، في إطار منظومة الديمقراطية، لأن الديمقراطية في أبسط صورها تعني تعدد الأحزاب فالحزب هو أداة لتنظيم الممارسة السياسية والمشاركة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة.[3] وقد أصبح مصطلح **الحزب** في الحكومات التمثيلية يشير إلى النجاح الذي تحققه أحزاب على حساب أخرى وفقا لقرارات الناخبين، فالحزب بذلك هو جمعية طوعية من أفراد متحدين سياسيا لأغراض مشتركة، يتلقون بعض الدعم من المناصرين لهم في الانتخابات أحيانا، وبعض الدعم من المسؤولين الحكوميين واذا ما كان الحزب السياسي ناجحا فعادة ما يكون لديه دستور خاص، شروط للعضوية وإجراءات خاصة لشغل وظيفة معينة بالحزب.[4]

وللحديث عن أحزاب سياسية لابد من وجود تشكيلتين متعارضتين تشكلان النظام الحزبي ومتغيرتان ومتناوبتان على السلطة السياسية وتجسدان الصراعات السياسية والرئيسية الموجودة على مستوى المجتمع المدني وتبعا لطبيعة نشأتها وإيديولوجيتها تقوم بتوجيه وظائف الحكومة واذا لم تكن بالسلطة فإنها تقف وجها لوجه في المعارضة.[5] فالتعريفات التي قدمت للأحزاب السياسية منها

---

[1]– ابن منظور– لسان العرب، الجزء الأول، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص 309

[2]– أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1999، جزء 02، ص 55.

[3]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي– مرجع سابق، ص 174.

[4] - Roger scruton-OP. Cit P 510.

[5]- Daniel louis seiler- les partis politiques- 2eme édition- edition Dalloz- 2000- Paris- France- P 22.

ما ركزت على القوة التنظيمية للحزب ومنها ما ركزت على إيديولوجية الحزب والمبادئ والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وهناك اتجاه ثالث جمع بين التنظيم والإيديولوجية.[1] في حين أن هناك بعض الباحثين ممن درسوا الأحزاب السياسية وتطرقوا لعناصرها المختلفة ولكنهم لم يعرفوها مثلما نجد ذلك عند **روبرت داهل Robert Dahl** في كتابه: "الديمقراطية التعددية في الو.م.أ الاختلاف والتوافق " وهذا لأن الحزب ظاهرة أو واقعة مسلم بوجودها وتعرف نفسها بنفسها أو لأن الواقع العملي يختلف عن التعريف العام للحزب.[2]

1) من الناحية الإيديولوجية للحزب: نجد أن الفيلسوف والسياسي الأمريكي "**إدموند بيرك Edmund Burke (1729-1797)** يعرف الحزب بأنه "مجموعة من الأشخاص متفقين على مبدأ معين وقد اتحدوا لتحقيق الصالح العام" فإستنادا إلى تعريفه هذا يتجلى أن العنصر الأول في الحزب هو وجود مبادئ محددة تجمع أعضاء الحزب لإنجاز أهداف محددة وليس التنظيم.[3] إن هذا التعريف مقدم من طرف الباحث لتأثره بأفكار " جورج واشنطن " " **George Wachington** و **توماس جيفر سون**" **Thomas jefferson** » التي رأت أن الحزب هو تيار رأي سياسي وليس مؤسسة منظمة دائمة، فلم يميزوا بذلك بين الحزب والكتلة والجماعة والمصلحة والطائفة- بدورها التعريفات الفلسفية للحزب ركزت على الإيديولوجية معتبرتا أن الحزب هو فصيل ينشأ جراء جود اختلافات وفوارق من حيث المبدأ **une factione fondée sur la différence des princips** أين تنشأ فصائل معارضة وغالبا ما تكون عنيفة جدا، جراء منطق الحكومة النيابية، وفي هذا يعتبر **دايفيد هيوم David Hume** انه عندما تكون الإدارة متجبرة وأدائها سيء جدا فالعدد الكبير يصب في الجهة المقابلة والمعارضة للحكومة فيزداد بذلك عدد المتعاطفين مع الحرية فتنشأ الأحزاب والانقسامات وتبقى موجودة بسبب رغبة هذه الأحزاب الناشئة في متابعة تغير فعلي، كما تنشأ مشاعر كره بين هذه الفصائل الناشئة، وكل فصيل ينقل مشاعره للأجيال القادمة،[4] - وهذا التعريف مهم نظرا لكونه يركز على عامل الاستمرارية وانتقال المشاعر والأيديولوجية الحزبية من جيل لآخر- بدوره **بنجامن كونستانت Benjamin Constant**" يعتبر الحزب انه مجموعة من الرجال الذين يعتنقون نفس المذهب السياسي، ويعرف **موريس هوريو Maurice Hauriou** الحزب بأنه منظمات تعمل في خدمة فكرة ما[5]. ويعرف "**كلسن H. Kelsen**" الأحزاب الأحزاب بأنها تجمعات لأفراد يعتنقون نفس الأفكار التي تهدف إلى تمكينهم من ممارسة تأثير

---

[1]- مصطفى عبد الجواد محمود- الأحزاب السياسة في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي- دار الفكر العربي- القاهرة- مصر- ط01- ص 123.

[2]- صالح جواد الكاظم: علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد، العراق- 1990.، ص 107.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 109.

[4] - Daniel louis seiler- OP, Cit , PP 22-23.

[5]- مصطفى عبد الجواد محمود- مرجع سابق، ص ص 125-126.

حقيقي على إدارة الشؤون العامة، من جانبه **جورج بوردو Georges Burdeau** يرى أن الحزب هو تجمع أفراد يؤمنون بنفس الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قراراتها.[1] اما الأستاذ الفرنسي **روبرت بيلو Robert Pellox** في كتابه "**المواطن والدولة**" **"le citoyen devant letat "** فقدم **03** مفاهيم للحزب: **الأول:** "حزب البطانة (شبه عائلي) وكان موجودا بالدول القديمة **الثاني:** الحزب العقائدي وهو اتحاد مجموعة من الناس لنشر أفكارهم واجتذاب أنصار مؤيدين لهم وربما للحصول على الأغلبية في الانتخابات وتشكيل الحكومة. **الثالث:** وهو الحزب الطبقي وهو تعبير عن تضامن طبقي بين مجموعة من الأفراد تجمعهم وحدة الهوية والمصالح ومثال ذلك الأحزاب العمالية أو البروليتارية[2]

كما يعتبر التعريف الماركسي للحزب مهما كونه ينظر للحزب بأنه أحد عناصر الصراع السياسي في المجتمع، من أجل الاستحواذ على السلطة فيقوم الحزب في المجتمع بدور طبيعي يعكس مصالح الطبقة العاملة ويقودها صوب أهدافها المنشودة إذ أن **(ماركس Marx) يعرفه بأنه:** "التغيير السياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة".[3] وقد عبرت **المادة 126** من الدستور السوفياتي السابق عن أفكار "**لينين**" حول الحزب الشيوعي السوفياتي وجاء فيها "أكثر المواطنين نشاطا ووعيا في الطبقة العمالية والفلاحين والكادحين والمثقفين الكادحين الذين يتحدون طواعية في الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الذي هو طليعة العاملين في نضالهم من أجل إنشاء المجتمع الشيوعي.[4] – الا أن التعريف الماركسي للحزب لم يعد يعبر بدقة على الواقع الحزبي، فالأحزاب صارت تتجنب مسألة الدفاع عن مصالح طبقة معينة بالمجتمع بل صارت تتبنى مطالب جماعية أكثر شيء وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي–.

2) من الجانب التنظيمي: يعد "**موريس دوفرجيه Maurice Duverger** أحد أبرز رواد هذا الاتجاه خاصة بعد نشر كتابه عام 1951 تحت عنوان الأحزاب السياسية **les partis Politiques** والذي قدم فيه تجميعا مساعدا لكل دارسي الظاهرة الحزبية في الخمسينيات وقدم فيه عنصرين مهمين هما:

---

[1]– سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص 199.

[2]– سليمان صالح الغويل: ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة: دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط01، 2003، ص ص 27–28.

[3]– مصطفى عبد الجواد محمود– مرجع سابق، ص 127.

[4]– أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت – 1987، ص 18.

1- تقع ضمن عرضه لنظرية أصل نشوء الأحزاب السياسية، أو ما سماه كل من "**لابالومبارا la palombara** و **وينر Weiner بالمقاربة المؤسساتية Approach institutionnalist** والتي تربط بين الظاهرة الحزبية وديناميكيات المؤسسات وطبيعة عملها.

2- تصنيفه للأحزاب على أساس طبيعتها التنظيمية،[1] معرفا الحزب بأنه يعني قيام الأفراد بوضع موارد بصفة مشتركة في خدمة مبادرات وأعمال على المسرح السياسي وتعطي بهذه المشاريع إلى نفسها حدا أدنى من الصفة المؤسساتية الأمر الذي يقود إلى جذب الانتباه إلى بناها القانونية.

بدوره **فيليب برو Philip Braud** يرى أن الأحزاب هي منظمات ثابتة نسبيا تعبئ دعامات تهدف للمشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي.[2]

تماشيا مع التطور الحاصل على مستوى الأحزاب برزت العديد من التعريفات التي دمجت بين الجانبين الإيديولوجي، - الذي أهملته تماما التعريفات المركزة على الجانب التنظيمي والذي يعني غيابه وجود فوضى داخل الحزب- والتنظيمي في تعريفها للأحزاب وهذا ما برز مع بعض الفقهاء القانونيين مثل:

- **آندري هوريو André Hourion:** الذي عرف الأحزاب بأنها تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على التأييد الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة لتحقيق سياسة معينة.[3]

في حين عرف **هارولد لاسويل Harlod lasswell** و **إبراهام كابلان Abraham Kaplan** - في كتابهما لعام **1950** "**القوة والمجتمع Power and society** " - الحزب بأنه مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين في الانتخابات وهذا التعريف يميز الحزب عن القطاعات غير المنظمة وغير النشطة من الرأي العام، أما **سيجموند نيومان Sigmund Neumann** - في كتابه لعام 1956 "**الأحزاب السياسية الحديثة**" **مقاربات في السياسة المقارنة Modern Political Parties Approaches to comparative politics** - فيرى أن الحزب هو تنظيم العناصر السياسية النشيطة في المجتمع... ويتنافس سعيا للحصول على التأييد الشعبي- مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة-، مؤكدا على وجوب البدأ بتحديد الحزب فمن أجل تكون حزب عنده يعني بالضرورة التوحد مع مجموعة والاختلاف عن أخرى بواسطة برنامج محدد.[4] وفي نفس السياق في التعاريف الحزبية التي ركزت

---

[1] - Daniel louis seiler- O, Cit, PP 14-15.

[2]- فيليب برو- علم الاجتماع السياسي - ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط02- 2006، ص 355.

[3]- مصطفى عبد الجواد محمود- مرجع سابق، ص 126.

[4]- أسامة الغزالي حرب: مرجع سابق، ص 14.

على الانتخابات والوصول إلى السلطة نجد تعريف "**فريد ريجز Fred Riggs**" الذي يعتبر الحزب تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية، بدوره يرى "**جوزيف شيليزينجر Joseph A– Schlesinger** أن الحزب هو التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من أجل المناصب الانتخابية.[1]

ويعرفه كل من **دان نيمو Dan Nimmo** و "**توماس أنجز Thomas ings**" في كتابهما **الأنماط السياسية الأمريكية American Political Patterns** أنه ائتلاف مستقر ودائم، ذو مصالح متصارعة باستمرار، منظم لتعبئة الدعم في الانتخابات التنافسية لأجل السيطرة على سياسة الدولة.[2] – وهذا التعريف مستمد من واقع حال الأحزاب في الو.م.أ وأوروبا الغربية–.

ومن أهم التعاريف للأحزاب السياسية التعريف الذي قدمه الباحثين "**جوزيف لابالومبارا lapalombara**" و "**مايرون وينر Myron Weiner**" عام 1966 في كتابهما **(أصل وتطور الأحزاب السياسية) (The origin and developement of political Parties)** ويعتبران فيه أن الحزب هو "**تنظيم مستمر (une organisation durable)** ودائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة محددة.[3] مشترطين توفر أربعة شروط:

1– التنظيم L'organisation ويشترط في التنظيم: 1– استمرارية التنظيم: وعدم توقفه على المدى العمري للقادة المنشئين له 2– امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية بين الوحدات الوطنية والمحلية.[4]

2– المشروع السياسي Le projet politique: لأن الأحزاب هي تنظيم في خدمة فكرة **(l'institution est une organisation au service d'une idée)** ، فالتنظيم ليس هدفا في ذاته وإنما يقام التنظيم من أجل تحقيق المشروع بوسيلة أفضل.[5] وفي المشروع السياسي لابد من أمرين:

3– توافر الرغبة لدى القادة للقيام بعملية صنع القرار (سواء منفرد أو بالتحالف مع الآخرين) وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة 4– اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات بغية الحصول على التأييد الشعبي للمشروع.[6]

من التعريفات السابقة يتضح لنا أن مفهوم الحزب السياسي تطور مع تطور البيئة والحياة السياسية الغربية بشكل خاص، وهذا ما أكده عالم الاجتماع الألماني "**ماكس فيبر Max**

---

[1]– صالح جواد الكاظم، على غالب العاني– مرجع سابق، ص 110.

[2]– سليمان صالح الغويل– مرجع سابق، ص ص 30–31.

[3]– سعاد الشرقاوي: مرجع سابق، ص 200.

[4]– أسامة الغزالي حرب: مرجع سابق، ص 17.

[5]– سعاد الشرقاوي: مرجع سابق، ص 202.

[6]– أسامة الغزالي حرب: مرجع سابق، ص 17

Weiber" عام 1919 عندما اعتبر أن الأحزاب السياسية هم أبناء الديمقراطية والاقتراع العام العالميين والحاجة لتنظيم وتجنيد الجماهير. les partis politiques sont les enfants de la démocratie du suffrage universel, de la mécessité de recrut et d'organiser les masses)[1]

إذن ومثلما يذهب إليه **جوزيف لابالومبارا Lapalombara**" فمسألة التعريفات ليست مسألة تافهة خاصة عند إجراء مقارنات عبر مكانية **(Cross-Spatial comparisons)** لنشأة وتطور الظاهرة الحزبية بالدول النامية، فالتعريف مهم لأن التعريف المقترح للأحزاب السياسية يوضح لنا مأزق المشاركة السياسية للأحزاب خاصة بالديمقراطيات التنافسية وكذا مسؤولية ااالأحزاب التامة عن الحكم خاصة بالديمقراطيات التنافسية وكذا مسؤولية الأحزاب التامة عن الحكم خاصة بالديمقراطيات الانتقالية.[2] والجدول رقم (08) يوضح أهم التعاريف المقدمة للحزب السياسي :

-بعض التعريفات : *وفق مختلف مراحل تطور الظاهرة الحزبية*
1- لدى الفلاسفة السابقين: - الحزب هو فصيل ينشأ جراء وجود اختلافات وفوارق من حيث المبدأ. **une factione fondée sur la différence des princips** ، أين تنشأ فصائل معارضة وغالبا ما تكون عنيفة جدا جراء منطق الحكومة النيابية أو التمثيلية. - "فعندما تكون الإدارة متجبرة وآدائها سيء جدا، فالعدد الكبير يميل نحو الجهة المقابلة والرافضة للحكومة فيزداد بذلك عدد المتعاطفين مع الحرية والأحزاب والانقسامات تبقى موجودة بسبب رغبة هذه الأطراف الناشئة في متابعة وإستمرارية التغيير الفعلي، كما تنشأ مشاعر كره بين هذه الفصائل الناشئة وكل فصيل ينقل مشاعره للأجيال القادمة. **ديفيد هيوم David Hume**
2- بالنسبة للكتاب المتقدمين - الحزب هو "هيئة منظمة من الرجال المتحدين الذي يعملون معا من أجل مصلحة وطنية، وفقا لمبدأ معين اتفقوا عليه.

[1] - Nicolas Rouillot- les partis politiques : origines types et fonctions. http://WWW.politiste.COM
[2] - Joseph lapalombara - reflections on political parties and political developement, four decades loter- Party Politics- Vol 13- no 2- 2007- P 144.

إدموند بيرك Edmund Burke

- هم مجموعة من الرجال يعتنقون نفس المذهب السياسي.

- **بنجامن كونستانت Benjamin Constant**

3- بالنسبة لعلماء الاجتماع السياسي: ينظرون للحزب من ناحية مشروعه وطبيعته الايديولوجية.

- الأحزاب هي تشكيلات لمجوعات من الناس لهم نفس الآراء التي تضمن لهم النفوذ الفعلي والتأثير على إدارة الشؤون العامة.

"**هانس كلسن Hans Kelsen**"

- الحزب هو مجموعة منظمة من أجل المشاركة في الحياة السياسية بغية وبهدف الوصول الجزئي أو الكلي للسلطة من أجل الحفاظ على أفكار ومصالح أعضائها .

فرانسوا قوجال Francois Coguel

- الحزب هو مجموعة من الأفراد الذين يعتنقون نفس وجهات النظر السياسية ويسعون لحشد أكبر عدد من المواطنين لمساندتهم في الوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على صنع القرار.

جورج بوردو Georges Burdeau.

4- بالنسبة لعلماء الاجتماع وعلماء السياسة المركزين على التنظيم.

- الحزب ليس هو المجتمع كله بل هو جزء من المجتمع، فهو تجمع لمجموعات صغيرة متناثرة في مختلف أنحاء الدولة **(الأقسام، اللجان، الجمعيات المحلية)** والتي ترتبط من خلال التنسيق بين المؤسسات المتنوعة.

موريس دوفرجيه Maurice Duverger

- الحزب يتميز بـ:

1. الاستمرارية في التنظيم حتى بعد ذهاب زعمائه الأوائل.
2. هو تنظيم واضح ودائم محليا وتوجد به وسائط اتصالات عادية وغيرها لربط العلاقة بين المستويات المحلية والوطنية.
3. وجود رغبة فعلية من طرف قادة الحزب في الفوز والبقاء في السلطة لإتخاذ القرارات لوحدهم، أو عبر التحالف مع أحزاب أخرى، على المستويين المحلي والوطني وعدم الاكتفاء بمجرد التأثير على السلطة.
4. عمل التنظيم على كسب أتباع والانتخابات هي الفرصة المهمة لكسب تأييد الشعب.

"**جوزيف لابالومبارا**" و "**مايرون وينر**" **Joseph lapalombara & Myron Weiner**

5- بالنسبة لعلماء السياسة والاجتماع المركزين على الجوانب المختلفة للواقع الحزبي:

- هي علاقات من نوع جمعوي، وعضويته تقوم على التوظيف الحر، والغرض منه هو وصول قادته للسلطة عبر مجموعة مؤسسات حزبية تعمل من أجل تحقيق هدفها الأساسي أو للحصول على منافع مادية لصالح نشطائها".

"**ماكس فيبر**" "**Max Weber**".

- الأحزاب السياسية هي تجمعات طوعية تختالف من حيث التنظيم، تحت اسم معين وتصور وهدف معين لفائدة الصالح العام والمجتمع، وتتولى مهام حكومية لوحدها أو عبر التحالف مع غيرها.

"**ريمون آرون Raymond Aron**"

- الحزب هو مؤسسة هدفها، التأثير على الدولة، والوصول إلى الحكومة أكثر من المصلحة الاجتماعية ، فالحزب يؤدي إلى حد ما لتجميع المصالح.

- **آلان واير Alan Ware.**

جدول (08) : يوضح التعريفات المختلفة المقدمة من قبل الفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة لمفهوم الحزب.

المصدر:

Daniel louis seiler – les partis politiques – Edition dalloz – 2eme edition – 2000 – paris –
p22-23.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الأحزاب السياسية.

تعد الظاهرة الحزبية بمفهومها الحالي حديثة النشأة نسبيا، إذ تبلورت على أرض الواقع في منتصف القرن 18، في حين ساهمت الدراسات الأكاديمية منذ بدايات القرن 20 في تطوير الظاهرة الحزبية، لذا سنعرض لتطور الظاهرة الحزبية على مستويين:

1- على المستوى الواقعي:

لقد ارتبطت الظاهرة الحزبية بظاهرة الصراع، والصراع هو أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي يصدر عن تناقض المصالح وتضارب القيم بين الأفراد والجماعات، فالأيديولوجية الراديكالية تنمو عندما لا يلبي ممتلكو القوة حاجيات الخاضعين لهم، وهو ما يقوي اتجاه المعارضة والحركات الاجتماعية وهي نفس الفكرة التي ساهمت في بروز أحزاب اليمين واليسار والوسط بالدول الغربية.[1]

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط، دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2002، ص 221.

فحب الانضمام أو الانطواء تحت لواء احدى الجماعات يعد من غرائز النفس البشرية، لكن تشابه الكلمة لا يجب أن يغالطنا فكلمة حزب أطلقت على المرتزقة بإيطاليا إبان عصر النهضة، كما أطلقت على النوادي أين كان يجتمع نواب المجالس الثورية رغم أنها كانت تختلف عن الأحزاب السياسية التي تحاول الوصول إلى السلطة، فالأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة لم تنشأ إلى حوالي عام **1850** إذ لم يكن بأي بلد من العالم عدا الو.م.أ ما يعرف بالأحزاب السياسية بالمعنى المعاصر[1]. إن معرفة أصل نشأة الحزب ضرورية لفهم كيفية سيره وعمله، فمن المستحيل معرفة الفرق بين حزب العمال البريطاني والحزب الإشتراكي الفرنسي دون معرفة الفرق بين نشأة وميلاد كل من الحزبين، كما أنه لا يمكن معرفة الفرق بين نظام الحزبين ببريطانيا والو.م.أ دون معرفة أصل نشأة الأحزاب في كلا البلدين.[2] فالأحزاب السياسية وليدة بيئات اجتماعية–سياسية محددة وحين يتحدث المرء عن نشأة الأحزاب السياسية ينصرف ذهنه لأمرين **الأول:** نشأة النظام الحزبي تاريخيا كظاهرة عامة لا تقتصر على مناطق أو أحزاب معينة، و**ثانيا:** نشأة الأحزاب في مناطق معينة كأن تكون في أوروبا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية، وإلى أحزاب معينة كأن تكون محافظة أو ليبرالية أو اشتراكية.[3]

ففي الو.م.أ وضع دستور عام **1787** ولم ترد فيه أي إشارة إلى حق تأليف الأحزاب رغم تضمنه لحقوق الأفراد وحرياتهم، وكانت كلمة حزب تشير إلى تيار من الآراء السياسية وليس إلى مؤسسة منظمة، بل إن فكرة الحزب كانت مرفوضة بحجة أنها تهدد الاتحاد الناشئ بالتزعزع حيث كان **الاتحاديون** بزعامة الرئيس **واشنطن** هم الرافضون لفكرة الحزب في حين كان **الجمهوريون** بزعامة **جيفرسون** يعارضونهم ويعتبرون أن ذلك يمثل قيود مفروضة على الجمعيات والنوادي ما يتعارض مع الدستور نفسه، واحتدم الصراع بينهم في مجلس النواب الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون"، ومجلي الشيوخ الذي كان يسيطر عليه رئيس الجمهورية، وفي الانتخابات الرئاسية لعام **1800** فاز **جيفرسون** فقام بترسيخ مبدأ حق المعارضة المتجسدة في الأحزاب* على أساس دستوري.[4]

إلا أن الأحزاب الأولى ظهرت بالمعنى الحديث للكلمة مع ظهور الأنظمة التمثيلية التي انبثقت في **بريطانيا العظمى** في القرن **18**، ثم في **فرنسا** ومنذها كان النواب في مجلس العموم البريطاني

---

[1]– مصطفى عبد الجواد محمود: مرجع سابق، ص 150–152.

[2]– سعاد الشرقاوي: مرجع سابق، ص 203.

[3]– صالح جواد الكاظم: علي غالب العاني، مرجع سابق، ص ص 93–94.

* فنشأ بذلك **الحزب الديمقراطي Democratic Party** بالو.م.أ عام 1762 على يد "توماس جيفرسون" و"جيمس ماديسون" وهم معارضو النزعة الفدرالية في السياسة الأمريكية، في البداية كان اسمه **الحزب–الجمهوري– الديمقراطي** ثم تحول اسمه للحزب الديمقراطي عام 1829 مع الرئيس الأمريكي **أندروجاكسون –المؤسس الفعلي للحزب–** لذلك يعد الحزب أقدم الأحزاب السياسية المعاصرة.

[4]– نفس المرجع السابق، ص 95.

مثلا يجتمعون ولو بصفة غير شكلية، لكن مع توسيع حق الاقتراع دفع إلى إنشاء بنى دائمة خارج أسوار البرلمان، فلكي يتمكن المرشحون من الحصول على أصوات الناخبين، صار من الضروري بالنسبة لهم أن يحددوا هويتهم السياسية وفق "**اسم للحزب**" و**برنامج للحزب**" وهذين الأمرين ساهما بشكل واسع في بروز العديد من الأحزاب المعروفة من قبل الجماهير.[1]

فنشأة الكثير من الأحزاب في أوروبا والو.م.أ ارتبط بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان، ويطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم بأنها ذات **أصل داخلي** أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمان (**Origine intérieure électrorale et Parlementaire des Parties**) في حين توجد أحزاب أخرى نشأت خارج البرلمان والناخبين ويسميها الفقهاء **أحزابا ذات أصل خارجي (Origine extérieure des Parties)** وهذه الأحزاب قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة، أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية.[2]

1- الأحزاب ذات النشأة الداخلية: وتسمى أيضا بالأحزاب ذات النشأة البرلمانية وظهرت الأحزاب ذات الأصل البرلماني جراء استقرار النظم البرلمانية وانتشار مبدأ الاقتراع العام الذي ساد أوروبا خلال القرن 19، إذ أقام أعضاء البرلمانات من الأقاليم المتجاورة مجموعات عرفت بالكتل البرلمانية وذلك للدفاع عن المصالح المهنية والإقليمية المشتركة، كما نشأ أيضا ما عرف باللجان الانتخابية وذلك في محاولة من النواب للوصول إلى المرشحين والحصول على تأييدهم[3]. فهذه الأحزاب تنشأ عبر تكون مجموعة برلمانية ثم تظهر جماعات منظمة من الناخبين باسم لجان الناخبين "**les Comités électoraux**" فينشأ ارتباط دائم بين هذين العنصرين وهذه الطريقة تتماشى مع طبيعة سير الأمور داخل المجالس النيابية وتحدد الآراء وتجمع الأعضاء المتفقين في الرأي وظهور انقسامات داخل البرلمان، فتم تنظيم هذه الانقسامات في الرأي في شكل مجموعات برلمانية، وقد يرجع الانقسام في الرأي إلى اختلاف الإيديولوجية أو المصالح، ومثال ذلك ما حصل داخل الهيئة التأسيسية بفرنسا عام **1789** اذ انقسمت آراء أعضاء الهيئة وتجمع ممثلو كل إقليم في مجموعة برلمانية.[4] فهناك إذا عنصرين مهمين في نشأة الأحزاب البرلمانية هما:

1- المجموعات البرلمانية: فعندما قامت الأحزاب السياسية من خلال البرلمانات، لم يكن يجمع أعضاءها العوامل الإيديولوجية أو البرنامج العام، بل كانت العوامل الإقليمية المحلية والمصالح المهنية هي الدافعة لتكوين المجموعات البرلمانية لتتطور إلى أحزاب سياسية.[5]

---

[1]- فيليب برو- مرجع سابق، ص ص 356-357.

[2]- سعاد الشرقاوي: مرجع سابق، ص 204.

[3]- مصطفى عبد الجواد محمود- مرجع سابق، ص ص 153-154.

[4]- سعاد الشرقاوي: مرجع سابق، ص ص 204-205.

[5]- مصطفى عبد الجواد محمود: مرجع سابق، ص 154.

2- اللجان الانتخابية: ارتبط ظهورها بظهور مبدأ الاقتراع العام الذي وسع القاعدة الانتخابية الأمر الذي جعل هناك تنافسا بين المرشحين ومن المجموعات البرلمانية للوصول للناخبين والحصول على تأييدهم، وفي بريطانيا* لم يكن داعي لوجود هذه اللجان بحكم أن من كان تتوفر فيهم شروط الاقتراع كان يتيسر لهم القيام باختيار ممثليهم مباشرة بعيدا عن نطاق الأحزاب، وقد لعب اليسار دورا بارزا في نشأتها حيث حاول الوصول إلى القواعد الشعبية - **بعد تقرير مبدأ الاقتراع العام**- واضطر اليمين بحكم الضرورة إلى اتباع هذه السياسة ليحاول الإحتفاظ بمنزلته، لأن الإصلاح الانتخابي ببريطانيا أخذ بمبدأ الاقتراع العام ما ترتب عنه التعديل الكامل في النظام الأحزاب السياسية فقد كان عدد الناخبين في بريطانيا **220.000** ناخب عام **1830** وعام **1884** مع الإصلاحات المتكررة صار عدد الناخبين **600 ألف** مواطن بريطاني لهم حق الانتخاب.[1] وفي هذا يرى "**موريس دوفرجيه Duverger** أن تشكل الأحزاب السياسية كمؤسسة أساسية في الأنظمة الليبرالية لم يخطط لها النمط الديمقراطي، وإنما ولدت وتطورت مع الانتخابات والتمثيل، إذ ظهرت في البداية بشكل لجان انتخابية مكلفة بجمع الأموال اللازمة للحملة الانتخابية في إطار الجمعيات، ثم برزت مع نمو مجموعات برلمانية تظم نوابا من نفس الاتجاه بهدف القيام بعمل مشترك، لقد أدى هذا التقارب النيابي على مستوى القمة بصورة طبيعية إلى اتحاد اللجان الانتخابية القاعدية، وهكذا وجدت الأحزاب الحديثة.[2]

2- الأحزاب ذات النشأة الخارجية: لم تكن نشأة الأحزاب السياسية دائما تتم داخل البرلمان، بل إن هناك بعض الأحزاب نشأت خارج هذا الإطار، فبعض الأحزاب نشأت عبر نقابات مهنية والبعض عن طريق الجمعيات كما كان للعوامل الدينية والمذهبية دور في نشأة بعض الأحزاب، كما أن منها ما نشأ نتيجة التبعية لجهات خارجية.[3] فمن ناحية النقابات العمالية أهم مثال عليها هو حزب نشأ من النقابات العمالية وهو **حزب العمال البريطاني (U.K) The labour Party** الذي نشأ على إثر قرار اتخذه مؤتمر الانتخابات العمالية عام 1899 **Trades unions** والذي أنشأ تنظيما من البرلمانيين ومن الناخبين، ولعل هذه النشأة هي المفسرة للعلاقة الوطيدة، ليومنا بين

---

*- في بريطانيا ترجع بداية نشوء الأحزاب للقرن 17 ميلادي، اذ أدت نزاعات دينية، فعام 1679 عرف للمرة الأولى الانقسام بين **التوري Tories** و **الويغ Wigh** فالتوري هم أصل حزب المحافظين الذي ظهر بعد تغيرات الثورة الصناعية والإصلاحات الانتخابية لعام 1832 فحزب المحافظين هو ذو نشأة برلمانية، داخلية، أما الويغ Wigh فهو أصل حزب الأحرار الذي لايزال موجودا حاليا لكنه ابتعد عن المنافسة عن السلطة منذ عام 1924 امام بروز حزب العمال للوجود منذ عام 1900، لكن ما يمكن قوله هو أن الظاهرة الحزبية ببريطانيا أقدم منها بـ الو.م.أ وهذا لبروز حزبين هما التوري والويغ لكن لم يكن ينطبق عليهما المعنى الحديث للحزب السياسي خاصة في ظل غياب حق الاقتراع العام بريطانيا.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 157-158.

[2]- موريس دوفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 1992، ص 70.

[3]- مصطفى عبد الجواد محمود- مرجع سابق، ص 161.

حزب العمال والنقابات[1]. أما من جهة الجمعيات فقد برز الطلاب كقوة منظمة لبعض أحزاب اليسار ومثاله (التجمع الديمقراطي الثوري) الذي أقامه "**جون بول سارتر Jean–Paul Sartre**" وبعض الكتاب اليساريين بفرنسا لكنه لم يكن ناجحا تماما، وكذا الحال للتجمعات الإقتصادية والصناعية الكبرى كالبنوك والمشروعات الاقتصادية وتجمعات أصحاب المال التي سعت للوصول إلى صناع القرار والدخول للبرلمان، وأوضح مثال عنها **حزب المحافظين الكندي** الذي أنشأ عام **1854** من طرف "**بنك مونتر**يال و **شركة سكك حديد مونتر**يال. بدورها للعوامل الدينية والمذهبية أهمية في نشأة الأحزاب، ففي بلجيكا أنشأت الكنيسة لجانا مدرسية كاثوليكية في كافة أنحاء البلاد من أجل مقاومة القوانين الصادرة عام 1879 لإنشاء التعليم الديني ولحماية التعليم الديني، وعام 1884 تحولت هذه اللجان إلى فروع محلية "**للحزب الكاثوليكي**" الذي صار لاحقا أقوى الأحزاب تنظيما بأوروبا .[2]

نفس الشيء في المفهوم الماركسي للحزب، فبالرجوع إلى كتابات **كارل ماركس Karl Marx** و **أنجلز Friedrich Engels** نجد أن الأحزاب البروليتارية الشيوعية قد ارتبطت نشأتها بثورة الطبقة العاملة ضد النخبة الإقطاعية الحاكمة، وتنظيم **البروليتاريا** وتمكينها من الاستيلاء على موقع النخبة الحاكمة والانتصار في معركة الديمقراطية، فهما يؤكدان على أن نشأة الأحزاب الشيوعية قد ارتبطت بمنح البروليتاريا حق المشاركة في السلطة، وهذا لا يكون الا بإسقاط الطبقة الإقطاعية والحلول محلها.[3]

لقد وضح **أوستروغورسكي Ostrogorski** في كتابه **الديمقراطية والأحزاب السياسية la démocratie et les partis politiques** أن نشأة الأحزاب اقترنت بالتحولات الحاصلة في النظام السياسي جراء اعتماد الاقتراع العام، فالإصلاحات التي مست النظام الانتخابي في بريطانيا أدت لإتساع الهيئة الناخبة فقانون عام 1832 أعطى حق الاقتراع لسكان المدن الذين يتمتعون بمقدار معين من الثروة، وهذا التوسع أدى لوجود أحزاب سياسية والتي **لم يكن لها وجود الا بالبرلمان** فاضطرت بذلك لتنظيم وتسجيل الناخبين الجدد لأن التمثيل النيابي كان حكرا على الأرستقراطيين واختيار النواب يقتصر على المساومات بين الوجهاء.[4]

اما بالوطن العربي فبدأ ظهور الأحزاب السياسية أواخر القرن 19 ولم تكن نشأة هذه الأحزاب في ظل دول مستقلة وأوضاع دستورية راسخة، فمثلا أنشئ في مصر: أول حزب عام **1881 الحزب الوطني**" بقيادة **أحمد عرابي** و كان في مقدمة اهتمامه التخلص من الهيمنة التركية ثم

---

[1]– سعاد الشرقاوي– مرجع سابق، ص 205–206.

[2]– مصطفى عبد الجواد محمود– مرجع سابق، ص (162–164).

[3]– سليمان صالح الغويل- مرجع سابق، ص 53.

[4]– عصام سليمان– مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط02–1989، ص 249.

البريطانية وإقامة حكم دستوري.[1] فالحزب السياسي في المنظمة العربية كتنظيم سياسي طوعي كان بمثابة ابتداع جديد في منطقة لم تعرف من قبل سوى التجمعات القائمة على القرابة أو العقيدة الدينية أو المصالح الاقتصادية أو العلاقات الشخصية وشهدت جل الدول العربية –عدا دول الخليج– نشأة الظاهرة الحزبية أساسا كتعبير عن المعارضة أو التحريض ضد الحكم المطلق الأجنبي أو المحلي، لذلك غالبا ما كانت الأحزاب السياسية مهتمة بالوصول إلى السلطة، أو توجيه السياسات داخل إطار النظام السياسي أقل من اهتمامها بتأكيد الهوية القومية.[2]– فالأحزاب السياسية بالعالم الثالث عموما والوطن العربي خصوصا ظهرت بغية التخلص من العامل الاستعماري على عكس الدول الغربية التي ظهرت بها الأحزاب جراء التغيرات الحاصلة في الحياة السياسية البرلمانية والانتخابية كظاهرة أصيلة.–

ويمكن تلخيص الاختلافات الموجودة بين الأحزاب البرلمانية وذات النشأة الخارجية في:

1– الأحزاب البرلمانية تسعى للحفاظ على النظام السياسي الذي كان سببا في حصولها على مقاعد نيابية، اما ذات النشأة الخارجية فلا تمنح للانتخابات والحصول على المقاعد أهمية بقدر ما تستعملها كإحدى الوسائل للوصول إلى أهدافها العامة.

2– الأحزاب البرلمانية أقل مركزية لأن لها لجان محلية ذات صلاحية في حين ذات النشأة الخارجية أكثر مركزية لأن المركز هو الذي ينشأ أولا ثم يحدد له فروع.

3– في الأحزاب البرلمانية النواب هم الممثلون للمجموعة البرلمانية للحزب وفي نفس الوقت هم رؤساء أغلب لجانه، عكس الأحزاب ذات النشأة الخارجية التي تكون الهيئة المركزية بها مختلفة ومستقلة عن الهيئة البرلمانية.

4– الأحزاب ذات النشأة الخارجية أكثر تنسيقا وتنظيما من الأحزاب البرلمانية، لأنها تتحرك بموجب تنظيم قائم سلفا وتعمل على التنسيق بين كل خلايا الحزب، اما الأحزاب البرلمانية فتبدأ في التنسيق بين النواب أعضاء الحزب داخل البرلمان.[3]

لقد نشأت الأحزاب السياسية بالدول الغربية جراء عوامل محددة، اذ يرى كل من **مارتن ليبست Seymour Martin lipset** و **ستاين روكان Stein Rokkan** أن الأنظة الحزبية أعقبت بروز ثورتين متتاليتين **(الثورة الوطنية)** و **(الثورة الصناعية)** في عصرنة المجتمعات الغربية، والثورة الوطنية التي يقصد بها عملية البناء الوطني التي غيرت معالم الخارطة الأوروبية في القرنين 18 و 19 بسبب الصراع حول حدود ومجالات سيطرة الحكومة والصراعات حول القيم والهويات الثقافية فالثورة الوطنية أحدثت انقسامين الأول: انقسام بين الثقافة الوطنية المهيمنة

[1]– صالح جواد الكاظم – على غالب العاني– مرجع سابق، ص 96–97.

[2]– أسامة الغزالي حرب – مرجع سابق، ص 99–100.

[3]– مصطفى عبد الجواد محمود – مرجع سابق، ص (165–167).

والأقليات العرقية اللغوية الدينية والمقاومة للثقافة الوطنية. **الثاني:** الصراع بين الكنيسة والدولة التي عملت على حماية مصالحها ضد علمانية الدولة، اما الثورة الصناعية فنتج عنها هجرة للمدن وصراع بين سكان المدن والأرياف والعمال وأرباب العمل.[1] اذ يطرح **فيليب برو Philippe Braud** سؤالا مهما حول أصل نشأة الأحزاب السياسية بالدول الغربية، وهو **هل الأحزاب السياسية مستقلة عن الفوارق الاجتماعية؟ وتتحرك حصريا في عالم الأفكار والمذاهب الإيديولوجية؟** متبعا الإجابة التي قدمها **ستاين روكان Stein Rokkan** حول أن الأحزاب السياسية المعاصرة ولدت على إثر سلسلة من التشققات التي كونت نسيج تاريخ البلدان الأوروبية منذ القرن 19، ويرى **فيليب برو philippe Braud** أن هناك أربع تشققات أساسية وهي:

1- مسألة الدولة: فالتطور الصناعي بالغرب بالقرن التاسع عشر أدى لبروز قوى تدعم التغيير الصناعي، مقابل قوى رافضة لأنها أحست أنها مهددة في تقاليدها وتوازنها الاقتصادي لأن الخرق الاقتصادي يؤدي لخسارة الأرياف فبرز صراع بين أحزاب وطنية وأخرى محلية.

2- مسألة الدين والسياسة: جراء ظهور قوى مطالبة بفصل الكنيسة عن الدولة، تبرز قوى أخرى في وجه القوى ذات الطابع الدنيوي، فتكون أحزاب علمانية ضد أخرى دينية.

3- الثورة الصناعية: جراء التطور الاقتصادي تبرز فئات اجتماعية مستفيدة مثل أرباب العمل، الأجراء الصناعيون، الإداريون، أصحاب المهن الحرة، مقابل هؤلاء يوجد العالم الريفي المنسي المكون من تجار، حرفيين، فلاحين، وهؤلاء يرفضون التحديث لانه يهدد مصالحهم.

4- أسلوب الإنتاج الصناعي: عبر وجود صراع بين أرباب العمل والأجراء أو العمال وهي الخصوصية المميزة بين ما يعرف بالأحزاب المحافظة أو البرجوازية في مواجهة الأحزاب الاشتراكية أو الأحزاب العمالية.[2]

مما سبق يمكن الحديث عن خمسة عوامل أساسية ساهمت في نشأة الأحزاب السياسية بالغرب وهي:

1. العامل السيكولوجي: بحاجة الإنسان للارتباط بالجماعة والتنافس مع الآخرين والحزب السياسي هو المنظم لهذه الميول.

2. العامل المؤسساتي: ويعد **دوفرجيه Duverger** رائده ويرى أن ظهور الأحزاب السياسية اقترن تاريخيا ببروز ما يسمى الجماعات البرلمانية.

3. العامل الإيديولوجي: خاصة بالأحزاب الأولى التي لم تكن تركز على المؤسسة بقدر تركيزها على الإيديولوجية.

---

[1] - توازي خالد – الظاهرة الحزبية في الجزائر: النشأة، التاريخ، التطبيق والمستقبل، رسالة ماجستير. فرع: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2005-2006، ص ص 34-35.

[2] – فيليب برو – مرجع سابق، ص(363-365.)

4. العامل التاريخي: بسبب أزمة الشرعية والمشاركة، فالمنافسة الحزبية هي ترسيخ لطبيعة الانقسامات السلالية بالمجتمعات الغربية وحتى العالم الثالث.

5. العامل التنموي: جراء الدور الفعال للأحزاب السياسية في العملية السياسية.[1]

2- تطور دراسة الأحزاب السياسية على المستوى الأكاديمي:

يميز الباحث **دانيال لويس سيلر Daniel louis seiler** بين أربعة مراحل في تطور دراسات الأحزاب السياسية على النحو التالي:

1. المرحلة المعيارية l époque normative: وتمتد من عام 1688 لغاية وفاة **كارل ماركس Karl Marx** عام 1883 ومنذ أعمال **(بولينجبروك Bolingbroke)** لغاية المفكرين الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان وتميزت بعمل الفلاسفة على محاولة تعريف كلمة **حزب** عبر الإشارة إلى أنه يعني تبادل الأفكار والجمع بين الأفراد، وأبرز فلاسفة هذه المرحلة هم: **ماديسون Madison هيوم Hume بورك Burke بنجامين كونستانت Beinjamin constant وبلونتشيلي .Blontschli**

2. مرحلة الآباء المؤسسين les péres Fondateurs: برزت مع مطلع القرن 20 بظهور نوع من التفكير العلمي المطبق على الظاهرة الحزبية خاصة مع **ماكس فيبر Max Weiber** الذي أدخل على الأحزاب السياسية منظوره الاجتماعي بشكل واسع، بالإضافة لأعمال كل من **بريس Bryce، لويل Lowell، أوستروكورسكي Ostrogorsky، وميشلز Michels** الا أن المساهمة الأبرز كانت من طرف **أندري سغفريد André-Siegfried مؤسس علم إجتماع الانتخاب la sociologie électorale** والذي وضح من خلال المقاربة الجغرافية كيف يمكن تصور الظاهرة الحزبية من خلال الانتخابات، عبر عمله الأصيل وجدوله لتوزيع الأحزاب في غرب فرنسا.

3. مرحلة موريس دوفرجيه Maurice Duverger:[2] وتجلت هذه المرحلة مع نشر كتاب **دوفرجيه Duverger** حول الأحزاب السياسية لعام 1951 والذي يعد صاحبه أحد المؤسسين للثورة السلوكية **Behavioral Revolution** في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وساهم دوفرجيه في تعدي طريقة فهمنا للأحزاب السياسية نحو محاولة فهم طريقة عمل النظام السياسي الديمقراطي من خلال تأثير الأحزاب السياسية عليه مثل الو.م.أ وشرح **دوفرجيه** الأحزاب وفق نقطتين:

---

[1]-عبد النور ناجي- تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري (1989-2004) - شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005، ص (24-26).

[2]- Daniel louis seiler- OP, Cit , PP (11-15)

1- وصفه لأنواع النظم الحزبية مع رؤية لتطورها المستقبلي.

2- شرحه لتعدد الأحزاب داخل البلد الواحد.

ويرى **دوفرجيه** انه من الخطأ فهم الأحزاب السياسية من خلال صناديق الاقتراع لأنه مثلا في الاقتراع السري يتم استبعاد الناخبين من الأحزاب السياسية ويصبحون مجرد مناصرين **Supportery** وليس ناخبين، أين تسلب منهم إرادتهم.[1] فمساهمة **دوفرجيه** تجلت في محاولة تجاوزه لمجرد وصف للأحزاب **description** فمثلما يرى **دالدر Daelder 1983** أن "**دوفرجيه**" قد دعا في الفقرات الأولى من كتابه "الأحزاب السياسية إلى كسر وتجاوز الحلقة المفرغة التي لحقت بأدبيات الأحزاب من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة الإستناد إلى نظرية عامة للأحزاب بناءا على دراسات إمبريقية، وهذه الدراسات الإمبريقية يجب أن تكون قائمة على الفرضيات المستمدة من الناحية النظرية.[2]

4- مرحلة جيل ما بعد دوفرجيه la Génération post- Duverger: تبرز هذه المرحلة مع ما أسماه **توماس كوهن Thomas Kuhn** بالثورة العلمية **Science révolutionnaire** وهذه هي الفوضى التي صهرت الاتجاهات البحثية في الظاهرة الحزبية، خاصة مع المشاريع الدولية التي استفادت من خاصية الإزدهار الاقتصادي في الستينات ما تجلى في أدبيات **Dahl 1966** و **ليبست Lipset 1967**، بالإضافة إلى دراسات **ستاين روكان Stein Rokkan** التي ركزت على الطبيعة الإيديولوجية للأحزاب السياسية والتي لا تقل أهمية عن دراسة **دوفرجيه Duverger** حول التنظيم الحزبي.[3]

ويرى كل من **ستروم Strom** و **مولر Muller (1999)** أن دراسات الأحزاب السياسية ازدهرت في سنوات 1950 و 1960 -1970 وهي السنوات التي تلت مرحلة "دوفرجيه" ببروز كتابات عديدة مثل دراسات 1954 **Ranney** و **(Neumann 1956)** و **(Eldersveld 1964)** و **(Sorauf 1964)** وكل من **لابالومبار lapalombara** و **وينر Weiner** 1966. لتليها مساهمات **ابستاين Epstein 1967** و**سارتوري Sartori 1976** ، وهؤلاء أسسوا للجانب المفاهيمي والإمبريقي التجريبي ووضعوا القواعد الأساسية لدراسة الظاهرة الحزبية من خلال حقل السياسات المقارنة.[4] فمثلا في كتاب كل من "**جوزيف لابالومبارا**" و"**مينر وينر**" لعام **1966** بعنوان **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية Political parties and political**

---

[1] - Joseph A. Schlesinger and Mildred S.Schlesinger-Maurice Duverger and the Study of political Parties, French polities, 2006, 4, 2006, PP : 62-63.

[2] - José Ramon Montera and Richard Guther- The literature on political parties. A critical reassessment - institut de ciencies politiques i socials -Barcelona-2003- P11.
http://ddd.uab.cat/pub/worpap/2003/hdl_2072_1247/ICPS219.pdf

[3] Daniel louis seiler- OP, Cit , P 15

[4] –José Ramon Montera and Richard Gunther, OP, cit, P4

developement حاولا الربط بين أزمات التنمية وبالتحديد أزمات الشرعية والتكامل والمشاركة وظروف نشأة الظاهرة الحزبية في إطار ما اعتبراه **نظرية تاريخية** لنشأة الأحزاب السياسية، وطبقا لهما فقد كانت أزمة الشرعية هي القضية التي دارت حولها نشأة بعض أوائل الأحزاب السياسية سواءا في أوروبا أو في البلاد المتخلفة على حد سواء، معتبرين أن الأحزاب القومية التي ظهرت بآسيا وإفريقيا والتي كانت أحزابا تكاملية نادرا ما نشأت لتحقيق هذا التكامل كهدف أساسي من أهدافها.[1] وبعد هذه الدراسات جاءت مجموعة من الدراسات المعاصرة للأزمات في الأحزاب السياسية اذ مثلت دراسات السياسي الهولندي **هانس دالدر Hans Daalder** و **بيار أفريل Pierre Avril**عام 1986 كمحاولات هامة سعت لتجديد المقاربة المؤسساتية في الأحزاب وخاصة عمل "**كلوز فان بويم Klaus– Von Beyme** عام 1985 والذي درس الظاهرة الحزبية في جميع جوانبها، كما قام هؤلاء الباحثون السابق ذكرهم بتوجيه عدة انتقادات لـ "**دوفرجيه Duverger** اذ يعتبر **دالدر Hans Daalger** أن **دوفرجيه** تغيب عن دراساته المعرفة الحقيقية للظاهرة الحزبية في البلدان الموجودة بها، وهو ما دفع بالمختصين في دراسة الأحزاب السياسية ببلدان مختلفة لم يدرسها **دوفرجيه** إلى سوء التفسير، كما أن كتابه الأحزاب السياسية هو كتاب **ذو مركزية فرنسية France centré** وغير صالح للتجربة الإمبريقية خارج الحدود الفرنسية، في حين اعتبر **بيتر ماركل peter H. Merkl** عام **1980** وعلى عكس الانتقاد الأول أن دراسات علماء السياسة حول الجوانب التنظيمية للنظم الحزبية بأوروبا الغربية والتي قدمها كل من **روبرت ميشلز Robert Michels** و **أورترجورسكي Ortrogorsky وموريس دوفرجيه Maurice Duverger** هي دراسات شاملة ولم تترك لنا الكثير للقيام به من دراسات[2] . لقد تطورت دراسات الأحزاب السياسية فحسب كل من الباحثين **بارتوليني Bartolini** و **كارماني Carmani** و **Hug** عام **1998** في دراسة مشتركة بينهم انه منذ عام 1945 ولغاية إجراء الدراسة بلغ عدد المنشورات 11.500 بين كتاب ودراسات ومقالات كتبت حول الأحزاب والنظم الحزبية في أوروبا الغربية وحدها.[3] فلقد تطورت دراسة الأحزاب السياسية في ستينات القرن الماضي مع بروز حقل السياسات المقارنة والذي مثل التركيز على **البنية الوظيفية Structural Functionalism** جوهرها الأساسي، وجراء هذا الأمر حاولت العديد من دراسات الأحزاب السياسية إضفاء الطابع المؤسساتي على الأحزاب في الديمقراطيات الغربية، إلى جانب ذلك وجدت دراسات ركزت على وظائف الأحزاب السياسية بغض النظر عن المؤسساتية الحزبية.[4] في حين يرى **جوزيف لابالومبارا**

[1]– أسامة الغزالي حرب- مرجع سابق، ص 17.

[2]- Daniel louis seiler- OP, Cit , PP 15-16.

[3] –José Roman Montera and Richard Gunther, OP, cit, P 4.

[4] – ibid, pp 12-13.

Joseph lapalombara في مقال له عام **2007** أنه منذ ندوة عام **1966** والتي نتج عنها عمل مهم بعنوان **التنمية السياسية والأحزاب السياسية** وبعد 40 عاما قد تغير الكثير في الأحزاب السياسية، لأن الأحزاب السياسية ذات صبغة استمرارية وموجودة في معظم الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها، لكن وظيفتها تغيرت ولم تعد مقتصرة على كسب التصويت، فصارت تمثل فئة معينة وصارت عرقية ودينية وجغرافية، فصارت بذلك محددة بدقة **(بتعريفها الضيق narrowly defined)** وهو أمر ساهم في تجاوز التعريفات الإسمية للحزب السياسي، نحو التركيز على التعريف المؤسساتي والوظيفي للأحزاب السياسية لكن رغم ذلك يرى **لابالومبارا lapalombara** أن ما كتب حول الأحزاب السياسية ليومنا هذا لايزال خاليا من الإطار النظري والمقاربة التحليلية المهمة لدراسة الأحزاب السياسية، والأعمال المقدمة حاليا لا ترتقي لنفس دراسات **روبرت ميشلز Robert Michels**" و "**أوستروجورسكي Ostrogorski** "[1].

[1] –Joseph lapalombara- OP- cit, P (143-145).

المبحث الثاني: أنماط وأصناف النظم الحزبية.

المطلب الأول: مفهوم عام حول النظام الحزبي.

1/مفهوم النظام الحزبي.

يعرف النظام الحزبي بأنه هيكل متكامل من العلاقات، المتعارضة أحيانا والمتعاونة أحيانا أخرى بيد الأحزاب السياسية على مستوى الساحة السياسية وأيضا على مستوى المؤسسات السياسية، وهذا التعريف يعني أن النظام الحزبي هو هيكل متكامل من العلاقات ومعناه بالمعنى الرياضي **Mathématique** لكلمة نظام، وجود تفاعل هيكلي جماعي فالنظام الحزبي يكون موجودا عير وجود علاقات تفاعل بين مختلف الأحزاب السياسية.[1] في حين يرى **بيتر ماير Peter Mair** أن تصنيف الأنظمة الحزبية هو فن يدوم لمرحلة طويلة، من ناحية عبر ملاحظة عدد الأحزاب المتنافسة في أي نظام حكم معين وهذا الأمر يتم فيه الأخذ بالحسبان الأسلوب الذي تتفاعل وفقه هذه الأحزاب ببعضها البعض، ومن ناحية ثانية وهي الناحية المعيارية **Normative** وحتى نتمكن من معالجة وتتبع مشاكل الشرعية واستقرار الأنظمة من عدمه لابد من دراسة خصائص النظم الحزبية، ولهذا السبب برزت أهمية دراسة النظم الحزبية لإعطاء بعد مهم للدراسات المقارنة عبر الوطنية.[2]

وتعد بلدان أوروبا الغربية البيئة الأساسية لنشأة النظام الحزبي التنافسي، ونموه التاريخي فالبدايات الأولى للأحزاب المعاصرة في الغرب ارتبطت بدرجة التنافس العلني حول ممارسة القوة السياسية مصحوبة بنمو الهيئة التشريعية وإتساع حق التصويت وحل الصراع بين القطاعات البرجوازية وفي أواخر القرن 19 برزت الأحزاب الجماهيرية ما مثل تحديا للأحزاب القائمة فصار لزاما عليها مجاراة الأنماط والأساليب الجديدة لتتحول هي الأخرى لأحزاب جماهيرية. وإما أن تختفي كليا، هذه النهضة في النظم التنافسية الحزبية الأوروبية وضعت الأحزاب في قلب العملية السياسية.[3] رغم ذلك إن تصنيف الأنظمة الحزبية على أساس المنافسة هو أمر مختلف فيه لأن البعض يرى أن هذه المنافسة مفتوحة **(Open)** في حين يرى أخرون أنها مغلقة **(Closed)** اعتمادا على أنماط ومستوى التناوب على الحكومة والمدى الذي يمكن للأحزاب فيه الوصول والدخول إلى الحكومة، إلى جانب تمييز العمليات الانتخابية وتأثيرها على تغير الأنظمة الحزبية ونوعية وتركيبة المنافسة.[4]

---

[1] Daniel louis seiler- OP, Cit , P 196.

[2] - Peter mair- Party system change approaches and Interpretations -oxford university press- New york- 1997- P 199.

[3] – أسامة الغزالي حرب: مرجع سابق، ص.118

[4] - Peter mair - OP, Cit, PP 199-200.

إن مسألة المنافسة في النظم الحزبية مهمة جدا، فببساطة النظام الحزبي هو نمط من التفاعلات الموجودة بين الأحزاب السياسية المنظمة ضمن النظام السياسي الموجود، فمن أجل هذا الأمر يعتبر البعض أن الأنظمة التي تسمح بنجاح ووجود حزب واحد، لا يوجد لها بالضرورة نظام حزبي لأنه لا يوجد أي شيء آخر يمكن أن يتفاعل معه ذلك الحزب الواحد، وهذا بالطبع لا يمنعنا من الحديث عن **نظام الحزب الواحد One party system** في النقاشات السياسية العامة والأكاديمية، لكن كلمة **نظام System** قد لا يكون لها أي معنى وتصبح من دون أي فعالية في مثل هذا السياق.

فالنظام يعني بالضرورة وجود تفاعل وهو الأمر المنعدم في نظام الحزب الواحد، فلتشكيل نظام حزبي لابد على الأقل من وجود حزبين أو أكثر بإمكانهما التناوب على الحكم والمعارضة، بالإضافة إلى ضرورة وجود حزبين أو أكثر بإمكانهما التناوب على الحكم والمعارضة، بالإضافة إلى ضرورة وجود تنافس انتخابي ومكاتب انتخابية مفتوحة، وهي التي تمكن الأحزاب من هذه التفاعلات عبر محاولتها الحصول على الموارد (المال، المناصرين، المناضلين...الخ) والتأثير على الرأي العام، وتمثيل القطاعات المجتمعية التي تدعمها، ففي غياب الانتخابات يتغير هذا التفاعل بين الأحزاب السياسية، فالإنتخابات تحدد الطريقة التي تحدث بها المنافسة والتعاون بين الأحزاب السياسية.[1] اذن فالعلاقة المتبادلة بين الأحزاب السياسية تلعب دورا هاما في هيكلة النظام السياسي وطريقة عمله.

فمن خلال هذه العلاقات المعقدة بين الأحزاب السياسية يتشكل النظام الحزبي، فالنظم الحزبية هي **العلاقات الشبكية العبر حزبية Networks interparty relationships** والتي تحدد طريقة العمل الحزبي داخل وخارج البرلمان.[2]

إن المعايير المقدمة من طرف الباحثين لتصنيف النظم الحزبية، والتي قدمت في معظمها في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أخذت في التراجع منذ الثمانينات والتسعينات اذ أصبح الباحثون يركزون على أنماط الاستمرارية والتغير، فالتراجع عن تصنيف النظم الحزبية يعكس محاولة الباحثين وضع معايير جديدة للتصنيف، وقد ساهمت التحولات نحو الديمقراطية الليبرالية في نمو وتطور أعداد النظم الحزبية التي يمكن لعلماء السياسة دراستها، في حين تراجعت بعض أصناف النظم الحزبية نسبيا – مثل نظام الحزب الواحد – .[3]

[1] - Alan ware- The dynamics of two-party politics : party structures and the management of competition - oxford university press- New York- 2009, PP 2-3.

[2] - KHabele matlosa and Victor shale- Political parties - programme handbook - published by EISA – Johannesburg- South africa- 2008- P9.

[3] - Steven B. Wolinetz- classifying party systems Where have all the typologies gone ?- Annual meeting of the canadian Political Science Association - june – 2004-P 01. In: http://www.cpsa-acsp.ca/papers-2004/Wolinetz.pdf

2/ طرق تحديد النظام الحزبي:

الطريقة الأولى: وهي الأكثر شيوعا عبر التمييز بين الأنواع المختلفة للنظم الحزبية بالرجوع إلى عدد الأحزاب المتنافسة على السلطة في بلد معين، وهذا هو ما اقترحه **دوفرجيه Duverger** عام 1954 عبر تصنيفه الثلاثي للنظم الحزبية: نظام الحزب الواحد، الثنائية الحزبية، التعددية الحزبية (**one party –two party and multiparty systems**) فعدد الأحزاب الموجود في بلاد ما يحدد لنا **المفهوم الكمي quantitave definition** للنظام الحزبي.[1]

فالتفريق بين أنواع النظم الحزبية على أساس عدد الأحزاب يجعلنا نفرق أيضا في داخل كل نوع من الأنظمة الحزبية بين عدة أنواع فمثلا في التعددية الحزبية، هناك التعددية الحزبية المحدودة (**limited multipartyism**) وبها (من 3 إلى5 أحزاب) وهناك التعددية **الحزبية الموسعة** (**extended multipartyism**) وبها (من 6 إلى 8 أحزاب).[2]

الطريقة الثانية: عبر تقصي التعريف أو **المفهوم الكيفي** (**Qualitative definition**) بمعرفة الحجم النسبي للأحزاب السياسية، مثل انعكاس قوتهم الانتخابية (الأصوات الفائزة بها) وكذا قوتهم في المجالس التشريعية (عدد المقاعد البرلمانية الفائزة بها)، وفي هذا يركز (**سارتوري Sartori**) (1976) على أهمية ثقل ووزن الحزب السياسي، خاصة حول ما يتعلق بتشكيله للحكومات واذا ما كان وزنه يمنحه فرصة تشكيل الحكومة (من أغلبيته) أو على الأقل المشاركة في تشكيل الحكومة مع عدد وافر من الأحزاب السياسية، وهنا في النظم التعددية تكون بها أحزاب سياسية:

1- رئيسية major: وتكون حاكمة في أغلب الأحيان.

2- ثانوية Minor: وهي في أغلب الأحيان تكون بالمعارضة.[3]

الطريقة الثالثة: ويتم من خلالها التمييز بين النظم الحزبية اعتمادا على درجة الاستقطاب (**Polization**) ولاسيما المنافسة (**Competition**) بين الأحزاب، وكذا درجة وجود تحالفات بين الأحزاب بإنتظام ودرجة استمرارية هذه التحالفات في الانتخابات وبهذا يمكننا تمييز التنظيمات الحزبية المعتدلة عن غيرها.[4] وأيضا ترتبط بمدى ارتباط الأحزاب بالديمقراطية وهو أمر يمكن قياسه عبر مدى تفاعل وتواصل الأحزاب السياسية مع بعضها البعض، وهل النظام الحزبي موسوم بالتعاون والإجماع أم بالنزاع والاستقطاب، وسمات النظام الحزبي عبر هذه الطريقة ترتبط بـ:

1- الثقافة السياسية السائدة والمنتشرة في الدولة 2- التوجيه الإيديولوجي للأحزاب السياسية 3- التقاليد والتاريخ السياسي، وبناءا على ذلك فالأنظمة الحزبية تتصف بالعلاقات التعاونية مما

---

[1] - KHabele matlosa and Victor shale.op.cit.p 9.
[2] -- Steven B. Wolinetz, op.cit. P3.
[3] - KHabele matlosa and Victor shale. Op, Cit, P10.
[4] - Stevene B. Wolinetz, OP, Cit, P3.

يؤدي للاستقرار السياسي بالدولة، بالمقابل قد يتسم النظام الحزبي بالنزاع والانقسام ما يؤدي لإنعدام الاستقرار السياسي.[1]

وضمن هذه الطريقة يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج للنظم الحزبية:

1- النموذج الفعال Opérative: وتتميز فيه الأحزاب ذات القوة بالاعتدال وتجنب الصراع وتساهم المعارضة بدورها في المحافظة على المواقف الحزبية المتسمة بالاعتدال ويتسم هذا النموذج بسهولة تشكيل حكومات إئتلاف واستقرارها مثل سويسرا وبلجيكا.

2- النموذج المتجزئ Fragmented: ويتميز بتفرق أحزابه لأسباب مختلفة وعند تشكيل الحكومات الائتلافية قد لا تبقى مستقرة نظرا لاحتمال تعرض الائتلاف القائم بين الأحزاب لأزمات سياسية شديدة ومثاله إيطاليا.

3- نموذج السيطرة المنفردة Single dominant: اين يتمكن أحد الأحزاب من احتلال نصيب الأسد في الائتلاف الحزبي أو أن يحكم منفردا لفترة من الفترات الانتخابية، مثل: السويد، النرويج، البرتغال، جنوب إفريقيا.[2]

المطلب الثاني: معايير تصنيف النظم الحزبية لدى بعض الباحثين.

إن المعيار التقليدي المتبع والمتبنى كثيرا في تصنيف الأنظمة هو معيار **عدد الأحزاب** المتنافسة، وهذا ما يذهب إليه **(موريس دوفرجيه Duverger)** عبر تصنيفه الثلاثي للنظم الحزبية إلى:

1- **نظام الحزب الواحد One-party**

2- **نظام الحزبين Two-party**

3- **نظم تعددية multiparty systems.**

إن أهم ما في تصنيف دوفرجيه هو بساطته باعتماده على عدد الأحزاب الا انه لم يركز على كيفية استخدام قواعد حساب الأحزاب، بالإضافة إلى اعتباره أن نظام الحزب الواحد ضمن النظم الحزبية، رغم انه ليس نظاما تنافسيا أو ديمقراطيا، وهنا بدأ التفكير في وجود نظم تنافسية وأخرى غير تنافسية، لكن رغم هذا فالمساهمة الرائدة لموريس دوفرجيه هي جد مهمة كون المعيار العددي مهم جدا في تصنيف النظم الحزبية عبر معرفة عدد الأحزاب في النظام – الفائزة في الانتخابات- ويمكننا من معرفة مستوى تجزئة السلطة السياسية بالنظام السياسي.[3]

---

[1] - KHabele matlosa and Victor shale, OP, Cit P10.

[2] – عبد النور ناجي - مرجع سابق، ص ص 30-31.

[3] - Wen cheng Wu- Duverger's Hypothesis revisited- P (45-47).
http://www2.scu.edu.tw/politics/journal/doc/J12/02.pdf

لقد أعقب تصنيف دوفرجيه محاولات لوضع معايير حاسمة ومميزة أكثر مثلما هو موضح في الجدول رقم (09)، فنجد أن:

01/ روبرت داهل **Robert Dahl** (1966) في مؤلفه " **المعارضات السياسية في الديمقراطيات الغربية** " **political oppositions in western democracies** حاول تجاوز مشكلة عدد الأحزاب، وقدم تصنيف بديل قائم على الإستراتيجية التنافسية التي تتبناها أحزاب المعارضة مميزا بين النظم الحزبية " **المتنافسة competitive**" و**التعاونية cooperative** و**المتحدة coalescent**، كما ميز أيضا بين المعارضة في المرحلة الانتخابية، والمعارضة داخل البرلمان، وبمحاولته الرائدة هاته ميز "**داهل**" **(Dahl)** بين أربعة أصناف للنظم الحزبية:

1- أنظمة تنافسية تامة Strictly competitive systems.

2- أنظمة تعاونية تنافسية cooperative-competitive systems.

3- أنظمة تنافسية متحدة Coalescent- competitive systems.

4- أنظمة متحدة تماما[1] Strictly Coalescent systems.

تلت محاولة **(دال Dahl)** محاولة:

02/ "**جان بلوندال Jean Blondel**" (1968 في مقاله **النظم السياسية وأشكال الحكم في الديمقراطيات الغربية Party systems and patterns of government in Western democracies** ، معتبرا أن تحليل النظم الحزبية يتطلب النظر في عدد الأحزاب، قوتها، مكانها الإيديولوجي، طبيعة مناصريها، تنظيمها، نوع قيادتها، وهذا في الديمقراطيات الليبرالية الغربية، مميزا بين أربعة أنماط من النظم الحزبية:

1- نظام الثنائية الحزبية Two-party systems: اين تمنح معظم الأصوات للحزبين الرئيسيين بمتوسط الأصوات لكل حزب على حدى، وهذا ما يوجد **بالو.م.أ نيوزيلندا، النمسا، أستراليا، بريطانيا (89% فما فوق).**

2- نظام الحزبين والنصف Two and half party systems: ويوجد في خمسة دول هي: **ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، كندا، إيرلندا**، اين يحصل الحزبين الرئيسيين على 75% إلى 80% من إجمالي الأصوات.[2] فنظام الحزبين ونصف يقع كنوع فرعي متميز بين الأنظمة الحزبية فهو يختلف عن الثنائية الحزبية وعن التعددية الحزبية، وبرز بشكل نادر في أوائل الأربعينيات من القرن الماضي وبلغ ذروته في أواخر السبعينيات، ولا يزال مهما ليومنا هذا، وقد عرف هذا النوع

[1] - Peter mair : OP, Cit, P 201.

[2] - Jean Blondel - types of party system- From peter mair- the west European party system (oxford university press 1990) P(302-310) – in: http://janda.org/c24/Readings/Blondel/blondel.html

من النظم الحزبية تطورا من ناحية وجوده الجغرافي ليشمل أوائل السبعينيات الدول الخمسة السابق ذكرها، الا انه مع أوائل التسعينات لم يعد هذا النظام الحزبي موجودا بإيرلندا أو النمسا، وتراجع بشكل كبير في ألمانيا، بينما تطور في دول جديدة مثل البرتغال واليونان، وفي نظام الحزبين ونصف يبرز تأثير حزب النصف **Half-party** على تشكيل الحكومة والحصول على الأغلبية المطلقة من قبل حزب واحد أو حزبين وهذا ما تجلى مؤخرا في بريطانيا، واليونان.[1]

3- نظام التعددية الحزبية مع حزب مهيمن Multiparty systems With a dominant party: وهو حسب **بلوندال** دائما موجود في ستة دول هي **الدانمارك، النرويج، السويد، إيسلندا، إيطاليا**، أين يحصل الحزبين الرئيسيين على ثلثي الأصوات.

4- نظام التعددية الحزبية بدون حزب مهيمن Multiparty systems Whithout dominant-party: وهو موجود بأربعة دول وهي **هولندا، سويسرا، فرنسا، فنلندا**، وهذا النظام يحصل فيه الحزبين الرئيسيين على نصف الأصوات **حوالي 50%**.

رغم هذا يعتبر **Blondel** انه حتى بلا ديمقراطية يصعب تصنيف النظم الحزبية بدقة ففي الو.م.أ قد يكون التصنيف سهلا إذا ما قورن بالدول ذات التعددية الحزبية أين يكون التصنيف تقديريا فقط.[2]

عمليا ساهمت هذه الرؤى الجديدة في تجاوز التصنيف الثنائي التقليدي مقابل منح امتياز جديد عبر تقسيم النظم التعددية الحزبية، اذ برزت محاولة:

03/ **ستاين روكان Stein Rokkan** عام 1970، حيث استعمل نموذج (**تشكيلة الحكومة Government formation**) لتصنيف النظم الحزبية من الأقل ديمقراطية إلى الأكثر ديمقراطية مميزا بين:

1. النظم الحزبية (في النمسا وأيرلندا) والتي بها (الحكومة) 1 حزب مقابل 1+1 حزب، في التنسيق وهي أقرب للنمط البريطاني- الألماني.

2. الدول الاسكندنافية التي تعرض 1 حزب ضد 3-4 أحزاب (بالنرويج والسويد، الدانمرك).

3. النظم الحزبية التعددية والتي اعتبرها تتمثل في وجود 1 حزب ضد 1 حزب ضد 1+2+3 أحزاب متنافسة حزبيا على تشكيلة الحكومة، على النحو الآتي: 1 حزب مهيمن + 1 حزب مهيمن + 1 حزب مهيمن + 2+3 أحزاب غير مهيمنة.[3]

مميزا بين ثلاث أنماط من النظم الحزبية هي:

---

[1] - Alan Siaroff- Two and a Half- party systems and the comparative Role of the « HALf »- party politics, 9 (may 2003) p(267-290). In: http://ppq.sagepub.com/content/9/3/267.full.pdf

[2] - Jean Blondel OP, Cit, P (302-310).

[3] - Steven Wolinetz. OP.0 cit. P5.

1- النمط البريطاني- الألماني British-German type system: وهو النظام الحزبي الذي تقتصر فيه المنافسة والسيطرة بين حزبين رئيسيين مع وجود حزب ثالث ثانوي ولكن تنافسي أيضا.

2- النمط الإسكندنافي للنظم الحزبية Scandinavian- type system: والذي يواجه فيه الحزب الرئيسي وبانتظام تقريبا تحالف مشكل من ثلاثة إلى أربعة أحزاب صغيرة.

3- نظام التعددية الحزبية Multiparty system: اين تكون المنافسة محتكرة بين ثلاث أحزاب أو أكثر ذات حجم متكافئ.[1]

إن الملاحظ على التصنيفات السابقة باستثناء تصنيف **روبرت داهل** "**Dahl**" أنها ارتبطت بأعداد الأحزاب، رغم تلميحها أحيانا للأوزان الانتخابية النسبية للأحزاب المعنية بالتصنيف، وهذا ما تطلب محاولة إعطاء تصنيف يكون أكثر شمولا.

وهذا ما تضمنه تصنيف:

04/ **سارتوري Sartori** لعام **1976** في مؤلفه الأحزاب والنظم الحزبية **Parties and party systems** اذ اعتبر انه لتمييز نظام الحزب الواحد والثنائية والتعددية الحزبية التنافسية، لابد من تفسير الواقع الموجود بين الأحزاب السياسية وعدد الأحزاب السياسية مع الإحصاء الدقيق لها، والتمييز بين مختلف أنواع الأحزاب السياسية، مع فصل وإخراج حزب الدولة من التصنيف وبذلك لم يعتمد تصنيفه على معيار العدد بل اعتمد على معيار **درجة الاستقطاب والمنافسة الحزبية.**[2] فتصنيفه ركز على معيار تم تجاهله سابقا وهي **المسافة الإيديولوجية (ideological distance)** التي تفصل وتميز بين الأحزاب السياسية في النظام، لتوضيح أهمية التفاعلات بين الأحزاب في أي نظام وهذا ما سماه **سارتوري بـ ميكانزمات Michancics** النظام... فوفقا لعدد الأحزاب يمكن التمييز بين الثنائية الحزبية (2 أحزاب) ، والتعددية الحزبية التي بها **تعددية حزبية محدودة limited pluralism** بوجود حوالي خمسة أحزاب وتلك التي بها أكثر من 6 أحزاب وهي **تعددية قصوى Extreme pluralism** ووفقا أيضا للفارق الإيديولوجي **ideological distance** الذي يفصل بين الأحزاب الموجودة في النظام، والتي من شأنها أن تكون إما صغيرة **معتدلة Moderate** أو كبيرة **مستقطبة Polarized.**[3] وخلص سارتوري للتمييز بين أربعة أصناف للنظم الحزبية :

1- نظام الحزب المسيطر **predominant party systems** وهو يختلف نظام الحزب الواحد **One-party** الذي يتكون من حزب واحد مهيمن على النظام الحزبي وهو ليس تنافسي

[1] - Peter main : OP, Cit, P 202.
[2] - Steven B Wolinetz. OP. cit. P 5.
[3] - Peter mair - OP, Cit, PP 203

تماما، اما نظام الحزب المهيمن فيفوز فيه حزب واحد بما يزيد عن 50% من المقاعد ليسيطر على البرلمان والأحزاب الصغيرة وهذا بانتظام واستمرر ولا يمكن فيه للأحزاب الحكم بسبب غلبة الحزب المهيمن.[1]

ومفهومه هذا مشابه لما طرحه دوفرجيه Duverger وأيضا **جابر**يال **ألموند G.Almond** تحت اسم **الحزب المسيطر Dominant party** وكذلك مع مفهوم الحزب المهيمن **Hegemonic party** الذي طرحه (لابالومبارا) و(وينر). ويقصد به **(سارتوري)** ذلك الحزب الذي يتقدم بمسافة كبيرة عن الأحزاب الاخرى في إطار من التعدد الحزبي، ورغم هذا فالنظام الحزبي تنافسي لأن هناك أحزاب أخرى منافسة قانونيا وشرعيا، لذلك فنظام الحزب المهيمن ليس هو نظام الحزب الواحد لأنه فيه انتقال في مقاعد البرلمان عكس نظام الحزب الواحد الذي ليس به انتقال.[2]

وفي نظام الحزب المهيمن هناك عدد من الأحزاب المتنافسة في الانتخابات المنتظمة الا أن الانتخابات يفوز فيها ويسيطر عليها حزب رئيسي واحد، ومثل هذا الحزب يتمتع بالسيطرة على الدولة واحتكار صنع السياسة، ووجود معارضة ضعيفة، وفرص واضحة لتمتعه بالقوة مستقبلا،[3] ومثاله: الهند واليابان.

2- نظام الحزبين Two party systems: ويتميز هذا النظام بمحدودية واضحة وفوارق إيديولوجية صغيرة (مثل المملكة المتحدة).[4] ويلخص (سارتوري) الخصائص العامة لهذا النظام في وجود حزبين يمكنهما التنافس للحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وقدرة كل من الحزبين على النجاح فعليا في تحقيق أغلبية برلمانية كافية، ورغبة الحزب الحاكم في أن يحكم بمفرده، مع بقاء انتقال السلطة من أي حزب منهما إلى الآخر احتمالا قائما.[5]

3- نظام التعددية الحزبية المعتدلة moderate pluralism: وتظم من ثلاث إلى خمسة أحزاب وهي تعددية محدودة ونسبة الفوارق الإيديولوجية بها ضئيلة،[6] وأشار بها (سارتوري) إلى النظم الحزبية الواقعة بين النظام الثنائية الحزبية من ناحية ونظام التعددية المتطرفة وتبرز في بلجيكا السويد الدانمارك، سويسرا، هولندا، النرويج.

---

[1] - Steven Wolinetz. OP. cit. P5.

[2] – أسامة الغزالي حرب - مرجع سابق، ص 121.

[3] - KHabele matlosa and Victor shale. Op, Cit, P11.

[4] - Peter mair - OP, Cit, P 203.

[5] – أسامة الغزالي حرب– مرجع سابق، ص 121.

[6] - Steven Wolinetz. OP. cit. P 6.

4- نظام التعددية الحزبية المستقطبة أو المتطرفة Polarized pluralism: وتضم من 6 إلى 8 أحزاب ويتميز هذا النظام بالتعددية الغير معتدلة، وفوارق إيديولوجية واسعة بين الأحزاب مثل إيطاليا بين 1960 و1970 وشيلي قبل 1973.[1]

إن تصنيف (سارتوري) هو أحد أهم التصانيف نضرا لعموميته فالتمييز بين التعددية المعتدلة والمستقطبة تمكننا من تمييز وفصل النظام الحزبي التعددي المستقطب مثل الجمهورية الثالثة والرابعة بفرنسا، وألمانيا في عهد فايمار Weimer أين لم يكن فقط التركيز على عدد الأحزاب، بل أيضا يتم من خلالها معرفة نمط المنافسة التي أدت إلى عدم الاستقرار وانهيار الحكومة، وبالتالي نميزها عن أشكال أخرى من التعددية كالتعددية المعتدلة.[2]

والجدول رقم (09) يوضح المعايير التي اعتمدها الباحثون السابق ذكرهم وتصنيفهم للنظم الحزبية:

الكاتب:	المعيار الأساسي للتصنيف:	الأنواع الرئيسية للنظم الحزبية المطابقة للمعيار:
دوفرجيه Duverger 1954.	- عدد الأحزاب Numbers of parties.	- نظم حزبية ثنائية. - نظم حزبية تعددية.
داهل Dahl 1966	- المقدرة التنافسية للمعارضة competitiveness of opposition.	- تنافسية صارمة Strictly competitive - تنافسية تعاونية Cooperative -competitive - تنافسية متحدة Coalescent- competitive - متحدة-صارمة Strictly coalescent
بلوندال Blondel 1968	- عدد الأحزاب - الحجم النسبي للأحزاب Relative size of parties.	- نظم حزبية ثنائية. - نظم الثنائية-ونصف الحزبية. Two and a half party systems

[1] Peter mair : OP, Cit, P 203.
[2] - Steven B Wolinetz. OP. cit. P 6

		- نظم تعددية حزبية مع حزب مسيطر - نظم تعددية حزبية بدون حزب مسيطر
روكان Rokkan 1968	- عدد الأحزاب - رجحان حزب الأغلبية الواحد Likelihood of single-party majorities. - توزع القوة في أحزاب الأقلية Distribution of minority party strengths.	- النظام البريطاني-الألماني The British-German system **1 ضد 1+1 (حزب)** - النظام الاسكندنافي - The Scandinavian system **1 ضد 3+4 حزب** - النظام التعددي المتساوي Even multiparty systems - **1 ضد 1 ضد 1+ (2-3) حزب**
سارتوري Sartori 1976	- عدد الأحزاب - الفوارق الإيديولوجية ideological distance.	- نظام الثنائية- الحزبية - التعددية المعتدلة Moderate pluralism - التعددية المستقطبة Polarized puralism - نظام الحزب شبه المهيمن Predominant party systems

جدول (09): أنماط النظم الحزبية عند كل من (دوفرجيه، داهل، بلوندال، روكان، سارتوري)

- Source: Peter mair- party system change approaches and interpretations- clarendon press- oxford university press- New york- 1997, P 202.

في كتابه **النظم الحزبية والأحزاب السياسية systémes partisans et partis politiques** لعام **1985** حاول عالم السياسة الكندي الفرنسي:

05/ **فينسنت ليميوكس Vincent lemieux** الدمج في منهجه المؤسساتي في دراسة الأحزاب بين أفكار موريس دوفرجيه duverger وأفكار **بلوندال Blondel** لتظهر كفكره عالمية. مقدما تصنيفا للنظم الحزبية قريب منه إلى التصنيف الرباعي- الثنائي المقدم من قبل (سارتوري)

وهو أفضل تنظيما من التقسيم الثلاثي للنظم الحزبية إلى أحادية ، ثنائية، تعددية، وهذا ما يوضحه الجدول (10)، ففي تصنيفه هذا هناك أنماط من النظم الحزبية الاحتكارية أين يكون جميع المسؤولين بالدولة مرتبطين بالحزب الواحد ما يؤثر سلبا على الأحزاب الأخرى، فنظام الحزب الواحد المعقد يعني وجود حزب واحد مهيمن يحتكر الحكومة، وهو معقد لأن هناك أحزاب ثانوية وعادة ما تحصل مجتمعة غالبا على مالا يقل عن 25% من مقاعد البرلمان، وهناك أيضا نوعين من النظم شبه الحزبية البسيط والمعقد وغالبا ما يوجد بها، ائتلاف حزبي بين **(2 أحزاب)** لاحتكار الحكومة ولا يوجد هناك اتصال مع غيرها من الأحزاب السياسية وهذا في نظام شبه الحزب الواحد البسيط، اما بالمعقد فالأحزاب الثانوية أو الصغيرة تفوز مجتمعة بما لا يقل عن ربع مناصب الحكومة.

وفي الثنائية الحزبية البسيطة: فهناك حزبين قويين ولا يوجد ترابط بينهم، وكل واحد منهما يملك القدرة الكاملة للسيطرة على الحكومة وهذا النظام الحزبي هو بالو.م.أ أفضل منه في بريطانيا، اما الثنائية الحزبية المعقدة، فهي نادرة وغير مستقرة، ويمكن أن تحدث بصفة دورية، ولكنها في أغلب الأحيان انحراف بسيط عن الثنائية الحزبية البسيطة.

اما التعددية الحزبية **Multipartistes** فسماها هكذا وفقا لـ **james Blondel**، وهي النظم التي لا يمكن لأي حزب لوحده أن يسير للحكومة الا عبر تعددية، وفي التعددية البسيطة معظم الأحزاب تكون مشاركة الحكومة عكس **التعددية المعقدة أو التعددية المستقطبة multipartisme polarisé**.[1]

– وضمن التصنيفات الأكثر حداثة هناك التصنيف الذي اقترحه **بيتر ماير Peter mair** عام **1996** إذ إقترح استخدام المنافسة على الحكومة كجهاز للتمييز بين النظم الحزبية، ففي النظم الحزبية أين تكون المنافسة على الحكومة مغلقة، فهناك اختلاف كبير بين الأحزاب ويقتصر الوصول للحكومة على أحزاب قليلة، بالمقابل الأنظمة الحزبية ذات المنافسة المفتوحة يمكن فيها تحالف الأحزاب السياسية، وقد كان هناك نوع من المنافسة النموذجية المغلقة بالمملكة المتحدة قبل 1994 ونيوزيلندا اليابان وإيرلندا بين 1948 و 1989 ، في حين الأنماط التنافسية المفتوحة في كل من هولندا أو الدانمرك وهي نظم حزبية ناشئة حديثا فمثلا في هولندا ثم إدراج أحزاب جديدة في الائتلافات الحاكمة، وبالدانمرك يتم استخدام وتطبيق تحالفات وأشكال جديدة من **حكومات الأقلية Minority gevernments** وهذا من أجل إستعاب التغيرات في عدد الأحزاب.[2] – وقد وضع "ماير" Mair" تصنيفه هذا اعتمادا على التجربة الايرلندية الحزبية – .

بناءا على ما سبق سوف نقوم بتصنيف النظم الحزبية إلى تنافسية وغير تنافسية.

---

[1] - Daniel louis seiler- OP, Cit, PP 200-201.

[2] - Steven B Wolintez. OP. cit.- P 7.

النظام الحزبي :	العلاقات مع الحكومة : - احتكارية (-) - تنافسية (+)	العلاقات مع المسؤولين الحكوميين : - مرتبطة (-) - منفصلة (+)	العلاقات مع المسؤولين المنتخبين : - بسيطة (-) - معقدة (+)
نظام الحزب الواحد البسيط	(-)	(-)	(-)
نظام الحزب الواحد المعقد	(-)	(-)	(+)
نظام شبه الحزب الواحد البسيط	(-)	(+)	(-)
نظام شبه الحزب الواحد المعقد	(-)	(+)	(+)
الثنائية الحزبية البسيطة	(+)	(+)	(-)
الثنائية الحزبية المعقدة	(+)	(+)	(+)
التعددية الحزبية البسيطة	(+)	(-)	(-)
التعددية الحزبية المعقدة	(+)	(-)	(+)

جدول (10): تصنيف الأنظمة الحزبية وفق بعض خصائص علاقة الحكومة بالأحزاب السياسية وفقا لـ " lemieux".

Source : Daniel louis seiler- OP, Cit, P 200.

المطلب الثالث: أنواع النظم الحزبية.

1.النظم الحزبية التنافسية:

وهي النظم التي يكون التنافس بين الأحزاب السياسية مسموح فيها وهي مرتبة على النحو التالي:

أ- **نظام تعدد الأحزاب:** وبه نوعين 1. تعدد الأحزاب الكامل أو التام 2. تعدد الأحزاب المعتدل.

ب- **نظام الثنائية الحزبية:** وبه نوعين 1. نظام الحزبين الناقص 2. نظام الحزبين التام.

ج - **نظام الحزب المسيطر**[1]

أ- **نظام التعددية الحزبية Multiparty system:** يشير مفهوم التعددية حسب **دنليفي Dunleavey** و **أوليري oleary** إلى الاعتقاد أن هناك أو ينبغي أن يكون هناك تعدد في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات أي أنها على النقيض من الأحادية **Monism** بما تعنيه من الاعتقاد أن هناك أو ينبغي أن يكون شيء واحد فقط، في حين يرى **فيليب شميتر philip schmitter** أن التعدد هو نظام تمثيل المصالح والذي تنظم فيه الوحدات المكونة في عدد غير محدود من الفئات أو الجماعات المتعددة الاختيارية، والتي تحدد من تلقاء ذاتها أي على نحو لا تحتاج فيه إلى موافقة الدولة على قيامها، أو ضرورة اعترافها بها أو دعمها، ولا تخضع في عملية اختيار قياداتها لإشراف الدولة أو سيطرتها... غير أن هذه الفئات لا تمارس أي احتكار في نشاطها، فهذا التعريف يشير للتعددية باعتبارها نوع من التنظيمات غير الحكومية التي تمثل مصالح الفئات المختلفة للمجتمع وتقوم بدور الوسيط بين المجتمع والدولة.[2]

في حين بدأت كتابات التعددية السياسية في الظهور مع كتابات **آرثر بنتلي** -عام 1908- والتي تنظر إلى المجتمع على انه يتكون من جماعات وتطورت مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع ظهور وتنامي المدرسة السلوكية، وخاصة مع **روبرت داهل Dahl** الذي وضح أن المجتمع الأمريكي تتحكم فيه نخب متنافسة ومتناوبة تمثل المصالح المختلفة وبذلك تكون السلطة موزعة، وتشارك كافة الجماعات المشروعة في عملية صنع القرار وهو ما سماه بحكم الأكثرية Polyarchy وهو اصطلاح شاع استخدامه بواسطة العديد من أنصار التعددية لوصف الدول الديمقراطية.[3]

اما مفهوم **التعددية الحزبية** فهو النظام الموجود بالبلدان التي يتنافس فيها أكثر من حزبين اثنين على الوصول للسلطة، وهو بذلك يختلف عن نظام الحزبين الموجود في بعض الديمقراطيات كالو.م.أ فالأنظمة التعددية الحزبية في الدول الديمقراطية تمثل القاعدة وليس الاستثناء، فالنظام التعددي يساهم في التعبير عن التشققات الاجتماعية المتعددة ووجود نظام انتخابي اختياري عبر التمثيل النسبي ويعتبر بعض الباحثين أن نظام التعددية يساهم بشكل أفضل من نظام الثنائية

---

[1]- سعاد الشرقاوي- مرجع سابق، ص 222.

[2]- دينار شفيق الدويكي- التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث، دار الزمان، دمشق، سوريا، 2009، ط01، ص-ص 100-101.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 106.

الحزبية في تمثيل مختلف أنواع المصالح الموجودة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، في حين يرى بعض الباحثين أن النظام التعددي يؤدي إلى حكومات ائتلافية غير مستقرة ما يعد عائقا امام وضع سياسة متماسكة.[1]

والأنظمة متعددة الأحزاب لديها مجموعة من الأحزاب ودعم من الناخبين وقوانين انتخابية تضمن فعليا أن لا يفوز حزب واحد بأغلبية في الهيئة التشريعية وفي هذه الأنظمة تجميع المصالح عن طريق المساومة الحزبية بعد الانتخابات له دور حاسم في تشكيل الاتجاهات السياسية، فمثلا بألمانيا وفرنسا وهي دول ذات نظم حزبية متعددة تأييد الناخبين للائتلافات الحزبية على المستوى الانتخابي له أثر رئيسي في تشكيل الحكومات والسياسات.[2]

إن تمييز نظم التعددية الحزبية عن نظم الثنائية الحزبية مثلما تطبقه بريطانيا، ليس أمرا سهلا، فألمانيا على سبيل المثال عملت حكوماتها الديمقراطية بنظام الحزبية التعددية، لكن بالرغم من هذا فخلال عقد ولمدة 10 سنوات متتالية قد حصل الحزبين الرئيسيين بريطانيا وهما: **المحافظون** و **العمال** على **72%** من إجمالي الأصوات مجتمعين معا وفاز الحزب البريطاني الثالث **تحالف الديمقراطيين الأحرار the liberal democrats allianced** – رغم أن بريطانيا بها نظام الثنائية الحزبية – أما بألمانيا فقد فاز الحزبين الرئيسيين معا بمجموع **85%** من إجمالي الأصوات في حين فاز الحزب الثالث **الديمقراطيون الأحرار Free Democrats)** بنسبة 09% من إجمالي الأصوات، – ورغم هذا فألمانيا تعمل بنظام التعددية الحزبية– وهذا في الثمانينات.[3] ولكن ميزة النظام التعددي الحزبي في ألمانيا هو وجود ائتلافات حزبية داخل وخارج البرلمان إلى جانب الائتلافات بالحكومة، اذ أن الحزبين الرئيسيين **الحزب الديمقراطي الاجتماعي The social democratic party** و الاتحاد الديمقراطي المسيحي **The christian democratic union** قاما بحكم البلاد في معظم الأحيان ضمن ائتلافات أقامتها مع الأحزاب الصغيرة الاخرى، رغم أن حكوماتها الائتلافية كانت أكثر عرضة للتزعزع.[4]

ولكن هنا يبرز الفرق فالذي يميز نظام الثنائية الحزبية ببريطانيا عن نظام التعددية الحزبية بألمانيا هو المدى التي يستطيع من خلاله الحزب الثالث، على ترجمة نسبته الانتخابية إلى التمثيل في المجلس التشريعي والحكومة. فالديمقراطيون الأحرار بألمانيا كحزب ثالث تمكنوا من الوصول للمجلس التشريعي. على عكس ذلك ببريطانيا لم يتمكن الحزب الثالث (الأحرار) من كسب إلا حفنة صغيرة من المقاعد كونهم لم تكن لهم نسبة كافية للتأثير على تشكيل الحكومة، فبألمانيا يسمح

[1] - Florin Fesnic- The sage encyclopedia of campaigns, elections, and electoral Behavior- edited by keneth. F. Warren, 2008, P 427 .

[2] – جابريل ألموند- بنجاهيم باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية ترجمة: هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ط01، ص (141–143).

[3]- Florin Fesnic, Op , cit, P 427.

[4] - KHabele matlosa and Victor shale. Op, Cit, PP12-13.

نظام التعددية الحزبية للحزب الثالث دائما من خلال أصواته بإعطاء الأغلبية لحزب رئيسي معين عبر الائتلافات خاصة بعد الانتخابات.[1]

وفي نظام التعددية الحزبية يمكن التمييز بين صنفين هنا:

1- تعدد الأحزاب الكامل والتام le multipartisme intégral: وتعد فرنسا في ظل الجمهورية الرابعة نموذجا له، ويقصد به النظام الذي يوجد فيه عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع، اذ يحاول كل حزب التمسك بموقفه المتشدد والمعبر عن مصالح فئة معينة محدودة، وهذا به 02 عيوب:

1. عجز النظام عن تجميع المصالح وإغفاله للمصلحة العامة.
2. غياب الأغلبية البرلمانية الثابتة والمتجانسة والقادرة على مساندة الحكومة بإخلاص لمدة طويلة.[2] ومثل هذا النوع من النظم الحزبية هو نظام حزبي **متنازع Conflictual** إذا ما كان البرلمان خاضعا لسيطرة أحزاب متباعدة جدا في مواقفها من القضايا العامة، وهناك قدر كبير من عدم الثقة بينها وتنافر اتجاه النظام السياسي.[3]

2- تعدد الأحزاب المعتدل le multipartisme tempéré: ويتم العمل به لتفادي عيوب التعدد التام، ومعناه وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي لتكوين جبهتين كبيرتين، كل جبهة تضم عددا من الأحزاب المتقاربة تقدم برنامج انتخابي موحد للناخب حتى يسهل عليه الاختيار وكل جبهة تعمل موحدة داخل البرلمان، وتعد كل من فرنسا وإيطاليا أحد النماذج الهامة عن نظام التعددية الحزبية[4]. وهذا النوع يعد نظام حزبي متوافق Consensual أين تكون الأحزاب المسيطرة على البرلمان غير متباعدة كثيرا في سياستها ولديها قدر من الثقة المتبادلة،[5] والدول التي يوجد بها نظام التعددية الحزبية كثيرة منها فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، الدول الإسكندنافية، لبنان، إن ميزة هذا النظام هو أن كل الفئات المشكلة للرأي العام لها وسيلة للتعبير عن تطلعاتها ومصالحها، لكن عيبه هو عدم نشوء كتل برلمانية قوية، فتساهم في الإنقسام وعدم إستقرار المؤسسات الدستورية، فالحكومة مثلا في نظام التعددية الحزبية خاصة إن كان عدد الأحزاب كبيرا وغالبيتها ممثلة في البرلمان، تكون الحكومة إما ائتلافية أي ناتجة عن تحالف بين عدة أحزاب أو حكومة تدعمها غالبية ضئيلة بالبرلمان نظرا لتوزيع المقاعد النيابية على عدد كبير من الأحزاب وفي كلتا

---

[1]- Florin Fesnic, Op , cit, P 428.

[2]- سعاد الشرقاوي- مرجع سابق، ص (222-224)

[3]- جابريال ألموند، بنجهام بويل، مرجع سابق، ص 143.

[4]- سعاد الشرقاوي: مرجع سابق، ص225 .

[5]- جابريال ألموند، بنجهام بويل، مرجع سابق، ص 143.

الحالتين يكون وضعها غير مستقر ففي الحالة الثانية تكون الحكومة معرضة للسقوط لأن الكتل البرلمانية التي تدعمها لا تشكل أغلبية مطلقة.[1]

ب- نظام الثنائية الحزبية: إن بساطة وسهولة فهم طريقة تحديد **الثنائية الحزبية Twopartism** عبر فهم ومعرفة هل هناك وبشكل لفظي وجود تفاعل حزبين في الحكومة هو أمر غير مهم تماما لأن هناك حالات نادرة من هذا النوع من النظام الحزبي على مستوى الدولة- الأمة فإتباع التعريفات اللفظية يؤثر على الأنواع المختلفة لنظام الثنائية الحزبية عالميا.[2]

فنظام الحزبين يوجد في الديمقراطيات مثل بريطانيا، والو.م.أ أين يحصل حزبين اثنين فقط على الأغلبية المطلقة للأصوات وكذا الأغلبية على مستوى الحكومة، وأنظمة الحزبين هي نادرة جدا خارج بريطانيا والمستعمرات البريطانية سابقا، ويرى الباحثون أن هذا النظام يضمن الاستقرار الحكومي وهو معتدل من ناحية وجود ممثلين سياسيين رئيسيين وهذا بالنظام البرلماني حيث يكون الاختيار سهل للناخبين، وهذا النظام يعد أكثر ديمقراطية لأنه يمنح الناخبين فرصة اختيار الحكومة على خلاف الأنظمة التعددية الحزبية أين تكون الحكومة نتيجة مفاوضات بين زعماء الأحزاب بعد الانتخابات.[3]

وهناك ثلاث مقاربات لتحديد نظام الثنائية الحزبية وهي:

1- المقاربة الأولى:عبر ضرورة **تعريف الثنائية الحزبية** مثلما وجدت زمنيا ومكانيا، بين حزبين عندما ينجح حزبين في الحصول على الأغلبية في الانتخابات بحوالي **85% ل 90%**، من الأصوات الإجمالية وهذه الطريقة توضح لنا كيف يسيطر حزبين فقط على **سوق الناخبين electorate market** كما توضح قوة الحزب في كسب احترام وتقدير الناخبين عبر **الاحتكار الثنائي Duopolistic** لكن هناك انتقادين يوجهان لهذه الطريقة وهما: 1. عدم تمييزها للحالات التي يتحصل فيها حزب واحد من الحزبين دائما على جل الأصوات ويكون منافسه خاسر دائما ما يؤثر على الثنائية الحزبية. 2. عدم تمييزها للنظام الانتخابي الذي يمكن أحد الحزبين الرئيسيين من الحصول على الأغلبية المطلقة للسيطرة على جدول السياسة العامة دون مساعدة من الأحزاب الثانوية الأخرى، فمثلا بألمانيا هناك حزبين رئيسيين يستحوذان على غالبية الأصوات لكنها تطبق التعددية الحزبية، عبر دخول الحزبين مع حزب ثالث في ائتلاف لتشكيل الحكومة على عكس بريطانيا التي يسيطر فيها الحزب الفائز على الحكومة غالبا لوحده.

2- الطريقة الثانية: جاءت لمعالجة الانتقادين السابقين عبر تركيزها على درجة المنافسة في الحكم، وبدرجة أولية بين حزبين فقط من خلال فحص عدد المقاعد التشريعية المحصل عليها من

[1]- عصام سليمان- مرجع سابق، ص 99.

[2] - Alan Ware. OP, Cit, P 6.

[3] - Florin Fesnic, Op , cit, P 804.

طرف كل حزب، وهذا من خلال التمييز بين مختلف الحالات التي يسود فيها حزبان رئيسيين لكن مع وجود أحزاب ثانوية أخرى بالنظام فإتباع حالات الأنظمة الحزبية التالية:

- نظام الحزبين 1: حيث حزب (أ) له 61% حزب (ب) (30%) حزب (ج) (09%) .
- نظام الحزبين 2: حيث حزب (أ) له 55% حزب (ب) (40%) حزب (ج) (05%) .
- نظام الحزبين 3: حيث حزب (أ) له 48%، حزب (ب) 48%، حزب (ج) (04%).

ففي الحالات الثلاثة السابقة الحزبين أ و ب يحصلان معا على (90%) والحزب (ج) لا يتعدى 10% دائما.

لكن هذه الطريقة وجهت لها انتقادات أيضا بسبب:

1) لا يمكن تمييز الأنظمة عندما يتغير الحزب المسيطر (الحالة 3) وهناك من الأنظمة أين الحزب الواحد له أغلبية دائمة تمكنه من السيطرة على الدولة دون توقف (الحالة 1).

2) استخدام هذه الطريقة في كلا النظامين الرئاسي بالو.م.أ والبرلماني ببريطانيا يمثل تحريفا كبيرا لدور الحزبين الرئيسيين، ففي النظام البرلماني نسبة المقاعد التي تفوز بها الأحزاب تعكس احتمالات ممارسة السيطرة فالفوز بأغلبية المقاعد في التشريعات تمكن الحزب الفائز من تحديد سياسة الدولة (عبر الحكومة). اما بالنظام الرئاسي فالسلطة التشريعية تختلف وتعتمد نسبيا على سلطات الرئيس أكثر، وتعمل بنظام التوازن الأكثر تناوبا بين سلطة الرئيس والسلطة التشريعية.

الطريقة الثالثة: ترتكز على قدرة الأحزاب في السيطرة والتحكم في الدولة، أين تسيطر على حكومات الأغلبية ولفترة طويلة حزبين فقط وليس أكثر من حزبين، مع ضرورة توضيح الفرق بين النظام البرلماني الذي تشكل فيه الحكومة إما بأغلبية وإما عبر الائتلاف مع حزب ثالث في حال ما إذا افتقد الحزبين الرئيسين الأغلبية المطلقة أو البسيطة، والفائز بالانتخابات يسيطر على البرلمان والحكومة معا، في حين انه بالنظام الرئاسي في الو.م.أ الحزب الفائز برئاسة الجمهورية لا يفوز بالضرورة بالتشريعات لكن في حال فوز الحزب بالرئاسة والتشريعات فإن 85% من الوزارات تكون من حزب الرئيس وهو ما يوجد أيضا بدولة كوستاريكا.[1]

إن نظام الثنائية الحزبية يجعل الاختيار واضحا فكما يقول **دوفرجيه Duverger** إن نظام الحزبين السياسيين يبدو نظاما طبيعيا، ونقصد بذلك أن الشعوب دائما تكون أمام الاختيار بين سياستين فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين.[2]

وبنظام الحزبين يمكن التمييز من ناحية الانضباط بين:

[1] - alan Ware. Op. cit. P (6-8)

[2] – سعاد الشرقاوي- مرجع سابق، ص 225.

1/. نظام الحزبين الصلب: وهو النظام الذي يمتاز فيه الحزبان ببنية داخلية صلبة ونظام حزبي متشدد كحزبي العمال والمحافظين في بريطانيا، ويلزم أعضاء الحزب بالبرلمان على التصويت وفق نحو معين في المسائل الهامة.

2/. نظام الحزبين المرن: وهو النظام الذي لا يخضع فيه الحزبان لنظام صارم خاصة بالنسبة للتصويت، كحال الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الو.م.أ.[1] – أين يترك لأعضاء الحزب بالكونغرس حرية التصويت–.

أما من ناحية النسبة المحصل عليها في الانتخابات فيمكن التمييز بين:

1– نظام الحزبين التام: وهو واقعيا لا وجود له، لكنه يشير إلى حصول الحزبين الرئيسيين على 90% فأكثر من الأصوات، وفيه يحصل أحد الحزبين على الأغلبية المطلقة للمقاعد داخل البرلمان فيحكم بمفرده دون الحاجة إلى ائتلاف مع الأحزاب الصغيرة الأخرى ومثاله بريطانيا.

2– نظام الحزبين الناقص: يحصل فيه الحزبين الرئيسيين على 75% إلى 80% من الأصوات بينما تحصل الأحزاب الثانوية الاخرى على النسبة المتبقية مما يحدث اضطرابا للحزبين الرئيسيين، لأنهما لم يتحصلا على الأغلبية المطلقة داخل البرلمان، ومن تم فهما يلجآن عادة للإئتلاف مع الأحزاب الصغيرة أو قد يأتلف الحزبين الرئيسيين معا، –وهذا إذا حصل نادرا جدا– مثلما حصل بألمانيا الفدرالية من 1960 إلى 1969 بين الحزبين الرئيسيين وهما الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي.[2]

ومما سبق يتضح أن نظام الثنائية الحزبية يتميز بـ:

1. رغم وجود أحزاب ثانوية إلا أن حزبين فقط يتمتعان بدعم جماهيري وانتخابي حتى يكون لهما فرصة رسمية للفوز بالسلطة في الدولة.
2. الحزب الفائز بالأغلبية في المجلس التشريعي يحكم لوحده، بينما يتجه الحزب الآخر نحو المعارضة.
3. قوة التناوب بين هذين الحزبين هي أمر مستحب، فالمعارضة (الحزب الخاسر المعارض) تحتفظ بجناح في الحكومة **Gevernment in the wings**. و(**و.م.أ**) وبريطانيا هي الحالات الكلاسيكية لهذا النظام، كما يوجد أيضا في كندا، أستراليا، نيوزيلندا، ورغم هذا فالنظام يتسم بالتنافس والاستقطاب والنزاع والمجابهة أكثر من الإجماع والإقناع.[3]

ج/. نظام الحزب المهيمن:

[1]– عصام سليمان– مرجع سابق، ص 99.

[2]– سعاد الشرقاوي - مرجع سابق، ص 228.

[3] - KHabele matlosa and Victor shale. Op, Cit, P11

الأحزاب المهيمنة Dominant parties: تعريف الحزب المهيمن يكون بارزا من خلال أربعة معايير:

1. **عتبة الهيمنة The threshold for dominance.**
2. **وجود أو إنعدام ملامح المعارضة The inclusion or exclusion of opposition features .**
3. **في الأنظمة الرئاسية الحكومية: مدى وجود أو غياب انقسام حكومي presence or absence of divided government.**
4. **مع الأخذ في الحسبان امتداد الوقت Time-span .**

لذلك فإن التعريف السهل للحزب المهيمن والذي يعتمد فقط على نسبة المقاعد والأصوات، قد أغفل ضرورة الاهتمام بتركيبة المعارضة، كما لا يأخذ في الحسبان الحكومة في النظام الرئاسي واقتصاره على الهيئة التشريعية لوحدها فقط، فالتعريف المركب والمتضمن للأبعاد الأربعة السابقة هو تعريف أكثر شمولا.[1]

ورغم أن لهذا النظام خصائص مماثلة لنظام الحزب الواحد الا انه ليس مرادفا له، لأن نظام الحزب المهيمن يوجد عندما فقط يمارس حزب واحد الهيمنة على الحكم لمدة طويلة تحت شروط وأوضاع معينة كحالة التشتت وإضعاف أحزاب المعارضة، وعلى خلاف نظام الحزب الواحد فنظام الحزب المهيمن تنافسي، لأن هناك عدد من الأحزاب السياسية التنافسية في انتخابات منتظمة، الا أن الانتخابات يفوز بها ويسيطر عليها حزب رئيسي واحد ومثل هذا الحزب يتمتع بالسيطرة على الدولة، واحتكار صنع السياسة، ووجود معارضة ضعيفة وفرص واضحة لتمتعه بالقوة مستقبلا.[2]

ونظام الحزب المسيطر يفوز به الحزب شديد السيطرة بالأغلبية المطلقة ولمدة طويلة ومستمرة مثلما حصل مع حزب المؤتمر **الذي ضم تحته عدة أحزاب** في الهند الذي ظل بين عام 1951 لغاية 1967 يفوز بغالبية مقاعد البرلمان،[3] كما تعتبر **اليابان** المثال الكلاسيكي لهذا النوع من النظام الحزبي، فإلى غاية أن أزيل عن السلطة عام 1993 ف **الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) Liberal democratic party** باليابان ظل في الحكم لمدة **38 سنة** ولغاية وقتنا الحالي لايزال (LDP) يتمتع بالهيمنة السياسية باليابان رغم انه صار يعتمد أكثر على الأحزاب الأخرى في تشكيل الحكومة، ورغم أن نظام الحزب المهيمن لا يبطل الديمقراطية الا أن به عيوب من ناحية:

1. هذا النظام يضعف من التمييز الدستوري بين الدولة والحزب المهيمن.

[1] - Matthijs Bogaards- Counting parties and identifying dominant party systems in africa- European Journal of political Research, 43- 2004- pp (174-175).

[2] - KHabele matlosa and Victor shale. Op, Cit, P11

[3] – سعاد الشرقاوي: مرجع سابق، ص 234.

2. يضعف من قوة البرلمان كجهاز مراقب على أعمال الجهاز التنفيذي (الحكومة).
3. طول مدة هيمنة الحزب المهيمن قد تؤدي إلى ظهور الفساد داخل الحزب المهيمن –حال الدول العربية–.
4. يجعل من المعارضة جد ضعيفة ولا يأخذ بإنتقاداتها على محمل الجد.
5. التعود على هيمنة حزب واحد على الحكم قد يضر بالديمقراطية والناخبون قد يخافون من التغيير جراء الارتباط الدائم للحزب المهيمن بالحكومة.[1]

والجدول رقم (11) يوضح أهم التعريفات المقدمة لنظام الحزب المهيمن فنجد أن **سارتوري Sartori** استعمل مصطلحين **الحزب المسيطر Predominant party system** ضمن سياق النظام الحزبي المنظم، ويستعمل مصطلح **الحزب المهيمن Dominant party** في سياق النظام الحزبي غير المنظم، مثلما ميز **(واير) (Ware)** بين **(النظام الحزبي مع حزب الأغلبية والأحزاب الصغيرة الأخرى)** وسماه **بنظام الحزب المهيمن dominant peredominant party system.**[2]

كما يوضح الجدول **11** النسبة التي وضعها كل باحث للحزب المهيمن وكذا حال المعارضة، والرئاسة وكذا المدة الزمنية وهي العناصر الأربعة التي سبق وأن أشرنا اليها في البداية.

02. النظام الحزبي الغير تنافسي:

وقد أطلق كل من **جابريال ألموند** و **بنجهام باويل** على هذا النوع من النظم غير التنافسية مصطلح **أنظمة الأحزاب السلطوية Authoritarian party systems** معتبرين أنها هي الأخرى تقوم بتجميع المصالح لكن بطريقة مختلفة عن التنافسية، فالتجميع يتم ضمن مراتب الحزب أو بالتداول مع أرباب العمل، والمجموعات المؤسساتية في الدوائر الحكومية أو العسكرية، وليس لدى المواطنين أدنى فرصة في تشكيل تجمعات باختيارهم من بين بدائل جزئية متاحة.[3]

ونظام **الحزب الواحد one party system:** يعد المثال الأبرز عن النظام الحزبي غير التنافسي ففي حين يرى بعض الباحثين أن نظام الحزب الواحد لا يدخل إطلاقا ضمن أصناف النظم الحزبية لأن النظام الحزبي يقتضي وجود علاقات تفاعل بين أحزاب سياسية مختلفة، إلا أن **(جان بلوندال jean Blondel)** يرى العكس معتبرا أن نظام الحزب الواحد يدخل ضمن أصناف النظم الحزبية وهذا في إطار حرصه على الحفاظ على دراسة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث من جهة، ومن جهة أخرى أن هناك وحتى للحزب الواحد دور ووظيفة هامة وهي التعبئة لصالح الحزب في جميع أنحاء الدولة وحتى ولو كانت هذه الدولة استبدادية .[4]

---

[1] - KHabele matlosa and Victor shale. Op, Cit, P12.

[2] - Mathys Bogaards- OP, Cit, P 175.

[3] – جابريال ألموند، بنجهام بويل، مرجع سابق، ص 145.

[4] - Daniel louis seiler- OP, Cit, P 196.

ويرى **سارتوري Sartori** أن أفضل فهم للحزب الواحد يندرج ضمن اصطلاح **نظام الحزب-الدولة Party-State system** والذي أطلق سابقا على النظم الشيوعية، فالأحزاب التي تشكل وحدات متعددة لا يمكنها التوحد مع الدولة عكس الحزب الواحد الذي يمكنه التوحد مع الدولة.[1]

[1]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 127.

الباحثون / المعايير الأربعة	كولمان (1960) Colman	فان دو وايل و بوتلر (1999) Van de Walle & Butler	واير Ware (1996) شبه المسيطر predominant	سارتوري Sartori (1976) شبه المسيطر predominant	واير Ware (1996) المهيمن Dominant	بلوندال Blondel (1968)	بامبل pempel (1990)
عتبة الهيمنة	%70 (من المقاعد) Seates	%60 من المقاعد	%50 من المقاعد	%50 من المقاعد	%45-%50 من (الأصوات) (Votes)	%40-%50 من الأصوات	التعددية (الأصوات والمقاعد) plurality (votes and seats)
المعارضة	مشتتة Dispersed	–	منقسمة Divided	–	عدد صغير من الأحزاب	معارضة متعددة ومتعاونة Multiple opposition helpful	تكون في وضعية أدنى للمساومة inferior Bargaining position
الرئاسة	–	–	–	حكومة غير	–	–	–

			منقسمة No divided Govermment				president
مرحلة فعلية معتبرة Substantial period	من خلال مرحلة لأكثر من 20 Over سنة Twenty-Year period	الاعتياد على فوز الحزب المهيمن Dominant party should Win usually	ثلاثة انتخابات متتالية three consecutive elections	مستمرة permanent	محدودة بفترة إنتخابية معينة	محدودة بفترة إنتخابية معينة	المدة الزمنية Duration

جدول (11): يوضح مفهوم الحزب المهيمن عند مجموعة باحثين.

Source : - Mathijs Bogaards- OP, Cit, P 176

وقد قسم **رويرت تكر** نظام الحزب الواحد لثلاثة أقسام: 1. نظم الحزب الواحد الشيوعية 2. نظم الحزب الواحد الفاشية 3. نظم الحزب الواحد القومية (وهذه الأخيرة يتم فيها استخدام حزب منفرد وصلب وثوري لتحقيق مشاركة الجماهير في ايجاد نوع من الثورة القومية.[1]

ويرى **ألموند** و **باويل** أن هناك نوعين من النظم الحزبية السلطوية:

1- الأحزاب المتفردة بالحكم exclusive governing party: وهي الأحزاب التي تقوم بالسيطرة المركزية المطلقة والنفوذ والحشد الإيديولوجي حسب النموذج الشمولي،[2] وهنا الحزب الواحد يتمتع بإحتكار السلطة والقوة ويمنع الحزب الواحد المسيطر على الحكم وجود أحزاب سياسية أخرى من خلال بند دستوري وقانوني والأمثلة على ذلك كثيرة جدا –الجزائر لغاية 1989- والحزب الواحد يسيطر على الحكومة دائما وينصهر في الدولة ويصبح معبرا عن مصطلح **دولة الحزب الواحد one party state** وبإفريقيا تطور نظام الحزب الواحد لأنه لم تكن هناك معارضة برلمانية، إذ تطورت نظم الحزب الواحد بها بالالتفاف حول شخصية كارزمية أو زعيم مؤثر مثل **نكروما Kwame nkrumah**) بغانا.[3]

2- الأحزاب الحاكمة الجبهوية exclusive governing parties: وهي لا تنفرد بالحكم، وتعترف باستقلالية المجموعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتحاول استيعابها أو مساومتها، بدلا من التغلغل فيها وإعادة تشكيلها،[4] ومثال هذا النوع وجد بـ **ليسوتو Lesotho 1970-1986** وزمبابوي (1986-2000) .

في حين اعتبر **لابالومبارا lapalombara** و **وينر Weiner** ويتفق معهم **سارتوري sartori** في ذلك أن هناك ثلاثة أنواع كانت موجودة داخل نظام الحزب الواحد:

1. **الحزب الواحد الشمولي:** يحطم أي نظام فرعي آخر إن وجد (الصين، الاتحاد السوفياتي –سابقا–، كوريا الشمالية).
2. **الحزب الواحد السلطوي:** وعلى عكس الأول لا يملك القوى ولا الطموح للتغلغل في كل ثنايا المجتمع ويعتمد هذا النمط على الاستبعاد عبر حظر الأنشطة السياسية للقوى الخارجية عن الحزب. (كوبا مع كاسترو إسبانيا (فرانكو).
3. **الحزب الواحد التعددي:** ويسميه **سارتوري بـ (البرجماتي)** لاعتماده على معيار الإيديولوجية- البرجماتية في تقسيم نظم الحزب الواحد، ويرى أن النظم السلطوية والشمولية تكون دائما ذات طابع إيديولوجي. أما النظم التي تفتقد ذلك تكون ذات طابع برجماتي، تتبع سياسات استعابية تجميعية

---

[1]- نفس المرجع السابق – ص 133.

[2]- جابريال ألموند، بنجهام بويل، مرجع سابق، ص 146.

[3] - KHabele matlosa and Victor shale. Op, Cit, P 10

[4]- جابريال ألموند، بنجهام بويل، مرجع سابق، ص 147.

في ظل ضعفها الإيديولوجي، اما **(لابالومبارا)** و **(وينر)** فيسميانه التعددي لأن الحزب الواحد فيه يسمح بتعدد الآراء والاتجاهات في داخله ويبدي قدرة فائقة على إحداث تنمية اقتصادية (مثل المكسيك، كوت ديفوار، السنغال في أوقات سابقة).[1]

وهذا النوع من النظم الحزبية تراجع وأخذ في الاندثار بقوة منذ تسعينيات القرن الماضي جراء موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم.

[1]– أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص (135–139).

المبحث الثالث: أنـواع الأحـزاب السياسية.

لقد تعددت التصنيفات التي قدمها الباحثون للأحزاب السياسية، كل ومنطلقه الذي اعتمد عليه في تقسيمه لأنواع الأحزاب، بالإضافة لذلك عرفت الظاهرة الحزبية تطورا متسارعا وملحوظا نتج عنه أنواع جديدة من الأحزاب السياسية لم تكن معروفة تماما في التصنيفات المقدمة في الستينات، السبعينات، والثمانينات من القرن الماضي، لذلك سوف نحاول تقديم أولا بعض التصنيفات المقدمة لأنواع الأحزاب السياسية من طرف بعض الباحثين لننتقل بعدها إلى التركيز على تصنيف كل من **ريشارد غونتر، Richard Gunther** و **لاري دايموند Larry Diamond** الذين قدماه بعنوان : **أنواع الأحزاب السياسية التصنيف الجديد species of political parties A New typology** في مجلة الأحزاب السياسية عام **2000**.

المطلب الأول: الأنواع العامة للأحزاب السياسية لدى بعض الباحثين.

1) قسم موريس دوفرجيه Duverger : الأحزاب السياسية على أساسا نشأتها إلى:

1- أحزاب كبار الموظفين 2- أحزاب الجماهير.

1- **أحزاب كبار الموظفين:** كانت الأولى في الظهور وتجلت في الأحزاب المحافظة والليبرالية بأوروبا في القرن 19 والو.م.أ ولاتزال موجودة ليومنا هذا، وهي الأحزاب التي تطابق وجودها مع بنية الدولة الليبرالية للقرن 19 التي ترتكز أساسا على الوجهاء البرجوازيين (الأحزاب الليبرالية) أو الارستقراطيين (الأحزاب المحافظة) وهذه الأحزاب تتماشى مع الاقتراع الضيق في بدايته اين كان الناخب يضع جل ثقته في النخبة الاجتماعية التقليدية، وهذا النوع من الأحزاب تطور بـ الو.م.أ كنموذج جديد من أحزاب الكوادر partis des Cadres للقرن العشرين جراء الانتخابات الأولية التي كسرت الإطار الضيق لـ (لجان الوجهاء) وهذه الانتخابات تسمح للناخبين (الجمهوريين والديمقراطيين) منهم بتعيين مرشح حزبهم.

2- **الأحزاب الجماهيرية:** إن بنية الأحزاب الجماهيرية ابتكرتها الأحزاب الاشتراكية بداية القرن العشرين، ونقلتها بأشكال مختلفة الأحزاب الشيوعية والفاشية، وحاولت بعض أحزاب الكوادر التحول نحو بنية حزب الجماهير إلا أنها فشلت في حين نجحت الأحزاب الديمقراطية المسيحية في إرساء بنية أحزاب جماهيرية منسوخة على النمط الاشتراكي، وهذه الأحزاب الجماهيرية تطورت جراء التحول من خط الاقتراع الضيق نحو الاقتراع الشامل الذي سمح ببريطانيا للمواطنين بإختيار ممثليهم بالبرلمان، معتبرا أن النموذج الاشتراكي والشيوعي والفاشي هي أمثلة عن أحزاب الجماهير.[1]

[1] – موريس دوفرجيه– مرجع سابق، ص (70–72).

والجدول رقم (12) يوضح الاختلافات الموجودة بين أحزاب الكوادر والجماهير لدى **دوفرجيه.**

	أحزاب الكوادر Partis des Cadres	أحزاب الجماهير Partis des masses
الأصل Origine	برلماني Parlementaire	خارجي Extérieure
الانضباط والمركزية Discipline et centralisation	ضعيفة Faible	قوية Forte
الوظائف Fonctions	تكوين نخب جديدة Formation de nouvelles élites	اكتساب الناخبية Conquéte des électeures
القاعدة الاجتماعية Base Sociale	كبار أو صغار البرجوازيين Grande ou petite Bourgeoise	الجماهير الشعبية Masses Populaires

جدول (12) يوضح بعض الاختلافات الموجودة بين أحزاب النخبة وأحزاب الجماهير عند موريس دوفرجيه Maurice Duverger.

Source : Nicolas Rouillot – les partis politiques : origine, Types et Fonctions http://WWW.le-politiste.Com

2) قام باحثون متعددون بمحاولة تحسين نوعية التقسيمات التي قدمها **دوفرجيه** للأحزاب السياسية ومنهم:

– **جان شارلو Jean Charlot:** معتبرا أن التمييز بين نوعين فقط يترك مجالا واسعا لغياب تفسير عن التنظيمات الحزبية الكثيرة الموجودة بالساحة السياسية معتبرا أن دوفرجيه تحدث عن نوعين كإرث عن ديمقراطية القرن التاسع عشر ومن خلال استقرائه لتجربة إتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية **lunion des démocrates pour la république**، بفرنسا في 1970 والذي تحول منذ عام 1962 إلى حزب جماهير لكنه لم يلعب دور حزب الجماهير ولا حزب

المناضلين فهو لم يركز على مناضليه ولا على أعيانه وقياديه بل ركز على **الناخبين les électeurs** فهو حزب الناخبين

un parti d électeurs ومما سبق تحدث **شارلو** عن وجود ثلاث أنواع من الأحزاب: 1) أحزاب الكوادر 2) أحزاب الجماهير مثلما أشار إليها دوفرجيه وأضاف إليها نوع ثالث وهو "أحزاب الناخبين" بالنسبة لحزب الكوادر سماه حزب الأعيان **partis des notables** وأحزاب الجماهير سماها أحزاب المناضلين partis des militants. وأحزاب الناخبين تعني عنده الأحزاب التي تعمل إلى جانب وحدات منظمة على تجنيد الأعضاء والنشطاء والمناصرين للحزب وأعضاء ومناضلي الحزب يكون دورهم ثانوي فهم يتحولون إلى جمهور الناخبين، فأحزاب الناخبين بذلك تضم عددا أكبر من أحزاب المناضلين.[1] وهذا في كتابه (**الظاهرة الديغولية le phémoméne 1970 gauliste**).

أما "**وليام ورايت William Wright** في كتابه **النماذج الحزبية المقارنة Comparative party Models** لعام 1971 اعتبر انه من الناحية التنظيمية للحزب يمكن التمييز بين نوعين من الأحزاب:

1- الحزب الديمقراطي le parti démocratique: ويركز على الديمقراطية الداخلية داخل الحزب، وهذا النوع من الأحزاب يحبذ العمل وفق مشروع. والوظيفة الايديولوجية بها تتغلب على الوظيفة الانتخابية أو الحكومية فنشاطها مستمر ولا يقتصر على الإنتخابات فقط.

2- الحزب الفعال-العقلاني le parti efficace-rationnel: هذا الحزب يركز على الكفاءة والفعالية ويركز على تنظيمه أو مجموعته البرلمانية، وهو ليس مركزيا ويعتمد على إيديولوجية أقل، ويبحث عن الفعالية الانتخابية، لذلك فنشاطها غير منتظم وتركز أكثر على الانتخابات.[2]

والجدول (13) يوضح الفرق بين النوعين السابقين لدى "ورايت Wright.

في حين **أوتو كيرشهايمر Otto Kirchheimer** في كتابه لعام 1966 **التحول في الأحزاب الغربية the transformation on the western party** جاء بمفهوم الحزب الملتقط **parti attrape tout** (**Catch-all-party**) ومعناه الرقم واحد في الأحزاب الجماهيرية، فمع بروز حق الاقتراع الشامل فالمستقبل صار لما يعرف بـ (**Volks parti**) ومعناه بالألمانية **حزب الشعب** وهي أحزاب واسعة جدا، وتعتمد على قيم بسيطة وتمنح الأفضلية للجميع عبر الاحتكاك الإيديولوجي.[3] وهذا النوع من الأحزاب يتميز بقلة إستخدامه للأيديولوجية وامتلاكه لإستراتيجية بغية

[1] - Daniel louis seiler- OP, Cit, , Op , cit, P (156-158).
[2] - Nicolas Rouillot- les partis politiques : origine, Types et Fonctions, OP, cit .
[3] - Daniel louis seiler- Op , cit, P 159.

الحصول على توافق الآراء بين أعضائه من مختلف القطاعات الاجتماعية، فهذا الحزب يعبر عن التطور التدريجي في أهداف الأحزاب بتحقيقها للمصلحة العامة (الوطنية) أكثر من تحقيقها للمصلحة الحزبية الخاصة.[1]

	نموذج الحزب الديمقراطي Le parti démocratique	نموذج الحزب الفعال–العقلاني Le parti efficace–rationnel .
استقطاب التنظيم Polariti organisationnelle	ديمقراطية داخلية Democratie interne	الفعاليةEfficacité
المشاركةParticipation	قوي forte	ضعيفFaible
النشاطActivité	مستمر Continue	غير منتظمIrrégulière
الوظيفةFonction	إيدولوجية Idéologique	انتخابيةElectorale

جدول(13) يوضح الفرق الموجود بين الحزب الديمقراطي والحزب العقلاني عند وليام ورايت William Wright.

Source : Nicolas Rouillot – les partis politiques : origine, Types et Fonctions, OP, cit. http://WWW.politiste.Com

وفي إطار الحديث عن أنواع الأحزاب التي برزت جراء الانقسامات والنزاع الاجتماعي اقترح **دانييل لويس سيلر Daniel louis seiler** وجود 07 أنواع أو عائلات مسيرة للنزاع الاجتماعي وهي:

1- الأحزاب البرجوازية ↔ أحزاب العمال جراء الانقسام (الملاك/العمال) les partis bourgeois --- les partis ouvriers.

3- الأحزاب الدينية ↔ الأحزاب المعارضة لرجال الدين جراء الانقسام (الكنيسة/الدولة) Cléricaux ↔ anticlérieaux .

5- الأحزاب المركزية ↔ الأحزاب المستقلة جراء الانقسام (المركز/ المحيط) Centralistes ↔ autonomiste

7- أحزاب الفلاحين agrariens جراء الانقسام (المدينة/الريف).

[1]- Nicolas Rouillot les partis politiques origine, Types et Fonctions. OP, cit.

ويركز سيلر **Seiler** على عاملين لتصنيف الأحزاب ضمن عائلة معينة هما:

1. العامل التاريخي: من خلال النظر للمشروع الأصلي الذي نشأ من أجله الحزب والتحالفات التي عقدت عند إنشائه، مع التغيرات التي طرأت عليه زمنيا،
2. العامل السوسيولوجي: بالتركيز على المسيرين للحزب (توجههم) والتركيز على الشبكات المختلفة المؤسسة للحزب (الجماعات الأولية والثانوية، المؤيدين، نظام القيم والتمثيل الجماعي للحزب.[1]

في حين ميز **ديفيد أبتر David Apter** بين نوعين من الأحزاب:

1. **أحزاب التمثيل: Parties of repressentation**.
2. **أحزاب التضامن Parties of solidarity** .

والأولى هي ذات طابع تعددي تنافسي وتتقيد بالدستور والقواعد الانتخابية.

اما الثانية فهي ذات طابع احتكاري وتسعى للقضاء على الأحزاب الأخرى، وإذا كانت خارج السلطة تسعى لتكثيف الاحتجاج على المظالم بهدف الإطاحة بالنظام القائم، واذا كانت بالسلطة فهي تسعى لدفع المجتمع نحو الأهداف التي يضعها الحزب، ويرى **أبتر Apter** أن اللجوء لحزب التضامن في المناطق المتخلفة سببه حاجة البلدان المختلفة إلى تحقيق وظيفة الربط **Linkage** بين القوى الاجتماعية المختلفة (قبلية، لغوية، دينية) وهو موجود خاصة بالدول الافريقية مثل: تشاد، الزائير.[2]

لقد تمكن عالم السياسة المقارنة **Jean Blondel جان بلوندال** عام **1978** في كتابه الأحزاب السياسية **Political parties** تجديد تصنيف النظم الحزبية دون تكرار نموذج دوفرجيه عبر تركيزه على الشروط الواجب توفرها في التنظيم الحزبي حتى يصل إلى السلطة وهي أربعة شروط :

1. **الحجم la taille:** فالحزب صغير الحجم يحتمل فشله، ولقياس الحجم يتم بمعرفة عدد الأعضاء والمناضلين وأصوات الحزب المتحصل عليها في الانتخابات على المدى الطويل.
2. **الوحدة L'unité:** ومعناها التماسك أكثر من الوحدة إذ على التنظيم الحزبي منع قيام كتلة ضد كتلة أخرى داخل الحزب.
3. **الديناميكية le dynamisme:** فعدد الأعضاء الكبير لا يعني شيئا، اذ لم يكن هناك انخراط في العمل الحزبي من طرفهم.

[1] - Yves meny- Ideologies, Partis politiques & Groups sociaux-presses de la fondation nationnale des Sciences politiques, paris, France, 1989, PP 206-207.

[2] – أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص ص: 142–143.

4. **التأثير la retentivite:** ومعناه حساسية الحزب إزاء نتائج الناخبين، ووجود قنوات اتصالية للتأثير المتبادل بين مناضلي الحزب وجماهير الحزب الانتخابية، معتبرا أن الشروط الثلاثة الأولى موجودة في جميع الأحزاب اما الرابعة فهي في أحزاب معينة فقط،[1] فالشروط السابقة ينبغي توفرها في أي حزب للتمكن من تصنيفه ضمن نمط معين.

فإعتمادا على معايير معينة يمكن تصنيف الأحزاب فمن خلال معيارين مهمين في تصنيف الأحزاب هما:

1- معيار التركيب الداخلي للحزب.

2- معيار العناصر الأساسية الإيديولوجية: الأهداف، ووظائف الحزب ومكانه في النظام السياسي.

-فمن خلال المعيار الأول يمكن تصنيف 2 أحزاب:

1- الأحزاب اللامركزية: والتي يتمتع بها قادة الحزب المحليون بصلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات (تبرز بالأحزاب المحافظة والليبرالية بأوروبا الغربية والو.م.أ).

2- الأحزاب المركزية: وكل شيء بها تحدده القيادة المركزية ما يبرز خاصة بالأحزاب الاشتراكية بأوروبا الغربية.

أما من خلال المعيار الثاني:

1- من حيث التركيب الاجتماعي: أحزاب (برجوازية، طبقة وسطى، عمالية، فلاحية، شعبية)

2- من حيث الإيديولوجية: أحزاب (راديكالية، يمينية، فاشية، محافظة، برجوازية) (ليبرالية-برجوازية) (الإصلاحية-الاشتراكية) ماركسية...الخ.

3- من حيث الوظائف: أحزاب حاكمة، أحزاب مهيمنة، أحزاب معارضة.

4- من حيث التركيب الداخلي: أحزاب ذات طابع عسكري، أحزاب أوتوقراطية، أحزاب ديمقراطية.[2]

والجدول (14) يوضح تصنيف الأحزاب السياسية وفق مجموعة معايير معينة:

[1] - Daniel louis seiler, Op , cit, PP 163-164.

[2] - صالح جواد كاظم- علي غالب العاني، مرجع سابق، ص ص 111-112.

السمة التي يتم وفقها التصنيف: Classificational Feature	نوع الحزب: Party type
تركيبة الأعضاء وجمهور الناخبين للحزب Structure of members and constituency	الحزب الماسك لكل شيء Catch-all-party حزب الطبقة Class –based-party حزب المصلحة Interest-Based-party
الأصول الاجتماعية لجمهور الناخبين Social origins of constituency	العمال Workers حزب الفلاحين Farmers party حزب رجال الأعمال والمصالح الصغار Small Business interests party.
البناء التنظيمي Organizational Structure	حزب الوجهاء Notabilities party حزب الأطر Cadre party حزب الجمهور .Mass Based party حزب الكارتل .Cartell party حزب العضوية Membership party
الأهداف الحزبية Party's Goals	حزب هدفه الانتخاب Vote- Seeking-party حزب هدفه الوظيفة Office-Sekking-party حزب هدفه الحكم Policy-Seeking-party
التوجه السياسي والإيديولوجي Political and ideological alignment	أحزاب اليمين المتطرف- المحافظة، المسيحية، الليبرالية، الخضر، الاجتماعية، الديمقراطية، الاشتراكية، الشيوعية. Extreme right- Wing, Conservative, Christian, liberal, Green, Social, democrat, .Socialist, Communist parties
الموقف إزاء النظام السياسي The attitude towards the	أحزاب نظام متوافقة Systemcompliant parties مقابل VS

أحزاب نظام متناقضة Systemadversed parties	political system
أحزاب ديمقراطية Democratic أحزاب متسلطة Authoritarian أحزاب إستبدادية totolitarianism أحزاب الدولة ودور الحزب الواحد State parties and single party rule	السيطرة على السلطة Claim to power

جدول: (14) يوضح تصنيف الأحزاب السياسية وفق مجموعة معايير محددة.

Source : Authors compilation (CF.Winkler 2002, 215, Schreyer, Schwarzmeier 2000, 127)

نقلا عن:

Kristina Weissenbach, Politial parties and party types conceptual Approaches to the institutionalization of political parties in Transitional states- Konard Adenauer- Stiftung manila office- philippine- 2010- P17.

المطلب الثاني: تصنيف "لاري دايموند" و "ريشارد غونتر" للأحزاب السياسية.

قام كل من **لاري دايموند Larry Diamond** و **ريشارد غونتر Richard Gunther** 15 نوعا للأحزاب السياسية، مثلما يوضحه **الشكل رقم (03)** معتمدين على ثلاثة معايير أساسية:

1- **طبيعة تنظيم الحزب** (سميكة/ رقيقة، مستندة إلى النخبة أم الجماهير) .

The **Nature of the party's organization** (Thick/thin, elite-Based or mass-based)

2- **التوجه البرنامجي للحزب:** (الإيديولوجية، التخصصية، توجهات العملاء).

The programmatic orientation of the party : (ideological, particularistic, clientele – oriented ….etc)

3- **التسامح والتعددية:** (أو الديمقراطية في مواجهة الهيمنة التقليدية أو مواجهة النظام) .

Tolerant and pluralistic : (or democratic versus proto-hegemonic or anti-system .

معتبرين أن تصنيفهم هذا شامل وواسع ويفتقد للبخل الشديد الذي يتميز به غيره من التصنيفات فهو يصنف بدقة أكبر الأحزاب الموجودة على المستوى العالمي، موجهين نقدين للتصنيفات القائمة من ناحية 1- سوء تأويلها وتفسيرها فمثلا **الحزب الملتقط (catch all party)** كل باحث كان له شرح معين لهذا النوع.

2- التصنيفات القائمة غير دقيقة فمثلا التصنيفات التي تقوم على أساس الوظيفة ليست دقيقة لأن الوظائف الحزبية مثلما يرى **سيغموند نيومان Sigmund Neumann** (1956) هي وظائف متعددة جدا.[1] فتصنيف كل حزب على أساس وظيفة معينة معناه عدد لا متناهي من الأحزاب.

كما إعتمدا في تصنيفهم على التطور التاريخي لأنواع الأحزاب منذ عام 1850 لغاية 2000 إلى جانب سماكة **(Thick)** أو نحافة **THin** التنظيم الحزبي، والعلاقة بين سماكة ونحافة التنظيم والبعد الزمني ليست إعتباطية، بل لأن الحزب يأتي للوجود في سياق محددات اجتماعية تتطور مع مرور الوقت وضمن هذا السياق يمكن للمؤسسين الأوائل أن يتركوا أثرا مستمرا على الطبيعة التنظيمية للحزب لعقود قادمة، **فالعامل التاريخي** رفقة **سماكة أو نحافة التنظيم** مهيمن لسببين:

1- عندما تصبح الأحزاب ذات بنية مؤسساتية ثابتة فهي تصبح مقاومة لظروف التغير التاريخي، وتحافظ بذلك على عضويتها وهويتها.

2- السياق الاجتماعي والتكنولوجي وتغيره يأثر كذلك على تطور الأحزاب.فقدموا من خلال تصنيفهم هذا خمسة أنواع للأصناف الحزبية، وكل عائلة تحتوي على أنواع معينة من الأحزاب على النحو التالي بما مجموعه 15 نوع من الأحزاب :[2]

1- الصنف الأول: أحزاب النخبة Elite parties: وظهرت جراء تحالف النخب الوطنية والمحلية فهي بذلك ليست إيديولوجية في برنامجها وهي ذات تسلسل هرمي وبها محسوبية وتكون تعاونية اتجاه بعضها البعض (أحزاب النخبة الأخرى) وهو ما تجلى في بريطانيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بمجلس العموم مع المحافظين وكذا بفرنسا وبالبرازيل لوقتنا الحالي وتضم:

1/ الأحزاب الزبونية: وظهرت جراء التحول الصناعي بالغرب أين تراجعت النخب التقليدية وحلت محلها النخب المهيمنة إقتصاديا وتعتمد الأحزاب الزبونية على حشد الجماهير عبر

[1] - Richard Gunther and larry Diamond- Species of Political parties : A New typology-party politics- No2, 2003, Sage Publications, P 167. In: http://www.olemiss.edu/courses/pol628/guntherdiamond03.pdf

[2] - Ibid, P 169.

إستثمارها في حل مشاكلهم، مستعملتا علاقاتها الشخصية لتحقيق الإزدهار الاقتصادي، وهي تعتمد على المحسوبية كوسيلة للتعبئة الانتخابية.*

2/. أحزاب النخب التقليدية: وهي الأولى من حيث الظهور وتعتمد على النخب المحلية كالنبلاء...الخ.[1]

2- الصنف الثاني:أحزاب الجماهير: برزت مع انتشار الاشتراكية ثم الشيوعية بالغرب ويعد العامل المالي مهما أيضا في نشأة أحزاب الجماهير فبينما أحزاب النخب لم يكن لها مشكل التمويل واجهت أحزاب الجماهير صعوبة التمويل فعملت أحزاب الجماهير على جمع أكبر عدد من الأعضاء وجعلتهم يدفعون اشتراكات شهرية أو سنوية، كما أن نشأة هذه الأحزاب كان سببها رغبتها في ترسيخ الثقافة السياسية لدى طبقة العمال ما تجلى في الأحزاب الاشراكية وهذا في أوائل القرن التاسع عشر[2]. بالإضافة إلى عامل الاقتراع الشامل الذي سبق الحديث عنه والأحزاب الجماهيرية تضم:

1/ الأحزاب الاشتراكية: التي تضم بدورها 1.1. **أحزاب الجمهور الطبقية (class-mass)** وهي أكثر هيمنة ومثلما يرى **كيرشهايمر Kirchheimer** -1966- فإن مركز القوة بها يكون في يد اللجنة التنفيذية بالأمانة العامة للحزب وأمانة الحزب هي المسيطرة على برنامج الحزب واختيار المرشحين، وهناك احتمال أكبر نشوب انقسام* داخل هذا النوع من الأحزاب بين البراغماتيين (الباحثين عن النصر الانتخابي) والإيديولوجيين الذين يبحثون عن من يساندهم إيديولوجيا فقط .[3]

2/ الأحزاب اللينينية: وتعد الماركسية والمركزية البيروقراطية أحد مبادئها وهي الأحزاب التي تعلن عن نفسها أحزابا طلائعية، حسب مفهوم الحزب لدي "**لينين**" الذي يعتبره الطليعة المستنيرة للطبقة العاملة والأحزاب اللينينية لا تكتفي بالعمال فقط بل الفلاحين والطبقة الوسطى أيضا كممثلين لقاعدتها الشعبية.[4] ومثالها الإتحاد السوفياتي سابقا والصين حاليا.

---

* ظهرت الأحزاب الزبونية بعد الحرب العالمية الثانية بجنوب ايطاليا وأرياف اليابان وحاليا تراجعت بسبب فضائح الفساد التي تلاحقها في إيطاليا، تايلندا، الفيليبين.

[1] - Ibid, P (175-177).

[2] - سعاد الشرقاوي – مرجع سابق – ص 215.

- وهذا ما حدث بالجمهورية الأولى بايطاليا وانقسام الحزب الاشتراكي الديمقراطي (القديم) والحزب الاشتراكي الايطالي الذي انشق عن الأول.*

[3] - Gunther and Diamond, OP, cit P 179.

[4] – فيليب برو – مرجع سابق، ص 360.

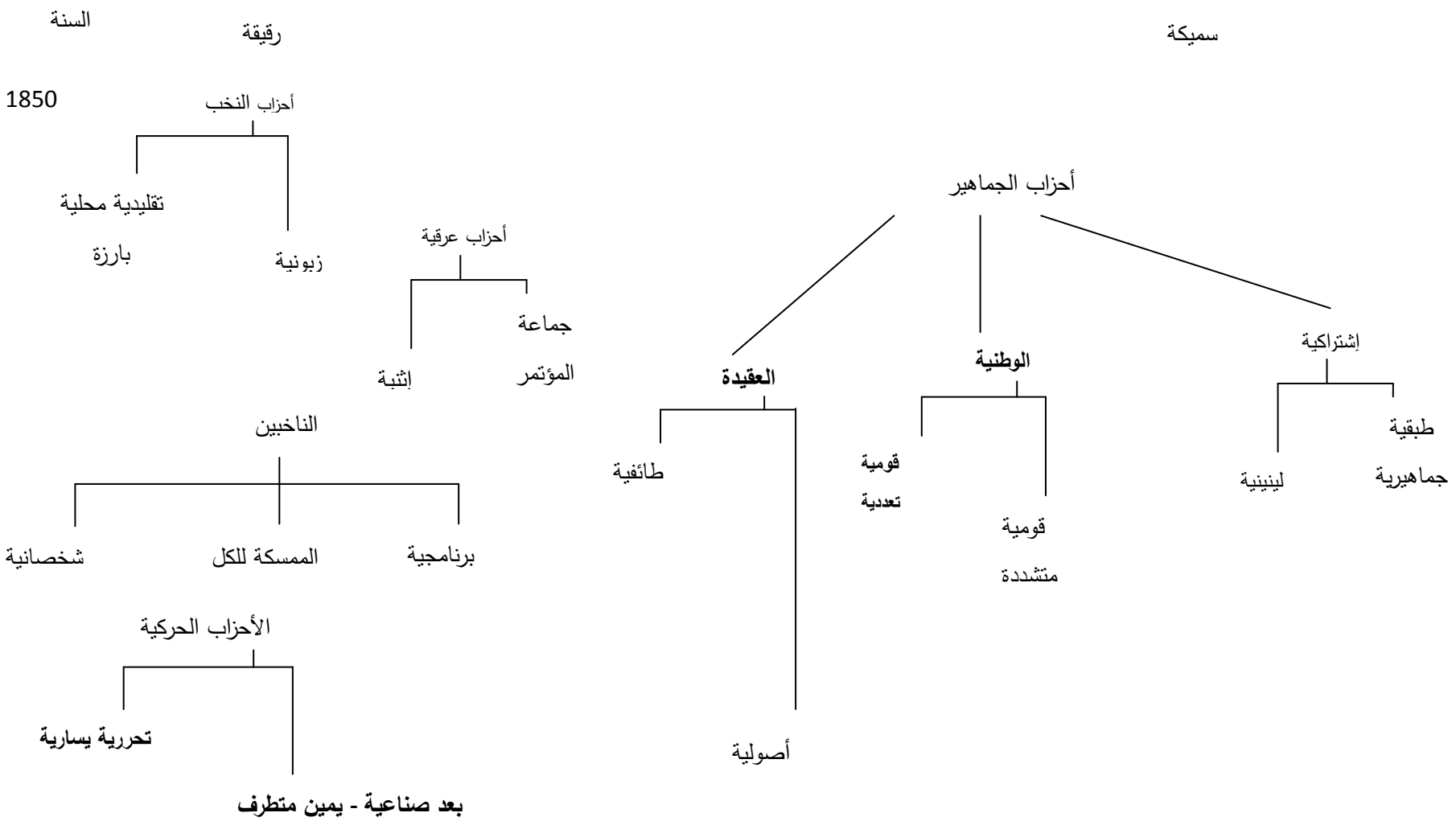

شكل رقم(03): يوضح تطور أنواع التنظيمات الحزبية بين 1850 و2000.

Source : Gunter and Diamond, Species of political parties a New typology, Op, cit, P 173.

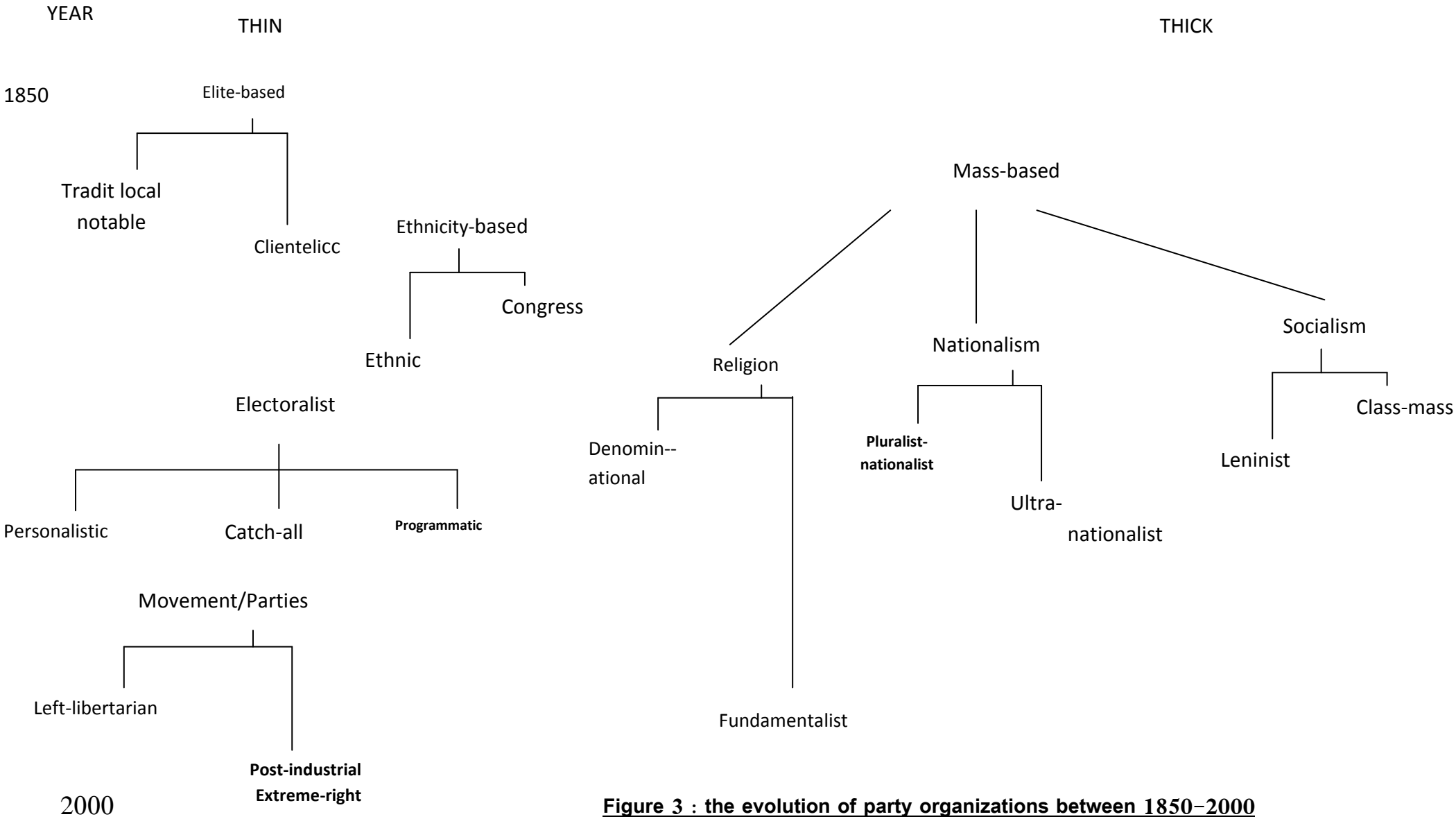

Figure 3 : the evolution of party organizations between 1850−2000

3/ الأحزاب الوطنية: وبها بدورها نوعين هما:

1 أحزاب القومية التعددية: تنطوي عضويتها على المتضامنين وتعتمد على التعاون مع مجموعات فرعية ثانوية كالتنظيمات الثقافية وأحيانا النقابات العمالية، وأهدافها تكون (لغوية وثقافية) مثل **الحزب الوطني الباسكي (فاسكو Vasco)** حتى 1990 والحزب الديمقراطي التايواني.

2 أحزاب القومية المتطرفة: تكون أكثر هيمنة وتقدوم أيديولوجية تمجد الأمة والعرق أكثر من الفرد وتكره الأقليات، وتعتز باستخدام القوة شبه العسكرية وتعتمد على ميليشيا الحزب النازي، والفاشي – سابقا، أمثلة عن هذا النوع.*

4/ **أحزاب العقيدة:** وبها نوعين أيضا:

1- الأحزاب الطائفية: وتعود للقرن 19 وبرزت بعد الحرب العالمية الثانية وتجلت في **الأحزاب الديمقراطية المسيحية** بغرب أوروبا (ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا...الخ) وهي تشترك مع الأحزاب الجماهيرية من ناحية اعتمادها على قاعدة أعضاء واسعة من أجل تمويلها وكذا الصحافة والتواصل والتحالف مع المؤسسات الدينية والنقابات العمالية إلا أنها تختلف معها من ناحية أن أيديولوجيتها دينية في حين الجماهيرية هي ذات أيديولوجية علمانية.

2- الأحزاب الأصولية: والفرق بينها وبين الأولى أي الطائفية هو أن هذه الأصولية تسعى لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع وفق نظام عقائدي ومبادئ دينية صارمة في حين الطائفية تتبنى تنوع الآراء في جدول أعمالها، والأحزاب الأصولية تكون عضويتها واسعة وتمتد لجميع أنحاء المجتمع، ومثالها **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** بالجزائر، و **حزب الرفاه** المحظور بتركيا.- سابقا-.

الصنف الثالث: **الأحزاب ذات الأساس العرقي:** وهي تفتقد لتنظيم واسع، وضمن برنامجها الانتخابي تقدم برنامجا إنتخابيا محدود يمثل مصالح فئة معينة وليس وطنية مثل الأحزاب القومية، والأحزاب العرقية تضم نوعين هما:

1/حزب المؤتمر: وهو عبارة عن ائتلاف للأحزاب العرقية ضمن حزب واحد وأحزاب المؤتمر من الناحية المحلية قد تساهم في خدمة مصالح فئة معينة، لكن على المستوى الوطني فهي تنادي بالوحدة الوطنية، ومثالها حزب المؤتمر بالهند حزب الاتحاد الوطني الإفريقي في كينيا.

2/ الأحزاب الإثنية: وهي أحزاب جد عنصرية وقد يكون لها مطالب انفصالية أكثر.

الصنف الرابع: أحزاب الناخبين: – وسبق الإشارة إليها- وتضم أنواع من الأحزاب هي:

1/ **الحزب الملتقط Catch-all-party:** هي ذات تنظيم تعددي، متسامحة أيديولوجيتها سطحية وغامضة وذات توجه انتخابي واضح، وفي عملية التعبئة تعمل على شمولها، وتوزعها على طول

* – الأحزاب القومية المتطرفة: حزب الإتحاد الديمقراطي الكرواتي بزعامة Tudjman franjo وحزب الوحدة الوطنية الروسي بزعامة Alexander barkashov .

(خط الرأي العام) (من اليسار إلى اليمين) ومثالها حزب الديمقراطيين بالو.م.أ وحزب العمال ببريطانيا بزعامة (توني بلير)

2/ **حزب البرنامج:** هي تعددية متسامحة تركز على الوظيفة الانتخابية معتمدتا على مرشحيها ولديها جدول أعمال وبرنامج وأيديولوجية مثالية ومثالها "حزب المحافظين البريطاني" بزعامة "مارغريت تاتشر" (Margeret Thatcher)– سابقا– والجمهوريون **The republicans** منذ عام 1980 بالو.م.أ.[1]

3/ **الأحزاب الشخصية:** وتبنى هذه الأحزاب على سيطرة زعيم واحد يمكنها من الاستقطاب إعتمادا على شعبية قائدها وموارده المالية، ومثاله حزب "فورزا إيطاليا" بإيطاليا بزعامة "سلفيوبرلسكوني" .أو قد يكون القائد هو مؤسس الحزب وفي هذه الأحزاب التنظيم الحزبي يكون مبني على مؤسسات ضعيفة ولا يعتمد كثيرا على تعزيز الديمقراطية الحزبية الداخلية.[2]

الصنف الخامس: أحزاب الحركة: ومثالها حزب **الخضر الألماني German greens** و**حزب الحرية النمساوي Austrian Freedom party**، وهذه الأنواع من التنظيمات ظلت تقدم مرشحين بانتظام وناجحة في انتخاب أعضائها بالبرلمان، فعام 1999 بألمانيا شكل الخضر جزءا من الحكومة الائتلافية الوطنية، وهناك نوعين رئيسيين من أحزاب الحركة وهما:

1/ **أحزاب تحررية يسارية:** وهي ذات عضوية مفتوحة وهي حسب **هاربرت كيتشالت Herbert Kitschelt** موجهة للفوز بالمناصب الحكومية عبر انتخابات ولديها موظفين فنيين، وتنظيم حزبي واسع، وتمثل جماعات المصالح الاقتصادية وتكون جد قلقة من قضايا التوزيع الاقتصادي.

2/ **أحزاب ما بعد الصناعية وأحزاب اليمين المتطرف:**[*] – وتمثل لدى **Gunther and Diamond** نوع واحد–، ويرى بيار إيقنازي **(Pieree ignazi)** (1996) أنها ترتكز على نهج **الإغتراب Alienation** في تركيزها على مسائل الهوية **identity** والتقاليد والأمن، وفي نفس الوقت تهاجم الدولة

جراء تدخلها في الاقتصاد وسياسات الرعاية الاجتماعية وهي مثل **الأحزاب الفاشية** تتبنى مبدأ القيادة **Leadership–principle** ولا تشكك في توجيهات الزعيم[3].

---

[1] - Gunther and Diamond- OP, Cit, P (181-187).

[2] – سوزان سكارو– الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية: تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية– ترجمة: نور الأسعد، بيروت، لبنان، 2006، ص 16.

[*] كأمثلة عن حزب اليمين–المتطرف هناك " الجبهة الوطنية Front national بزعامة le pen أو حزب الحرية Freedom party بزعامة هايدر Haider.

[3] - Gunther and Diamond- OP, Cit, P.189

لكن رغم هذا في السياسات الحديثة التمييز بين اليسار واليمين قد يكون أمرا سطحيا ومغالطا لأنه وفي سياق الانتخابات غالبا ما يتم تجاوز المبادئ الأساسية التي قامت من أجلها الأحزاب في سبيل البحث عن الأصوات والمقاعد البرلمانية.

فالبراغماتية تصنع لها طريقا على حساب أيديولوجية وعقيدة الحزب، وهذا ما يثبت لنا تحول العديد من الأحزاب الاشتراكية (المصنفة ضمن اليسار) بالدول الأوروبية مثل حزب العمال بزعامة (توني بلير) (Tony Blair) ببريطانيا والديمقراطيون في الو.م.أ بزعامة كلينتونBill Clinton – في وقت سابق– تحركت بسرعة نحو **اليسار –الوسط centre–left** في سبيل البحث عن ما يسمى بالطريق الثالث **Third Way** ونتج عنها تشويه للتمييز الأيديولوجي للأحزاب السياسية جراء التحول من القضايا القديمة نحو قضايا جديدة مثل البيئة: حقوق الحيوان، المساواة بين الجنسين، حقوق المرأة...الخ[1].

[1] - KHabele matlosa and Victor shale. Op, Cit, PP–7 8.

المبحث الرابع: وظائف وتحديات الأحـزاب السياسية.

سنوضح أولا خلال هذا المبحث أهم وظائف الأحزاب السياسية لدى مجموعة من أهم الباحثين والمفكرين في العلوم السياسية الذين حددوا مجموعة الوظائف الأساسية والرئيسية التي يجب أن تقوم بها مختلف الأحزاب السياسية، لننتقل بعدها إلى توضيح وشرح بعض هذه الوظائف كل على حدى.

المطلب الأول: وظائف الأحزاب السياسية لدى مجموعة من الباحثين:

إن تحديد مجموعة وظائف للأحزاب السياسية هو أمر يختلف من باحث لآخر فهناك من الباحثين من ركز على وظائف معينة في حين ركز غيرهم من الباحثين على وظائف أخرى، لذلك فسوف نعرض أولا، للوظائف التي حددها بعض الباحثون كل على حدى ثم ننتقل بعدها لشرح أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية.

01/حدد **موريس دوفرجيه**" في كتابه **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري** وظيفتين مهمتين للأحزاب السياسية هما:

1. تأطير الناخبين: من خلال ناحيتين: 1/ التأطير الايديولوجي: فلا يوجد أي حزب ينجح أيديولوجيا دون تعبيره على الطموحات والأفكار الكامنة لدى فئة من المواطنين.

2/ اصطفاء المرشحين: عبر تقديم مرشحين مقترحين على الناخبين.

2. تأطير المنتخبين: فالأحزاب السياسية تضمن في آن واحد الاتصال المباشر بين المنتخبين والناخبين واتصال المنتخبين فيما بينهم فهناك:

1/. الاتصال المباشر بين المنتخبين والناخبين، فللمنتخبين كل المصلحة في الحفاظ على الاتصال مع الناخبين لضمان إعادة انتخابهم من جديد.

2/. التأطير البرلماني للمنتخبين: فقبل تطور الأحزاب كان النواب مستقلين عن بعضهم البعض وأدى تطور الأحزاب إلى جمع المنتخبين من الحزب الواحد ضمن مجموعة برلمانية وهذه المجموعة وظيفتها التنسيق بين منتخبي الحزب.[1]

02/ **روبرت ميرتون Robert merton** وفي كتابه **العناصر النظرية والمنهج الاجتماعي Eléments de théorie et de méthode Sociologique** لعام 1965 فميز بين نوعين من الوظائف:

1- وظائف واضحة les Fonction manifestes وتساهم في تكييف تأقلم النظام مع كل ما يمثل المطالب من طرف المشاركين وتشمل هذه الوظائف:

1/. الوظيفة الانتخابية: بالسيطرة على المؤسسات السياسية والتعبير عن المواقف السياسية.

[1]- موريس دوفرجيه: مرجع سابق، ص (75-77).

2/ وظيفة توجيه وهيكلة الرأي العام.

3/. وظائف التنشئة السياسية وتجميع المصالح.

4/ وظيفة هيكلة وتنظيم عملية التصويت.

2- الوظائف الباطنة les Fonctions latentes: وهي ليست مفهومة ولا مرغوبة من قبل المشاركين في النظام السياسي وتعبر أكثر شيء عن مصالح الحزب، وهي مستوحاة من الو.م.أ في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وتشمل بالأساس وظائف المساعدة عبر تقديم خدمات اجتماعية عامة (مثل: تمكين الحراك الاجتماعي للفقراء) والأحزاب هنا تقوم بهذه الوظيفة مقابل الحصول على أصوات المنتفعين.[1]

03/ **بيتر ميركل peter merkel في كتابه لعام 1970 السياسة المقارنة الحديثة modern comparative politics** فتحدث عن ستة وظائف هي:

1. توظيف وترشيح القيادات الممثلة للمناصب الحكومية.
2. المساهمة في صنع برامج السياسات العامة.
3. التنسيق ومراقبة المؤسسات الحكومية.
4. إرضاء المنتسبين عبر التوفيق بين مختلف المطالب الاجتماعية وإقامة نظام موحد للعقائد والأيديولودجية.
5. الدمج الاجتماعي للأفراد وتعبئة المؤيدين والتنشئة السياسية.
6. المحافظة على النظام السياسي من السقوط.[2]

04/ **جورج لافو Georges lavau** في كتابه لعام 1969 (الأحزاب والأنظمة السياسية **partis et systémes politiques** فقد استنتج ثلاثة وظائف رئيسية للأحزاب السياسية هي:

1. **وظيفة منح الشرعية- الاستقرار une fonction de légitimation-Stabilisation:** لأن الأحزاب السياسية تقضي على النزاعات الجهوية وعلى المركزية السياسية.

2. **الوظيفة المنبرية Fonction Tribunitienne:** فالحزب هو منبر يمثل ويشمل جميع الفئات الاجتماعية، ويرى أن الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1968 قد أدى هذه الوظيفة من خلال دعمه لمطالب الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وهذا من أجل ضمان تمثيلها.

3. **وظيفة المراقبة السياسية la Fonction de reléve politique:** الحزب السياسي له دور نقد واقتراح برامج سياسية إما لتجنبها أو لتطبيقها، فالأحزاب المضادة للنظام **partis anti-systémes** لها دور نقدي دائما وهي مثل الأحزاب الاحتجاجية التي تسلط الضوء على القضايا

[1] - Nicolas rouillet, OP, cit.

[2] - Daniel louis seiler- OP, Cit, P.32

المهمة التي لم تعالجها السلطات السياسية (القضايا البيئية الهجرة...الخ) والتي لا تركز على الأيديولوجية كثيرا.[1]

05/ حدد كل من لاري **دايموند larry Diamond وريتشارد غونتر Richard Gunther** في كتابهما الأحزاب السياسية والديمقراطية political parties and democracy لعام 2001 سبعة وظائف للأحزاب السياسية:

1. تقديم المرشح (**candidate nomination**) بتعيين متنافسين يمثلون الحزب.
2. التعبئة الانتخابية **electoral mobilization** وهي الوظيفة التي تكتسب بها الأحزاب السياسية الدعم الاجتماعي لمرشحيها.
3. تنظيم الوضع **Issue-structuring** فالأحزاب السياسية تلعب دورا هاما وحاسم في تنظيم الاختيارات والبدائل في مختلف القضايا بتغليب المصالح والمسائل الأولية على غيرها.
4. التمثيل المجتمعي **Societal representation** وتؤدي الأحزاب هذه الوظيفة بالمجالس التشريعية بعد الانتخابات أين يتم وضع التشريعات وفق ما تفكر به الأحزاب التي تنوب على مختلف المجموعات الاجتماعية.
5. تجميع المصالح **Interest aggregation** وهذه الوظيفة تختلف فيها الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية حسب الوسائل والمطالب والمصالح المنفصلة لكل مجموعة على حدى.
6. ترسيخ الحكومات **Forming and sustaining governments** عبر التعاون الحزبي ومنع التشقق بالحكومة.
7. التكامل الاجتماعي **Social intergration:** عبر تمكين الأحزاب السياسية للمواطن من المشاركة العملية في العملية السياسية، واذا نجحت في هذه المهمة فسيشعر المواطنين بأن مصلحتهم الشخصية قد ترسخت وتحققت.[2]

06/ يحدد أندرو هايوود **Andrew Heywood** عام 2002 في كتابه السياسة **politics** ستة وظائف أساسية للأحزاب السياسية في أي نظام ديمقراطي هي:

1. التمثيل **representation** عبر توجيه السياسة العامة وفق مصلحة الناخبين، وفي المعارضة تؤدي هذه الوظيفة بممارسة دور الرقيب على الحكومة.
2. تجنيد النخبة **elite formation and recruitment** فرؤساء الدول والحكومات غالبا ما يكونون زعماء للأحزاب السياسية وهذه الوظيفة تقتضي وجود قادة ديمقراطيون يطبقون الديمقراطية بأحزابهم.

---

[1] - Nicolas rouillot, OP, cit.

[2] - larry Diamond and richard Gunther- political parties and democracy- The johns Hopkins university press, Maryland –U.s.a –2001, PP 7-8.

3. صياغة وتحقيق الهدف **Goal formulation** الأحزاب السياسية هي القنوات الوسيطة التي تودع بها مطالب المجتمع وعندما تصل للسلطة تقوم بتحويل هذه الأهداف إلى صيغة وطنية.

4. التعبير عن المصالح **Interest articulation** وهي مهمة لأن الأحزاب تحاول فيها التوفيق بين مختلف المطالب المجتمعية.

5. التعبئة الاجتماعية **Socialisation and mobilisation**. الأحزاب السياسية تمثل وكلاء نقديين للتنشئة السياسية، التربية الاجتماعية، التعبئة.

6. تنظيم الحكومة **Organisation of government** بدون أحزاب سياسية المجتمعات الحديثة تكون صعبة الانقياد، فالأحزاب تسهل من عملية تشكيل الحكومات المستقرة والشرعية وتعزز من تماسكها السياسي، ونظريا الحكومة المشكلة من حزب واحد تكون أكثر استقرارا من المشكلة من عدة أحزاب، لكن من ناحية الممارسة الأمر غير صحيح دائما.[1]

والجدول رقم (15) يوضح الوظائف الستة السابق ذكرها موزعة بين أحزاب الحكومة والمعارضة.

الوظيفة:	التعبير عن المصالح Interest articulation	تجميع المصالح Interest aggregation	التوظيف/التجنيد recruitment
الحكومة Government	تطبيق السياسات Implements policies	الحفاظ على الدعم الانتخابي للحكومة Sustains electoral Support for government	ملء المناصب الحكومية Fills government positions
المعارضة opposition	تطوير البدائل Develops alternatives	كسب الدعم الانتخابي للتغيير Gains electoral Support for change	بناء محيط من الأشخاص ذوي الكفاءة Builds pool of competent people

جدول (15): وظائف الأحزاب السياسية في الحكومة والمعارضة.

Source : Khabele Matlosa and Victor shale– Political parties programme Hand book– published by EISA –Johansburg– South africa– 2008.p05.

[1] - Khabele Matlosa and Victor shale, OP, Cit, P (4-6).

07/ أما **دومينيك شوغنولود Dominique chagnollaud:** في كتابه "**علم السياسة Science politique** عام 2010، اقترح بدوره سبعة وظائف للأحزاب السياسية وهي:

1. تنظيم وهيكلة التصويت **Structuration du vote** وهي الوظيفة الأولى للأحزاب التي تضمنها جميع دساتير العالم.
2. الأحزاب كمختبر للأفكار **laboratoire d'idées** من خلال نشر الأيديولوجية المشاركة في النقاشات السياسية، البرامج التنموية، تشكيل الرأي العام.
3. التوظيف السياسي **recrutement politique** وهي تسمح باختيار المرشحين السياسيين.
4. وظيفة الحكومة **gouvernement** فالأحزاب تشارك في تسيير السلطة السياسية.
5. التنشئة السياسية **Socialisation politique** عبر دمج المواطنين في النظام السياسي.
6. الوساطة **médiation et patronage** فهي تعمل قدر استطاعتها على تقديم المساعدات والخدمات للمواطنين.
7. وظيفة منبرية **Tribunition** فهي تدمج المستبعدين والمقصيين عن النظام السياسي وتمكنهم من الاندماج معه.[1]

المطلب الثاني: الوظائف الرئيسية للأحزاب السياسية.

1) وظيفة الربط:

والتي يعد **كاي لاوسون Kay lawson** أهم من تحدث عنها عام 1976 بحديثه عن حزب الربط **party–linkage** معتبرا أن الأحزاب التي تطمح للسلطة هي وحدها الضامنة للتواصل والربط **to link** بين الجماهير والسلطة السياسية فالأحزاب السياسية تمارس السلطة بإسم المواطنين والجماهير وفكرة هذه الأحزاب هي إقامة تواصل حر ومستمر بين الحكام والمحكومين **Gouvernants et gouvernés** وحدد **كاي لاوسون Kay lawson** نوعين للربط هما:

1. **الربط عبر التغلغل la conection pare pénétration:** أين يقوم زعماء الأحزاب بنشر وكلائهم السياسيين في جمعيات المواطنين وهؤلاء يختارون من يوكلون في الحكم.
2. **الربط عبر التفاعل la conection par réaction:** والأحزاب هنا تكيف سياساتها مع مطالب وردود أفعال المواطنين وتحاول إقناع المواطنين للقبول بسياساتهم – كما حدد **Kay lawson** أربعة أشكال تتم وفقها وظيفة الربط من طرف الأحزاب هي:

1/. الأحزاب تكون همزة وصل بين المواطنين والسلطة **(ربط عبر المشاركة السياسية).**

2/. ضمان الربط بين السياسات الحكومية ومطالب المواطنين **(ربط عبر تكييف السياسات).**

[1] - Nicolas Rouillot, OP, cit.

3/. تلعب الأحزاب دور **الوسيط-المدير entre-metteurs** في علاقاتها مع العملاء فهي توصل مطالب المواطنين للسلطة وتوصل معها مطالبها الخاصة **(ربط عبر التبادل المنفعي)**.

4/. تعد الأحزاب الذراع المؤقت للسلطة من خلال البرامج **(ربط عبر السلطة)**.[1]

2). وظيفة الاتصال:

إن وظيفة الاتصال جد مهمة وتقوم بها الأحزاب وفق شكلين:

1. الاتصال المباشر: تتحكم فيها التنظيمات الحزبية ومنها: اجتماعات الفروع المحلية والمؤتمرات الحزبية الاقليمية أو الوطنية، الحملات المحلية، المناظرات، خطابات القادة الجولات الانتخابية، المنشورات، الشعارات الحزبية، الملصقات، البيانات الرسمية.

2. الاتصال غير المباشر: وتلجأ إليه الأحزاب لبلوغ الجمهور الأوسع مثل الناخبين المترددين الذين لم يحسموا خياراتهم بعد، وهذا عبر المؤتمرات الصحافية المنتظمة، المواجيز الاخبارية، المقابلات مع القادة، نشر رسالة الحزب عبر الصحف، الإذاعة، التلفزيون، المواقع الالكترونية، إن الأمر المهم في قنوات الاتصال هو أنها تقود حتما لما يعرف بـ **المعلومات الارتجاعية العامة public feedback** فالأحزاب في النظام الديمقراطي تتدفق اتصالاتها نحو الشعب، لكنها تسعى أيضا لاكتشاف مخاوف الشعب وأولوياته إزاء السياسات وهنا يبرز الاتصال التفاعلي من أسفل إلى أعلى، مثلما يوضحه الشكل رقم (04) وكيف تطور الأحزاب سياساتها وتعدلها على ضوء المعلومات الارتجاعية للشعب.[2]

3) وظيفة ترسيخ الديمقراطية:

فالأحزاب تبدأ في وظيفتها عبر تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب في حد ذاتها Implementing Intra-party democracy من خلال **06** أمور رئيسية هي:

1. **اختيار المرشحين selecting candidates:** إما عبر الاقتراع المباشر من طرف المؤهلين للانتخاب داخل الحزب أو 2- عبر التعيين من طرف المجالس الحزبية والأحزاب تركز على اختيار المرشحين من أعضاء الحزب ذوي المستوى الرفيع والدافعين لرسوم الاشتراك.

2. **اختيار القادة Selecting leaders:** في النظامين البرلماني والرئاسي اختيار قائد الحزب يعني اختيار المرشح لمنصب رئيس الدولة واختيار القادة يختلف من حزب لآخر والمهم هو أن يكون بطريقة ديمقراطية.

3. **وضع السياسات الحزبية Setting party politicies:** من الطرق المستعملة في تقييم درجة الديمقراطية داخل الحزب هو الاستفسار عمن يساعد في تحديد مضمون الوعود الانتخابية

[1] - Daniel louis seiler- OP, Cit, P 209

[2] - بيبا نوريس- الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية: التطورات في اتصالات الأحزاب- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ترجمة نور الأسعد، بيروت-لبنان، 2006، ص (3-5).

الحزبية، ففي الأحزاب الأكثر تشاركية قد يطلب من أعضاء الحزب الاقتراع حول مواقف حزبية معينة رغم أن غالبية الأحزاب تذهب إلى خيار أقل تشاركية ومعناه الطلب من مندوبي المؤتمر الحزبي الموافقة على مجموعة من الالتزامات التي تحضرها لجنة حزبية، كما أن الأحزاب السياسية تقيم من حين إلى آخر استفتاءات عامة داخلية تطرح قضايا سياسية معينة، خاصة عند وجود اختلافات في الرأي بين قادة الأحزاب.[1]

4. **دستور الحزب The party constitution:** إذ يتعين على قادة الحزب ومنظميه قبل وضع القانون الأساسي أن يدخلوا في مناقشات عديدة عن فلسفة الحزب والغرض منه وعن تنظيمه الداخلي وأشكال صنع القرار.

5. **التنظيم الحزبي The party organization:** عبر توضيح الامتداد الحزبي للجان الحزبية من أعلى الهرم لقاعدته، المجلس الوطني–اللجنة التنفيذية– اللجان الاقليمية–اللجان المناطقية– اللجان المحلية–أعضاء الحزب والمهم هو أن يتم توضيح مهمة ودور ومسؤوليات وسلطة كل عنصر على حدى.[2]

6. **استقطاب أعضاء للحزب (Membership recruitement:** تتنوع أساليب استقطاب أعضاء إلى الأحزاب حسب اختلاف مصادر الحزب وظروفه، ويتم هذا بمعرفة المواطنين الذين يدلون بأصواتهم لصالح الحزب والمتعاطفين معه، ولم ينظموا بعد للحزب ولا يدفعون رسوم العضوية، وهؤلاء هم أوضح هدف للإستقطاب فمثلا في **إيرلندا الشمالية** تسعى فروع **حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي** لاستقطاب 20% من الناخبين الذين يدلون بأصواتهم للحزب وضمهم لصفوف أعضائه، فإذا كان عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الحزب قد بلغ 10 آلاف ناخب في منطقة ما، يكون هدف الحزب في العام التالي إضافة 2000 عضو لقوائم أعضاء الحزب.[3]

أما على المستوى الخارجي فيأكد **ليجفارت Lijphart** على الدور المهم للأحزاب السياسية في بلده هولندا في ربط النخب لتصبح ضمن كتلة واحدة فالأحزاب في الديمقراطية التوافقية تسمح بوجود نخب أحزاب مختلفة ما يقضي على الاختلاف وهذه النخب لا تشارك في إعداد السياسات بل في تطبيقها أيضا،[4] فلقد ظلت الأحزاب السياسية ومنذ بداية نشأتها مرتبطة بالديمقراطية إذ أن **برايس Bryce 1921** يرى انه لا يوجد بلد حر ليس به أحزاب ولا يمكن لأي أحد أن يبرر لنا

---

[1]– سوزان سكارو– مرجع سابق، ص 11.

[2]– المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديمقراطية دليل للقادة المنظمين والناشطين حول الأسلوب الديمقراطي لبناء الأحزاب، ترجمة: مي الأحمر– المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت، لبنان، 2004، ص (15–17).

[3]– نفس المرجع السابق، ص ص 35–36

[4] - Kurt Richard luther and Kris deschouwer - party elites in Divided Societies: political parties in consociational democracy- routledge- london, 1999, P5.

كيف تعمل الحكومة التمثيلية أو النيابية بدون وجود أحزاب سياسية، اما **ستوكس Stokes** (1999) فيعتبر أن الأحزاب هي مستوطن الديمقراطية وهي الجزء المحتوم للديمقراطية، وقد كان للأحزاب دور مهم في تطور الديمقراطية في الو.م.أ و أوروبا الغربية.[1]

4) المعارضة الحزبية:

إن مشاركة الحزب خارج نطاق السلطة تتجسد في قيامه بدور المعارضة، وحول هذا الأمر يقول المفكر السياسي **سيغموند نيومان Sigmund Newmann** أن المعارضة في **انجلترا** أصبحت تشكل الجزء الأهم في البرلمان حيث يحترف أعضاؤها نقد سياسة الحزب الحاكم، فالمشاركة هنا ليست مجرد **(مجلس ظل) (Shadow cabinet)** ولكنها مشاركة نشطة في المراقبة الفعلية لعمل الحكومة وقراراتها السياسية.[2]

وفي الديمقراطيات الراسخة تؤدي أحزاب المعارضة عدة وظائف مهمة تشمل:

1. تجميع المصالح عبر تعبيرها عن التفضيلات والقيم والسياسات المفضلة.
2. تعزيز النقاش الفعال من خلال (حوار وطني) يدفع لمستوى أعلى من التنمية السياسية.
3. الحفاظ على الصلة مع الناخبين المهمشين والمحرومين من حقوقهم السياسية.
4. تحميل الحكومة لجميع مسؤولياتها وكشف سلبياتها.
5. تقديم برامج بديلة للسياسات الحكومية التي تحكم المجتمع، وينبغي لحزب السلطة الأخذ بهذه الآراء المقدمة من قبل **حكومة الانتظار Government in waiting** لغاية إجراء انتخابات حرة ونزيهة.
6. تعد ساحة لتدريب قادة المستقبل فوزراء **حكومة الظل Shadow-Cabinet ministers** على سبيل المثال يقومون بعمل حزبي فعلي ونموذجي (عبر المحاكاة في توليهم لمناصب وزارية).[3]

[1] - Jose ramon montero and richard gunther, OP, cit, P 05.

[2] – سليمان صالح الغويل: مرجع سابق، ص 179.

[3] - Julius Kiiza- The role of opposition parties in a democracy- a paper presented at the regional conference on political parties and Democratisation in East africa- 08/2005- p:08. In: http://www.kasyp.net/fileadmin/kasyp_files/Documents/reused/PP_the-role-of-opposition-parties-in-a-democracy_1_.pdf

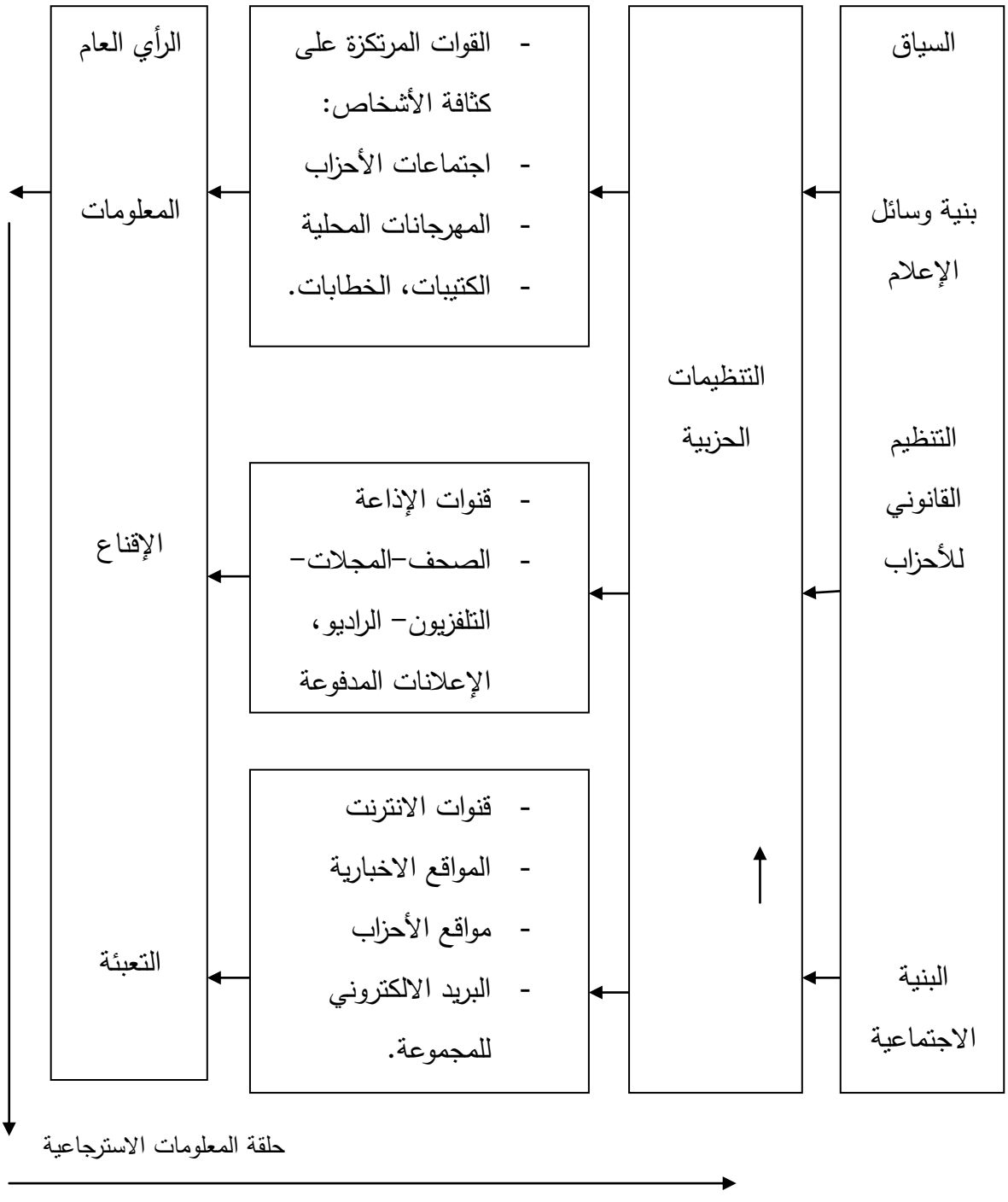

شكل (04) : يوضح قنوات إتصال الأحزاب والمعلومات الارتجاعية العامة للأحزاب السياسية.

المصدر: – بيبا نوريس: الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية التطورات في اتصالات الأحزاب، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ترجمة: نور الأسعد، بيروت–لبنان، 2006، ص 6.

5) وظيفة التسويق السياسي:(توجيه السوق السياسي)

تم نقل هذه الوظيفة من أدبيات التسويق **Marketing literature** وتم دمجه مع العلوم السياسية، وهنا اقترح **روبرت أرمرود Robert p.ormrod** نموذجه المفاهيمي حول **توجيه السوق السياسي political market orientation (PMO)** كنموذج مكمل لنماذج العلوم السياسية حول التنظيم الحزبي معرفا (PMO) بأنه: **يوجد أين يكون لجميع أعضاء الحزب حساسية إزاء مواقف أصحاب المصالح الداخلية والخارجية، الاحتياجات والرغبات ووضعها في إطار القيود المفروضة من طرف جميع أصحاب المصلحة لتطوير سياسات وبرامج حتى يتم الوصول إلى أهداف الحزب**" معتبرا انه كلما كان الحزب أكثر توجها نحو السوق السياسية من منافسيه الرئيسيين فانه يفوز بالانتخابات، فمفهومه يركز على ضرورة التوجه نحو السوق السياسي، عوض التركيز على التوجه نحو الحكومة، والأحزاب تختلف في تعاملها مع مجموعات المصالح فحزب الخضر مثلا هو حزب صغير يعتمد أكثر على دعم مجموعات المصالح في حين يعتمد حزب العمال بالمملكة المتحدة وهو حزب رئيسي على فهم آراء الناخبين على حساب جماعات المصالح، فجميع الأحزاب السياسية في حاجة إلى موارد والموارد التي تقدمها جماعات المصالح أفضل من تلك التي يقدمها الناخبون العاديون وهذا ما ترتكز عليه أدبيات (PMO)، في حين أن أدبيات العلوم السياسية تميل للمساواة بين الموارد مثل تمويل الدولة ورسوم العضوية مع العمل التطوعي من قبل نشطاء الأحزاب.[1]

– وهذا معناه ووفق **PMO** أن الأحزاب السياسية صارت تهتم أكثر وأكثر بتجميع مطالب مجموعات المصالح وتفضيلها على غيرها من المصالح نسبيا نظرا للطبيعة البرغماتية لهذه الوظيفة كون الأحزاب تحتاج إلى موارد كبيرة من أجل السيطرة والاستمرارية–.

6) تجميع المصالح السياسية Aggregting political interests:

إحدى الوظائف الهامة هو أن الحزب السياسي لا يكتفي بمجرد وضع المصالح السياسية بل يقوم أيضا بتجميعها في معطياته وقاعدة بياناته العامة من خلال برنامج شامل للحكم، فالأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية يجب أن تدمج بين جميع الاهتمامات في برنامجها الحكومي سواء على مستوى السياسيين وزراء، رؤساء أو في التمثيل الجماعي (البرلمان).[2] وتجميع المصالح مهم جدا للأحزاب السياسية لأنها تحاول بأن تضمن بأن تتماشى سياستها مع وجهات النظر المختلفة ومصالح ومطالب مختلف المجموعات الاجتماعية كمجموعات العمل، المجموعات الدينية، العرقية، الطبقات الاجتماعية، الفقراء، الشباب...الخ، فتجميع المصالح هي أحد أصعب الوظائف وتكون

[1] - Robert P. ormrod and Heather savigny. Political market orientation: a framework for understanding relationship structures in political parties- party politics- 2011- P 491.
http://ppq.sagepub.com/content/early/2011/03/19/1354068810389632.full.pdf+html
[2] - Kristina weissenbach- OP- cit, PP 11-12.

عبر وضع **جدول أعمال سياسي متماسك.**[1] وقد قام كل من **ألموند و باويل G. almond and powell** بتطوير وظيفة تجميع المصالح معتبرين انه عندما تقوم الأحزاب بتجميع المصالح، فهم يعملون كوكالات للديمقراطية **Agencies of democracy** وقد تساءل كل من **روكان Stein rokkan** و **ليبست martin lipset** حول الكيفية التي تحول بها الأحزاب المصالح المتناقضة إلى متوافقة دون إستعمالهم لمصطلح تجميع المصالح الذي يعد **جابر**يال **ألموند G. almond أول من استعمله كتعبير عن أحد الوظائف السيعة للنظام السياسي، ليؤكد رفقة بينغهام باويل G.Binigham powell** أن هناك بنى عديدة كالأحزاب تستطيع القيام بهذه الوظيفة معتبرين أن الأحزاب السياسية **1967** كانت ردا على التشققات **Cleavages** المنظمة والعميقة التي كانت جراء مصالح متناقضة، مستخلصين أربع تشققات في المجتمعات المعاصرة هي: **1. ايقاف تزايد الدولة القومية 2. الثورة الصناعية 3. التوتر بين الدولة والكنيسة 4. ثقافة الأمة والاختلاف اللغوي، العرقي، الديني** فالأحزاب في أصلها جاءت لتعبر عن مصالح متناقضة.[2]

7) وضع وتنفيذ السياسة العامة:

فالتعددية الحزبية تأثر على وضع السياسة العامة، فوفقا للنظرية الحزبية **partisan theory** ل **هيبلس Hibles 1992** فأحد المحددات الرئيسية للتغير في الخيارات السياسية والمخرجات السياسية في الديمقراطيات الدستورية هو تكوين الأحزاب للحكومة، ففرضية تأثير الأحزاب على السياسة العامة هي **نظرية إمبريقية مبسطة** لفرضية السوق السياسية الديمقراطية **democratic political market** التي تتصور السياسة كسوق يشارك فيها السياسيون في تنفيذ السياسات الحكومية، مقابل حصولهم على مزايا ودعم سياسي ومصالح معينة، وهناك **08** إقتراحات توضح تأثير الأحزاب السياسية على وضع السياسة العامة هي:

1. الدوائر الانتخابية الإجتماعية الخاصة بكل حزب تملك مجموعة من التفضيلات السياسية الخاصة بمواطني منطقة معينة.
2. التوجيهات السياسية المقترحة من قبل الأحزاب السياسية تعكس اختيارات الدوائر الاجتماعية المختلفة.
3. الأحزاب السياسية هي منظمات متعددة الهدف، وهدفها الرئيسي الوصول للمكاتب (السلطة).
4. شاغلوا الوظيفة –السلطة– من الأحزاب يختارون السياسات التي تتوافق مع (إرادة الحزب) وكذا المحققة لطموحات الدوائر الانتخابية الاجتماعية.

[1] - Khabele Matlosa and Victor shale, OP, Cit, PP 5-6.

[2]- kay Lawson and Thomas poguntke – how political parties respond: interest oggregation revisited – routledge – new York – u.s.a -2004. PP 251-252 .

5. الحكومات تكون قادرة على تنفيذ السياسات العامة المختارة من طرف الأحزاب السياسية التي تشغل الوظيفة الحكومية في حد ذاتها.
6. في مخرجات السياسة العامة، هناك اختلافات حول مضمونها كالإختلافات عبر الوطنية **cross national differences** أو الاختلافات داخل الوطنية **Within Nations differences** والاختلافات في السياسة العامة ترتبط بشكل واسع بالاختلافات بين الأحزاب المكونة للحكومة.
7. لجانب ذلك هناك متغيرات أخرى تأثر على السياسة العامة الحزبية مثل توزيع مقاعد البرلمان، المقاعد المحلية، البيئة الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد المتبادل بين الأحزاب السياسية.
8. السياسة العامة في النهاية تتأثر بالخلافات الحزبية فباحثون مثل: **stphens .1990anderson.1983. schmidt .1979** يرون أن توزيع الموارد الطاقة والقوة بين الطبقات الاجتماعية يؤثر على الاختلاف بين الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة، أما **(كلير Keeler 1993)** فيعتبر أن سلطة الحزب الحاكم من الحزب المعارض، تقاس حسب أوجه الاختلاف في المقاعد البرلمانية والأصوات (من يسيطر على البرلمان من الأحزاب يؤثر أكثر على السياسة العامة).[1]

8) توظيف وإختيار المؤهلين لشغل وظائف بالحكومة :

وهي الوظيفة التي سماها **جورج لافو Georges lavau** بوظيفة **الاقتراع السياسي fonction de reléve politique** وهي الوظيفة التي تسمح للنظام السياسي بالتكيف مع بيئته المتغيرة، فالحزب السياسي يجلب للنظام السياسي دماء جديدة وأفكار حديثة وهنا يظهر دور الأحزاب في التنشئة السياسية وتجنيد القادة السياسيين.[2] والأحزاب بهذه الوظيفة تقوم أيضا بتكوين نخب جديدة مستقبلية للقيادة السياسية وفي هذا الشأن يقول **دوفرجيه Duverger** إن نظاما بدون أحزاب يؤمن إستمرارية النخب الحاكمة المنبثقة من المال أو الوظيفة.[3]

9) تقديم البرامج والسياسات للحكومة: وهي ما سماه **شوارتزنبرغ Schwarntzenberg** بوظيفة البرمجة **Fonction de programation** وسماها **فرانك سوروف Frank Sorauf** بواقعية **وظيفة التعريف والتعبير على الأجندات والبرامج السياسية للحزب.**

[1] - Manfred G. Schmidt - when parties matter Areview of the possibilities and limits of partisan influence on public policy- European Journal of Political Research – volume 30 –issue 2- september1996- P156.

[2] - Daniel louis seiler- OP, Cit, PP 29-30

[3] – عصام سليمان: مرجع سابق، ص 255.

10) وظيفة التنسيق ومراقبة المؤسسات الحكومية": ويعتبرها **فرانك سوروف Frank sorauf** الوظيفة الرئيسية للأحزاب السياسية التي تؤطر النخب القادرة على التكيف والتنسيق في مراقبة صنع القرارات السياسية، اما بالنسبة لـ **لافو lavau** فيرى أن وظيفة التنسيق والمراقبة هي وظيفة إضفاء الشرعية والاستقرار **Fonction de légitimation–Stabilisation** وبهذه الوظيفة تعتبر الأحزاب السلسلة المحركة لقمة هرم الدولة– تغيير الرؤساء–. [1]

11) تكوين وتنظيم الرأي العام:

فالأحزاب السياسية وفي إطار سعيها للحصول على ثقة الناخبين عبر التأثير على الرأي العام وفي تكوين اتجاهاته عبر الاجتماعات، النشرات الصحف الإذاعة الدعاية الحزبية، وفي هذا الشأن يقول "**جيرو**" إن الأحزاب تعمل على تكوين آراء الناخبين السياسية، فإذا ترك كل ناخب وشأنه فإن الديمقراطية تبدو مستحيلة والدول التي كان بها البرلمان أكثر إنتاجا ونشاطا هي التي كانت الأحزاب بها أتم وأكمل نظاما مثل بلجيكا وبريطانيا.[2] رغم هذا فإن **أوسترغورسكي ostrogorski** ينتقد دور الأحزاب في تكوين الرأي العام لأنها تعمل على قولبته وفق أهدافها، فيتحول الحزب من وسيلة لتنظيم القاعدة الشعبية إلى غاية قائمة بذاتها، فلا يعود للتنظيم الحزبي إلا هدف واحد وهو العمل على إتساع قاعدة الحزب.[3]

من خلال الوظائف السابقة يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الوظائف وهي الوظائف التي يقوم بها الحزب: 1. في الانتخابات 2. في الحكومة 3. كتنظيمات، كما يوضحه الجدول (16) .

[1] - daniel louis seiler- op.cit.p31.

[2] – مصطفى عبد الجواد محمود: مرجع سابق، ص 136–137.

[3] - عصام سليمان: مرجع سابق، ص 252.

وظيفة الأحزاب في الانتخابات	وظيفة الأحزاب كتنظيمات حزبية (قائمة بحد ذاتها)	وظيفة الأحزاب في الحكومة
1. تبسيط الخيارات للناخبين 2. توجيه المواطنين 3. وضع رموز للتعريف والولاء (اسم واضح ورمز واضح وتوجه واضح) 4. تجنيد وتعبئة الناس للمشاركة.	1. تجنيد القادة السياسية وتشكيل مكتب حكومي 2. تدريب النخب السياسية 3. وضع المصالح السياسية 4. تجميع المصالح السياسية	1. تشكيل أغلبية الحكومة 2. تنظيم الحكومة 3. تحقيق وتنفيذ الأهداف السياسية 4. تنظيم الاختلاف والمعارضة 5. تحمل مسؤولية أعمال الحكومة 6. مراقبة الإدارة الحكومية 7. دعم الاستقرار داخل الحكومة.

جدول رقم (16): يوضح وظائف الأحزاب السياسية: كتنظيمات وخلال الانتخابات وفي الحكومة.

المصدر: تم الإقتباس من : Kristina Weissenbach : Op, cit, P8-15 بتصرف.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على وظائف الأحزاب السياسية.

مما سبق يتضح لنا أن هناك مجموعة تحديات وعيوب تواجهها الأحزاب السياسية عند قيامها بالوظائف السابقة.

لقد ناقش بعض الباحثين في العشرين سنة الأخيرة من أمثال **غيتر** و**بيبلي** **Getter** and **Bibly** 1980 ودالدر .Daalder 1992 , **ريتر** **Reiter 1989** و **دالتون** و**واتنبرغ** **Dalton and wattenberg 2000** أسباب تراجع وهبوط الأحزاب من خلال فقدانها لمرساها الإجتماعي، وتحكمها في الناخبين وكذا قدرتها في التأثير على السياسة وهذه التحديات معظمها مرتبط بالتعقيد الاجتماعي المتزايد بشكل مثير في المجتمعات الحديثة، فمثلما كانت الظروف الاجتماعية مثلما يرى **أوتو كيرشهايمر** **otto kirchheimer** سببا في توجه الأحزاب السياسية نحو إيجاد نوع من استقلاليتها **Autonomy** في دوائرها الانتخابية الرئيسية بسبب نجاح دولة الرفاه وعدم وضوح الأوضاع الطبقية، فإن الأحزاب في الثمانينات والتسعينات بدأت تفقد حركيتها الاجتماعية، جراء التغيرات الأساسية في المجتمعات الغربية فصارت جماعات المصالح

تقرر أكثر من الأحزاب إلى جانب تراجع الاتصال السياسي المباشر جراء تطور الصحافة والتواصل الالكتروني.[1]

فالأحزاب تتأثر بعدة عوامل نذكر منها:

1- **البيئة الاجتماعية والسياسية التي توجد بها الأحزاب السياسية:** هل هي نظم ديمقراطية تعددية أو نظم ديكتاتورية؟ وهل هي ذات مستوى اقتصادي ضعيف، وهل هناك إجماع ثقافي، اختراق خارجي وتوترات داخلية خطيرة؟.

2- **الخصائص الخاصة بكل حزب:** حجمه، صفته التمثيلية أيديولوجيته مشروعه السياسي، إذ ليس هناك أي شيء مشترك بين حزب مسيطر وحزب متواضع.[2] لكل مستوى تحدياته فالتحديات التي تواجهها الأحزاب السياسية بالغرب ليست هي بالضرورة التحديات التي تواجهها الأحزاب على مستوى العالم الثالث.

3- **العولمة:** الأحزاب السياسية فقدت دورها المركزي في صنع السياسة، فالعولمة العالمية أدت إلى تحويل سلطات اتخاذ القرار من مستوى الدولة القومية نحو الكتل الدولية أو فوق الوطنية **Supranational** وهذا بدوره ما جعل الحكومات أقوى مقارنة بالبرلمانات والأحزاب، حيث أن هذه الأخيرة تجد نفسها مجبرة على المصادقة على صفقات وقرارات تأتي جاهزة من المفاوضات الدولية والتي لا يحتمل أن يتم مناقشتها من جديد بينما قوة السلطة التنفيذية أمام التشريعية تكون مستقاة من إشراكها- أي الحكومة – كقوة عليا محلية بالبلاد في القرارات الدولية، وهو ما معناه أن الأحزاب السياسية قد تقل سيطرتها على السياسة الوطنية في إطار تمثيلها للمواطن.[3]

4- **جماعات المصلحة:** فإلى جانب نشطاء الحزب هناك جماعات المصالح، أين صار يقوم بينهم ائتلاف لتطوير أجندات وجداول أعمال مشتركة وفرز المرشحين في قوائم الأحزاب على أساس الولاء **Royalty** لأجنداتها، ومهما حاول الناخبون مراقبة الحزب من أجل خدمة المصلحة العامة، إلا أن هناك ما يعرف بـ **المنطقة الانتخابية العمياء electoral blind-spot** ومن خلالها الناخبون غير قادرين على التأكد بشكل موثوق من المواقف السياسية أو تقييم أداء الحزب، ولتجاوز هذا التحدي غالبا ما يضع المرشحون مطالب مجموعات المصالح -التي لها تأثير مهم في تمويل الحزب- في مسودة الحزب الانتخابية ويحاولون التوفيق بينها وبين المطالب الجماعية للمواطنين.[4]

---

[1] - Kay lawson and Thomas poguntke, OP, cit, PP 1-2.

[2] – فيليب برو – مرجع سابق، ص 375.

[3] - Kay lawson and Thomas poguntke, OP, cit, P 3.

[4] - Kathleen Bawn, Martin Cohen, David Karol- a theory of political parties : Groups, policy demands and Nominations in American politics, presepectives on politics / Volume 10/issue03/septembe-r2012, P (571-573)
http://www.bsos.umd.edu/gvpt/karol/Karol_Theory_of_Parties.pdf

5- **مسألة التمويل:** إن حاجة الأحزاب للتمويل من خلال جماعات المصالح هو أمر موجود، لكن الأهم هو أن الأحزاب تكون قوية عندما تكون جماعات المصالح هي التي تحتاج الأحزاب وليس العكس، فسياسة التمويل رغم أنها تبدو بسيطة إلا أنها جد معقدة سواء في الديمقراطيات الناشئة أو الراسخة، فالتمويل يأتي من جماعات متعارضة وليست دائما متفقة ودائما ترافقها قيود مفروضة على مساهمات الإنفاق، والأموال قد توجه للحزب مباشرة أو إلى المرشح الفردي، أو عبر لجان الحزب أو عبر هيئات مستقلة، والأفراد والمواطنين والمنظمات التطوعية والشركات كلها قد تمثل جماعات مصلحة في دعمها المالي للحزب، فنظام التمويل السياسي للأحزاب يختلف من نظام لآخر ويأثر على الأحزاب السياسية.[1]

6- **مشكل الاتصال:** فجراء التغيرات الإجتماعية وتراجع العضوية في التنظيم الحزبي، أدى ذلك لتقليص قدرة نخب الحزب على الاتصال بالناخبين بشكل عام، إلى جانب خمول أعضاء الحزب في القيام بمهمة الاتصال المباشر والدعاية الحزبية، وقد حاولت الأحزاب تجاوز هذه الأمور من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة، مثل البريد الإلكتروني والذي يساعد إلى حد كبير على تجاوز البنية التنظيمية للحزب نحو القيادة مباشرة والتي تعالج هذه الرسائل وترد على مرسليها.[2]

- أما عن أهم العيوب التي تعاني منها الأحزاب السياسية فتتمثل في:

1- انعدام الخبرة والتجربة السياسية: الأحزاب السياسية بالديمقراطيات الناشئة خاصة ترتكز كثيرا على شخصية الفرد، أو خاضعة كل الخضوع للحكومات الإستبدادية أو أن الفساد قد نخر أساسها ما أدى إلى فقدانها لثقة الشعب واحترامه ودعمه، وهذا تماما ما حصل في **رومانيا** عام **1996** وبعد أن سيطر الشيوعيون على الحكومة لعدة انتخابات متتالية فاز عام 1996 ائتلاف من أحزاب المعارضة فسجلت الأحزاب الاصلاحية فوزا ساحقا بالانتخابات البرلمانية ثم فازت بالرئاسة فشُلّت الحكومة الجديدة بسبب العلاقات الحزبية الضعيفة وإنعدام الخبرة، ومن ثم فقدت قاعدتها الجماهيرية ليتم إستبدالها في انتخابات جديدة بعد أربعة سنوات. أما في **أندونيسيا** عام 1999 ومع النظام السياسي الجديد شارك 48 حزبا في الانتخابات التشريعية ليفوز 15 حزب فقط بمقاعد البرلمان، وفاز أكبر حزب بنسبة 30% من المقاعد بمجموع 154 مقعد ورغم هذا إكتفى رئيس الحزب **(ميغاواتي سوكارنو بتري)** بمنصب نائب رئيس الدولة وذهب منصب الرئيس إلى **عبد الرحمن وحيد** الذي فاز حزبه بـ 51 مقعدا فقط بسبب دعم الأحزاب الأخرى له، والملاحظ هنا أن الأحزاب السياسية فشلت في تمثيل الذين دعموها في الانتخابات تمثيلا مناسبا.[3]

---

[1] - Michael Johnston - political parties and democracy in Theoretical and practical perspectives- national democratic institute for international affairs, U.S.A- 2005, PP 5-6.

[2] - Kay lawson, OP, cit, PP 3-4.

[3] - إيفان دوهرتي- إختلال ميزان الديمقراطية: لا يستطيع المجتمع المدني الحلول محل الأحزاب السياسية- ترجمة، نور الأسعد، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، لبنان، ص ص 9-10.

2- خضوع المشاركة الحزبية لسيطرة زعماء الأحزاب وعدم تغير القيادات:

من العيوب الخطيرة للمشاركة الحزبية هو إتصافها الدائم بنزعة **الأوليغارشية** فعام 1911 عرض **روبيرتو ميشلز** 1911 **Roberto Michels** نظريته الشهيرة **القانون الحدي للأوليغارشية** على إثر تحليله للأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية في أوروبا عامة وألمانيا خاصة، ويرى أنه أيا كانت التنظيمات فهي محكومة بالقانون الحدي للأوليغارشية، حتى ولو كانت بنيتها الرسمية ديمقراطية إلا أنها ترتكز أكثر بالتنظيمات الغير الديمقراطية بإنتخاب القادة من قبل أعضاء المنظمة (بما فيها الحزب) وسرية الاقتراع والتجديد المنتظم للمندوبين واجتماعات الجمعيات العامة، كل هذه الأمور تضع حدود التطور للأوليغارشية فالقادة الموجودون يحاولون الإشراف على الانتخابات لكي يستمروا أو لكي يؤمنوا فوز الخلفاء الذين يختارونهم.[1] وهذا ما تعرفه الكثير من الأحزاب في دول العالم الثالث أين لا يقبل قادة الأحزاب بمبدأ التداول على السلطة والديمقراطية داخل أحزابهم، ويكتفون بالتركيز على الدولة الديمقراطية.

02.المشاركة الحزبية تساهم في تشويه وتزييف الرأي العام: فالأحزاب السياسية وفي إطار عملها على التعبئة الجماهيرية في الانتخابات تقدم برامج انتخابية، وتستعمل خطب حماسية وتهاجم غيرها من الأحزاب وتصفها بعدم المصداقية ما يجعل الرأي العام والمواطنين في حيرة أي الأحزاب أفضل وفي هذا يقول الفرنسي **بيير سوبرا بيوسيس pierre subra Bieusses:** " أن الأحزاب السياسية يتجسد هدفها في الدفع بالحكومات للتصرف طبقا للخطوط الأساسية لسياستها ووسائلها في تحقيق ذلك هو الكفاح ضد الأفكار والحركات المنافسة لذلك فلا مصلحة لها في تهدئة التجزئة، بل على النقيض من ذلك تحفز على التجزئة حتى تتمكن من أن تبرهن على أصالة مواقفها وسلوكها.[2] -وهذا يبرز خاصة وبشكل سلبي في دول العالم الثالث أين يدعي كل حزب أن برنامجه هو الأفضل من غيره من الأحزاب لكن في حقيقة الأمر وفي حال وصول الحزب للسلطة فهو لا يلتزم تماما بذلك البرنامج على عكس الدول الغربية أين يوجد التزام حزبي بالبرامج-.

4 - الانشطار الحزبي بين صراع الأجيال والصراع الإيديولودجي:

فالأحزاب السياسية وخصوصا بالوطن العربي تعتمد قياداتها الحزبية على السيطرة على سلطة الحزب تحت دافع الشرعية التاريخية والشرعية الثورية، والأخطر من هذا أنها أي الأجيال السابقة هي الراعية لماضي الحزب وحاضره وحتى هويته المستقبلية، وهذا ما يقيم أزمة لدى الأجيال

[1]- موريس دوفرجيه -علم اجتماع السياسة- ترجمة: سليم حداد - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط02، 2001، ص ص 178-179.

[2]- سليمان صالح الغويل- مرجع سابق، ص 156.

الجديدة بالحزب والتي تكون ذات مستوى علمي واجتماعي متميز لكن لا يسمح لها بالوصول نحو الأعلى –قيادة الحزب– وهو ما يؤدي إلى **صراع مركب (جيلي أيديولوجي سياسي)**.[1]

–فعوض أن تقوم الأجيال المؤسسة للحزب بتدريب الأجيال القادمة، أو ما يعرف بالتنشئة السياسية على تحمل مسؤولية قيادة الحزب والعمل السياسي والقيام بذلك بدور إيجابي فهي على العكس تقوم بدور سلبي بمنع إنتقال القيادة للأجيال اللاحقة–.

5– تهميش الأحزاب السياسية لدور النواب والقاعدة الشعبية:

إن وجود الأحزاب السياسية في أي دولة من شأنه أن يؤدي إلى جعل عملية المشاركة السياسية مجرد عملية مقولبة آليا في إتجاهات معينة تصب دائما في مصلحة الأحزاب السياسية الموجودة فقط،

– إضفاء طابع روتيني وغير ديناميكي على العملية السياسية– فتقييد النواب مثلا بإتباع قرارات حزبهم الأصلي في مجلس العموم البريطاني دفع بأحد النواب إلى القول: **لقد إستمعت في مجلس العموم إلى خطب عظيمة غيرت من رأيي لكنها لم تغير من صوتي**".[2]

لكن رغم هذا تظل الأحزاب السياسية ذات أهمية بارزة وتحتاج فقط لتعديل سلبياتها إذ لا يمكن تصور مجتمع ديمقراطي دون أحزاب سياسية، ففي مقال عام 1998 بعنوان **ضرورة الأحزاب السياسية** نشر ب**مجلة الديمقراطية Journal democracy** كتب **مارتن ليبست Symor martin lipset** أنه يمكن تعريف الديمقراطية في أي مجتمع مركب بأنها نظام سياسي يوفر الفرص الدستورية المنتظمة لتغيير المسؤولين الحكوميين، وآلية إجتماعية تسمح للقسم الأكبر من الشعب بالتأثير على القرارات المهمة عبر إختيار أحد المتنافسين على المنصب السياسي وهذا يتم من خلال **الأحزاب السياسية**.[3]

[1]– محمد سبيلا – للسياسة بالسياسة في التشريح السياسي– إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط02، 2010، ص ص 158–159.

[2]– سليمان صالح الغويل– مرجع سابق، ص 160.

[3]– إيفان دوهرتي– مرجع سابق، ص 12.

الفصل الثالث

❖ **الفصل الثالث: الإطار الفكري والمفاهيمي في دراسة الحركة الإسلامية.**

الفصل الثالث: الإطار الفكري والمفاهيمي في دراسة الحركة الإسلامية.

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سوف نركز على أهم المفكرين الإسلاميين الذين ساهموا في التطور الفكري للحركة الإسلامية بدءا بالمقاربة الإصلاحية التي أشرنا إليها في المطلب الأول من المبحث الأول والتي مثلها كل من: جمال الدين الأفغاني و محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا، والتي بحثت في سبل الحفاظ على الخلافة الإسلامية ومنع سقوطها ولكن سقوط الخلافة الإسلامية طرح معه تحولات سياسية أبرزها بروز الدولة القُطرية وتحول الممارسة السياسية من إطار الخلافة العثمانية الإسلامية نحو إطار الدولة التي تنتهج سبل الديمقراطية والأحزاب السياسية كسبيل للحكم. لننتقل بهذا للحديث في المطلب الثاني من المبحث الأول عن المقاربة الإصلاحية الحركية بشكل خاص مع أفكار: حسن البنا و أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، والذين تعد أفكارهم النواة الرئيسية التي تشكلت منها أغلب الحركات الإسلامية سواء السلمية منها أو العنيفة ، ومع هذه التطورات صارت الممارسة الديمقراطية والحزبية هي الشكل البارز للممارسة السياسية في العالم الإسلامي لذلك تطورت رؤية التيار الإسلامي بما يشمله من حركات إسلامية ومفكرين إسلاميين إزاء نظام الحكم الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية و الإنتخابية والذي حل محل الشورى الإسلامية كنظام حكم غريب عن العالم الإسلامي وهو أمر تباينت ردود فعل المفكرين الإسلاميين إتجاهه مثلما سنوضحة في المطلب الثالث من المبحث الأول.

في حين سننتقل في المطلب الأول من المبحث الثاني لمحاولة إعطاء مفهوم واضح ومستقل للحركة الإسلامية، وتمييزها عن غيرها من المفاهيم مثل مصطلحات: الإسلام السياسي، الأصولية، وكذا تطور علاقتها وموقفها مع قضية العمل الحزبي، ثم سنحاول في المطلب الثاني من نفس المبحث تقديم أهم وأبرز العوامل التي ساهمت في تطور فكر الحركة الإسلامية .

أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه للحديث عن أصناف وتحديات الحركة الإسلامية، إذ سنوضح أهم الأنواع والتصنيفات التي قدمها أبرز الباحثون والمفكرون للحركات الإسلامية الموجودة على مستوى العالم العربي من خلال المطلب الأول من هذا المبحث. لنختتم هذا الفصل بمحاولة تصنيف أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الحركة الإسلامية في سبيل تحقيق أهدافها وعملها بالعالم العربي في المطلب الثاني من المبحث الثالث.

المبحث الأول: الأصول الفكرية للحركة الإسلامية.

المطلب الأول: المقاربة الإصلاحيةالإسلامية.

01.جمال الدين الأفغاني: تعد فكرة الجامعة الإسلامية التي جاء بها الأفغاني عام 1897 أحد أهم أفكاره لحرصه على حصول الوحدة في العالم الإسلامي، وقد تماثلت خطط وتوجهات الأفغاني مع محاولة السلطان العثماني **(عبد الحميد الثاني)(1876-1909)** من أجل إعادة الروح إلى الدولة العثمانية عن طريق بعث الخلافة الإسلامية ومشروعها العالمي الجامع، وهذا هو أحد أسباب ذهاب (الأفغاني) إلى (إسطنبول) أين لاحظ انعدام الحرية تماما لدى السلطان العثماني، وهي التي اعتبرها الركن الأول في مشروع الجامعة الإسلامية.[1]

لقد نادى "الأفغاني" بفكرة الجامعة الإسلامية من منطلق أن التاريخ الإسلامي لا يعترف بأي ولاءات قومية أو جماعات عرقية بل كان فيه فقط جماعة إسلامية متدينة واحدة وأن المسلمون في شتى الأقطار يرفضون أي شكل من التمييز العرقي كما أنهم منتمون ومخلصون تماما لعقيدتهم الإسلامية، والوحدة الإسلامية التي توثقها وتعمق روابطها اللغة العربية تحل محل القومية.[2]

كما رأى الأفغاني بصلاحية النموذج النيابي (البرلماني) والخلافة الإسلامية في إدارة الشؤون السياسية فمن خلال النظام النيابي رأى **الأفغاني** إمكانية مشاركة المصريين في حكم مصر بواسطة نظام الشورى، وهكذا شجع **الخديوي** بمصر على إجراء انتخابات والسماح للنواب بمناقشة القوانين وإعدادها ليتم إقرارها، كما ركز على الخلافة الإسلامية دون الدولة الإسلامية الموحدة، وجعل الأولى محل اهتمامه لتشجيع التعاون الوثيق بين الدول الإسلامية إذ أكد أن الوحدة الإسلامية أكثر من مجرد التعاون بين القادة السياسيين والدينيين، وإنما هي تماسك وتكافل الأمة، إنها الشعور بالمسؤولية والرغبة في العيش معا والعمل لأجل رخاء الأمة.[3] وعليه فقد تلخصت الأفكار السياسية للأفغاني في:

1- الأمة هي مصدر السلطة السياسية عن طريق نظام شورى التي تساعد على قيام الحكم العادل الذي يعترف بسيادة الشريعة

2- سعى الأفغاني إلى وجود نظام حكم وسط يجمع بين سلطة شرعية مستمدة من الشعب ويرتضيها الحاكم، وبين سلطة المستبد العادل الذي يعمل بوحي الشريعة.

---

[1]- شمس الدين الكيلاني: الجماعة وتحولاتها، التجربة السياسية العربية في فكر -رضوان السيد- الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، طبعة 01، 2009، ص 117.

[2]- أندريه زكي: الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الأوسط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، طبعة 01، 2006، ص 100.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 105.

3- إستمرار الخلافة الشاملة أمر صعب أما الوحدة الروحية فممكنة وإستمرارها كفيل بإستمرار الروح التضامنية الإسلامية برغم تعدد الحكام وهذه الروح التضامنية كفيلة باختبار الحاكم وإسقاطه إذا خالف روح الشريعة.[1]

02.محمد عبده: لقد كان المسار الإصلاحي الذي انتهجه "محمد عبده" في بداياته أقرب إلى المطالبة بالإصلاح الديني بعيدا عن السياسة لكن إلتحاقه بأستاذه "الأفغاني" وإصدارهما لمجلة **(العروة الوثقى)** جعله ينادي بالعمل السياسي، لكن بعد عودته إلى مصر من منفاه بشرط عدم ممارسة النشاط السياسي، حدث هنا الاختلاف بينه وبين "الأفغاني" الذي كان يؤمن بالطريق الثورية الجماهيرية، وركز "محمد عبده" على الإصلاح الديني والسياسي.[2] معرفا الإصلاح الديني بأنه تحرير الفكر من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفها إلى ينابيعها الأولى، واعتبارها ضمن موازين العقل البشري،[3] فمن خلال تعريفه هذا يظهر أن "محمد عبده" كان مهتما أكثر بالإصلاح الديني لا السياسي، عبر تركيزه على تصحيح عقيدة الأمة من البدع والشركيات والاجتهاد في المعاملات مع ما يتطلبه العصر الحالي، لقد اختلف بذلك محمد عبده عن "الأفغاني" لأن الأول آمن بفكرة التغيير التدريجي مركزا على الإصلاح في المؤسسات الدينية والتعليمية خاصة بعد مشاركته في ثورة "عرابي" (1881-1882) والتي باءت بالفشل وأدت لعودته لمهنته الأولى مهنة التعليم من منفاه.- بيروت ثم فرنسا- والذي يتضح أن محمد عبده قد تأثر بها فقد دعا بطرق كثيرة إلى نظام سياسي لم يكن شديد الاختلاف عن تلك النظم التي يتبعها الغرب. إذ يبين "**ألبرت حوراني**" أن "محمد عبده" دمج بين المفاهيم الإسلامية والأفكار السائدة في أوروبا فالمفاهيم مثل "المصلحة" أصبحت برجماتية والشورى أصبحت ديمقراطية نيابية والإجماع أصبح الرأي العام.[4] كما نفى وجود أي سلطة دينية في الإسلام اذ يقول **فليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه**" وبناءا على هذا فالحاكم في الإسلام حاكم مدني لأنه ليس معصوما ولا يتلقى الوحي وبذلك فالاسلام -عنده- قد هدم أي سلطة دينية ورفض الاعتراف بها للسلطة السياسية العليا،[5] لذلك ركز "محمد عبده" على مفهوم المواطنة معتبرا أن الاختلاف في العقيدة لا ينقض مخالفة المخالفين وهذا من أجل تكامل

---

[1]- محمد عوض الهزايمة – الفكر السياسي العربي الإسلامي، دراسة في الجانب الأيديولوجي، الجزء الأول، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة01، 2007، ص ص 213-214.

[2]- محمد أبو رمان- الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي، المقاربات -القوى- الأولويات- الاستراتيجيات-الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، طبيعة01-2010، ص ص33-34.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 39.

[4]- أندريه زكي: مرجع سابق، ص 106.

[5]- سعد الدين العثماني: الدين والسياسة تمييز لا فصل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2009، ص ص 152-153.

المواطنة، وهو ما وضحه في المادة الخامسة من برنامج "**الحزب الوطني المصري**" –الذي صاغ برنامجه عام –1881 قائلا: <<الحزب الوطني حزب سياسي لا ديني، فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها منضم إليه لأنه لا ينظر إلى إختلاف المعتقدات ويعلم أن الجميع إخوان.[1] وفي مقالة "**السلطة للصفوة المستنيرة**" يرى أن المفتاح الرئيسي للإصلاح السياسي هما الطبقتين الوسطى والدنيا لأنهما ينقلان الجهود الإصلاحية من المجتمع نحو المجال السياسي لإحداث التغيير المطلوب إذ يقول "...**إن المعهود في سير الأمم وسنن الاجتماع أن القيام على الحكومات الاستبدادية وتقييد سلطتها وإلزامها الشورى، والمساواة بين الرعية إنما يكون من الطبقات الوسطى والدنيا، إذا فشا فيها التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأي عام... إنه لم يعهد في أمة من أمم الأرض أن الخواص والأغنياء ورجال الحكومة يطلبون مساواة أنفسهم بسائر الناس وإزالة امتيازاتهم واستئثارهم بالحياة والوظائف بمشاركة الطبقات الدنيا لهم في ذلك...**"[2] – معتبرا بذلك أن قنوات التغيير هي تحتية وليست فوقية (عبر حكومية) بل تأتي من عامة الشعب والقاعدة الشعبية المشكلة للفئات الدنيا والوسطى–.

لقد قدم "محمد عبده" نوع من المطابقة بين مفهوم الشورى الإسلامي ومفهوم الديمقراطية البرلمانية معتبرا أن الشرع الإسلامي لم يحدد كيفية مخصوصة لتطبيق الشورى إذ يقول: "**ومعلوم أن الشرع لم يجىء لبيان كيفية مخصوصة لمناصحة الحكام، ولا طريقة معروفة للشور عليهم كما لم يمنع من كيفية من كيفياتها الموجبة لبلوغ المراد منها، فالشورة واجب شرعي، وكيفية إجرائها غير محصورة في طريق معين... بل وجب علينا إذا رأينا شكلا من الأشكال فيه مجلبة للعدل أن نتخذه ولا نعدل عنه إلى غيره**"، وهكذا طابق بين الاختيار الشوري واختيار الشعب ديمقراطيا وبين الإجماع ورأي الأغلبية،[3] وعموما فقد تجلت الأفكار السياسية "لمحمد عبده" في:

1– كونه يرى بضرورة معالجة البلاد مما أصابها من الاستبداد عن طريق الحكم النيابي الذي لا يأتي بسرعة وعجلة بل لابد من خطوات مدروسة للوصول إلى ذلك.

2– الأمة إذا ما أرادت أن تصلح أمرها فعلى كل أفرادها الثورة ضد الاستعمار والفساد في البلاد.

3– جلاء الانجليز عن مصر لا يأتي إلا عن طريق استثارة الشعب وفهمه لحقوقه الداخلية، لأنه سيعمل بكل قوة لإجلائه وهي أفضل وسيلة.

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 159–160.

[2]– محمد أبو رمان– مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3]– سعد الدين العثماني– مرجع سبق ذكره، ص (160–162).

4- تأثره بـ "**السيد أحمد خان**" المصلح الهندي الذي رسم خطته بأن يصلح الشؤون الاجتماعية والدينية لمسلمي الهند مع مسالمة الانجليز حتى لا يحاربوا إصلاحه، ورأى "محمد عبده" نفس الشيء في مصر.[1]

رغم رؤية محمد عبده الإصلاحية الا انه وجهت له بعض الانتقادات إذ يرى **محمد قطب** أن مرحلة بروز الزعامات العلمانية مع الاستعمار تزامن مع خلو الساحة من القيادة الدينية، معتبرا انه حتى القيادة الدينية التي كانت موجودة –يقصد بها كل من "محمد عبده" و"رشيد رضا"– لم تقم بدورها في الدعوة للتوحيد على منهج السلف الصالح، إذ أن **محمد عبده** أفتى بإباحة ربا صندوق البريد وأصدر فتاوي تعين مجلس شورى القوانين على إصدار القوانين المخالفة للشريعة.[2]

أما **محمد عمارة** فيرى أن اعتبار محمد عبده للتربية والتعليم بديلا للعمل السياسي هو أمر خاطئ، لأن التربية لا تنجح في مناخ سياسي وتشريعي معاد أو غير سليم، فمن أجل إنتاج نظام تربوي وتعليمي ناجح هناك أسس وشروط سياسية وإدارية تسبق ذلك وهذا ما أدى لفشل مشاريع (محمد عبده) الإصلاحية.[3]

لقد قام كل من الأفغاني ومحمد عبده بالإشارة إلى ضرورة دراسة مقدمات الحضارة الغربية والعناصر التي يمكن للمسلمين اقتباسها عن أوروبا من دون التفريط في العقائد الدينية والحضارة الإسلامية، وكذا التمييز بين الإسلام كدين والاسلام كحضارة، فلقد مهد "الأفغاني" لتيار فكري قطع صعوده التيار القومي العلماني الذي استلهم الفكر الليبرالي الغربي بشكل كلي، وتتلمذ على الأفغاني "محمد عبده" الذي أصبح محور جيل كامل من الأدباء أمثال "طه حسين" "أحمد أمين" "لطفي السيد" "محمد حسين هيكل" الذين تهافتوا على رهن فكرهم بالفكر الغربي وقطعه عن الفكر الإسلامي، لذا ظلت الفكرة النهوضية لكل من "الأفغاني" و"محمد عبده" فكرة مسطحة لم تلامس البنية الأساسية للمجتمع.[4]– وهذا قد يرجع إلى البيئة السياسية والفكرية التي أحاطت بكل من الأفغاني ومحمد عبده فهم عاصرا فترة تدهور الخلافة العثمانية وبروز نجم أفولها لذا قدما أفكارا ومشاريع إصلاحية في سبيل الحفاظ على نوع معين من النظام السياسي وهو "الخلافة الإسلامية" والحيلولة دون سقوطها لأنهما كانا يدركان أن سقوط الخلافة الإسلامية في إطار الدولة العثمانية هو أمر سيكون له أثر سلبي طويل المدى حول مشكلة الحكم في العالم الإسلامي عموما والوطن العربي خاصة وهو الأمر المستمر ليومنا هذا "مشكلة الحكم" في الوطن العربي–.

---

[1]– محمد عوض الهزايمة: مرجع سابق، ص ص 320–321.

[2]– محمد قطب: واقعنا المعاصر، مكتبة رحاب، الجزائر، 1989، ص 331.

[3]– محمد أبو رمان: مرجع سبق ذكره، ص 47.

[4]– حسن الترابي وآخرون– الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، طبعة02، 2004، ص ص 53–54.

03/محمد رشيد رضا: رشيد رضا حسب **(رضوان السيد)** هو حلقة وصل بين الإصلاحية الإسلامية والإحيائية الإسلامية، إذ مثل قطيعة مع القراءة الإصلاحية لمفاهيم السياسة الشرعية **(البيعة، أهل الحل والعقد، الشورى)** وهي مفاهيم حاولت الإصلاحية الإسلامية ورجالها التوفيق بينها وبين المفاهيم الحديثة المتعلقة بالسياسة والدولة فأسس بذلك – **أي الإصلاحية الإسلامية**– منظومة فكرية تضع الخلافة في مركز اهتمامها، فبعدما كانت الخلافة موجودة سابقا فهي الآن عند **رشيد رضا** طموح يرجى إعادته بعد زوالها، فكان لذلك تداعياته على مستوى الفكر السياسي الإسلامي، إذ نتج عنها استزراع فكرة **(الدولة الإسلامية)** التي تطبق الشريعة الإسلامية والتي مهد لها "رشيد رضا" ووجدت صياغتها عند **(حسن البنا)** لأول مرة.[1]

إن "رشيد رضا" وعكس أستاذه "**محمد عبده**" الذي كان أكثر استنارة فإن "**رشيد رضا**" كان ذو نزعة سنية متصلبة ميالة إلى الحنبلية التي كانت سائدة بسوريا وكان اكثر اعتمادا على (ابن تيمية) مدافعا عن (الوهابية) وكان أكثر رفضا في مجادلاته ومواقفه للتيار التحديثي، لذلك قاد الهجوم من على منبر (المنار) ضد كتاب الشيخ الأزهري **(علي عبد الرزاق)** "**الإسلام وأصول الحكم**" – وهو الكتاب الذي رأى فيه صاحبه أن الخلافة الإسلامية غير ملزمة– معتبرا أن الخلافة الإسلامية مبدأ أساسي في تكوين الأمة الإسلامية.[2]

لقد ظل رشيد رضا ملازما لأستاذه "محمد عبده" لغاية عام 1905 تاريخ وفاته مدونا لما يلقيه (عبده) في المسجد من تفسير للقرآن **(تفسير المنار)** وموظفا لمجلته **(المنار)** في خدمة مشروع أستاذه **(الإصلاح والتربية)** إلا أن بروز الكماليون بتركيا تم الثورات العربية الكبرى وكذا الحرب العالمية الأولى والعلمانية، كل هذه الأمور أدت لإنخراطه في العمل السياسي.[3]

انطلق "رشيد رضا" في مقاربته الإصلاحية من الإصلاح الديني معتبرا إياه هو المدخل لنهضة المسلمين، متأثرا بحركة الإصلاح الديني **(البروتستانتية)** إذ يقول في مقالته عام (1912) بعنوان "**مارتن لوثر وابن تيمية**" في مجلة المنار: **بيد أن ظهور عدد من المصلحين والمفكرين في الغرب الذين قاوموا سلطة الكنيسة ورجالها، ودعوا إلى تحرير العقول والأفهام من الخرافات والأوهام أدى إلى التسريع بإنتقال أوروبا إلى العصر المدني الحديث ومن هؤلاء المصلحين مؤسس مذهب البروتستانتية** "**مارتن لوثر**" معتبرا أن الدين هو الأقدر تمكنا من النفوس والعقول، وإما أن يكون عامل تثبيط وكسل وتواكل أو عامل تحفيز ودفع باتجاه العمل والعمران والإنجاز،[4] إلا أنه في كتابه "**الخلافة أو الإمامة**" وضح وجهة نظره السياسية إذ يرى أن السلطة في يد الأمة وأن الحكومة

---

[1]– شمس الدين الكيلاني– مرجع سابق، ص 142.

[2]– إبراهيم أعراب: الإسلام السياسي والحداثة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص 39.

[3]– محمد أبو رمان: مرجع سابق، ص ص 34–35.

[4]– نفس المرجع السابق، ص 38.

شورية والحاكم يأتي إما بالمبايعة أو بالإنتخاب وهذا تقرره الأمة عن طريق ممثليها وهم أهل الحل والعقد، وواجب الحكومة هو حفظ المصالح الدينية والدنيوية، وملزمة بضمان الوحدة.

كما اعتبر أن الحاكم هو ابن بيئته فإذا كانت حياة الأمة يسيرها الجهل ويتخللها الخداع والنفاق والكذب فإن مثل هذه المعايير تسمح بقيام حكام فاسدين ومستبدين، كما أنها تسمح بقيام أشباه مفكرين وأشباه علماء ومرشدين لكون مناهجهم وخططهم وأفهامهم تقوم على أهداف ناقصة ومعرفة مضللة.[1]

وجراء تأثره بالفكر السلفي الإصلاحي ميز "رشيد رضا" بين الأقاليم الجغرافية السياسية بناءا على الشريعة فالأقاليم التي أتت فيها السلطة السياسية عن طريق شرعية وقانونية وإتسمت ممارستها بالإلتزام بالقيم الإسلامية وقيمة العدل هي **دار العدل** وعلى النقيض منها **دار الجور**[2] – وهذه الفكرة تحدث عنها ابن تيمية بتقسيمه للأقاليم إلى **دار الإسلام** و **دار الحرب أو الكفر** وهذا في إطار حثه على الجهاد ضد التتار– وعلى مستوى الواقع السياسي العربي دعا "رشيد رضا" إلى المساواة بين العرب والأتراك ضمن إطار الدولة العثمانية وترأس جمعية الشورى العثمانية، الا انه لم يفلح بإقناع **جمعية الاتحاد والترقي** بإحلال المساواة فأقدم على إنشاء **(جمعية الجامعة العربية)** عام 1910 مخاطبا زعماء العرب باليمن، وأمير "نجد" وأمير "عسير" بإقامة حلف يجمع أمراء جزيرة العرب لأنه كان يؤمن أن الخلاص من محنتهم التي جاءت بها (جمعية الاتحاد والترقي) لا تتم إلا بوحدتهم، داعيا إلى عدم تصديق الأتراك والأوروبيين.[3] رغم هذا فقد اتسمت مواقف "رشيد رضا" السياسية بالتقلب إذ أيد الدستور العثماني الذي أعيد عام 1908 مع خلع السلطان "**عبد الحميد الثاني**" ووقف في **مؤتمر باريس 1913** إلى جانب تيار اللامركزية الإصلاحية في مواجهة القلة الداعية إلى إقامة كيانات إثنية وقومية منفصلة عن الدولة العثمانية، تم بعد الحرب العالمية الأولى وقف مع **(أتاتورك)** في قتاله للحفاظ على وحدة "تركيا" تم انقلب ضده عندما ألغى الخلافة.[4] هذا وواجهت مقاربة كل من "محمد عبده" و"رشيد رضا" هجوما فكريا وسياسيا شرسا من قبل إتجاهات عديدة سواء كانت إسلامية أم غير إسلامية، وإحدى أبرز الدعاوي هي أن الهاجس الرئيسي لتلك المقاربة ولمشروعها في الإصلاح الديني يتمثل في **(النزعة التوفيقية)** بين الإسلام والحضارة العصرية الجديدة وهي نزعة إتخذت طابعا انهزاميا، إذا أعادت تأويل الإسلام وأحكامه وقضاياه بما يتناسب مع معطيات العصر الغربي، حتى لو كان في ذلك التأويل تكلف وابتعاد

[1]– محمد عوض الهزايمة: مرجع سابق، ص 324.

[2]– محمد سليمان عبد الله أبو رمان– السلطة السياسية في فكرة محمد رشيد رضا"، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، قسم العلوم السياسية، 2000، ص 123.

[3]– محمد عوض الهزايمة: مرجع سابق، ص 325.

[4]– شمس الدين الكيلاني: مرجع سابق، ص 139.

واضح عن دلالات الأحكام وما تحتمله من تأويل،[1] إذ يرى **محمد قطب** أن **رشيد رضا** كان يدعو المسلمين لطاعة الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله إذ يقول مبررا دعوته تلك "**وحكم الله العام المطلق الشامل لما ورد فيه النص ولغيره مما يعلم بالاجتهاد والاستدلال، هو العدل فحيثما وجد العدل فهناك حكم الله، كما قال أحد الأعلام**" وهذه مغالطة فالعدل كلمة لا ضابط لها إن لم تنضبط بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.[2]

إن الحركات الإسلامية على رأسها "حركة الإخوان" بزعامة مؤسسها "**حسن البنا**" عام **1928** هي إمتداد لحركة الإصلاح الديني التي بدأت مع **الأفغاني** و**محمد عبده** إلا أنها شكلت مع **رشيد رضا** قطيعة وقد بدأت بوادر هذه القطيعة مع انعطافه **رشيد رضا** ومدرسة "المنار" عن الإصلاح التنويري التربوي الذي استقل به (محمد عبده) بعد انفصاله عن "جمال الدين الأفغاني" بتوجهه السياسي،[3]– لذلك فتيار الإحيائية الإسلامية مثلما يرى "رضوان السيد" قد بدأ مع رشيد رضا ولهذا لم يخف السيد **حسن البنا** إنتسابه إلى مدرسة (رشيد رضا) الفكرية فرشيد رضا عاش ببيئة مخالفة لبيئة الأفغاني ومحمدعبده الذين كانت الخلافة الإسلامية قائمة في وقتهم ، في حين عاصر رشيد رضا سقوط الخلافة الإسلامية لذلك بحث في سبل إعادة الخلافة الإسلامية في إطار الدولة الإسلامية ورافضا للأفكار التي دعت للأخذ بالفكر الغربي منتقلا بذلك من الإصلاحية الإسلامية نحو الإحيائية الإسلامية حسب (رضوان السيد).

المطلب الثاني: المقاربة الإصلاحية الحركية.

وتم التركيز في هذا المطلب على الأفكار الإصلاحية الحركية لكل من: "حسن البنا" و"أبو الأعلى المودودي" و"سيد قطب".

01/حسن البنا: لقد ورث حسن البنا الحركة الإصلاحية التي سبقته وأضاف لها وطورها فالأفغاني طرح أولوية الإصلاح السياسي في سعيه لإصلاح الخلافة كسبيل لمواجهة الاستعمار، اما محمد عبده فمشروعه ركز على التغيير التربوي ليأتي تلميذه رشيد رضا" ويطرح فكرة الاجتهاد بالرجوع لمنابع الإسلام الصافية،[4]– وكان **حسن البنا** جد متأثر ب**رشيد رضا** وورث جميع هذه الجهود الذي أعاد وحاول قولبتها خاصة منها أفكار (رشيد رضا) في طابع فكري معين، تجلى في جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها بمصر عام 1928.–

[1]– محمد أبو رمان: مرجع سابق– ص 45.

[2]– محمد قطب: مرجع سابق، ص 331.

[3]– إبراهيم أعراب: مرجع سابق، ص 40.

[4]– عمر الشوبكي وآخرون– إسلاميون وديمقراطيون إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر، 2004، ص 73.

إن مبادرة (حسن البنا) إلى تأسيس تنظيم الإخوان المسلمين وضع حدا بين مرحلتين وشكل بالتالي تحولا وإنعطافا عن الدعوة الإصلاحية السلفية التي تجسدت عند "**محمد عبده**" و**رشيد رضا**، حيث عمل (حسن البنا) على ترجمة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ترجمة سياسية، تصل **حسن البنا** ب(جمال الدين الأفغاني) لأن كل من "محمد عبده" و"رشيد رضا" وشيوخ الأزهر تقاعسوا في ممارسة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[1] لقد إعتبر حسن البنا أن النصوص الإسلامية هي نصوص شاملة إذ يرى أن التحولات السياسية في الربع الأول من هذا القرن، خاض الإسلام فيها كلها فالعلمانية والقومية والاشتراكية والرأسمالية والبلشفية والحرب وتوزيع الثروة والصلة بين المنتج والمستهلك، وما يمت بصلة قريبة أو بعيدة إلى هذه البحوث التي تشغل ذهن ساسة الأمم وفلاسفة الاجتماع، كل هذه يعتقد أن الإسلام خاض فيها.[2] – وهذا هو أصل منهجه فهو يرى أن الشريعة الإسلامية هي أساسا الدولة الإسلامية–.

كان حسن البنا داعية إلى الله لذلك قسم مرحلة الدعوة إلى ثلاثة أقسام هي:

1– مرحلة التعريف بالإسلام وأصوله وقيمه وأخلاقه ونظامه.

2– التكوين الدقيق لأفراد الحركة الإسلامية لتكون قادرة على تحمل إستحقاقات الدعوة.

3– العمل المتواصل لتحقيق أهداف الجماعة (الإخوان المسلمون). مع الإشارة إلى تداخل هذه المستويات وتشابكها، كما أكد على الفترة الطويلة التي من المفترض أن تأخذها عملية الإصلاح وإلى ضرورة الاستمرار في الإصلاح العام، وعدم التعجل في قطف الثمار السياسية إلا بعد بلوغ مرحلة متقدمة في البناء التنظيمي والحركي،[3] ونظر **حسن البنا** بعد ذلك إلى الدولة و على أن مهمتها هي تطبيق الشريعة الإسلامية والعودة اليها، والدولة المسلمة تقوم على مسؤولية الحاكم ووحدة الأمة واحترام إرادتها، والحاكم مسؤول أمام الله وأمام الشعب ومن واجب الأمة أن تعزله عن منصبه عندما ينحرف عن الشريعة ويجب أن يتبع الشورى كل من الحاكم والمحكوم (للأمة)، مستندا في رؤيته السياسية على إعادة تفسير النص الديني، كما مكنته فكرته عن السيادة الإلهية من النظر إلى النص القرآني والديني بشكل مختلف وأصبح مفهومه عن الشورى هو حجر الزاوية لأيديولوجيته السياسية وهو الوسيلة لتحقيق الوحدة والعدل عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، غير أنه استخدم المفاهيم الغربية مثل الديمقراطية ومجلس النواب بعد تقديمها برؤية إسلامية.[4] ومثلما اعتبر (حسن البنا) الشريعة الإسلامية هي دستور الدولة الإسلامية فإنه رفض ما يناقضها مثل فكرة القومية إذ يرى في إطار تصوره للأمة أن رباط العقيدة أو وحدة أمم الرسل هي

[1]– إبراهيم أعراب: مرجع سابق، ص 45.

[2]– حسين سعد– الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة: بين النص الثابت والواقع المتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، طبعة 02، 2006، ص 140.

[3]– محمد أبو رمان– مرجع سابق، ص ص 182–183.

[4]– أندريه زكي– مرجع سابق، ص ص 108–109.

أقوى الروابط داخل العناصر المكونة للأمة (العرق، اللون، اللغة، القوم، الوطن) فرباط العقيدة الدينية يتقدم على سواه والعقيدة مصدرها الإعتقاد بدين الله وكتابه والإيمان ببعثة نبيه ورسوله وما جاء به، ويقول: هؤلاء هم قومنا الأقربون الذين نحن إليهم ونعمل في سبيلهم ونذوذ عن حماهم ونفتديهم بالنفس والمال، وفي أي أرض كانوا ومن أي سلالة انحدروا، فالإسلام هو الرابط بين الأمة الإسلامية دون النظر للعرق واللغة والوطن.[1]

وانطلق حسن البنا في إطار توضيح نظام الحكم الأصلح للدولة الإسلامية من قول **لأبي حامد الغزالي** مضمونه **<<إن الشريعة أصل والملك حارس، وما لا أصل له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع>>** ثم يعقب على هذا في كتابه **حديث الثلاثاء** قائلا: فاللبنة الأولى من لبنات الفكر السياسي الإسلامي تتمثل في أن الحكومة أصل من أصول الإسلام، وأول أخطاء المسلمين أننا نسينا هذا الأصل، ففصلنا الدين عن السياسة عمليا ومادام الأمر على هذا النحو فيلزم عن ذلك إستخلاص دعائم النظام السياسي الإسلامي، وتباين مرتكزاته، حتى لا يكون الجهل عاملا ينأى بالناس عن دينهم ويتركهم عيالا على النظم السياسية والدستورية الوافدة من أوروبا. فالحكومة أصل في الإسلام واذا تنهض على قواعد مقررة معروفة ترتكز على دعائم ثلاث 1- مسؤولية الحاكم 2- وحدة الأمة 3- احترام إرادتها.[2]

ومما سبق نلاحظ أن حسن البنا لم يفرق بين الدعوة والسياسة وكلامه دليل واضح على كل من يحاول إختزال دور الحركة الإسلامية في الدعوة وفقط، ودليل ذلك أنه إعتبر أن حركة الإخوان المسلمين هي حركة تعنى بالسياسة إذ ذكر في إحدى رسائله بعنوان **نحن والسياسة** وهي رسالة من مجموعة الرسائل التي كان يلقيها حسن البنا والتي جمعت لاحقا في كتاب بعنوان **مجموعة رسائل الإمام الشهيد** قائلا: **<<إلى أي شيء ندعو الناس؟>>** كعنوان للرسالة تم أجاب معقبا في نص هو: "يا قومنا إننا نناديكم، والقرآن في يميننا والسنة في شمالنا وعمل السلف الصالح من أبناء هذه الأمة قدوتنا، وندعوكم إلى الإسلام وتعاليم الإسلام وأحكام الإسلام وهدى الإسلام، فإن كان هذا من السياسة فهذه سياستنا، وإن كان من يدعوكم إلى هذه المبادئ سياسيا فنحن أعرق الناس في السياسة.[3]

ولم يرى (حسن البنا) مانعا من تطبيق النظام النيابي الدستوري إذ يقول : "إنه ليس في قواعد هذا النظام النيابي، الذي نقلناه عن أوروبا ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الإسلام لنظام الحكم،

---

[1]- حسين سعد- مرجع سابق، ص 165.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 170.

[3]- محمد عبد القادر أبو فارس- الفقه السياسي عند الإمام الشهيد "حسن البنا" - دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، طبعة 01، 1999، ص ص 27-28.

وهو بهذا الإعتبار ليس بعيدا عن النظام الإسلامي ولا غريبا عنه.[1]– فرغم أنه نادى بالدولة الإسلامية إلا أنه لم يرى مانعا في تطبيق النظام النيابي البرلماني الذي يتطابق مع الشريعة الإسلامية (الشورى)–.

02/أبو الأعلى المودودي: لقد مثلت مسألة ضرورة إنفصال باكستان عن الهند أحد الاعتبارات المهمة للمودودي، فجراء تأثير الثقافة السياسية البريطانية رأى البعض أن إنفصال باكستان عن الهند هو انفصال يخص الهوية القومية أكثر منه يخص الهوية الإسلامية، وهذا الأمر لم يرق لأبي الأعلى المودودي الذي رأى **أن الكيان المنفصل ليس كافيا لإقامة دولة إسلامية بل لابد من دستور أساسه الشريعة الإسلامية حتى تكون الدولة اسلامية**".[2] فبقدر ما كان المودودي فرحا بقيام حزب الرابطة الإسلامية بقيادة (محمد علي جناح)(1876–1948) بقدر ما أصابته الخيبة، لأن هذا الحزب الذي دعا إلى استقلال مسلمي الهند وآمن بتميزهم قوميا، إلا انه كان غارقا في روح التغريب ويكتفي بدولة المسلمين دون دولة إسلامية، وبسبب هذا الأمر قام (المودودي) بتأسيس (الجماعة الإسلامية) عام (1941) ليخوض بها معاركه التي لم تنته بإستقلال باكستان، حيث خاض صراعا على السلطة فكانت النتيجة أن سجن أكثر من مرة.[3] – فـ**أبو لأعلى المودودي** لم يكتفي بمجرد طرح أفكار نظرية واعتبر أن ذلك غير كافي ولا يمكن التغيير الا إذا اتخذ طابعا حركيا يأثر ويتأثر وهذا هو حال الحركات الإسلامية السياسية التي تنتهج الطريق الفكري والعملي في آن واحد في سبيل التغيير– ففي سبيل إعادة بعث الهوية الإسلامية في النفوس أصدر (المودودي) مجلة **ترجمان القرآن** وكانت أهم غذاء فكري يوجه المسلمين بالهند، ووضح فيها الأثر السلبي الكبير الذي تركه إنهيار الخلافة الإسلامية، ووضح مغالطات وأهداف دعاة القومية الهندية الذين يريدون تحطيم الإسلام، وجراء هذا كسب العديد من الأنصار الذين من خلالهم تكونت (الجماعة الإسلامية) عام 1941 التي كان لها دور بارز في الحفاظ على الهوية الإسلامية بباكستان، وحين اتخذ حزب الرابطة الإسلامية قرارا بإقامة دولة باكستان عام 1957 تم تعيين لجنة لإعداد خطة للحكم الإسلامي وكان (المودودي) أحد أبرز الأعضاء في اللجنة وهنا إتسع المجال له لكي يدعو إلى تحقيق المبادئ التي أنشأ من أجلها الجماعة الإسلامية من قبل بمدينة (لاهور).[4] ورغم تأسيسه للجماعة الإسلامية إلا أن المودودي لم يرى بالجواز المطلق

---

[1]– محمد عمارة– معالم المشروع الحضاري في فكر الإمام الشهيد حسن البنا– دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر، طبعة01، 2006، ص 46.

[2]– شمس الدين الكيلاني: مرجع سبق ذكره، ص 161.

[3]– عبد الغني عماد– السلفية وإشكالية الأخر بين المفاصلة والمفاضلة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2–2006، العدد 324– ص 64.

[4]– محمود حمدي زقزوق– سلسلة الموسوعات الإسلامية المتخصصة، موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، جزء 03، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ص ص 107–108.

للأحزاب السياسية ففي كتابه **نظرية الإسلام السياسية** وهو عبارة عن محاضرة ألقاها بمدينة لاهور في أكتوبر 1939 جاء فيها: أن الأمير يجب عليه المشاورة لكنه غير ملزم برأي أعضاء مجلس الشورى فله أن يطبق رأيه وعلى مجلس الشورى مراقبة الأمير ولهم عزله إن إتبع الهوى، ومجلس الشورى حسب المودودي يجب أن لا يتكون من أعضاء وجماعات وأحزاب فالإسلام يأبى أن يتحزب أهل المشورة ويكونوا مع أحزابهم سواء كانت على حق أو على باطل، بل يبدي كل واحد منهم رأيه بالحق بصفته الفردية وأن يدوروا مع الحق حيثما كان ولا يحيدوا عنه قيد أنملة.[1]

في كتابه **منهاج الانقلاب الإسلامي** قدم رؤيته للتغيير معتبرا أن عملية التغيير لا يقوم بها شخص واحد بل عبر حراك اجتماعي شامل ومراحل متعددة على النحو التالي:

1- عرض الإسلام ونشر قيمه وأفكاره بالحجة والبرهان،... وهنا يقصد إقامة قاعدة جماهيرية إسلامية لينجح التغيير.

2- تشكيل حركة أو جماعة تدعو لهذه المبادئ تتسم بشمولية نشاطها وينضم اليها كل مؤمن بفكرتها. -وكأنها النخبة الإسلامية الموجهة للجماهير الإسلامية-.

3- إحداث الإنقلاب الاجتماعي وما يرتبط به من تبدل في أفكار العوام وقيمهم ومشاعرهم.

4- إقامة الدولة الإسلامية الفكرية وهي محور التغيير وهدفه في رأي المودودي.[2]

وفي كتابه **تدوين الدستور الإسلامي** قدم المودودي لمفهوم **الحاكمية** مقسما إياها لقسمين:

1- **الحاكمية القانونية:** وهي لله وحده مستدلا بقوله تعالى: **<<إن الحكم الا لله>>** (يوسف 40) وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ممثلا لهذه الحاكمية.

2- **الحاكمية السياسية:** وجعلها أيضا لله عز وجل بإعتباره الحاكم الأعلى، إلا أنه يرى أن الأمة نائبة عنه في الخلافة فيقول: "وقد قضى القرآن أن منزلة الخلافة أو النيابة ليست من حق فرد من الأفراد أو أسرة من الأسر أو طبقة من الطبقات، وإنما هي حق لجميع من يسلمون بحاكمية الله ويؤمنون بعلو القانون الإلهي الذي جاءهم من عنده تعالى بواسطة النيابة ورسله لقوله تعالى: **<< وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض...>>**(النور 55).[3]

فمن خلال ما سبق يرى المفكر الإسلامي **محمد عمارة** أن (المودودي) لم ينادي بحاكمية واحدة أي (حاكمية لله) وإنما كان له نصوص يقر فيها بحاكمية بشرية، بحكم خلافته واستخلاف الله له. ففي كتابه **<<الحكومة الإسلامية>>** يقول: "... إن الحق تعالى وحده هو الحاكم بذاته وأصله، وأن

---

[1]- عاطف عدوان- التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الاسلامي، مجلة جامعة النجاح، للأبحاث غزة فلسطين، المجلد 16 (1) 2003، ص ص 95-96.

[2]- رائد عبد الفتاح دبعي: أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة، "الإخوان المسلمون في مصر نموذجا" رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2012، ص ص 33-34.

[3]- رضوان أحمد شمسان الشيباني- الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، طبعة 01، 2006، ص ص 216-217.

حكم سواه موهوب وممنوح". –وهو هنا ميز بين حاكمية الله الأصلية وبين حاكمية إنسانية موهوبة وممنوحة من الله لخليفته في الأرض الإنسان–، ليضيف قائلا: "إن في الخلافة معنى الحاكمية والسلطان... والإنسان في نظام العالم هو حاكم الأرض، لكن حكمه لها ليس في ذاته وأصله وإنما هو حكم مفوض (Delegated).[1]

أما مفهوم الجاهلية لدى **المودودي** مثلما أورده في كتابه "**موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه**" فيرى أنها أي الجاهلية إستيقظت من جديد إذ أنها استمرت مع الأمويين والعباسيين والأتراك الذين استوردوا فلسفات اليونان والروم والعجم وأشاعوها بين المسلمين... فإنتشرت ضلالات الجاهلية الأولى وأباطيلها في جميع الفنون والتمدن.[2] والجاهلية هنا تشير إلى عدم تحكيم شرع الله وتعطيله وتأويله بما وافق الفلسفات الدخيلة على الإسلام، وهو هنا بتأصيله التاريخي هذا للجاهلية يعتبر أن مرحلة الخلفاء الراشدين الأربعة فقط هي مرحلة الإسلام الحقة وما سواها فهي مرحلة جاهلية، معتبرا أن النظام الإسلامي الذي يناقض الجاهلية يتأسس على أربعة أركان: 1– الله 2– الرب –3 الدين 4– العبادة. وهذا في كتابه (المصطلحات الأربعة في القرآن).

فالألوهية تعني المرجعية العليا في عالم الكون وأما الربوبية فتحمل معنى العناية الإلهية بالعالم المخلوق عبر الدين الذي جاءت به الرسل، وهذا الدين هو التكليف الذي استخلف الله سبحانه وتعالى، البشر به في العالم بشرط إقامته التي تضمن تدبير شؤون الإنسان وهي جزء من العبادة والعبادة لها قسمين:

الأول: العلاقة الشعائرية: صلاة، صيام ، بين الله والإنسان وهي علاقة مرتبطة بالألوهية.
الثاني: العلاقة المتصلة بالاستخلاف والتدبير هي علاقة بالربوبية، وهكذا هناك الحاكمية الإلهية والتكليف والاستخلاف، فالله بمقتضى حاكميته استخلف البشر وكلفهم بإعمار العالم ولأن الإسلام هو دين الله الحق فالمسلمون من بين البشر هم الذين قبلوا عمليا وألتزموا بمقتضيات التكليف.[3]

وقد تمثلت أفكار المودودي في بعض القضايا كالعلمانية القومية، بالرفض على النحو التالي:

1– العلمانية: يرى فيها أن الفصل بين علاقة الفرد في مجتمعه وما يفرضه عليه دينه مستحيل لأن خالق الكون إما يكون السيد الحاكم أو لا يكون، فإذا كان السيد الحاكم فليس بمعقول أن يفرض احكاما في كتابه المنزل ثم يتنحى عنها.

[1]– محمد عمارة: معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، نهضة مصر، القاهرة، مصر، طبعة 02، 2004، ص 77.

[2]– عبد الغني عماد– مرجع سابق، ص 63.

[3]– شمس الدين الكيلاني– مرجع سابق، ص 175.

2- القومية: رفض "المودودي" القومية معتبرا أنها من صنع رجال الإقطاع وأرباب الحكم فرارا من تعسف البابوات، منادين بأن الولاء يكون للوطن وحده، ومعتبرا أن الدول القومية هي التي كانت سببا في الحربين العالميتين الأولى والثانية.[1]

ويرى الباحث **محمد عمارة** أن سبب رفض المودودي للقومية والديمقراطية ليس لكونها وافدا أوروبيا، بل لتحذيره المسلمين من مخاطر الإنخراط في **(حزب المؤتمر الهندي)** الحزب الذي ضم إتجاهات فكرية ودينية مختلفة تماما. والذي يدعو إلى إقامة دولة قومية ديمقراطية وأن مثل هذه الدولة ستؤدي إلى ذوبان شخصية المسلمين وسط الأكثرية الهندوسية.[2]

وقد ألقى "أبو الأعلى المودودي" في سبيل توضيحه لخطر القومية عموما والقومية الهندية خصوصا وسلبياتها على الهوية الإسلامية محاضرة في مدينة **لاهور** في أكتوبر 1939 تم نشرها في كتاب واحد بعنوان **نظرية الإسلام السياسية** يقول في مقدمتها: "ألقيت هذه المحاضرة في زمان إلتبس فيه الأمر على الناشئة المثقفة وكادت تكون في حيرة من أمرها من جراء النزاع والصراع الشديد بين النظريتين نظرية القومية الهندية الجارفة التي كان يدعوا اليها المؤتمر الوطني الهندي Indian National Gongres ونظرية القومية الإسلامية المتطرفة التي لا تفرق بين الإسلام الحقيقي والاسلام الجغرافي (إن صح التعبير) والتي كانت تقوم بالدعوة لها **الرابطة الإسلامية** فكان من تأثير هذه المحاضرة أن انكشف وجه الحق ووجه الصواب وتبين لهم الفرق بين نظرية الإسلام السياسية والنعرات الوطنية والقومية الزائفة".[3] بالإضافة إلى هذا فقد آمن (المودودي) إيمانا تاما وكاملا بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية وضرورة تكيف المجتمع معها ففي كتابه **حول تطبيق الشريعة في العصر الحاضر** الذي هو في الأصل عبارة عن حوار إذاعي أجراه (المودودي) مع إذاعة باكستان، إذ سأله الصحفي عن النتائج الفورية التي ستظهر في باكستان بعد أن شرعت فعليا في تطبيق الشريعة الإسلامية فأجاب قائلا: "إن النتائج الفورية التي نتوقع ظهورها مع إعلان الرئيس للقوانين الإسلامية هي إقناع الناس بأن باكستان أصبحت دولة إسلامية لا يطبق فيها إلا القوانين الإسلامية وهذا الإقتناع يجعلهم يستعدون فكريا للتكيف مع الوضع الجديد ثم أقول لكم بصراحة أن القوانين أو التدابير الأخرى لإصلاح المجتمع لا تعطي أبدا النتائج الفورية، بل إن نتائجها لا تظهر الا بعد الاستمرار في الممارسة الفعلية.[4]

---

[1]- محمود حمدي زقزوق: مرجع سابق، ص 109-110.

[2]- عبد الغني عماد- مرجع سابق، ص 65.

[3]- أبو الأعلى المودودي- نظرية الإسلام السياسية، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1967، ص 3.

[4]- أبو الأعلى المودودي- حول تطبيق الشريعة الإسلامية في العصر الحاضر، ترجمة: خليل أحمد الحامدي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1983- ص 36.

03/سيد قطب: حافظ سيد قطب على الهيكل العام لمراحل الاصلاح لدى (حسن البنا) لكنه أعاد تعريف كل مرحلة بصورة مختلفة تتناسب مع طبيعة المواجهة السياسية الجديدة، فبرزت رؤية سيد قطب على مراحل من خلال عدة كتابات أهمها مجلده الضخم (في ضلال القرآن) لكن الكتاب الأكثر كثافة وتركيزا في موضوع التغيير والذي أصبح مرجعا رئيسيا في وقت لاحق للحركات الإسلامية المسلحة والعنيفة هو كتابه **معالم في الطريق** وقد استمد "سيد قطب" أغلب فقرات الكتاب من مجلدات (في ضلال القرآن) مخصصا كتاب **معالم في الطريق** ليكون دستور المواجهة مع السلطة وبعبارة أخرى ككتاب **فقه المرحلة**.[1]

ولقد طرأ تطور على فكر سيد قطب فهو في بداياته الكتابية الأولى كان أديبا صحفيا فكتابه الأول **(العدالة الاجتماعية في الإسلام)** الذي كتبه عندما كان في الو.م.أ كان أكثر وسطية فيه وأبدى فيه إعجابه بالفكر الإخواني لذلك قام بإهداء هذا الكتاب في طبعته الثانية للإخوان قائلا: **<<**إلى الفتية الذين كنت ألمحهم بعين الخيال قادمين فوجدتهم في واقع الحياة قائمين يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم مؤمنين بقرارة أنفسهم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين" وقد علق "حسن البنا" على الكتاب بقوله: "هذه أفكارنا وكان ينبغي أن يكون صاحبها واحدا منا.[2] لكن إقامة (سيد قطب) بالو.م.أ (1948-1951) جعلته يراجع تبينه للفكر الغربي وأسلوب عيشه، وبعد وفاة (حسن البنا)(1948) انتسب إلى الإخوان عام 1953، ثم عين رئيسا لتحرير أسبوعية (الإخوان المسلمون) عام 1954، وعام 1955 بعد أحداث **المنشية** التي أتهم فيها الإخوان بالتخطيط لإغتيال جمال عبد الناصر، حكم على سيد قطب بـ 15 سنة سجنا وعذب مع الآلاف من الإخوان المسلمون بالسجن، وهذه الأحداث جعلت سيد قطب، وكتاباته التي كتبها داخل جدران السجن تتسم بالشدة وأسلوب المواجهة، وعام 1964 أفرج عنه ليسجن مجددا عام 1965 ويعدم عام 1966 بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم.[3]

فيما رأى البعض في (حسن البنا) مفكرا وداعية إلى الله، فإنهم رأوا في **سيد قطب** منظرا للحركة الإسلامية، فسيد قطب ليس رجلا يدير جماعات أو يضع مناهج إنه مفكر ينظر للحياة بإستقلالية، بعدما استلهم الإسلام من خلال القرآن والسنة معتمدا في ذلك على أربعة أصول عامة هي: 1- أن الإسلام لا يحتاج إلى حضارات الغرب وإنتاجهم الفكري 2- أن الهدف الأسمى للدين هو أن يحكم الأرض وفق شريعة الله 3- أن الإسلام لا يقبل التقسيم أو التحالف مع الجاهلية 4- أن الإسلام يحث أصحابه على مقاومة الكفر بكل أشكال المقاومة .

---

[1]- محمد أبو رمان: مرجع سابق-ص 187.

[2]- إبراهيم أعراب: مرجع سابق- ص ص 50-51.

[3]- احمد الموصللي- موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، طبعة 01، 2004، ص ص 105-106.

وهذه المنطلقات جاءت معبرة عن مرحلة مرت فيها الدول المسلمة بفترات عصيبة ومحاولة الاستعمار وأتباعه من القوميين وكذا النصارى العرب والليبراليين القضاء على الإسلام وهو ما انعكس على فكره.[1] وفي كتابه **العدالة الاجتماعية في الإسلام**" أكد أن الثيوقراطية أو حكم رجال الدين لا يمكن أن يكون شكلا من أشكال الحكم الإسلامي الصحيح لأن الإسلام لا يمنح أي مجموعة من الناس أو أي نخبة أي حق في التمثيل الإلهي.

فالدولة دولة إسلامية إذا ما كانت مرتكزة على الدستور القائم على الشريعة وعلى اختيار الجماعة، فلا مشروعية للاتفاق الجماعي أو للشورى إذا ما تناقضت مع الشريعة الإسلامية ليخالف بذلك فكرة (أبو الأعلى المودودي) التي اكد فيها على أن الثيوقراطية الإسلامية لا الغربية هي الأصلح كنظام حكم للمسلمين.

كما رفض (سيد قطب) فكرة الحزب الواحد أو التعددية الحزبية وعوضها بفكرة **الطليعة المسلمة** التي مهمتها هي السير على خط إسلامي إستبعادي، لا يساوم ولا يهادن الأيديولوجيات المغايرة والمجتمعات المختلفة وأساليب الحياة المتعددة.[2]

لكن رغم أن سيد قطب قد خالف **أبو الأعلى المودودي** في مسألة الثيوقراطية وإسقاطها على النظام الإسلامي، فإنه كان أكثر تأثرا به في مسألة (الحاكمية) التي يعد أبو الأعلى المودودي أشهر منظريها بالإضافة إلى أفكار (عبد القادر عودة) عام 1954 الذي تحدث عن نظام شامل للإسلام، وكذا عضو مكتب الإرشاد في الإخوان المسلمين (وازن عودة) الذي رأى بضرورة الأخذ بنهج تشريعي إلهي كامل معتبرا أنه إما أن نأخذ الدين كاملا وأن نتركه كله.[3] –إلا أن اكبر الأثر أخذه سيد قطب من المودودي– فسيد قطب أخذ نصوص المودودي من تربة إلى أخرى فأعطاها بذلك بعدا حركيا.[4] **ففكرة الحاكمية لله** في مفهوم سيد قطب لا تستقر على مفهوم واحد فمرة تدل على إتباع البشر حكم القرآن أي تشريعاته وقضائه كما هي مبينة في نصوص صريحة والحاكمية بهذه الدلالة تفيد الخضوع لدستور حياة جاءت تفصيلاته وبنوده في القرآن الكريم وبينتها سنة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وأحيانا أخرى يستفاد من المفهوم –الحاكمية– مساواة الحاكم والمحكوم أمام الله وقضائه أي تقيد الحاكم بدستور إلهي وافر وكامل،[5] ومن خلال فكرة الحاكمية تحول سيد قطب للحديث عن (الجاهلية) و(المجتمع الجاهلي) فمفهوم الجاهلية لديه هو صفة وحكم فهي أداة

---

[1]– نواف القديمي– الإسلاميون سجال الهوية والنهضة: مقاربات في الفكر والممارسة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 02، 2011، ص 43.

[2]– أحمد الموصللي: مرجع سابق، ص ص 110–111.

[3]– شمس الدين الكيلاني: مرجع سابق، ص ص 173–174.

[4]– علي صالح مولى– الأصولية الإسلامية: قراءة في مقدمات النشأة وتطورها، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، (12–2008) العدد 358 ص 125..

[5]– حسين سعد– مرجع سابق، ص 265.

لتعبئة الأتباع وسبيل للتحريض على التاريخ جراء التحول في العادات والتقاليد والذهنيات والاتجاه نحو مبدأ (العزلة) وهذا لحماية أتباع المجتمع الإسلامي من الجاهلية. والعزلة هي مسعى لإستحضار حادثة الهجرة النبوية، والخروج من دار الكفر نحو دار الإسلام، وهو مثل **الجيل القرآني الفريد**، مثلما استعمل (سيد قطب) هذا المصطلح والذي يشير إلى الجيل الذي نشأ من حول الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا مشابه للدعوة الإسلامية التي كانت في أول عهدها مجهولة ومستنكرة من الجاهلية، ثم عادت قوية كما هي اليوم قوية وغدا قوية.[1] ففي إطار حديثه عن الجاهلية، حدد سيد قطب ثلاث سمات للمجتمع الجاهلي في كتابه **معالم في الطريق** هي: 1- غياب العقيدة، 2- غياب العبادات 3- غياب الشريعة، وهذه تبدو ضرورية لإلصاق صفة الجاهلية بسائر المجتمعات المعاصرة فتدخل فيه أولا: المجتمعات الشيوعية، بإلحادها وإنكارها لوجود الله، وثانيا: المجتمعات الوثنية، التي تعبد معبودات من غير الله مثل الهند، اليابان، افريقيا، وثالثا: المجتمعات اليهودية والنصرانية في أرجاء الأرض جميعا.[2] ومقابل هذا الأمر ولتحقيق المجتمع الإسلامي إقترح سيد قطب أربعة مراحل لتحقيق ذلك هي: 1- التكوين العقدي (القناعة) 2- الاعتزال الشعوري (المفاصلة) 3- الاستعلاء على المجتمع الجاهلي (الثبات) 4- التمكن لقتال الجاهلية الجديدة وإعلاء الحاكمية (التقويض). ولتحقيق ذلك لابد من طليعة إسلامية تعي علاقتها مع المجتمع الجاهلي وهنا يقع التكوين العقدي (القناعة) وهذه الطليعة عندما تقتنع بذلك تقوم بالانسحاب من النسيج الداخلي للمجتمع الجاهلي، وهنا مرحلة الاعتزال الشعوري (المفاضلة) فهي تقوم بقدر من العزلة وقدر من الاتصال، وعندما يقع هذا الأمر يتولد شعور بالاستعلاء والامتلاء عن المجتمع الجاهلي جراء إدراك خطره ومن ثم قتاله.[3] ففكرته إذن حول الجاهلية والمجتمع الجاهلي وتحقيق حاكمية الله لخصها في كتابه (معالم في الطريق) وتتمثل في:

1- العالم المعاصر يعيش في جاهلية رغم التقدم العلمي، لأن الجاهلية هنا هي اعتداء على حاكمية الله (عدم تطبيق الشريعة).

2- الإسلام وحده هو الذي يحرر الناس من عبادة بعضهم البعض نحو عبادة الله وحده.

3- الأمة الإسلامية انقطع وجودها منذ انقطاع الحكم بشريعة الله ولابد من إعادة الأمة إلى حاكمية الله حتى يقود الإسلام البشرية كلها.

4- من أجل أن تعود الامة إلى حاكمية الله ويسود المنهج الإسلامي لابد من طليعة تمضي في خضم الجاهلية وتزاول نوعا من العزلة من جانب ونوعا من الاتصال بالجاهلية من جانب آخر،

---

[1]- علي صالح مولى- مرجع سابق، ص 126.

[2]- حسين سعد- مرجع سابق، ص 225.

[3]- عبد الغني عماد- مرجع سابق، ص ص 65-66.

كما يرى سيد قطب أن المجتمع الجاهلي قد ينضم إلى المجتمع الإسلامي الجديد وقد يحاربه ولكن المجتمع المسلم لابد أن يقوى ويواجه ضغط المجتمع الجاهلي ويتغلب عليه أو يصمد بوجهه.[1]

رغم إعتبار البعض أن مفهوم الحاكمية هو من ابتكار أبو الأعلى المودودي وتطوير سيد قطب الا أن الفكرة مثلما يرى الشيخ (يوسف القرضاوي) هي فكرة مستوحاة من عقيدة التوحيد الإسلامي فهناك من تحدث في (أصول الفقه) عن مبحث (الحاكم) مقرين أن الحاكم هو الله تبارك وتعالى، فمثلا **أبي حامد الغزالي** في كتابه **المستصفى** يوضح أن اعتبار الحاكم هو الله أمر متفق عليه بين أهل السنة والمعتزلة إذ يقول: <<أما استحقاق نفوذ الحكم فليس الا لمن له الخلق والأمر، فإنما النافذ حكم المالك على مملوكه، ولا مالك الا الخالق فلا حكم ولا أمر الا له، أما النبي والسلطان والسيد والأب والزوج، فإذا امروا وأوجبوا لم يجب شيء بإيجابهم بل بإيجاب الله تعالى طاعتهم... فإذن الواجب طاعة الله وطاعة من أوجب الله طاعته>>[2].

ما يعاب على **سيد قطب** في فكرة الحاكمية هو أخذه ما جاء به المودودي من فكرتين (الحاكمية والجاهلية) فالمودودي عاصر مرحلة (1943-1950) أين كانت هناك مذابح ضد مسلمي الهند ومحاولات تغريب المسلمين وكذا المشهد الاستقلالي ضد الإستعمار البريطاني الذي قاده (حزب المؤتمر) بالهند وكان أبرز شعاراته (السيادة للأمة) وهي البيئة الفكرية التي أثرت على (المودودي) لأنه كان يخاف أن تذوب الهوية الإسلامية لدولته باكستان التي كانت حينها تابعة للهند، جراء القومية الهندية فطرح فكرة الحاكمية للحفاظ على الهوية الإسلامية بالمنطقة، فجاء سيد قطب ونقل المصلطح من مجتمع يغلب عليه الكفر (الهند) على مجتمع يغلب عليه الإسلام (مصر والعالم الإسلامي).[3] - فسيد قطب إذن لم يراعي في ذلك البيئة الفكرية والعقدية للمجتمع الإسلامي، وكان مقابل ذلك اكثر تأثرا لما حصل له من محنته بالسجن والتي انتهت بإعدامه-.

كما أن فكرة الحاكمية التي تداولها كل من المودودي وسيد قطب تم رفضها ونقدها من قبل العديد من المفكرين الاسلاميين، من أمثال **حسن الهضيبي** في كتابه **دعاة لا قضاة** فيقول: "جرت على بعض الألسن لفظة الحاكمية تعبيرا عن معاني وأحكام تضمنتها آيات من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ثم أسند اللفظ إلى إسم المولى عز وجل فقيل (حاكمية الله)... فنحن على يقين أن لفظ الحاكمية لم يرد بأي آية من الذكر الحكيم، ولا في حديث من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم،[4] ثم يضيف قائلا: لقد توهم البعض أن قائل تلك المقالة يرى استحالة أن يأذن الله تعالى للناس أن يضعوا لأنفسهم بعض التنظيمات أو التشريعات التي تنظم جانبا من شؤون حياتهم

[1]- حسن طوالبة- العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر والجزائر نموذجا) -عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 02، 2005، ص 193.

[2]- يوسف القرضاوي: السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، مؤسسة الرسالة- بيروت، لبنان، ط1، 2000. ص 18.

[3]- نواف القديمي- مرجع سابق، ص ص 56-57.

[4]- حسن الهضيبي- دعاة لا قضاة ، دار الصديقية للنشر، الجزائر، 1989، ص 83.

وهذا فهم خاطىء... والحق أن الله عز وجل قد ترك لنا كثيرا من أمور دنيانا ننظمها حسبما تهدينا إليه عقولنا في إطار مقاصد عامة وغايات حددها الله سبحانه وتعالى وأمرنا بتحقيقها.[1] ويرى البعض الآخر أن كتابات سيد قطب فتحت المجال واسعا لتحويل المشروع الإسلامي الحركي إلى وجهة راديكالية ثورية.[2]

فسيد قطب قد شكل مرحلة إنعطاف راديكالي في تاريخ الفكر الحركي والسياسي الإخواني في مصر جراء رفضه للحزبية والإصلاح عبر الانتخابات والدساتير والبرلمانات وبصراعه مع النظام الناصري، فمهد بكتاباته نظريا إلى ميلاد جيل مختلف من التنظيمات والجماعات الإسلامية التي ستتكب على مراجعة وتقييم التجربة السياسية للإخوان ونقدها نقدا جذريا، خصوصا بعد قبول الإخوان بالعمل السياسي في إطار النظام السياسي الذي كان قائما.[3] وعلى المستوى الفكري أحدثت كتابات سيد قطب أثرا على فئتين الفئة الأولى: كتابات الكثير من المفكرين الاسلاميين مثل (سعيد حوى) في كتابه "جند الله" و"فتحي يكن" في كتاباته الأولى "كيف ندعو إلى الإسلام" و"ماذا يعني انتسابي للإسلام" الفئة الثانية: فئة التكفير فمثلا "عبد الجواد ياسين" في كتابه (مقدمة في فقه الجاهلية المعاصرة) يعلن موت الأمة وغياب الإسلام ويقرر أننا نعيش (جاهلية زمن الالتباس).[4]

المطلب الثالث: تطور رؤية الحركة الإسلامية إزاء الديمقراطية والتعددية الحزبية.

وسنقسم هذا المطلب إلى قسمين: القسم الأول نوضح من خلاله رؤية المفكرين الإسلاميين للديمقراطية بين متقبل ورافض لها، لننتقل في القسم الثاني لتوضيح رؤية المفكرين الإسلاميين لمسألة الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية على النحو التالي.

1- الحركات الإسلامية وموقفها من الديمقراطية: إن أغلب الدراسات في الغرب حول الحركات الإسلامية ترتكز على تساؤل واحد وهو هل الاسلاميون مخلصون للعبة الديمقراطية، وهذا السؤال غريب إذ ببساطة لم يكن ثمة لعبة ديمقراطية كي يتم لعبها، وبالتالي يجب أن نخصص تركيزا أقل على السؤال حول مدى الديمقراطية الكامنة في قلوب القادة الإسلاميين، وهو الأمر –الديمقراطية– الذي يقبل به الإسلاميون بطرق متافوتة في إطار مقارنة (الشمولية للجميع– الاعتدال)(inclusion–moderation–thésis) ومعناها أن ضم القادة الإسلاميين للعملية السياسية سينتج حركات إسلامية ديمقراطية.[5]

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 94–95.

[2]– صلاح الدين الجورشي– الإسلاميون التقدميون، التفكيك وإعادة التأسيس، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، طبعة 01، 2010، ص 54.

[3]– إبراهيم أعراب– مرجع سابق، ص ص 59–60.

[4]– نواف القديمي– مرجع سابق، ص ص 58–59.

[5]– ناثان براون– المشاركة لا المغالبة الحركات الإسلامية والسياسية في العالم العربي، ترجمة :سعد محيو، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، طبعة 01، 2012، ص 16.

– لقد شكلت فكرة الديمقراطية مراجعات نقدية داخلية بالحركة الإسلامية والنخب الإسلامية، إذ شكلت الظروف المعاصرة ضرورة إعادة النظر في أفكار سابقة لا تتماشى وظروف العمل مثل مسألة الديمقراطية التي نظر اليها التيار الإسلامي بإختلاف أشكاله من مفكرين وعلماء دين وقادة الحركات الإسلامية المعاصرين وفق وجهة نظر مختلفة–، إذ تعددت الأعمال التي عالجت مسألة الديمقراطية من منطلق الفكر الإسلامي إلى:

1– أعمال تبرز ديمقراطية الإسلام بهذا المسمى والعنوان مقابل ديمقراطية الغرب مثلتها أعمال "عباس محمود العقاد" و"أحمد شوقي الفنجري" و "مالك بن نبي".

2– أعمال حاولت أن تبرز فكرة الشورى في الإسلام مقابل فكرة الديمقراطية بالغرب مثل أعمال عبد الحميد الأنصاري" و"حسن الترابي".

3– أعمال حاولت التشكيك وتوجيه النقد والهجوم على ديمقراطية الغرب، مثل كتابات "خالد محمد خالد" و"محمد قطب".

4– الأعمال التي أبرزت أن الديمقراطية كفر وليست من الإسلام في شيء مثلها: الاتجاه السلفي التقليدي.[1]

لقد تباينت مواقف الإسلاميين بين متقبل لفكرة الديمقراطية (كليا وجزئيا) والرافضين لفكرة الديمقراطية كليا على النحو التالي:

أ– اتجاه القبول بفكرة الديمقراطية:

موضوع الديمقراطية والقيم الإسلامية كان موضوع جدل منذ دعاة الإصلاح والتجديد الديني أمثال **رفاعة الطهطاوي**" في مصر (1801–1873) وهو الشيخ الأزهري الذي عينه "محمد علي" إماما لأول بعثة علمية دراسية أرسلها إلى باريس وعاد منها بعد (5 سنوات) وألف كتابه "**تلخيص الإبريز في تاريخ باريس**" مقرا فيه بأن لا تعارض بين ما رآه في أوروبا من نظام ديمقراطي ودستوري قائم على العدل والمساواة والحرية وبين الإسلام قائلا: "إن ما يسمى أوروبا بالحرية هو نفس ما يسمى في ديننا بالعدل والحق والشورى والمساواة ذلك لأن حكومة الحرية والديمقراطية هي عبارة عن نشر للعدل والحق بين الناس وإشراك الأمة في تقرير مصيرها.[2]

عبد الرحمان الكواكبي: في كتابه **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** اعتبر أن صفة الاستبداد تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالغلبة أو الوراثة، وتشمل ايضا الحاكم الفرد المقيد المنتخب متى كان غير مسؤول وتشمل حكومة الجمع ولو كانت منتخبة، فالحكومة المشكلة من إتجاه واحد هي بالنسبة له مستبدة، لأن الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد وإنما يدفعه هو الاختلاف والتنوع، ويقول: **<<أشد مراتب الاستبداد التي يتعوذ بها من الشيطان**

[1]– زكي الميلاد– الفكر الإسلامي قراءات ومراجعات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، طبعة01، 2012، ص (58–60).

[2]– إبراهيم أعراب- مرجع سابق، ص 98.

هي حكومة الفرد المطلق الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية>>[1] فالكواكبي لم يقل مباشرة بأنه من المتقبلين لفكرة الديمقراطية لكن ما يستشف من كتاباته هو أنه من المؤيدين للديمقراطية إذ يقول: "من أسباب فتور المسلمين، تحول نوع السياسة الإسلامية فلقد كانت نيابية اشتراكية تماما، فصارت بعد الراشدين، الخلافة الراشدة، ملكية مقيدة تم صارت أشبه بالمطلقة.[2] كما يقول في نص آخر: <<جاء الإسلام محكما لقواعد الحرية السياسية المتوسطة بين الديمقراطية والأرستقراطية ونزع كل سلطة دينية أو تغلبية تتحكم في النفوس أو الأجسام... وأظهر للوجود حكومة الخلفاء الراشدين، على أن هذا الطراز السامي من الرياسة هو الطراز النبوي المحمدي ، لم يخلفه فيه حقا غير (أبي بكر) و(عمر) تم أخذت بالتناقص، وصارت الأمة تطلبه وتبكيه من عهد (عثمان) إلى الآن، وسيدوم بكاؤها إلى يوم الدين إذا لم تنتبه لإستعواضه بطراز سياسي شوري، ذلك الطراز الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب تلك الأمم التي لربما صح أن نقول: "قد استفادت من الإسلام اكثر مما استفاد المسلمون".[3] – فالكواكبي يرى أن الدول الغربية أخذت نظام الشورى من المسلمين واعادت صقله وفق قالب غربي ديمقراطي ناجح، لذلك لم يرى أن فرق بين ديمقراطية الغرب التي تمنع الاستبداد ونظام الشورى الذي يعتبره أصل الديمقراطية الغربية، وهذا نفس ما يراه **محمد عبده** في أن لا تعارض بين الشورى والديمقراطية مثلما سبق توضيحه في المبحث الأول من هذا الفصل–.

علي عبد الرزاق (1888–1926): الشيخ الأزهري أصدر عام 1925 كتابه **الإسلام وأصول الحكم** والذي خلف فيه ضجة واسعة لدى التيار التقليدي المحافظ وكلفه ذلك أن سحبت منه إجازة الأزهر وتصدى له "رشيد رضا" بكتابه **الخلافة أو الإمامة العظمى** وهذا بسبب أن (علي عبد الرزاق) قال في كتابه **<<أن الإسلام ليس سياسيا وينبغي البحث عن أنظمة الحكم والدولة ليس في الفقه وإنما في العلوم السياسية>>**.[4]– مؤكدا بذلك على ضرورة إتاحة المجال للباحثين والمتخصصين من غير مجال العلوم الشرعية من أجل تحديد طبيعة النظام السياسي الصالح للتطبيق والذي يكون دون أدنى شك نظاما ديمقراطيا وعدم إبقاء الأمر في يد رجال الدين لوحدهم الذين طالما ظلوا متمسكين بوهم إعادة الخلافة العثمانية الآجلة لعدم امتلاكهم أي بديل آخر–.

راشد الغنوشي: مثل المفكر الإسلامي وزعيم حركة النهضة بتونس، عبر تجربته الطويلة في ميدان العمل السياسي الإسلامي بكتاباته تطورا مهما في التصور الفكري للحركة الإسلامية للديمقراطية إذ يقول: "ليس مستحيلا أن يعمل الجهاز الديمقراطي في القيم الإسلامية فينتج

---

[1]– عبد الرحمان الكواكبي– طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2006، ص 38.

[2]– محمد عمارة– عبد الرحمان الكواكبي: شهيد الحرية ومجدد الإسلام، دار الشروق، القاهرة، مصر، طبعة 02، 1988، ص 147.

[3]– نفس المرجع السابق، ص ص 176–177.

[4]– إبراهيم أعراب: مرجع سبق ذكره، ص 99.

الديمقراطية الإسلامية، ويعتمد (راشد الغنوشي) في تنظيره للديمقراطية الإسلامية على مبدأ إسلامي هو (البيعة) فيقول: **<<إن الإمامة عقد بين الأمة والحاكم يلتزم فيه الحاكم إنفاذ الشريعة والنصح للأمة ومشاورتها، وتلتزم له السمع والطاعة، وينتج من ذلك أن الأمة هي مصدر كل سلطاته وأن لها عليه السيادة في إطار الدستور (الشريعة)>>.**[1]

كما اعتبر (راشد الغنوشي) أن <<الإسلاميون هم أبرز المنادين بالديمقراطية وأكثر ضحاياها ومحاولات التشكيك تصب في مصلحة الاستبداد، قائلا: "ليس في الإسلام عند التأمل من تعاليمه ومقاصده وتجربة تطبيقه النموذجية في عصر النبوة والخلفاء الراشدين، ما يمنع الترتيبات التي جاء بها النظام الديمقراطي علاجا لآفة الديكتاتورية التي إكتوى بنارها معظم تاريخ الإسلام وبقية شعوب الأرض، وذلك بعيدا عن كل أدلجة يلح على إدعائها طرفان متقابلان هما العلمانيون المتطرفون، الذين لا يفتأون يلحون على مبدأ (خذوا الغرب جملة أو دعوه جملة) وفي مقابلهم الجماعات المتشددة في التيار الإسلامي التي اتخذت من مقاومة الديمقراطية طريقا بدل مقاومة الديكتاتورية التي هم أحد ضحاياها كأحد أولى مهماتها.[2]

–والملاحظ أن (راشد الغنوشي) يقر بذلك أنه لا يتم قبول الديمقراطية بكل مبادئها ولا يرفض كلها، ملتزما بذلك بالتيار الإسلامي الوسطي الديمقراطي اين تقبل الحركات والحزاب الإسلامية بالمشاركة الديمقراطية لكن وفق قيود معينة–. وفي كتابه **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**" يعقد راشد الغنوشي ملائمة بين الشورى والديمقراطية قائلا: جاء الإسلام بقيم سياسية كالشورى وما يعني ذلك من اشتراك الأمة في الحكم وانبثاقه عن إرادتها وقوامتها على حكامها. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد يتم تفعيل هذه القيم بصيغ حديثة اتبعها الغرب كالانتخابات والالتزام برأي الأغلبية والتعددية وكما نشأت ديمقراطية مسيحية، يمكن أن تنشأ ديمقراطية إسلامية.[3]

عبد المنعم أبو الفتوح: القيادي السابق في حركة الإخوان المسلمين بمصر –قبل أن ترك الحركة لتأسيس حزب سياسي جديد بعد سقوط نظام مبارك–، يرى في جملة رده على من يتهمون الإخوان المسلمين بأنهم غير ديمقراطيين قائلا "إن موقف الإخوان من الحكم يشمل:

1– من حق كافة الأحزاب والقوى الشعبية بمصر أن تمارس حقها في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في التزام القانون وفي ظل حكم ديمقراطي يحترم التعددية وتداول السلطة.

2– من حق كل حزب أن يسعى للوصول للسلطة لتطبيق برنامجه الكفيل بنهضة مصر وقيامها بدورها العربي الإسلامي.

3– نرحب بوصول أي حزب أو قوة شعبية للحكم من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

---

[1]–أحمد الكاتب– تطور الفكر السياسي السني نحو خلافة يمقراطية، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص 234.

[2]– نواف القديمي– مرجع سابق، ص 243.

[3]– رفيق المصري– الدين والسياسة والديمقراطية، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، شمس، مصر، 2007، ص ص 16–17.

4- الفرق كبير بين أن يكون الحكم وسيلة وأن يكون الحكم هدف وغاية، والحكم في نظر ومفهوم الإخوان هو وسيلة.[1]

محمد سليم العوا: القيادي السابق في حركة الإخوان المسلمين بسوريا، فكره أكبر دليل على تطور الفكر السياسي السني وتبنيه بصراحة للديمقراطية، وذلك من خلال نفيه لوجود نظام حكم محدد المعالم والتفاصيل في مصادر الإسلام الرئسية قائلا: "**القرآن والسنة لا يتضمنان نصا عن كيفية اختيار الحكام، وكيفية محاسبتهم وكيفية عزلهم، ولا عمن يعينهم من الناس على ولاياتهم بالرأي (الشورى) ولا بالعمل (الوظائف) وهو ما يعني نسف نظام الخلافة الاستبدادي كمقدمة للأخذ بالنظام الديمقراطي**"[2] وفكرته هذه مهمة جدا فهناك من الباحثين من يرون أن نظام الخلافة الإسلامية الذي تحول إلى "ملكي" مع الدولة الأموية هو نظام لا علاقة له بالفكر السني الإسلامي لذا يجب البحث عن طريق أخرى للحكم وعدم التقيد بالملكيات التي ظلت ولا تزال مستبدة على طول التاريخ الإسلامي، الا أن الأمر الغير منطقي الآخر في فكرة محمد سليم العوا" هو انه ترك المجال مفتوحا لاختيار نظام للحكم قد يكون متعارضا تماما وكليا مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

حسن حنفي: المفكر الذي يصنفه البعض ضمن ما يعرف باليسار الإسلامي فيقول <<أنا لا أتردد لحظة واحدة في أن أجعل النظام الإسلامي ديمقراطيا، لأن الإمام **(الحاكم)** ممثل السلطة السياسية مبايع من الناس والإمامة عقد وبيعة واختيار وبالتالي فهي عقد اجتماعي بينهم وبين الحاكم إذا أطاع شروط العقد فعلينا السمع والطاعة فإن عصا نصحناه.... فالفقه السياسي الإسلامي بلا شك هو نظام ديمقراطي يقوم على الانتخاب العام الحر...[3]

إلى جانب المواقف السابقة، فقد عرف الفكر السلفي تطورا ملحوظا في مجال قبوله بالديمقراطية الحزبية في إطار مناقشة بعض أتباع الفكر السلفي لمسألة مدى التزام النظام الديمقراطي بالشريعة الإسلامية، إذ أكد الشيخ **محمد الحسن الددو** أن المسلم كفرد وكمجتمع ملزم بتطبيق الشريعة ولكن إذا رفضت أمة من الأمم تطبيق شريعة الإسلام فإنهم لا يرغمون على تطبيقها بالقوة والإجبار وحين سئل: أي ديمقراطية تريدون أجاب قائلا: **<<** نريد ديمقراطية الدستور الذي وثق به الشعب ووافق عليه... فإذا صوت الشعب على دستور ينص على أن الشريعة هي المصدر الوحيد للقانون فيكون حينئذ قد مارس سلطته... واذا لم يصوت بذلك فنحن حينئذ مازلنا مغلوبين فنجاهد -يقصد الجهاد الروحي- حتى نصل إلى دعوتنا>>. وبهذا ربط الشيخ فكرة الغلبة بتصويت الناس، لا بالقوة والفرض، بدوره الكويتي **عبد الرحمان عبد الخالق** سئل: ماذا لو أتت الانتخابات برئيس علماني أو ليبرالي فقال: لابد أن نقبل به، فنحن قبلنا بالنظام ولابد أن نرضى

[1]- سيد إسماعيل ضيف الله- الإسلام والديمقراطية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، طبعة 01، 2003، ص 74.

[2]- أحمد الكاتب- مرجع سابق الذكر، ص 236.

[3]- إبراهيم أعراب- مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

بنتائجه ولتفرز صناديق الانتخابات من تفرزه، فالإنتخابات عقد وعهد وينبغي أن نفي بهذه العهود والعقود لكن على الأغلبية ألا تلغي الأقلية.[1]

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من مرجعية فكرية تجعل الحركات الإسلامية تقبل بالديمقراطية، فإن الواقع السياسي بالوطن العربي جعل الحركات الإسلامية تقبل بالديمقراطية بسبب ما يلي:

1- تخفيف قوة ضغط الإرهاب الأمني الذي تمارسه الأنظمة ضد الإسلاميين، حيث أفرز هذا الضغط توجها لدى الحركة الإسلامية مفادها أن المشاركة الديمقراطية سوف تساعد على تحقيق ذلك.

2- إن الديمقراطية تعد متنفسا سياسيا مقبولا يفتح أبواب الإتصال بالجماهير ويوفر حصانة قانونية تشكل مظلة للتحرك الدعوي.

3- في مرحلة لاحقة عندما يحقق الإسلاميون أغلبية مطلقة في المجالس النيابية، يمكن عندها تهيئة المجتمع لتطبيق الشريعة الإسلامية دون الدخول في أتون الصراعات الساخنة.[2]

فالحركة الإسلامية سعت في تعاملها مع الديمقراطية أن تحافظ –في آن واحد– على مثاليتها الإسلامية الملتزمة بثوابت الشرع، وقيم الحرية والتعددية والتسامح والحوار دون أن يعني ذلك تبني الديمقراطية بإطارها الفلسفي، إذ عمدت إلى الفصل بين مقتضيات الديمقراطية التي تحرمها الشريعة الإسلامية، مقابل قبول الأطروحات الديمقراطية الخاصة لتداول السلطة والتعددية الحزبية وغيرها، والحركة الإسلامية في سعيها هذا قد حاولت أن تتواصل مع المكون الثقافي والاجتماعي للمواطن العربي الذي تحركه المشاعر الدينية، والذي ينظر إلى الممارسة السياسية القائمة بقدر من الشك والريبة وعدم الثقة،[3] فعلى الصعيد الإيديولوجي لا ترى الحركات الإسلامية المشاركة في العملية السياسية أي إشكال في قبول آليات الديمقراطية وإنتخاب القادة والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية من قبل البرلمان والسلطة القضائية، وهو ما يضع حدا فاصلا بين الاسلاميين المشاركين في العملية الديمقراطية، وبين الجماعات الراديكالية التي لا تزال تركز على المجتمع الإسلامي الكلي وتريد إحياء الخلافة، فالأمر المهم حسب كل من **(مارينا أوتاوي)** و **(عمرو حمزاوي)** أن الخوف اليوم ليس من الحركات الإسلامية بل من الأنظمة الحاكمة التي صارت تقمع وترفض مشاركة الحركات الإسلامية في العملية الديمقراطية.[4]

ب- الإتجاه الرافض لفكرة الديمقراطية:

---

[1]- نواف القديمي- أشواق الحرية مقاربة للموقف السلفي من الديمقراطية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، طبعة05، 2012، ص-ص 71-72.

[2]- نواف القديمي- الإسلاميون: سجال الهوية والنهضة – مرجع سابق، ص 234.

[3]- عمر الشوبكي وآخرون- مرجع سابق، ص ص 115-116.

[4]- مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي-الإسلاميون في السياسة، ديناميكيات المشاركة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، لبنان، 2008، ص 7.

أبو الأعلى المودودي: اعتبر أن خصائص الديمقراطية لا يصح إطلاقها على نظام الدولة الإسلامية بل أصدق منها تعبيرا كلمة الحكومة الإلهية أو **الثيوقراطية** وهي ليست ثيوقراطية غربية بل **الثيوقراطية الإسلامية** التي تختلف كليا على الأولى التي تقوم بها بأوروبا طبقة من السدنة مخصوصة يشرعون للناس قانونا من عند أنفسهم حسب ما شاءت أهوائهم بإسم القانون الإلهي، وهذه الأجدر تسميتها بالحكومة الشيطانية عوض (الحكومة الإلهية) اما الثيوقراطية الإسلامية فمضمونها أن يخول للمسلمين حاكمية شعبية مقيدة تحت سلطة الله القاهرة، وقيامها على الإجماع وحق المسلمين بعزل الحكومة، فمن هذه الجهة يعد الحكم الإسلامي ديمقراطيا....ومن هذه الجهة يصح عليها إطلاق كلمة الثيوقراطية.[1] ونظر المودودي إلى قوله تعالى **<< وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم>>** (النور 55) مستنتجا نظرية الدولة في الإسلام قائلا: <<إن الله قد وعد جميع المؤمنين بالاستخلاف ولم يقل إنه يستخلف واحدا منهم، وهذه الخلافة التي أوتيها المؤمنون هي خلافة عمومية لا يستبد بها فرد أو أسرة أو طبقة وإن استبد بها تحولت إلى دكتاتورية ضد الخلافة العمومية، موصيا بضرورة قيام الحكومة على أساس الانتخاب وحيازة رضا المسلمين من غير عنف ولا تدليس.[2] كما دعا المودودي إلى الأخذ بالشورى المعلمة –**الغير ملزمة**– ونص في كتابه **(نظام الحياة في الإسلام)** أنه يجوز لرئيس الدولة أن يستأثر بحق الرفض والرد، ثم إنتهى به المطاف وبلغت به التجربة الطويلة عبر قيادته للجماعة الإسلامية بشبه القارة الهندية التي قام بتأسيسها حيث دفعته أن يعدل عن رأيه، ويأخذ بمبدأ الشورى الملزمة مثلما يأكده في كتابه (الحكومة الإسلامية) وينص على التسليم بما يجمع عليه أهل الشورى أو أكثريتهم وإلا فإن الشورى في هذه الحالة تفقد معناها وقيمتها.[3]

– مما سبق يتضح أن (المودودي) يرفض الديمقراطية لما تتضمنه من كفر بمبدأ سيادة الشريعة الإسلامية التي مصدرها (الله)، لكنه مقابل ذلك يستعمل مصطلح آخر ذو أصول يونانية وهو مصطلح **الثيوقراطية**– –**حكم الآلهة**– **Theocracy** والذي يشير إلى الطبقة الحاكمة من الكهنة ورجال الدين، فهو رفض مصطلح آثيني وعوضه بآخر له نفس الأصول الآثينية رغم أنه أفرغه من محتواه وألصقه بالمبادئ الإسلامية، كما أن "المودودي" رفض الديمقراطية لكنه قبل بالانتخابات وهو أمر فيه نوع من التناقض–.

سيد قطب: لم تختلف نظرته للديمقراطية كثيرا عن نظرة المودودي إذ يرى (سيد قطب) أن الديمقراطية هي كفر لأنها تناقض فكرة الحاكمية التي طورها عن (المودودي) فهو يرى أن

---

[1]– فهمي هويدي وآخرون– الحركات الإسلامية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ط1، 1999، ص 45.

[2]– أحمد الكاتب– مرجع سابق، ص ص 228–229.

[3]– عبد الله النفيسي– الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي ، القاهرة، مصر، طبعة 06، 1979، ص ص83–84.

الحاكمية هي لله وحده لا ينازعه فيها احد، لذا يتوجب على جميع الشعوب مسلمين وغير المسلمين الخضوع للرؤية الإسلامية.[1] فسيد قطب يعتبر أن شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله قاعدة لمنهج كامل تقوم عليه حياة الأمة المسلمة، ولا تقوم هذه الحياة قبل أن تقوم هذه القاعدة، كما أنها لا تكون حياة إسلامية إذا قامت على غير هذه القاعدة أو قامت على قاعدة أخرى معها، أو عدة قواعد أجنبية عنها لقوله تعالى: << **إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم**>> (يوسف 40).[2] أما في شرحه للقرآن المتضمن لعدة أجزاء معنونة بـ **(في ظلال القرآن)** إعتبر أن الشورى هي ملزمة، يجب الأخذ بها وعدم الاكتفاء بسمع آرائها فقط – إذ يقول: "وبهذا النص الجازم في قوله تعالى <<**وشاورهم في الأمر فاذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين**>>(آل عمران 159)، إذ يقرر الإسلام هذا المبدأ في نظام الحكم، وهو نص قاطع لا يدع الأمة المسلمة شكا في أن الشورى مبدأ أساسي، لا يقوم نظام الإسلام على أساس سواه.[3]

محمد شاكر الشريف: وهو كاتب سعودي يرى في كتابه **(حقيقة الديمقراطية)** أن لفظ مسلم ولفظ ديمقراطي لا يجتمعان في حق شخص واحد أبدا، وإنما يقبل ويستسيغ هذين الوصفين النقيضين في حق شخص واحد أولئك الذين يجهلون حقيقة دين الإسلام القائم على توحيد الله الخالص ونفي الشريك، وأولئك الذين يجهلون حقيقة الديمقراطية بما إشتملت عليه من الكفر العظيم والشرك بالله الواحد الأحد فهي حكم الجاهلية،[4] ولا يختلف عن الموقف السابق موقف الاتجاه السلفي التقليدي في رؤيته لعدم جواز الديمقراطة. إذ يرى الشيخ "**محمد ناصر الدين الألباني**" أحد أبرز علماء التيار السلفي أن الانتخابات النيابية التي هي أساس الديمقراطية هي أمر غير جائز إذ يقول: "أما الانتخابات السياسية، فهي بالطريقة الديمقراطية حرام لا تجوز والمجالس النيابية التي لا تحتكم إلى كتاب الله وسنة رسوله، وإنما تتحاكم إلى الأكثرية فهي مجالس طاغوتية لا يجوز الاعتراف بها، فضلا عن أن يسعى المسلم إلى إنشائها، ويتعاون في إيجادها، وهي تحارب شرع الله ولأنها طريقة غربية من صنع اليهود والنصارى ولا يجوز شرعا التشبه بهم". ويقسم **الألباني** "التعددية وفق الديمقراطية لقسمين:

1- تعددية عقائدية: وهي التي تسمح بالخروج من الإسلام لأي ملة أخرى وهي ردة.

---

[1]- حسن الترابي وآخرون- مرجع سابق، ص ص 60-61.

[2]- سيد قطب- معالم في الطريق، دار الشروق، القاهرة، مصر، طبعة 06، 1979، ص ص 83-84.

[3]- عبد الحميد الجعبة- الأحزاب السياسية في الإسلام- رسالة ماجستير غير منشورة- كلية الشريعة- جامعة الأردن- 2002، ص 25.

[4]- عبد الله العليان- الإسلام والغرب ما بعد 11 سبتمبر 2001، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 01، 2005، ص 95.

2- تعددية سياسية: عبر السماح لكل الأحزاب بإختلاف أفكارها وعقائدها، لتحكم المسلمين عبر الانتخابات وهذا فيه مساواة المسلم بغيره وهو مخالف للأدلة التي تحرم أن يتولى المسلمين غيرهم.[1]

إن الآراء الفكرية التي رفضت الديمقراطية انطلقت من أن الديمقراطية تتناقض تماما مع الشورى التي هي أساس النظام السياسي الإسلامي، فالجزئية التي تفترق فيها الشورى الإسلامية عن الديمقراطية الغربية هي مسألة **(السيادة)** فالديمقراطية تجعل السيادة في التشريع من نصيب الشعب والأمة، أما في الشورى الإسلامية فإن السيادة في التشريع إبتداءا هي من عند الله وتجسدت في الشريعة التي هي من عند الله وليست صنعا بشريا أو طبيعيا وليس للإنسان في التشريع إلا سلطة البناء على هذه الشريعة الإلهية والتفصيل لها.[2]

وتكمن أهم نقاط الاختلاف بين الديمقراطية والشورى في مجموعة نقاط يحددها الجدول رقم (17) وهي النقاط التي يستعملها الرافضون للديمقراطية كإحدى حججهم.

الرقم	الديمقراطية	الشورى
1	أساسها من وضع البشر	أساسها من الوحي الإلهي
2	تقوم على فكرتي السيادة للشعب والشعب مصدر السلطات	تقوم على فكرتي السيادة للشعب والشعب مصدر السلطات
3	جهاز الحكم يتكون من ثلاثة سلطات تسن القوانين وتنفذها: أ – السلطة التنفيذية الوزارة . ب –السلطة التشريعية البرلمان . ج –السلطة القضائية القضاء .	جهاز الحكم يتكون من: أ – الخليفة ب –معاون التنفيذ ج – معاون التفويض د –أمير الجهاد هـ –الولاة و –القضاة ز –مجلس الشورى ط –الجيش
4	القضاء يكون مدنيًا	القضاء يكون شرعيًا
5	الشعب هو الذي يسن القوانين، لأن السيادة له	الوحي هو مصدر القوانين، والشعب ينتخب من يطبق عليه الشرع
6	الديمقراطية تكرس التمزق وتعدد الدول وتحترم	نظام الإسلام لا يعترف باستقلال بلد إسلامي عن بلد

[1]- محمد أبو رمان: مرجع سابق، ص ص 249-250.

[2]- محمد عمارة- معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، مرجع سابق، ص 124.

	استقلال الدولة	آخر، فالأمة موحدة والدولة واحدة
7	الديمقراطية تحترم القوميات والعرقيات وتحافظ عليها	نظام الحكم في الإسلام يذيب جميع القوميات والقبليات ويصهرها بالإسلام
8	يختار الحاكم لمدة حكم مؤقتة	الخليفة مدى الحياة ما دام قادرًا مطبقًا شرع الله
9	يجوز تشكيل أحزاب معارضة علمانية أو قومية أو إلحادية	لا يجوز تشكيل أحزاب غير الأحزاب الإسلامية الملتزمة بالإسلام عقيدة ونظام حياة
10	الديمقراطية تجيز التسابق والتنافس والوصول لمنصب الحاكم بغض النظر عن مؤهلاته أو صفاته الشخصية أو التزامه الديني	الإسلام يشترط في من يتقدم لهذا المنصب أن يكون رجلا مسلمًا بالغًا عاقلا حرًا عدلا
11	الأفكار المطروحة في الديمقراطية لا تهتم بالمصدر	الشورى مقيدة بطرح الرأي الذي لا يخالف الشرع
12	الحكم للأكثرية حتى ولو كانت على باطل، الأكثرية قد تكون: أ – أكثرية الشعب في استفتاء عام ب – أكثرية النواب في التصويت على مشروع ج – أكثرية الوزراء في وضع مشروع أو تنفيذ سياسة د –أكثرية نقابية أو جمعية هـ –أكثرية لمنح الثقة عن الوزارة أو حجبها و –جميع قرارات المجالس النيابية والوزارية يلزمها أكثرية لتنفذ	الحكم للشرع حتى لو كان مع فئة قليلة: أ – تنفيذ وتطبيق الحكم الشرعي لا يرجع فيه لرأي الأكثرية ب – الرأي الفني أو رأي أهل الاختصاص والخبرة لا يلزمه أكثرية ج –هناك حالة واحدة يؤخذ برأي الأغلبية وهي معرفة الرأي في الإقدام على عمل مباح أو عدم الإقدام عليه مثل نزول الرسول –صلى الله عليه وسلم– عند رأي الأكثرية للخروج من المدينة لملاقاة الكفار في أحد.
13	الديمقراطية تقدس الحريات	الإسلام يعتبر الحريات بالمفهوم الغربي حرامًا ومخالفًا للشرع

جدول 17 يوضح بعض الإختلافات الموجودة بين الديمقراطية والشورى.

- المصدر: عبد الحميد الجعبة – الأحزاب في الإسلام – مرجع سابق – ص ص 38–39.

2– الحركات الإسلامية وموقفها من الأحزاب السياسية:

في نطاق المنهج التاريخي وفي ضوء دراسة تجربة المسلمين الأولى، هناك إتجاهان في النظر إلى فكرة التعددية في نسقها الحزبي والسياسي وهما:

الاتجاه الأول: المسلمون في تاريخهم لم يعرفوا الحزبية، فأنصار هذا الاتجاه يعتبرون أن النظام الإسلامي على الأقل في صدر الإسلام لم يعرف ولم يستسيغ الأحزاب سواء تعددت أو لم تتعدد فالفلسفة الإسلامية مقررة في كتاب الله وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

الاتجاه الثاني: يرى أن المسلمين في صدر الإسلام قد مارسوا في حياتهم الاجتماعية والسياسية أشكالا وأنماطا من التعددية الحزبية أو السياسية، ودليلها تجارب بسيطة في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمع النبوة في صدر الإسلام.[1] ولقد مثل كل من الاتجاهين مجموعة مفكرين وقادة حركات إسلامية على النحو التالي:

1 الاتجاه القائل بقبول التعددية الحزبية.

1- تقي الدين النبهاني: مؤسسة حزب التحرير بالأردن وفلسطين في كتابه **التكتل الحزبي** يتقبل التعددية السياسية كمبدأ مواز للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متأسفا لعدم تمكن الحركات السياسية من اقتناص الفرص السياسية وسبب هذا حسب "تقي الدين النبهاني" هو فقدان الوعي المناسب لأهمية دور الأحزاب في النهضة الاجتماعية مشترطا الدعم الشعبي كأساس لقيام أي حزب سياسي.[2] وأكد تقي الدين النبهاني على فرضية إقامة أحزاب سياسية في الدولة الإسلامية في حال غيابها قائلا: "إن الطلب بإقامة الجماعة هو طلب جازم لأن العمل الذي بينته الآية في قوله تعالى: **<<ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون>>**(آل عمران 104). لتقوم به هذه الجماعة فهو فرض على المسلمين القيام به، وهو فرض كفاية على المسلمين وليس فرض عين، والذي يجعلها جماعة هو وجود رابطة تربط أعضائها.[3]

2- يوسف القرضاوي: في كتابه **الإسلام: عقيدة وشريعة** أفتى بجواز التعددية الحزبية قائلا: أن الأحزاب هي صيغة جديدة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتقويم إعوجاج السلطان دون إراقة دماء ولا يستطيع السلطان القضاء عليها بسهولة كما لا يمكن خداعها أو قهرها لأن لها إمتدادها في الشعب ولها منابرها وصحفها وأدواتها في التغيير والتأثير، فالأحزاب تعد وسيلة هامة في الإحتساب على الحكومة ومحاسبتها وردها إلى الصواب.[4] رغم هذا فالقرضاوي يرفض قيام الأحزاب على أساس عنصري أو إقليمي أو طبقي لأن هذا ينافي الإسلام بل التعدد يكون على أساس فكري ومنهجي.

---

[1]- زكي ميلاد: مرجع سابق، ص 30.

[2]- أحمد الموصللي- مرجع سابق، ص 93.

[3]- عبد الحميد الجعبة- مرجع سابق، ص 95.

[4]- عاطف عدوان- مرجع سابق، ص ص 103-104.

3- فهمي هويدي: الكاتب والمفكر العربي يرى أن تعدد المذاهب الإسلامية يعبر عن ذلك النوع من الخلاف، وأنه إذا جاز للأمة أن تحتمل اختلافا في أمور الدين على ذلك النحو الذي تتفاوت بصدده اجتهادات الفقهاء فيما لا حصر له من نقاط فأولى بها أن تقبل إختلافا في أمور الدنيا، التي تتراوح بين بدائل وحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الناس.[1]

4- راشد الغنوشي: يقبل بفكرة التعددية الحزبية ويقول: إن الأحزاب الإسلامية هي قبل كل شيء تنظيمات لتربية الجماهير وتهيئتها للقيام بمهمتها الرسالية، وأن تكوين تلك الأحزاب قد جاء فيه أمر مباشر في قوله تعالى: **<< ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير**" (آل عمران 104). وأمة من هذا القبيل لا يمكن أن يعلق مصيرها بشخص الحاكم، بل هي التي ينبغي أن تكون صاحبة السلطان عليه... وبسبب هذه المهام العظيمة التنظيمية والتربوية الاجتماعية للأحزاب في المجتمع الإسلامي فإن نشوءها لا يحتاج إلى ترخيص من الحاكم لأن ذلك استجابة لأمر الله في النهوض برسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما هو من هذا القبيل لا يحتاج إلى ترخيص من أحد.[2]- والواضح هنا أن راشد الغنوشي قد تأثر بالبيئة السياسية العربية القمعية أين منعت العديد من الأنظمة السياسية العربية قيام أحزاب سواء كانت إسلامية أو غير ذلك وهذا لفترات تاريخية طويلة، لذلك اعتبر (الغنوشي) أن تأسيس حزب اسلامي لا يحتاج لترخيص من الحاكم-.

5- محمد سليم العوا: قدم في كتاباته طرحا فكريا مباشرا إذ يرى أن الإسلام متهم زورا بأنه معارض للمجتمع التعددي، فالاستبداد لا يمثل المفهوم الإسلامي للحكم معتبرا أن الإسلام لم ينص على نظام سياسي واجتماعي مخصوص فهو بالتالي يسمح بالتعددية ثم إن الإسلام قد سمح بالحرية الدينية وأولى انه سمح بالحريات الأخرى بالإضافة إلى اعتباره لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب جماعي وديني وليس مخولا لطرف واحد فقط دون آخر، الا أنه اعتبر أن مشروعية التعددية تتوقف على أمرين هما: 1- عدم معارضتها للإسلام. 2- أن تكون لمصلحة الناس عموما.[3]

6- عصام العريان: القيادي بحركة الإخوان المصرية يقول معربا عن لسان حال حركته: < فإننا نؤمن بتعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي، وأنه لا حاجة لأن تضع السلطة قيودا من جانبها على تكوين ونشاط الجماعات أو الأحزاب السياسية، وإنما يترك لكل فئة أن تعلن ما تدعوا إليه وتوضح منهجها مادامت الشريعة الإسلامية هي الدستور الأسمى.... كما أننا نرى أن قبول تعدد

---

[1]- زكي الميلاد- مرجع سابق، ص 38.

[2]- راشد الغنوشي- الحريات العامة في الدولة الإسلامية- مركز الناقد الثقافي- دمشق- سوريا- ط:02- 2008- ص 332.

[3]-أحمد الموصللي- مرجع سابق، ص ص 95-96.

الأحزاب في المجتمع الإسلامي على النحو الذي أسلفناه يتضمن قبول تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب السياسية وذلك عن طريق إنتخابات دورية.[1]

7- عبد الكريم سروش: الباحث والمفكر الإيراني، إعتبر أن هناك نوعين من الخطاب 1- الخطاب الإيديولوجي: وهو خطاب في حد ذاته قتالي ولا يمنحك الفرصة للبحث والفحص. 2- الخطاب الأبستمولوجي: وهو خطاب تعددي يفتح لك الباب للتحقيق في التفاسير المتعددة والقراءات المختلفة والإنطلاق من الخطاب الأبستمولوجي الذي يفرز لنا نوع من البلورالية- مشتقة من كلمة بلور- الدينية التي تعني عدم وجود قراءة رسمية واحدة للدين بل وجود قراءات متعددة، كلها تحضى بمقدار من المصداقية والرسمية ووفق الخطاب الأبستمولوجي فالتعدية الدينية في المجتمع الديني يمكنها أن تتحول بسهولة إلى تعددية سياسية والتعددية السياسية تبطل الاستبداد الديني والتوتاليتارية الدينية.[2]

- فحجج الذين يرون بضرورة التعددية السياسية هي أن التعددية السياسية ضرورية لعمل مبدأ الشورى الإسلامية الذي لا يتم دون وجود آراء سياسية متعددة وكذا مسألة الرقابة على السلطة والتي هي حق أصيل للأمة ولا تستطيع القيام به إلا من خلال وجود تعددية حزبية كون احد وظائف الأحزاب مراقبة عمل السلطة-.

2- الاتجاه القائل برفض التعددية الحزبية:

يرى المفكر الإسلامي **(صلاح الصاوي)** أن هناك مجموعة حجج يقوم عليها رأي هذا الاتجاه وتشمل ما يلي:

1. الأحزاب لم تذكر في النصوص الشرعية الا مقترنة بالذم والوعيد.
2. اعتماد الأدلة الشرعية التي تنهي عن التفرق وتحض على الاجتماع.
3. إن معقد الولاء والبراء هو الإسلام لا غير.
4. اعتمادهم على الأدلة التي تنهى علن التنافس في طلب الإمارة.
5. اعتمادهم على الأدلة التي تنهى عن تزكية النفس.
6. اعتمادهم على الأدلة التي توجب الطاعة للحاكم في غير معصية.
7. التحزب إما أن يكون على أصول كلية بدعية أو على اجتهادات فرعية.
8. التعددية تعني تبادل السلطة بين الأطراف المتناقسة، وهناك احتمال لوصول العلمانيين أو الكفار إلى الحكم.
9. انعدام السوابق التاريخية للأحزاب السياسية في التاريخ الإسلامي.

---

[1]- سيد إسماعيل ضيف الله.- مرجع سابق، ص 160.

[2]- عبد الكريم سروش- السياسة والتدين، دقائق نظرية ومآزق عملية، تعريب أحمد القبانجي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، طبعة01، 2009، ص ص 80-81.

10. فشل التجارب الحزبية المعاصرة في أغلب البلاد الإسلامية.[1]

وهذه الحجج هي التي إعتمدها المفكرون والعلماء الإسلاميون في رفضهم للحزبية على النحو التالي:

1- حسن البنا: مؤسس حركة الإخوان المسلمين عام 1828 في مصر، رفض فكرة التحزب إذ انه من خلال مجموعة رسائل الإمام الشهيد" للإمام "**حسن البنا**" يمكن استشفاف انه رفض وأدان ظاهرة التحزب ورأى فيها (سيئة هذا الوطن الكبرى) ولم يبني موقفه هذا على أساس شرعي –آيات أو أحاديث محرمة لذلك- وإنما من خلال واقع التجربة السياسية التي عاشها بمصر لأنه رأى في الأحزاب المصرية أنها ليست أحزابا بالمعنى الحقيقي وإنما انشقاقات بين شخصيات من أبناء الأمة ما أدى لإشعال نار الخصومة في نفوس الحكام والمحكومين على حد سواء.[2]

وقد فرق (حسن البنا) بين السياسة والحزبية إذ يقول في رسالة مؤتمر الطلبة: الفارق بعيد بين الحزبية والسياسة قد يجتمعان وقد يفترقان، فقد يكون الرجل سياسيا بكل ما في الكلمة من معان، وهو لا يتصل بحزب ولا يمت إليه بأي صلة، وقد يكون حزبيا ولا يدري من أمر السياسة شيئا، وأنا حين أتكلم عن السياسة في هذه الكلمة فإنما أريد السياسة المطلقة، وهي النظر في شؤون الأمة الداخلية والخارجية غير مقيدة بالحزبية بحال. وفي رسالة المؤتمر (الخامس) وضح موقف الإخوان من هذه الأحزاب قائلا: <<الإخوان المسلمون يعتقدون، أن الأحزاب السياسية المصرية جميعا قد وجدت في ظروف خاصة ولدواع أكثرها شخصي لا مصلحي" [3] ، ورغم هذا يرى البعض أن "حسن البنا" لم يمنع التحزب إذ يقول ابنه وهو باحث ومفكر عربي (أحمد سيف الإسلام): والدي لم ينكر وجود الأحزاب السياسية أبدا، بل أنكر واقع الأحزاب وانحراف بعضها وارتباطها بالانجليز وإفسادها للنفوس، فهو أنكر عليها أوضاعها الشاذة، ولم ينكر حق الشعب في تشكيل الأحزاب السياسية.[4] بذلك فقد اتسمت رؤية الباحثين لرأي "حسن البنا" في التحزب بالاختلاف، بين من يرى انه لا يجيزها وهو الرأي الراجح لدى كثيرين وبين من يرون انه لم يمنعها ويجيزها.

2- صفي الرحمان المباكفوري: ويمثل أحد أهم مفكري التيار السلفي، ففي كتابه (الأحزاب السياسية في الإسلام) يقول: الاختلاف الجذري لا يصلح أن يقبل في الإسلام، والاختلاف الفرعي وإن كان يحتمل، لكن المطلوب إنهاؤه مهما كان ولا يجوز أن يوفر له رصيد من الأحزاب والجماعات، والاختلاف الهامشي أو الخارجي ايضا لا يصلح لبناء الأحزاب في هذه الأمة.[5]

---

[1]- صلاح الصاوي- التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، دار الإعلام الدولي، القاهرة، مصر، ط1، 1992، ص (42-48).

[2]- عاطف عدوان- مرجع سابق، ص 94.

[3]- عبده مصطفى دسوقي و محمد السيد الصياد- الحزبية في فكر الإخوان المسلمين: تقنين آراء وتأصيل اتجاهات- الجزء الثاني، موقع ويكيبيديا الإخوان المسلمين. ?WWW.IKHWANWIKI.Com/index.php

[4]- عبد الله النفيسي- مرجع سابق، ص 293.

[5]- زكي الميلاد - مرجع سابق، ص 39.

المبحث الثاني: مفهوم الحركة الإسلامية وعوامل تطورها.

المطلب الأول: مفهوم الحركة الإسلامية:

تمهيد:

إن **مصطلح التيار الإسلامي** هو مصطلح فضفاض وعريض يندرج في إطار جماعات جديدة منها الرسمي مثل مؤسسة الأزهر ووزارة الأوقاف، ومنها الشعبي الذي يهتم بالروحانيات كالطرق الصوفية، ومنها ما يحظى بمظلة قانونية مثل الجمعيات الإسلامية واسعة الانتشار كالجمعية الشرعية وجماعة أنصار السنة المحمدية وتهتم بعبادات وعقائد المسلمين ويحظر عليها القانون العمل بالسياسة، وأوسع من ذلك يمثل التيار الإسلامي صحوة دينية كبيرة نلمس آثارها في كل مكان، إلا أن الاهتمام غالبا ما ينصب على الفصائل الإسلامية التي تعمل في الإطار السياسي وتهتم بالشأن العام المتعلق بكيفية صناعة القرار السياسي والإداري.[1] فالتيار الإسلامي يشمل كل الأفراد والجماعات والحركات والمفكرين والعلماء والباحثين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية إلى جانب الصحوة الإسلامية التي تعرفها مختلف مناطق العالم الإسلامي إلى جانب هؤلاء كل من يعتقد وله توجه إسلامي في مختلف فروع الحياة الروحية، الدينية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، السياسية، لذلك فالتيار الإسلامي هو مصطلح واسع جدا، وسنركز في دراستنا على نوع محدد منه وهي الحركة الإسلامية السياسية والتي تتفرع بدورها لعدة أنواع وأقسام مثلما سنوضحه بالمبحث الخاص بتصنيفات الحركة الإسلامية، مع التمييز بين الحركة الإسلامية السياسية السلمية والحركة الإسلامية العنيفة أو المسلحة.

يطلق على الحركات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام مرجعا ومنطلقا فكريا وإيديولوجيا للعمل السياسي في العالمين العربي والإسلامي تسميات عديدة من قبل باحثين ومفكرين، فقد أطلق عليها اسم الأصولية حينا والإسلاموية حينا آخر وهي عند البعض تندرج تحت راية (الإسلام السياسي) أو (الإسلام الحركي).[2] ففي حين يرفض البعض استعمال مصطلح (الإسلام السياسي) ويقترح مصطلح (الحركات الإسلامية) يذهب الباحثون الأجانب لتداول مصطلح التسميات **Islamiste الإسلامويين و**Fondamentaliste **الأصوليين**، والذين يشيرون به إلى النموذج الإسلامي الحركي الذي جاء في ظروف معينة، وهم يسعون وراء ذلك لأن يزيلوا عن أصحاب هذا الاتجاه إدعاءهم بأنهم وحدهم المسلمون وفيه نوع من الاستخفاف بالحركة الإسلامية، فالاختلاف في

[1]– سيد إسماعيل ضيف الله.– مرجع سابق، ص 158.

[2]– محمد أبو رمان– مرجع سابق، ص 175.

التسمية والمصطلح لا يعكس مجرد اختلاف في المصطلح فقط بل يعكس أيضا اختلافا في المواقف من ظاهرة (الحركات الإسلامية) وكيفية التعامل معها.[1]

فمثلا الباحث **أوليفيه روا** في كتابه **تجربة الإسلام السياسي** استخدم مصطلح **إسلاموية** لأنه يرى أن هناك اختلاف بين لفظ مسلم وإسلامي لأنه يعتبر أن الإسلاميون يطرحون المسألة السياسية انطلاقا من المبدأ القائل أن الإسلام هو فكر شامل وكلي ولا يكفي بالتالي أن يكون المجتمع مؤلفا من مسلمين بل يبغي أن يكون إسلاميا في أسسه وبنيته. فأدخلوا التمييز بين ما هو "مسلم" وما هو "إسلامي" معتبرا أنه يكن التمييز بين توجهات الإسلامويين من خلال ثلاثة نقاط (منزلة السياسة، المرأة، الشريعة).[2] – والحقيقة أن الحركة الإسلامية السياسية السلمية لا تتبنى تماما الطرح المقدم من طرف (أوليفيه روا) لأنها تعتبر أن الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي هو مجتمع وكيان واحد ولا تفرق تماما بين ما هو (مسلم) و(إسلامي) تم إن اعتبرنا أن الحركات الإسلامية المسلحة التي تتبنى العنف كوسيلة للتغيير وإن قسمت الدول الاسلامية إلى "دار حرب" و"دار الإسلام" فهي لم تميز بين مصطلح مسلم" و"إسلامي" فالباحث هنا قدم مغالطة بإعتباره جميع أنواع الحركات الإسلامية على اختلاف مرجعيتها الفكرية وأسلوبها في العمل تندرج ضمن إطار واحد هم (الإسلامويين) وأنهم يميزون أنفسهم عن المسلمين وعلى نفس النهج ميز الباحث العربي **علي حرب** بين مصطلحي **المسلم** و"**الإسلامي**" معتبرا أن المسلم هو الذي يتعاطى مع ثقافته الدينية كمرجعية للمعنى، كمشروع خلاص فردي، كنسق رمزي من القيم والمثل يمكن له استلهامها في حياته ومهنته وعمله العام، أو في برنامجه السياسي إذا كان حاكما كما فعل قادة مثل **مهاتير محمد** و "**رجب أردوغان**"– وسواهم من الحكام الذين لم يقدموا أنفسهم كدعاة إسلاميين.

أما مصطلح **الإسلامي** حسبه فهو على خلاف المسلم يتعامل مع ثقافته الدينية كمشروع خلاص جمعي لإصلاح الأمة ونهوض المجتمعات، كما هي دعوى بعض الجماعات والأحزاب والمنظمات الإسلامية وهذا ما يؤكد إصرار الإسلاميين على أن الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع.[3] – إن هذا التمييز بين مصطلح المسلم والإسلامي قد يكون نابعا من التخوف الذي يبديه البعض إزاء الحركات الإسلامية التي لم يكن لها اتصال مباشر بالحكم بالوطن العربي طيلة العقود الماضية، الا أن وصول حركات إسلامية لسدة الحكم مؤخرا مثل (حركة النهضة) بتونس والإخوان المسلمون بمصر وهي حركات لا تزال فتية في مجال العمل السياسي هو أمر مهم ومن شأنه إزالة التخوف المنبعث من مصطلحي مسلم وإسلامي، ثم هل هناك فرق فعلي بين قادة مثل "مهاتير

[1]– إبراهيم أعراب– مرجع سابق، ص ص 9–10.

[2]– أوليفيه روا– تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط02، 1996، ص 42.

[3]– علي حرب– ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت–لبنان، طبعة 02، 2012، ص 203.

محمد" و"رجب طيب أردوغان" وقادة مثل "راشد الغنوشي" أو "محمد مرسي" بمعنى هل يعقل أن الاثنين الأوائل مسلمون والباقي هم إسلاميون، اذن فمصطلح **الإسلاموية** هو مصطلح غير دقيق في دراسة الحركة الإسلامية لأن الحركة الإسلامية لا تتبنى الطرح القائل بالفصل بين المسلم والإسلامي **وهذا عن مصطلح الاسلاموية.**

01/مصطلح الإسلام السياسي: أما مصطلح **الإسلام السياسي** الذي طفى على السطح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وخاصة بالمراكز الإستشراقية الغربية عبر باحثين أمثال "**برنارد لويس**" "**أوليفييه روا**" ،"**جيل كيبل**"، "**فرانوسا بورغا**" وغيرهم.[1] إلا أن مصطلح (الإسلام السياسي) بات مصطلحا ملتبسا وغير محدد الدلالة ويمكن أن تصنف ضمنه حركات راديكالية، مثل تنظيم القاعدة، أو أحزاب سياسة ذات توجه إسلامي مثل حزب العدالة والتنمية بتركيا بزعامة "رجب طيب أردوغان" فيغدوا الحديث في إطار التنوع والاختلاف الكبير إلى درجة التضاد في المواقف والاتجاهات والبنى التنظيرية للحركات الإسلامية ومعرفة ألوان الطيف من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار أمرا بالغ الأهمية.[2] فمصطلح الإسلام السياسي هو مصطلح يتسم بالشمولية إذ يشمل جوانب الحياة ويتخطى في أهدافه على استبدال الأنظمة السياسية إما بالعنف أو بالوسائل السلمية أو الاثنين معا، ومن ثم فإن دلالة هذا المصطلح تتسع لتشمل تيارا واسعا غير محدد.[3]

فالإسلام السياسي هو مصطلح يعتمده البعض في دراسته للحركة الإسلامية الا انه مصطلح غير دقيق ولا يعبر عن تنوع واختلاف مرجعيات وإيديولوجيات وطريقة عمل الحركة الإسلامية ويصنفها كلها ضمن قالب واحد، لذلك يرفض البعض مصطلح "الإسلام السياسي بسبب:

1- شمولية الدين الإسلامي لجوانب الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها بمعنى عدم وجود إسلام سياسي وإسلام اقتصادي إسلام اجتماعي، فالإسلام واحد وشامل لكل جوانب الحياة.

2- هذا المصطلح أساسه غربي ولم يكن نتاجا للمجتمع المسلم فغالبا ما يستعمله الباحثون في الغرب في دراستهم للحركة الإسلامية.

3- مجموعة الأزمات الدولية (international crisis group) اعتبرت أن مصطلح الإسلام السياسي غير دقيق لأنه:

1- لا يتسع إلى تنوع الظاهرة الإسلامية الحركية المعاصرة ففيها حركات دعوية لا علاقة لها بالسياسية

[1]- نواف القديمي- الإسلاميون سجال الهوية والنهضة- مرجع سابق، ص 64.

[2]- نفس المرجع سابق، ص 76.

[3]-حسن طوالبة- مرجع سابق، ص 85.

2- هذا المصطلح قد يوحي بأن الإسلام ليس له ارتباط بالسياسة وهذا أمر خاطئ فعلاقة الإسلام بالسياسة لا لبس فيها، معتبرين مصطلح (الإسلام الحركي) مصطلح أكثر دقة.[1]

02/مصطلح الأصولية: أطلق تعبير (Fondamentalisme) في الغرب على فرق إنجيلية برزت في مطالع القرن الـ 20 بـ الو.م.أ تدعوا إلى العودة إلى أصول المسيحية والتمسك بالنص الحرفي، ويميز أستاذ التاريخ في جامعة كاليفورنيا **كيدي Keddie** بين مصلح Fondamentalisme الأصولية. ومصطلح intégrisme فالأول يدل في الاستخدام الأنجلو ساكسوني **Anglo saxon** على الإيمان بالمعنى اللفظي للكتاب المقدس والأنبياء، أما في المفهوم الثاني الفرنسي فيشير إلى حفظ الممارسات التقليدية للكنيسة، ويرى **جيل كيبل Gilles Kepel** أن الحركات الأصولية هي حركات تقابل إعادة تنصير المجتمع المسيحي، ومشابهة لحركة **غوش إمونيوم** التي تمثل إعادة تهويد اليهود.[2] وتشير الموسوعة الأمريكية إلى أنه في الطور الأخير للأصولية نشأت حركة صغيرة بين الطوائف المسيحية بعيدة عن الكنيسة عام 1930 ثم عام 1941 تأسس مجلس الكنائس المسيحي الأمريكي وبعد ذلك بأعوام قليلة تأسست الجمعية الوطنية الانجليكية وجميع أعضائها يدعون اليوم (الأصوليون الجدد) وجميع هذه الحركات تؤكد على أهمية التبشير المسيحي والتقيد بحرفية النصوص، وقد نقل هذا المصطلح إلى العالم العربي دون الأخذ بالاعتبار أن هذا المصطلح ولد ونشأ في الغرب الكاثوليكي والبروتستانتي، وأن استخدامه على سبيل الاستعارة خارج العالم المسيحي مثلما يرى **جيل كيبل** أدى إطلاق هذا المصلح على الحركات الدينية الإسلامية إلى تشويه هذه الحركات واختزال مفهومها إلى مفهوم الأصولية لدى العالم المسيحي.[3] فالظاهرة الإسلامية لدى **جاك بيرك Jacques Berque** المستشرق الفرنسي ليست أصولية بالمعنى السلبي الغربي وإنما هي حركات اسلامية تسعى إلى تقريب مجتمعاتها من منابعها وإقامة دولة ومؤسسات تقدم حلولا لمشكلات العصر انطلاقا من مرجعية القرآن، بدلا من مرجعية المدرسة الغربية التي لم تحقق النجاحات المطلوبة على إمتداد المئة عام الماضية في حين يرى البريطاني "**روبن أوستل**" أن مصطلح الأصولية مصطلح عاجز عن التعبير عن التنوع الموجود في الظاهرة الدينية الإسلامية فيقول: < لدي- مثل الكثيرين- مشكلة مع عبارة "الأصولية" فهي تفتقر إلى التحديد والدقة وتستخدم على نحو سائب جدا في وصف أفراد وجماعات وحركات شديدة الاختلاف الإسلامي.[4] في حين ترى كل من **كارولين**

---

[1]- جلال محمود محمد الشويكي- التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حركة حماس نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، قسم العلوم السياسية، 2007، ص ص 22-23.

[2]- حسين سعد- مرجع سابق، ص 35-36.

[3]- رضوان أحمد شمس الشباني- مرجع سابق، ص 18.

[4]- محمد عمارة- الصحوة الإسلامية في عيون غربية- نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص (8-10).

فوراست Caroline Fourest و "**فياميتا فينر Fiametta Venner**" في كتابهما نيران متقاطعة العلمانية أمام تحديات الأصوليات الثلاث: اليهودية، المسيحية، الإسلامية... Tirs– croisées la laicité à l épreuve des intégrismes Juif, Chrétien, et musulman. –أنه عندما حصلت أحداث (11–09–2001) أشعرت العالم كله بخطر جديد هو خطر الأصولية الإسلامية، ولكن ما لم يحصل حتى الآن أي استشعار للخطر الذي تمثله الأصوليات الأخرى أيضا كالأصولية المسيحية والأصولية اليهودية.[1] بدوره يرى **رضوان السيد** أن ظواهر التسيس والعنف ليست خاصة بالأصولية الإسلامية فالأصولية الهندوسية اليوم أشد عنفا من الإسلاميين ونفس الشيء للإنجيليين الجدد –البروتستانت– فخيار العنف لا ينحصر لدى الإسلاميين فقط بل كذلك لدى المتشددين الإحيائيين في سائر الديانات.[2] كما أن هناك فرق بين مصطلحي الأصولية العقلية والأصولية الحركية التي يطلقها البعض على الحركات الأصولية الإسلامية في حين الأصولية العقلية هي التيار الذي يرمي بالعودة لأصول فهم الإسلام كما فهمه السلف الأول،[3] أو مثلما استعمله **الشهرستاني** في لفظ (أصول الدين) للإشارة إلى الأصوليون وهم العلماء الذين يقتصدون معرفة الله ورسوله والإيمان بهم.[4] – إذن فمصطلح الأصولية الإسلامية هو مصطلح يحمل دلالات سلبية في دراسة الحركة الإسلامية لأنه أولا مصطلح أخذ من بيئة غربية وتم إسقاطه بصفة خاطئة على البيئة الإسلامية وثانيا هو مصطلح ينظر من خلاله إلى الحركة الإسلامية بمنظور سلبي على أنها حركات عنيفة وتحاول فرض وبسط رؤيتها على المجتمع والدولة ومختلف المجالات فهو مصطلح سطحي الأخذ به يمنعنا من الغوص والتعمق في فهم ودراسة تنوع الحركة الإسلامية.

بناءا على ما سبق فمفهوم الحركة الإسلامية" يختلف تماما عن مصطلحات أخرى مثل "الإسلاموية" و"الإسلام السياسي" الأصولية الإسلامية" "الانبعاث الإسلامي" فمفهوم الحركة الإسلامية قدم في إطار بيئتها الفكرية والعملية.

03/مفهوم الحركة الإسلامية: قدم الشيخ **يوسف القرضاوي** مفهومين وتعريفين مهمين للحركة الإسلامية فعرفها في كتابه **أين الخلل** قائلا: "أعني بالحركة الإسلامية بالخصوص مجموع العمل الإسلامي الجماعي الشعبي المحتسب، المنبثق عن ضمير الأمة والمعبر بصدق عن شخصيتها وآلامها وآمالها وعقائدها وأفكارها وقيمها الثابتة وطموحاتها المتجددة وسعيها إلى الوحدة تحت راية العقيدة منذ هدمت قلعة الخلافة، ويدخل في هذا الإطار كل الجماعات العاملة لتجديد الدين وتحكيم

[1]– هاشم صالح– معضلة الأصولية الإسلامية ، دار الطليعة، بيروت، لبنان، طبعة 01، 2006، ص ص 96–97.

[2]– شمس الدين الكيلاني– مرجع سابق، ص 206.

[3]– محمد سعيد العشماوي– الإسلام السياسي، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، طبعة05، 2004، ص 233.

[4]– حسين سعد– مرجع سابق، ص 37.

شريعته وإحياء الأمة به، والعودة به إلى مكانه الطبيعي والتاريخي في قيادة المجتمع وتطبيقه في كل مجالات الحياة، اعتقادا وتعبدا وخلقا وسلوكا وفكرا وشعورا وتشريعا وتوجيها وقضاءا وتنفيذا.[1]

اما في كتابه **أوليات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة** فتساؤل يوسف القرضاوي **ماذا نعني بالحركة الإسلامية؟** مجيبا "أريد بالحركة الإسلامية ذلك اعمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة، فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل، وعمل دائب متواصل وليس مجرد كلام يقال أو خطب أو محاضرات أو كتب أو مقالات، وإن كان هذا كله مطلوبا ولكنه جزء من الحركة وليس هو الحركة والله تعالى يقول **<<وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون >>التوبة 105**. فالحركة هي عمل شعبي محتسب لأنها عمل شعبي يقوم أساسا على الانبعاث الذاتي والاقتناع الشخصي، إيمانا واحتسابا وابتغاء ما عند الله لا ما عند الناس وهذا العمل الشعبي المحتسب هو الذي ينشىء الحركة الإسلامية وهي عمل جماعي منظم فلا يكفي العمل الفردي بل لابد من العمل الجماعي وهذا ما يوجبه الدين ويحتمه الواقع.[2] – فالتعريف الثاني هو أشمل وأعمق من التعريف الأول لأنه ركز فيه على عنصرين هما: العنصر الأول العمل الشعبي المحتسب وعدم الاكتفاء بمجرد الأعمال الفكرية فقط والعنصر الثاني العمل الجماعي المنظم والذي لا يكون إلا وفق تنظيم بنيوي وهيكلي جماعي وعدم الاكتفاء بالعمل الفردي المستقل–.

أما "**مصطفى الطحان**" في كتابه **تحديات تواجه الحركة الإسلامية** عرفها قائلا "الحركة الإسلامية هي قاسم مشترك بين جميع العاملين للإسلام سواء كانوا حركات اسلامية قطرية أو إقليمية أو عالمية أو حركات إصلاحية لأهداف محدودة أو أجهزة رسمية تعمل على نشر وترسيخ مبادئ الإسلام أو جماعات خيرية، تساعد أصحاب الحاجات من المسلمين أو حركات سياسية تناصر القضايا الإسلامية أو حركات طلابية تعمل على تجميع الطلبة في إطار الإسلام أو حركات فكرية تعمل على نشر الفكر الإسلامي وتصحيح مساره أو حركات سلمية تعنى بعقيدة الأمة أو حركات صوفية تجاهد في سبيل نشر الإسلام، بل ويشترك في هذا الإطار الأفراد الذين يعملون حسب اجتهاداتهم لخدمة الإسلام، فالحركة الإسلامية هي كل هذا لا يحدها مذهب ولا يحتكرها قوم، ولا يدعي ملكيتها فريق، بل هي هامش مشترك لكل من يساهم في القضية الإسلامية،[3] والملاحظ على هذا التعريف هو انه تعريف شامل وواسع جدا يشمل الأجهزة الدينية الرسمية للدولة وحتى الجمعيات الإسلامية أو الحركات الصوفية وكذا العلماء والباحثين والمفكرين

[1]– يوسف القرضاوي– أين الخلل، مكتبة رحاب، الجزائر، طبعة 02–1986 ص ص 27–28.

[2] – يوسف القرضاوي– أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مكتبة رحاب، الجزائر، طبعة 01، 1990، ص (9–11).

[3]– مصطفى الطحان– تحديات سياسة تواجه الحركة الإسلامية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، طبعة02، ص ص 19–20.

الإسلاميين، وهذا التعريف مهم لأنه رد واضح على كل من يرون أن الحركة الإسلامية تحتكر الإسلام بإسمها وفقط.

في حين يعرف **عبد الله محمد أبو عزة:** "الحركة الإسلامية بأنها مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام، والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية منفردة ومجتمعة، من خلال هذا المنظور الإسلامي، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيها وفق المبادئ الإسلامية.[1]

ويعد تعريف **محمود أبو السعود** أحد أهم التعريفات المقدمة للحركة الإسلامية لأنه ركز على أهمية تتماشى وتطور البنية التنظيمية للحركة الإسلامية مع البيئة المختلفة للدول الإسلامية معرفا إياها: "المقصود بالحركة الإسلامية عموما وفي أي قطر كان هو أنها تجمع أفراد مسلمين، في هيئة لها نظام خاص بها، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعائره ونظمه وقوانينه، ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق التعاليم الإسلامية في حياتهم اليومية وبعبارة أخرى: الحركة الإسلامية هي مسيرة لجماعة من المسلمين، مثلهم الأعلى شرعة الإسلام، وهو القوة الدافعة للحركة أو الحاضر لها وسمتهم هي تحقيق أكبر نمط من الأمن الروحي والمادي للبشر، يستمدون نظمهم الحياتية من مثلهم الأعلى أو شرعتهم ويحققون هذه النظم عن طريق هياكل ينشئونها حسب حاجاتهم وتطوراتهم البيئية.[2]

ويعرفها **رضوان السيد** في كتابه **سياسات الإسلام المعاصر:مراجعات ومتابعات** قائلا: اما حركات الإسلام السياسي فأقصد بها تلك التي تصرح بهدف معلن هو السعي بشتى الوسائل المتاحة لإقامة الدولة الإسلامية التي مضمونها تطبيق الشريعة الإسلامية وتملك بنية تنظيمية علنية أو سرية.... صالحة لأن تتخذ أساسا لإقامة النظام السياسي الإسلامي المنشود.[3] اما **صلاح الدين الجورشي** زعيم الاسلاميين التقدميين بتونس فيعرفها قائلا: "الحركة الإسلامية هي كيان تنظيمي يختلف في برامجه ومناهجه ووسائله وارتباطاته ومراجعه العقائدية والفكرية كما تتباين في الحجج والأهمية من قطر إلى آخر ومن تجربة إلى أخرى معتبرا أن اختلافها لا يمنع التقاءها حول أرضية واحدة على هشاشتها.[4] – وتعريفه هذا قائم على أساس فكره الإسلامي ذو الطبيعة الاستقلالية التحررية من عباءة الإخوان المسلمين بمصر والتي لا يرى فيها النموذج العالمي لتنظيم الحركة الإسلامية على مستوى الوطن العربي–.

---

[1]– عبد الله النفيسي– مرجع سابق، ص 179.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 354.

[3] – شمس الدين الكيلاني– مرجع سابق، ص 194.

[4]– حسن طوالبة:– مرجع سابق، ص 86.

ويرى الباحث **محمد محفوظ** أن سبب تسمية الحركة الإسلامية بإسلامية وليس مسلمة راجع لسببين: 1- ليس كل مسلم يتعامل مع الإسلام بإعتباره مرجعيته العليا والنهائية، وإنما هناك من يتعامل مع الإسلام باعتباره موروث ثقافي أو عقيدة لا تتعدى الأحوال الشخصية وعليه فإن الموقف من مرجعية الإسلام وحدود هذه المرجعية هو احد الفروقات الأساسية بين هذين المصطلحين: 2- مقولة الإسلامي: أصبحت تطلق اليوم على الموجودات الحركية أو السياسية والثقافية التي تعمل وتناضل بشكل جمعي من أجل إعادة الدور التاريخي والحضاري والسياسي للإسلام.[1]

من خلال ما سبق يرى البعض انه لا يمكن الحديث عن الحركة الإسلامية بإعتبارها وحدة واحدة، فالتعددية في الرؤى والتصورات والاستراتيجيات والتكتيكات والتنظيمات والجماعات باتت حقيقة واقعة في الساحة السياسية العربية والإسلامية، بل تجاوزت هذه التعددية التنظيمات المختلفة لتطال التنظيم الواحد، وهذا الأمر قد يفرض علينا الحديث عن حركات اسلامية عوض حركة إسلامية واحدة.[2]

ويمكن إرجاع معظم الحركات والتنظيمات الإسلامية السياسية إلى جذور واحدة فالبناء التنظيمي والمنطلقات الفكرية لهذه الحركات ترتبط بصلة ما بتراث الشيخ (حسن البنا)(1906-1949) والحركة التي أنشأها في الإسماعيلية (مصر) عام (1928) وأعطاها اسم (جماعة الإخوان المسلمين) اما الجذر الثاني فقد كان مصدره (شبه القارة الهندية) متمثلا في الأفكار والآراء التي نشرها **أبو الأعلى المودودي** (1903-1978) والذي أنشأ بدوره **الجماعة الإسلامية في باكستان** في أربعينيات القرن الماضي.[3] -فالحركات الإسلامية المعاصرة لها امتداد فكري واسع مع حركة الإخوان المسلمين المصرية وخاصة أفكار مؤسسها الأول (حسن البنا) الذي تعد أفكاره ذات بعد عالمي على الحركات الإسلامية ونفس الشيء لأبي الأعلى المودودي الذي استفادت الحركات الإسلامية كثيرا من أفكاره الحركية، فأفكارهم كانت ذات بعد عالمي إسلامي ولم تكن ذات بعد وطني فقط-.

04/مسألة الحركة الإسلامية والحزب السياسي الإسلامي:

إن الامر الذي أقنع الحركات الإسلامية بتقبل التحول من الحركة إلى الحزب هو اعتقادها أن هذه الخطوة سوف تكفل لها الحماية القانونية والاعتراف السياسي والدستوري وتشرع لها حق العمل السياسي، وتسمح لها ببناء المؤسسات الخاصة بها وتفتح لها المزيد من الفرص الحيوية التي

---

[1]- زكي العليو- حوار مع محمد محفوظ: الحركات الإسلامية وانشغالات اللحظة الراهنة، مركز دراسات الظاهرة الإسلامية.
WWW.Islamismscope.net

[2]- حسن الترابي وآخرون- مرجع سابق، ص 235.

[3]- حيدر إبراهيم علي- التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، طبعة01، 1996، ص 52.

تساعد على نموها وتقدمها اجتماعيا وسياسيا،[1] فالحركات الإسلامية ظلت لفترة زمنية طويلة تشارك في المجالس التشريعية عبر ثلاثة طرق:

1- حركات اسلامية دخلت البرلمان تحت شعار أحزاب أو جمعيات اسلامية مثل الأردن: حزب جبهة العمل الإسلامي الذي انبثق عن الإخوان المسلمين بالأردن وكذا حركة الاتجاه الإسلامي بتونس التي تحولت إلى حزب النهضة، جراء منع التسمية الإسلامية بتونس ونفس الشيء حركة المجتمع الإسلامي التي أصبحت حركة مجتمع السلم، والجماعة الإسلامية في الجزائر التي صارت حركة النهضة.

2- حركات دخلت البرلمان تحت شعار أسماء لا تحيل في الوهلة الأولى على البعد الإسلامي، وهذا الأمر منتشر في جل أقطار الوطن العربي بسبب القوانين التي تمنع قيام الأحزاب على أسس دينية – وقد تجاوزت الأحزاب الإسلامية مشكلة التنمية هاته وصارت تعمل تحت أسماء غير إسلامية مثل (حزب العدالة والتنمية) بالمغرب الذي عرف نجاحا بفوزه بالأغلبية البرلمانية وكذا برئاسة الحكومة التي يرأسها زعيمه عبد الإله بنكيران-.

3- حركات حصلت على نواب بواسطة الترشح المستقل لمرشحيها في قوائم مستقلة.[2] -وعبر الدخول في ائتلافات مع غيرها من الأحزاب، وهذا ما كان حاصلا مع حركة الإخوان المسلمين بمصر خلال الثمانينات والتسعينات في القرن الماضي بسبب منع النظام المصري لها من تأسيس حزب سياسي.-

فالحركة الإسلامية اضطرت في بعض الأحيان إلى التحول إلى أحزاب سياسية مرغمة تحت ضغوط الأنظمة الحاكمة وقوانينها التي طالما منعت قيام أحزاب على أسس اسلامية أو دينية بغرض إعاقة العمل السياسي المباشر للحركة الإسلامية وأيضا تحت ضغط المطالبة بفصل الدعوة التي تمثلها الحركات الإسلامية عن السياسة (التي تمثلها الأحزاب السياسية)، فالممارسة السياسية كثيرا ما شوهت صورة الحركات الإسلامية لدى الرأي العام المحلي، وأحيانا وجدت الحركة الإسلامية نفسها تتحول إلى أحزاب السياسة أو تنشأ أحزاب سياسية تابعة لها باختيارها الحر مثلما حصل مؤخرا مع (إخوان مصر) الذين أسسوا ذراعا سياسية لهم هو (حزب الحرية والعدالة) المصري.

رغم هذا فالحركة الإسلامية طالما ظلت متخوفة من نعت (الحزب) مفضلة تعابير على غرار "الحركة"،"الجبهة"، "اللائحة" وهي فكرة يرى **ناثان ج براون NATAn G. Braun** أن لها ثلاث تخوفات واحد إيديولوجي وإثنان تنظيميان:

---

[1]- زكي الميلاد- مرجع سابق، ص 187.

[2]- شفيق شقير- الإسلاميون في الواقع السياسي العربي، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات -الدوحة- قطر- 2006- ص 37.

1- التخوف الإيديولوجي ومعناه إعراض الحركة الإسلامية إيديولوجيا عن تقسيم الأمة والمجتمع، وخوفا من اعتبار أن الحركة الإسلامية تضع مصالحها فوق مصالح المجتمع كله.

2- من الناحية التنظيمية: الأحزاب تثير التوتر ليس فقط بسبب وجود مخاطر قسمة جماعة المسلمين، بل أيضا لأنها قد تساهم في تقسيم الحركات الإسلامية نفسها -وهذا هو واقع الأمر في الجزائر حيث عرفت حركة مجتمع السلم (حمس) عدة انقسامات حيث خرج منها (مناصرة) وأسس حزب التغيير وكذا الحال ل**عمار غول** الذي أسس حزب تاج -تجمع أمل الجزائر- وهو أمر أضر كثيرا بسمعة الحركة الإسلامية وجعل الرأي العام شبه متيقن أن الحركة الإسلامية بالجزائر تفضل مصالحها الخاصة على حساب مصالح المواطن والمجتمع-.

3- من الناحية التنظيمية أيضا: ينظر القادة الاسلاميون بحذر إلى الأحزاب لأنها تهدد بحصر الحركة في أطر ومواقف جامدة، ثم إن الأحزاب السياسية غالبا ما تعمل في ظل أطر قانونية صارمة بالوطن العربي، فالأحزاب بهذا قد تدفع بالحركة الأم لإتخاذ مواقف محدودة وصعبة إزاء قضايا معينة، كما أن النموذج التنظيمي للحركات يوفر السيولة والتكيف أفضل من الحزب.[1] فالحركات الإسلامية غالبا ما قامت بتجميع أكبر عدد من الأنصار حول أهدافها التي تعلنها وتكون دينة بالمقام الأول ثم جراء الممارسة والعمل السياسي تجد الحركة نفسها ملزمة على تغيير بعض مواقفها الرئيسية، فمثلا الإخوان المسلمون) بمصر بعد دخولهم معترك العمل السياسي عام 1984 احتلت قضية الحريات الأولوية الأولى في ترتيب الخطاب الإخواني متقدمة بذلك على قضية تطبيق الشريعة، وكذا قبولها بمسألة التعددية، وهذا الخلط يحصل أيضا في الاختلاف بين أهداف الحركة وسياسة الحزب التابع للحركة مثلما هو الحال بالأردن بين حركة الإخوان وحزبها جبهة العمل الإسلامي.[2] فالفصل بين العنصرين الديني والسياسي يساعد الأحزاب والحركات الإسلامية إلى حد ما، الا انه ليس كافيا لأن الحزب قد يخسر تأييد أعضاء الحركة الدينية إن هو انحرف بعيدا عن الشريعة الإسلامية والأسوأ من ذلك هو أن ولاء الأعضاء يمكن أن يتحول إلى حركات دينية أخرى لم تتلوث أيديها بالمشاركة السياسية، وهذه مثلا أحد مشاكل حزب العدالة والتنمية بالمغرب فهو مرتبط بحركة (التوحيد والإصلاح) وبوصفها حركة إسلامية فإنها تتنافس مع حركة إسلامية أخرى هي (العدل والإحسان) وهذه الأخيرة هي محضورة وترفض المشاركة في العمل السياسي ولها قاعدة شعبية أوسع من الأولى.[3]

وفي نفس الأمر يرى الباحث في الحركات الإسلامية **عبد الله النفيسي** أن التحزب له صفات ايجابية لكنه ضد أن يتحول الانتماء لحزب اتجاها عقليا في التفكير لدى المنتمي للحزب فلا ينظر

---

[1]- ناثان ج. براون- مرجع سابق، ص 123.

[2]- حسن الترابي وآخرون- مرجع سابق، ص 244.

[3]- مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي- مرجع سابق، ص 9.

للظواهر السياسية والاجتماعية الا بمنظار الحزب ولا يرى الا ما يراه الحزب وأن داخل الحزب مقدس وخارج الحزب مدنس وهذا ما حصل في التنظيمات الإسلامية الحزبية،وهو امر يعيق تقدم الحركة الإسلامية ويشوه الدعوة الإسلامية.[1]

اذن فالحركة الإسلامية بالوطن العربي ظلت جد حذرة إزاء قضية الحزب السياسي لخوفها الشديد من قضية تشويه صورتها الإسلامية الدعوية جراء ممارسات الحزب السياسية التي قد تتعارض مع مبادئ الحركة الإسلامية وقد خلص الباحثون إلى وجود مجموعة أسباب لهذا التخوف من الحزبية منها:

1- الحزب السياسي بالوطن العربي يعمل في غطاء قانوني ضيق جدا فالأحزاب السياسية تجد نفسها متابعة في أوضاعها المالية وبرامجها وغالبا بوسائل معادية عن قصد للأحزاب الإسلامية.

2- تأسيس حزب سياسي يتضمن عموما بروز مجموعة قيادية جديدة داخل الحركة، وهذا أمر إيجابي من ناحية تكوين نخبة سياسية وسلبي من ناحية إحداث انقسام في القيادة الخاصة بالحركة الإسلامية.

3- تأسيس حزب سياسي يتطلب موارد إضافية تصرف على الحزب عوض أن تصرف على الحركة.

4- الحزب السياسي غالبا ما يؤدي لاتهام الحركة الأم بتخليها عن أجندتها الإسلامية لصالح السياسية.[2]

إن مسألة العلاقة بين الحزب والحركة أخذت بالغرب أنماطا متنوعة هي:

1- الحركة قد تستخدم الحزب لإثبات وجودها وقيادة المعارك السياسية مثل "حزب العمال الاشتراكي الوطني النازي (بالنسبة لعلاقاته مع الحركة النازية).

2- الحركة الواحدة قد تتمثل في عدة احزاب سياسية مثل حركة العمال في ألمانيا الغربية –سابقا- تمثلت في الحزب الديمقراطي الإجتماعي إتحاد العمال الديمقراطي المسيحي.

3- الحزب الواحد قد يحتوي على عدة حركات ومثالها ما يعرف في الو.م.أ بالحزب الثالث للأحزاب الجديدة التي تتكون من عدة حركات.

4- الحركة لا تتضمن الحزب فقط بل قد تتضمن أيضا اتحادات العمال، الفلاحين، الطلبة....الخ.[1]

[1]- عبد الله النفيسي- مرجع سابق، ص 27.

[2]- ناثان ج. براون- مرجع سابق، ص (196-198).

– إن مسألة ارتباط الحركة بالحزب هي ليست مسألة خاصة بالحركات الإسلامية وحدها فهي موجودة ووجدت بالغرب الا أن الإشكال الذي يطرح على مستوى الحركة الإسلامية هو قضية فصل الدعوى عن السياسية فالحركات الاجتماعية بالغرب هي ليست حركات دينية لذا لم تجد أي إشكال في التحول نحو أحزاب سياسية أو المشاركة فيها، على عكس الحركة الإسلامية التي إن كان لها مشاركة سياسية بحزب سياسي لا يتم أبدا توجيه الانتقاد للحزب وإنما للحركة الام التي انبثق عنها الحزب، مثلما يلاحظ حاليا بمصر من اتهامات لحركة الإخوان المسلمين مباشرة بأنها تريد (أخونة الدولة) إذن فالحركات الإسلامية بحاجة لمزيد من الوقت والممارسة السياسية المباشرة عبر صنع القرار والحكم من أجل تجاوز إشكالية الحزب السياسي والحركة الإسلامية–.

المطلب الثاني: عوامل وأسباب نشأة الحركة الإسلامية.

لقد شكل سقوط الخلافة الإسلامية بعد إلغاء **مصطفى كمال أتاتورك** للخلافة العثمانية صدمة كبيرة للعالم الإسلامي الذي لم يتقبل ذلك، وصمم البعض على إعادة الخلافة في أقرب وقت وفي أي مكان، إذ رفضت هيئة كبار العلماء بمصر قرار إلغاء الخلافة وأدانته واعتبرته بدعة ودعت المسلمين إلى التفكير والعمل من أجل إعادة نظام الخلافة،[2] وعشية القضاء على الدولة العثمانية قام أعضاء في البرلمان التركي بمراجعة شاملة لفكر الخلافة واستبداله بالفكر الديمقراطي وقاموا بتفسير مصطلح (الخليفة) بـ(**رئيس جمهور المسلمين**) ليخلصوا إلى أن ولايته العامة الموجودة عند رئيس الجمهورية أو الملك وأنها ليست كولاية البابا الروحانية لدى المسيحيين، وقد كانت تلك الوثيقة تمثل خلاصة فكر النهضة الإسلامية ورواد الحركة الاصلاحية من أمثال "خير الدين التونسي" "الطهطاوي" "الكواكبي" و"الأفغاني" "محمد عبده" "رشيد رضا" وغيرهم من المفكرين المسلمين الذين رفضوا الاستبداد العثماني بإسم الخلافة، ونادوا بالتطور الديمقراطي في إطار الإسلام.[3] فمع سقوط الخلافة العثمانية كان الوطن العربي رهينا بالاستعمار الأجنبي فالعامل الاستعماري أدى إلى تقسيم العالم الإسلامي ما أدى إلى بروز حركة (التغريب) بالمنطقة والتي استهدفت بث النزعة (العلمانية) بمفهومها المجافي للعقيدة وأصول الإسلام الثابتة، فزاد اهتمام العلماء والدعاة المصلحين بالدعوة إلى الإحياء الديني والإصلاح الإسلامي وقد تم هذا التحرك من خلال الحركات الإسلامية التي بدأ ظهورها على الساحة في النصف الأول من القرن 19 وأبرزها الحركة السنوسية بشمال إفريقيا، الحركة المهدية بالسودان، ومثل المسجد المركز الأساسي لمثل هذه الحركات وجراء هذا الأمر انقسمت الاتجاهات الفكرية بالمنطقة إلى ثلاث فرق: 1– فرقة

---

[1]– عبد العاطي محمد أحمد– الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، طبعة 01، 1995، ص 79.

[2]– أحمد الكاتب– مرجع سابق، ص 219.

[3]– نفس المرجع السابق، ص ص 222–223.

اتجهت كليا إلى المدنية الغربية 2- فرقة رفضت الأفكار الغربية كليا وعكفت على الاتجاه السلفي التقليدي، مثله علماء الدين. 3- الفرقة التي حملت الاتجاه التجديدي في إطار الإسلام دون الخروج على أصوله وأحكامه وهي فرقة وسط بين الفرقتين السابقتين من أبرز رموزها، الأفغاني" "عبده" "رشيد رضا" "الكواكبي" "عبد الرزاق السنهوري" ومنهم أيضا (حسن البنا) وهكذا نجد أن نشوء الحركات الإسلامية في عهد الاحتلال الأجنبي قد حركته دوافع تاريخية وشرعية.[1]

ويرى **ألبرت حوراني** أن الفترة ما بين 1900-1930 التي عرفت محاولات (محمد عبده) للجمع بين التيار الإسلامي وتيار الحداثة لم تنجح، فخرج من عباءته فريق اسلامي أخذ يبتعد عن التصالح مع الحداثة الغربية، وفريق علماني بدأ يقدم طرحا إصلاحيا بعيدا عن الالتصاق بالمشروع الإسلامي وبدأت إرهاصات سؤال الهوية الثقافية للمجتمعات العربية والمسلمة تبرز خلال تلك المرحلة، وهنا بدأ (التيار الإسلامي) العام يشعر بحالة من القلق من تغلغل الثقافة الغربية وتجذر تيار التعريب والعلمنة في المجتمعات المسلمة ما أدى إلى انطلاق المقاربة الإصلاحية الحركية.[2] مع كل من "حسن البنا" و"أبو الأعلى المودودي" "أبو الحسن الندوي" "تقي الدين النبهاني" و"سيد قطب".

فلقد مثلت أفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في الحفاظ على الخلافة العثمانية التي بدأت في التدهور لتليها أفكار محمد رشيد رضا، الذي عاصر سقوط الخلافة فبحث في أسباب إعادتها ومثل فكر هؤلاء **<<المقاربة الاصلاحية الإسلامية>>** وجراء قيام الدولة الوطنية والعامل الاستعماري برز مفكرون من أمثال "حسن البنا" "أبو الأعلى المودودي" "سيد قطب" مهدوا لبروز **(المقاربة الاصلاحية الحركية)** حيث قام هؤلاء بتأسيس حركات اسلامية أخذت على عاتقها مهمة الحافاظ على الهوية الإسلامية.

فإلى جانب الإطار التاريخي المرتبط بإنهيار الخلافة الإسلامية، لعب العامل الاستعماري وعلى المدى الطويل دورا بارزا في تزايد قوة الحركة الإسلامية لعزمها على الحفاظ على الهوية الإسلامية إذ يرى **روجيه غارودي** أن التعصب السلفي الاستعماري الذي أدى إلى القهر وقمع الهوية المجتمعية وثقافته الدينية، ويعتبر الجزائر مثالا للتعصب السلفي الاستعماري بالجزائر، فالاستعمار الفرنسي لم يكتفي بتدمير قيم الشعب الجزائري بل واصل في إدماج واستيعاب الذين قبلوا فقدان هويتهم وأخضعهم للسلطة الفرنسية، وفي نفس الوقت اضطهد الاستعمار علماء الدين التقدميين أمثال الشيخ بعد الحميد بن باديس" والشيخ البشير الابراهيمي الذين كانوا يعلمون الناس إسلاما مستجيبا لاحتياجات عصرنا، فحسبه هنا العامل الاستعماري لم يساهم فقط في نشوء حركة

[1]- عبد الله النفيسي- مرجع سابق، ص (316-318).

[2]- محمد أبو رمان- مرجع سابق، ص ص 119-120.

اسلامية بل ايضا المتعصبون القوميون وكذا المتعصبون الاشتراكين الذين كان لهم رفض نسبي لوجود حركة اسلامية.[1]

ويرى رئيس حزب العدالة والتنمية الإسلامي المغربي **عبد الإله بنكيران** أن الحركة الإسلامية مرت بمرحلتين: **المرحلة الأولى** دامت من الثلاثينات إلى حدود الستينات وكانت مرحلة انتشار باهر في المشرق والدول المحيطة بمصر، وهي مرحلة الاستعمار أين كان المسلمون متفقون على هدف واحد فالذين يريدون النهضة والذين يريدون الإسلام أو الذين يريدونهما معا، كلهم كانوا متفقين على حرب الكفار فكل من خطى النهضة والتدين كانا منسجمين، أما **المرحلة الثانية:** مع مرحلة الاستقلال كان لابد أن يظهر أي التيارين سيصبح هو الأصل وأي التيارين سيصبح هو التابع، فمنذ الستينات والسبعينات تمت محاولة تحطيم الحركة الإسلامية في مصر وبعض الدول، وبقي الصراع محصورا بين التيار الليبرالي والقومي حول قيادة النهضة.[2] وخلال هذه المرحلة أي مرحلة الاستقلال يرى **فيشر Fischer** أن فشل النخب العلمانية القومية مثل أحد العوامل الرئيسية وراء بروز الحركات الإسلامية، حتى المسلحة منها، معتبرا أنها ردة فعل على فشل الليبرالية الساذجة التي سادت في الثلاثينيات القرن 20 واشتراكية العالم الثالث التي سادت في الستينيات والسبعينيات،[3] حيث عرفت النخب السياسية القومية فشلا ذريعا أين كان لهزيمة العرب الكبرى في حرب 1967 أثر كبير في ظهور الحركات الإسلامية، حيث لحق بهذه الهزيمة احتلال أرضي ثلاث دول عربية (مصر، الأردن، سوريا) والأهم من ذلك هو احتلال القدس المدينة المقدسة من طرف اليهود العدو الديني التاريخي للمسلمين،[4] ودليل ذلك هزيمة المشروع القومي الناصري الذي حاول جمال عبد الناصر الرئيس المصري التأسيس له بدءا بإنفصال (سوريا) عن (مصر) في (28 سبتمبر 1961) في مشروع الجمهورية العربية، يليه عدوان 1967 ليرسخ ذلك الفشل الرئيس الراحل المصري أنور السادات حينما ألقى بمصر في أحضان الخيارات الأمريكية،[5] و توقيعه لمعاهدة (كامب دايفيد) بالإضافة إلى سياسات التغريب التي انتهجتها الحركات القومية والعلمانية ومحاولة طمس الهوية الإسلامية، وفي هذا الأمر يرى المستشرق الأمريكي **جون إيسبوسيتو John E.Esposito** أن الحركة الإسلامية لم ترفض التحديث بإطلاق، وإنما ترفض التغريب أو

---

[1]– روجيه جارودي– أصول الأصوليات والتعصبات السلفية، مكتبة الشروق، القاهرة، مصر، 1996، ص 31.

[2]– عبد الإله بنكيران– الحركة الإسلامية وإشكالية المنهج– منشورات الفرقان، الدار البيضاء، المغرب، 1999، ص 38.

[3]– بوبي س سيد– الخوف الأصولي: المركزية الأوروبية وبروز الإسلام، ترجمة: عبد الرحمان إياس، دار الفارابي، لبنان، بيروت، طبعة01، 2007، ص 63.

[4]– رائدة قنديل وغسان أبو حسن– حركات الإسلام السياسي والغرب في القرن العشرين: حزب الله نموذجا ، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، مصر، طبعة01، 2008، ص 8.

[5]– مخلص الصيادي– الحركات الإسلامية المعاصرة، رد فعل أم إستجابة لتحدي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (11–2009) -(369)- ص 19.

التبعية للغرب فيقول (إن الصحوة الإسلامية نابعة من الأزمة السياسية والاجتماعية والدينية التي يشهدها العالم الإسلامي.... وهذه الأزمة تشهد قضايا دينية وثقافية.... واخرى تتعلق بالهوية الوطنية، الشرعية السياسية والفشل الاقتصادي بالاضافة لمسائل فساد الطبقة الحاكمة... فهي في وجه من وجوهها رد فعل على إخفاق الحركة العلمانية وعلى إسراف الحكومات في الاتكال على الغرب أو في سياستها القائمة على التغريب.)[1] بدوره يرى **جاك بيرك** أن ظاهرة صعود الحركات الإسلامية تعاظمت جراء التغير الذي حدث في موازين النماذج الحضارية ففشل النموذج الغربي عجل بعودة النموذج الأصيل، (الإسلامي) كما أن تقليد الآخر ليس أمرا حسنا في حد ذاته اذن يجب البحث عن الحلول في إطار ذاتي... وليس تطبيق حلول الآخر على الذات... لقد قلدت المجتمعات العربية والإسلامية الليبرالية الغرب وسقطت في الفساد وقلدت الاشتراكية ووقعت في البيروقراطية والطغيان، وفي مواجهة ذلك يمكن فهم عودة المجتمعات إلى نفسها وبالتالي العودة في الظرف الحالي إلى ما هو أقر اليها أي إلى الدين. [2]

كما أن هذه المرحلة مرحلة ما بعد الاستقلال عرفت غياب تام للالتزام بالقوانين والدساتير وحقوق الإنسان في مجمل الدول العربية واستمرار قمع كل أشكال المعارضة والقضاء على التعددية، مما أمكن من التمحور حول الشعارات والمبادئ الدينية وكان له دور خاص في التصدي لهذه الأنظمة من منطلق المكانة الخاصة للدين وما يتعلق به من مقدسات،[3] وجراء هذا القمع كان هناك انسداد تام لآفاق الاندماج في مجتمع النخبة "بسب نقص المشاركة السياسية التي فرضتها الديكتاتوريات العربية. فالباحثة **(تيدا سكوكبول) Tida SKocpol** في دراستها حول الثورة الإسلامية الإيرانية تؤكد على دور الشبكات المؤسساتية التابعة لعلماء الدين الشيعة في التملص من السيطرة الدكتاتورية للنظام **البهلوي** وإسقاطه عام 1979.[4] – وهذا هو تماما الأمر الذي أدى لما عرف بالربيع العربي في بعض الدول العربية والذي كان أحد أسبابه انعدام الممثلين الحقيقيين والفعليين للشعب والمواطنين بالحكم ومؤسسات صناعة القرار السياسي الرسمية– إلى جانب هذه الأمور وعلى المستوى الخارجي الدولي شكلت الحرب الأفغانية لعام 1979 ضد الاتحاد السوفياتي دافعا لتزايد قوة الحركة الإسلامية –خاصة المسلحة منها– إذ ساهمت النظم العربية في تسهيل تحرك المتطوعين العرب للاشتراك في حرب المجاهدين ضد الحكم الشيوعي في أفغانستان ولم يأت هذا التحرك اندفاعا ذاتيا من النظام العربي بل جاء في إطار الاستراتيجية الأمريكية لجعل أفغانستان السقطة الكبرى للاتحاد السوفياتي، في حين تزامن انطلاق حرب المجاهدين الأفغان مع

[1]– محمد عمارة- معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، مرجع سابق، ص ص 21–22.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 24.

[3]– خليل حيدر– التطور السياسي لدولة الحركات الإسلامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 25.

[4]– بوبي س السيد– مرجع سابق، ص ص 64–65.

نجاح الثورة الإسلامية بإيران التي كان لها دور بارز في الدعم المادي والمعنوي للحركات الإسلامية بمختلف أشكالها.[1] إن مرحلة الربع الأخير من القرن ال20 عرفت ظاهرة الانبعاث (Resurgence) للحركات السياسية الدينية، ليس الإسلامية وحدها، ويرى كل من الباحثين **نزيه الأيوبي** و **إبراهيم دسوقي** أن اهتمام الغرب بالحركات الإسلامية السياسية أصبح ملحوظا منذ حرب أكتوبر 1973 بالنظر لعدة عوامل في مقدمتها أن المنطقة الإسلامية لها أهمية طاقوية وإستراتيجية، وأيضا لكون بروز الحركات الإسلامية كان مصحوبا بعنف وغضب على الغرب إلى جانب تفجير الثورة الإسلامية بإيران 1979 والعامل الأخير المهم هو أن بروز الحركات الإسلامية السياسية تزامن مع بداية انحسار المد القومي والتحرري الذي عرفه العالم العربي في الخمسينات والستينات من القرن 20.[2]

من خلال ما سبق ذكره اعتبر **حسين توفيق إبراهيم** أن دراسة تطور الحركة الإسلامية مر بمرحلتين: **المرحلة الأولى** وتشمل الدراسات التي ظهرت خلال سبعينات القرن الـ20 وبحثت في عوامل ظهور الحركة الإسلامية وهي العوامل التي سبق ذكرها من انهيار الخلافة الإسلامية العثمانية والعامل الاستعماري، وكذا بروز النخب العلمانية والقومية وفشلها الذريع إلى جانب الهزائم العربية ضد اسرائيل وضياع فلسطين، لتليها حرب المجاهدين في أفغانستان التي تزامنت مع نجاح الثورة الإسلامية بإيران عام 1979 وخلال هذه المرحلة ثم التمييز بين فئتين من الحركات الإسلامية هما: 1- الفئة الأولى: وتشمل الحركات الإسلامية المعتدلة مثل إخوان مصر، النهضة بتونس، 2- الفئة الثانية: تضم الجماعات المسلحة والعنيفة التي تتبنى مقولات الجاهلية والتكفير مثل الجماعة الإسلامية أو تنظيم الجهاد بمصر.

المرحلة الثانية: مع حلول عقد التسعينات من القرن الـ20 تزامنا مع اتجاه دول عربية عديدة بالأخذ بالتعددية السياسية ما أثار تساؤلات حول موقع الحركات الإسلامية في إطار هذه التعددية خاصة مع نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر في الانتخابات المحلية والتشريعية وإلغاء العسكر للمسار الانتخابي وكذا نجاح الجبهة القومية الإسلامية بالسودان بزعامة حسن الترابي عام 1989 عبر تحالفها مع العسكر -حسن البشير- في الوصول للسلطة لغاية حدوث الانفصال عام 2000، إلى جانب بروز دور حزب الله في لبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وكذا حركتي المقاومة الإسلامية حماس والجهاد الإسلامية في فلسطين،[3] -والآن هناك مرحلة ثالثة، وهي مرحلة وصول الحركة الإسلامية للسلطة وهي مرحلة تقتضي دراسات جديدة حول الحركة ومستقبلها في الوطن العربي-، إن العوامل التاريخية كانت أحد الأسباب المساهمة في بروز الحركات الإسلامية

[1]- مخلص الصيادي- مرجع سابق، ص ص 24-25.

[2] - عبد الله شلبي- الدين والصراع الإجتماعي في مصر (1970-1985) - مؤسسة الأهالي- القاهرة، مصر، 2000، ص 9.

[3]- حسنين توفيق إبراهيم- النظم السياسي العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق، ص (241-243).

إلى جانب العامل الفكري التنظيري الذي مهد لبداية البروز المؤسساتي للحركات الإسلامية، والأمر الآخر المهم هو عامل التفاعل الاجتماعي الذي قامت به الحركة الإسلامية وأدى إلى بروزها، فالتحول الجاري في أفكار الحركات الإسلامية لم يحدث نتيجة إجتهاد الفقهاء وإنما نتيجة لجدل التفاعل مع الواقع الاجتماعي والسياسي الذي برهن على عدم ملائمة الصيغ التقليدية للحركات الإسلامية للواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية الإسلامية.[1]

هذا وقد حدد الباحث **ريتشارد هرير دكمجيان** Richard Hrair Dekmejian مجموعة عوامل أساسية ساهمت في بروز وتطور الحركات الإسلامية وتشمل مجموعة عوامل جدلية على النحو التالي:

1- العلمانية ضد الحكومة الدينية (الثيوقراطية) أي وجود القوميين العلمانيين ضد الإسلاميين الساعين لدولة إسلامية.

2- التحديث الإسلامي ضد المحافظة الإسلامية بين الراغبين في مجتمع اسلامي معاصر (الإصلاح الإسلامي) والمحافظون على المبادئ الإسلامية الأولى.

3- الإسلام الرسمي ضد الإسلام الأصولي: فالنخبة الإسلامية مثل المفكرين الاسلاميين، أتباع النظام السياسي القائم يدافعون على الإسلام الرسمي –الذي تتحكم فيه الدولة- مقابل أولئك الذين يركزون على طابع اسلامي سياسي اجتماعي آخر.

4- الصفوة الحاكمة ضد المتطرفين الاسلاميين، وهو الانشقاق الأساسي بين النخبة السياسية الحاكمة والنخبة الإسلامية المعارضة والتي تتبع الطابع الراديكالي.

5- القومية العرقية ضد الوحدة الإسلامية، فالحركة الإسلامية لها مشروع وحدوي إسلامي أما القومية فلها مشروع وحدوي عربي، والعرقيات ترفض تماما وتركز على الدولة القطرية.

6- الإسلام الصوفي في مواجهة النضالية الأصولية: فالحركات الصوفية غالبا ما تنتهج نهج الخلاص الروحي في مواجهة الحركات الإسلامية التي ترتكز على العمل السياسي.

7- الإسلام التقليدي ضد الإسلام الأصولي مثل الصراع السلفي، –الإخواني- دعاة التقليد ضد دعاة الحداثة.

8- دار الإسلام ضد دار الحرب: وهذا الذي تعمل وفقه خاصة الحركات الإسلامية المسلحة والعنيفة.[2]

– فالباحث إذن يرى أن بروز وتطور الحركات الإسلامية المختلفة تم في إطار منظور جدلي بين قضية ونقيضها-.

---

[1]- نواف القديمي- الإسلاميون سجال الهوية والنهضة، مرجع سابق، ص ص247-248.

[2]- ريتشارد هرير دكمجيان- الأصولية في العالم العربي، ترجمة: عبد الوارث سعيد- دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، طبعة03، 1992، ص (44-47).

المبحث الثالث: أصناف الحركات الإسلامية وأهم تحدياتها.

المطلب الأول: أنماط الحركات الإسلامية.

من أجل فهم طبيعة ونوع الحركة الإسلامية لابد من معيارين أساسيين:

1- الشرعية القانونية التي تتمتع بها الحركة، وهل وصلت للحكم من خلال ثورة أو إنقلاب كما حصل في إيران والسودان.

2- طبيعة الحركة هل هي متعاونة مع نظام الحكم القائم، وقابلة لقواعد اللعبة السياسية أم أنها تسعى إلى تغييره.[1]

وسنورد فيما يلي مجموعة لبعض أهم التصنيفات المقدمة من أجل التمييز بين مختلف أنواع الحركات الإسلامية مع ملاحظة أن هناك فروق واختلافات عديدة في هذه التصنيفات وهذا راجع إلى أن كل باحث اعتمد على معيار واحد أو مجموعة معايير مختلفة في تصنيفه للحركات الإسلامية مثلما يلي:

1- عبد المنعم منيب: قسم الحركات الإسلامية وفق عنصرين:

1. **عقيدة كل منهما أو موقفها الغالب في مجال أصول الدين:** وتنقسم وفق هذا الأمر إلى قسمين: **1- جماعات أهل السنة:** وهي كل الجماعات التي تتبنى في مجال العقيدة أغلب مواقف ومذهب أهل السنة والجماعة وتشمل بذلك في مصر "الإخوان المسلمون" و"السلفيون" و"أنصار السنة المحمدية" و"الجمعية الشرعية" و"تنظيم الجهاد" وغيرهم.

2- جماعات الفرق: وهي الجماعات التي تتبنى آراء وعقائد تخالف مذهب أهل السنة مثل جماعة المسلمون في مصر والمعروفة باسم (التكفير والهجرة) وغيرها من الفرق.

2. **أسلوب كل منها في الحركة والعمل السياسي:** ووفق هذا قسمها لقسمين: **1- جماعات سلمية** وهي التي تتخذ من الوسائل السلمية أساليب للعمل والحركة من أجل تحقيق أهدافها مثل الإخوان المسلمين بمصر وأنصار السنة المحمدية بمصر أيضا. **2- جماعات مسلحة:** والتي تتخذ من الوسائل المسلحة أساليبا للعمل والحركة من أجل تحقيق أهدافها ومثالها بمصر: (تنظيم الجهاد) و(الجماعة الإسلامية). [2]

2- ضياء رشوان: ميز بين 1- الحركات الإسلامية الدينية 2- الحركات الإسلامية السياسية.

---

[1]- حسن طوالبة - مرجع سابق، ص 88.

[2]- عبد المنعم منيب- خريطة الحركات الإسلامية في مصر- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مصر، 2009، ص ص 12-13.

1- الحركات الإسلامية الدينية: وهي التي تقوم على قراءة معينة للإسلام والنصوص القرآنية وتنظر من خلالها للأفراد والمجتمع والدول من منظور صحة العقيدة فقط، والحركة الإسلامية الدينية بدورها تنقسم إلى قسمين: **1- حركات متطرفة سلمية:** وتتفق على أن المجتمعات المعاصرة أقرب لحالة المجتمع الجاهلي والكافر في مكة بعد البعثة النبوية وقبل الهجرة للمدينة وترى أن الوقت لم يحن بعد للعمل بالسياسة وحول طريقة تعاملهم مع هذا المجتمع الجاهلي ينقسمون لنوعين: 1- التكفير والهجرة: وترى أن المجتمع كافر ويجب هجرته على غرار الهجرة النبوية. 2- حركات إعادة الدعوة: مثل جماعة التبليغ والدعوة وترى أن المجتمع ضال يحتاج للدعوة للعودة به لأصول الإسلام.

2- حركات جهادية عنيفة: ترى أن الحكام قد زاغوا عن العقيدة الإسلامية لعدم تطبيقهم شرع الله وبالتالي فالمجتمع جاهلي ويجب إعادته للإسلام بالجهاد وهي بدورها تنقسم إلى : 1- حركات محلية الطابع: وحجتها العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد ومهمتها الأولى الجهاد لإسقاط الحكومة المحلية مثل: تنظيم الجهاد بمصر، الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا. 2- حركات استقلالية إنفصالية وهي الحركات الجهادية التي توجد في مناطق الأقليات المسلمة بداخل الدول غير الإسلامية وأبرزها تلك التي توجد الآن في كشمير بالهند، والشيشان بروسيا الاتحادية. 3- حركات دولية المجال: وتتبنى إستراتيجية العدو البعيد أولى في القتال من العدو القريب وتتبنى مفهوم الجهاد الخارجي الذي يرمي للدفاع عن (دار الإسلام) مثل (تنظيم القاعدة) في أفغانستان.

2- الحركات الإسلامية السياسية: وتنظر للمجتمعات على أنهم مسلمون غير ناقصي العقيدة، ولكنها تسعى لإعادة تنظيم المجتمعات وفق أساس إسلامي، وبدورها تنقسم لقسمين: 1- الحركات السلمية الساعية للحكم: وهي الحركات التي تسعى بصورة مباشرة إلى السلطة السياسية من أجل تطبيق برنامجها السياسي والإجتماعي ذي الطابع الإسلامي ومثالها جماعة الإخوان المسلمين، والجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر، النهضة بتونس وحزب العدالة والتنمية بالمغرب 2- حركات التحرر الوطني المسلحة: هي مثل الأولى ولكنها تمتلك مليشيات مسلحة وقد تكون خاضعة لإحتلال أجنبي مثل (حركة حماس) و(حركة الجهاد الإسلامي) بفلسطين، أو (حزب الله) في لبنان–في وقت سابق–.[1]

والشكل رقم (01) التالي يوضح التقسيم الذي تم شرحه سابقا :

[1]- ضياء رشوان وآخرون- دليل الحركات الإسلامية في العالم – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر، ص (19-24).

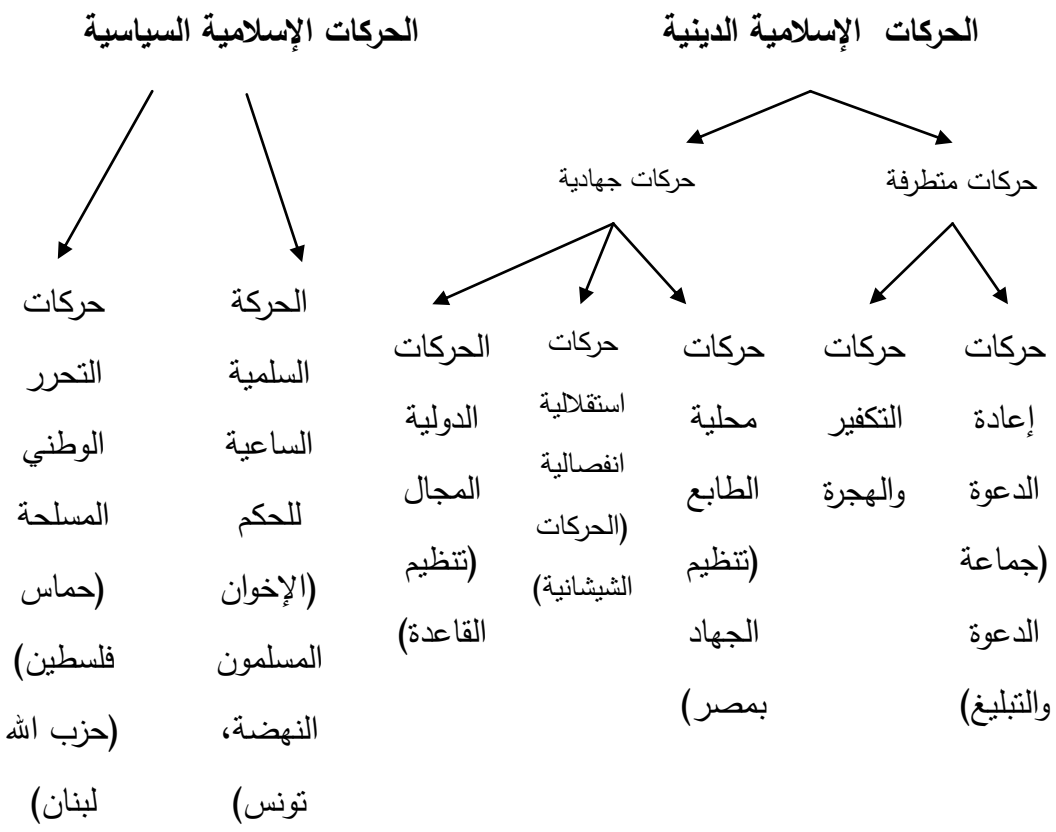

شكل 05 يوضح تصنيف الحركات الإسلامية الدينية والسياسية.

المصدر: ضياء رشوان وآخرون- دليل الحركات الإسلامية في العالم -مرجع سابق- ص (19-24) بتصرف.

3- محمد أبو السعود: الناشط والمفكر في حركة الإخوان المسلمين اعتبر أن الحركات الإسلامية المعاصرة تضم أعدادا كبيرة من الجمعيات والفرق الدينية المختلفة في غاياتها ووسائلها ويمكن إجمالها في خمسة أنواع:

1-الجماعات الروحية: وهي التي اقتصر فهمها ونشاطها على الناحية الروحية في الإنسان فهي توليها كل همها، مهملة أمور الدنيا وما فيها من قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية.

2- طائفة الشعائر: فمن الجماعات الإسلامية من يولي المظاهر العبادية غاية عنايته، فتتركز جهودهم في حث الأفراد على مظاهر العبادة الشرعية، ويقصد بهم التيار السلفي ويعتبرها أخطر الجماعات لأنها تضلل عقول الناس فلا يعلمون من حقيقة أمر دينهم الا التافه والقليل.

3-الانهزاميون: وهؤلاء هم الذين يرون أن حال المسلمين في القرن الـ20 مطابق لحال مسلمي مكة قبل الهجرة، فيرون بضرورة الاقتصار على دعوة الناس نحو التوحيد لتجاوز جاهلية القرن الـ20، -وهو هنا يلمح إلى أفكار سيد قطب والواقع أن سيد قطب، يتعدى التيار الانهزامي لأنه ذو بعد نظري وحركي وعملي ودعا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية-.

4-الثائرون: وغالبية المنتمين إلى هذه الفئة من الذين يطلق عليهم جماعة (الجهاد) أو جماعة (التكفير) ويرون أن الخروج عن الشريعة الإسلامية وتطبيقها الكلي هو موجب للكفر، وبالتالي يجب الجهاد لإزالة الكفر.

5-الواعون: وهي الحركات الإسلامية التي وعت أن الإسلام حي ورفضت الجمود وتشترك هذه الحركات الإسلامية الحية مع غيرها في ضرورة إقامة مجتمع مسلم بجوانبه الجمالية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا يطغى منها جانب على آخر، ولكنها تؤمن انه يجب القيام بإجتهاد جديد يخرج للناس أنماط جديدة تتفق مع مقتضيات العصر الذي نعيش فيه، وهذا النوع هو الأكثر انتشارا في غالبية بلاد المسلمين.[1]

– وهذا التصنيف السابق يبدوا انه تصنيف فكري أكثر منه عملي لأنه لم يركز تماما على الصيغة العملية التي تتبناها مختلف الحركات الإسلامية، كما انه غير دقيق فمثلا لا يوجد أي فرق بين طائفة الشعائر والجماعات الروحية فالفكر السلفي هو شبيه بالفكر الصوفي من ناحية عدم جواز ممارسة السياسة والعمل الديمقراطي فالأول يمنعه بحجج نصية والثاني (الصوفية) تمنعها بحجة الزهد والورع والعبادة والتفرغ لها.

4- **عبد الستار الراوي:** صنف الحركات الإسلامية إلى خمسة تيارات كالآتي:

1- التيار التقليدي الذي تمثله جماعة الإخوان المسلمين.

2- التيار المذهبي: ويمثله شيعة إيران والعراق بحزب الدعوة ،حزب العمل، حزب الله، جند الإمام).

3- التيار الجماهيري –الأيديولوجي-: مثل (حماس، فلسطين، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الجزائر، تنظيم الجهاد ،مصر).

4- تيار الرفض: ويمثله (التكفير والهجرة بمصر، جند الله بمصر).

5- التيار العقلاني ويمثله مجموعة من المفكرين ممن اعتمدوا المنهج النقدي التحليلي.[2]

– وهذا التصنيف مهم من ناحية أنه يدمج التيار العقلاني ضمن أصناف الحركات الإسلامية لأن هناك العديد من العلماء والمفكرين من الباحثين والمؤثرين في شؤون الحركة الإسلامية رغم أنهم لا ينتمون لها انتماءا حركيا مباشرا، فمثلا الشيخ **يوسف القرضاوي** صحيح انه متأثر بالفكر الإخواني _حسن البنا- إلا انه لا ينتمي انتماءا مباشرا لحركة الإخوان بمصر، والأكثر من ذلك أن له كتابات مهمة حول الحركة الإسلامية السياسية السلمية في مختلف مناطق العالم الإسلامي، والكثير من التصانيف لا تولي لذلك أي اهتمام، الا أن هذا التصنيف غير دقيق جدا لأنه أدرج

[1]- عبد الله النفيسي- مرجع سابق، ص (355-360).

[2]- حسن طوالبة- مرجع سابق، ص 89.

تنظيم الجهاد بمصر ضمن التيار الجماهيري والحقيقة هي أن هذا التنظيم ليس له أي جماهرية بمصر جراء تبنيه خيار العنف والفوضى-.

بالنسبة للباحثين الغربيين:

5- بينارد شيريل Cheryl Benard قام بدراسة لصالح مؤسسة **راند Rand** تحت عنوان: "**إسلام ديمقراطي مدني: الشركاء، الموارد، الاستراتيجيات**" : **Civil Democratic islam partners, resources and strategies**- وصنف فيه المسلمين **وليس الحركات الإسلامية** إلى أربعة أصناف:

1- **الأصوليون Fundamentalists**: الذين يرفضون القيم الديمقراطية والثقافة الغربية المعاصرة، ويرغبون في تطبيق وجهة نظرهم المتطرفة والاستبدادية، بإسم القانون الإسلامي والمبادئ الأخلاقية، رغم هذا فهم يستعملون التقنيات الحديثة لتحقيق أهدافهم.

2- **التقليديون Traditionalists**: الذين يريدون مجتمعا محافظا وهم مرتابون من الحداثة والتغيير والإبداع.

3- **الحداثيون Modernists**: الذين يريدون للعالم الإسلامي أن يصبح جزءا من الحداثة العالمية، ويريدون عصرنة وجعل الإسلام متلازما مع روح العصر.

4- **العلمانيون Secularists**: الذين يريدون أن يتم فصل الدين الإسلامي عن الدولة بالطريقة التي حدثت بالديمقراطيات الغربية، وإعتبار الدين الإسلامي مجرد مجال خالص.

ثم بعد هذا قسم الأصوليين لقسمين : 1- الأصوليون النصيون Scriptural Fundamentalists ويمثلهم كل من الشيعة الثوريون والوهابيون السعوديون. 2- الأصوليون الراديكاليون Radical Fundamentalists وهم الملتزمون بالمادة الحرفية للإسلام وعادة ما يتشكلون في مؤسسات ذات انتسابات دينية انتقائية إسلامية (عقيدية) مثل: تنظيم القاعدة وحركة طالبان الأفغانية و(حزب التحرير) الذي أسسه تقي الدين النبهاني في وقت سابق[1].

- فهذا التصنيف هو تصنيف مباشر للمسلمين وليس للحركات الإسلامية، ولكنه بعد أن يقدم الأربعة أصناف يدرج الحركات الإسلامية المسلحة والعنيفة مثل: الشيعة الثوريون أو تنظيم القاعدة ضمن الأصوليون دون سواها، فهذا التصنيف إعتمد معيار الأصولية الإسلامية في التصنيف بشكل سلبي بالإضافة إلى هذا فهو يضع فئة العلمانيون ضمن تصنيفاته للمسلمين وهو أمر قد يرفضه الكثير من الباحثين والعلماء المسلمين، نظرا للتناقض التام بين العلمانية والاسلام، وهذا

[1] - Muhammad samiullah- classification of contemporary islamic movements- analytical study of western discourse- pp 3-4.
http://poseidon01.ssrn.com/delivery.php?ID=224027017022099112067080030080109120034088085082033007113020119000022119104105022106005038115104046010035023071000098100017096121014024022061107112067025064090010087036049055088081120015001122002127006069&EXT=pdf

أمر قد يرجع إلى المؤسسات البحثية التي تشرف على مثل هذه البحوث والدراسات مثل مركز **راند Rand** والتي غالبا لا تلتزم الحيادية والموضوعية في دراساتها خاصة تلك منها المتعلقة بالعالم الإسلامي-.

6- تمارا كوفمان ويتس Tamara cofman Wittes: في أحد مقالاته المنشورة في مجلة الديمقراطية الأمريكية بعنوان **الأحزاب الإسلامية ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية (Islamist parties: Three Kinds of movements)** قدم من خلاله ثلاث أصناف للحركات الإسلامية معتبرا أن لكل نوع سياسات خاصة للتعامل معه.

1الصنف الأول: الإسلاميون المتطرفون وهم التكفيريون الذين يكفرون المسلمين، مثاله تنظيم القاعدة بأفغانستان وهذا الصنف يرفض الديمقراطية لأنها كفر بالله، ولها خيار العنف الدائم والرغبة في إسقاط الحكومات دون تقديم بديل عملي.

1- **الصنف الثاني:** هم الأحزاب الإسلامية المسلحة أو الوطنية مثل حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين والميليشيات الشيعية بالعراق وهذا الصنف ينشط غالبا في الدول ذات السلطة الضعيفة، وهذا الصنف يسعى للاستفادة من الدعم الشعبي في المجتمعات المحلية.

2- **الصنف الثالث:** الاسلاميون الذين لا ينتهجون العنف وهم المشكلون للجزء الأكبر من الحركة الإسلامية ومثل هذه الجماعات قد تعمل في إطار أحزاب قانونية مثل حزب جبهة العمل الإسلامي بالأردن، وحزب العدالة والتنمية في المغرب وهذا الصنف أكثر براغماتية وقابلية للإستمرار.[1]

7- تصنيف هرير ديكمجيان Hrair Dekmejian: وهو أستاذ علم السياسة في جامعة جنوب كاليفورنيا University of Southern California، والذي قدم تصنيفا مهما للحركات الإسلامية المعاصرة في دراسة له بعنوان **وجوه متعددة للإسلام Multiple faces of islam** مثلما يوضحه الشكل رقم (06).

وبعد ذلك قدم أنواعا ونماذج متعددة لتصنيفاته عن الحركات الإسلامية حيث بدأ بالحركات السنية ثم تحول نحو الحركات الشيعية كما يوضحه الجدول رقم (02)[2].

[1]- تمارا كوفمان ويتس- الأحزاب الإسلامية: ثلاث أصناف من الحركات الإسلامية، مجلة الديمقراطية، جامعة جون هوبكينز" - و.م.أ، مجلد: 19، العدد:3 - (2008) - ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 2-3.
http://www.alzaytouna.net/permalink/4402.html

[2] - Muhammad samiullah – op.cit.p 06.

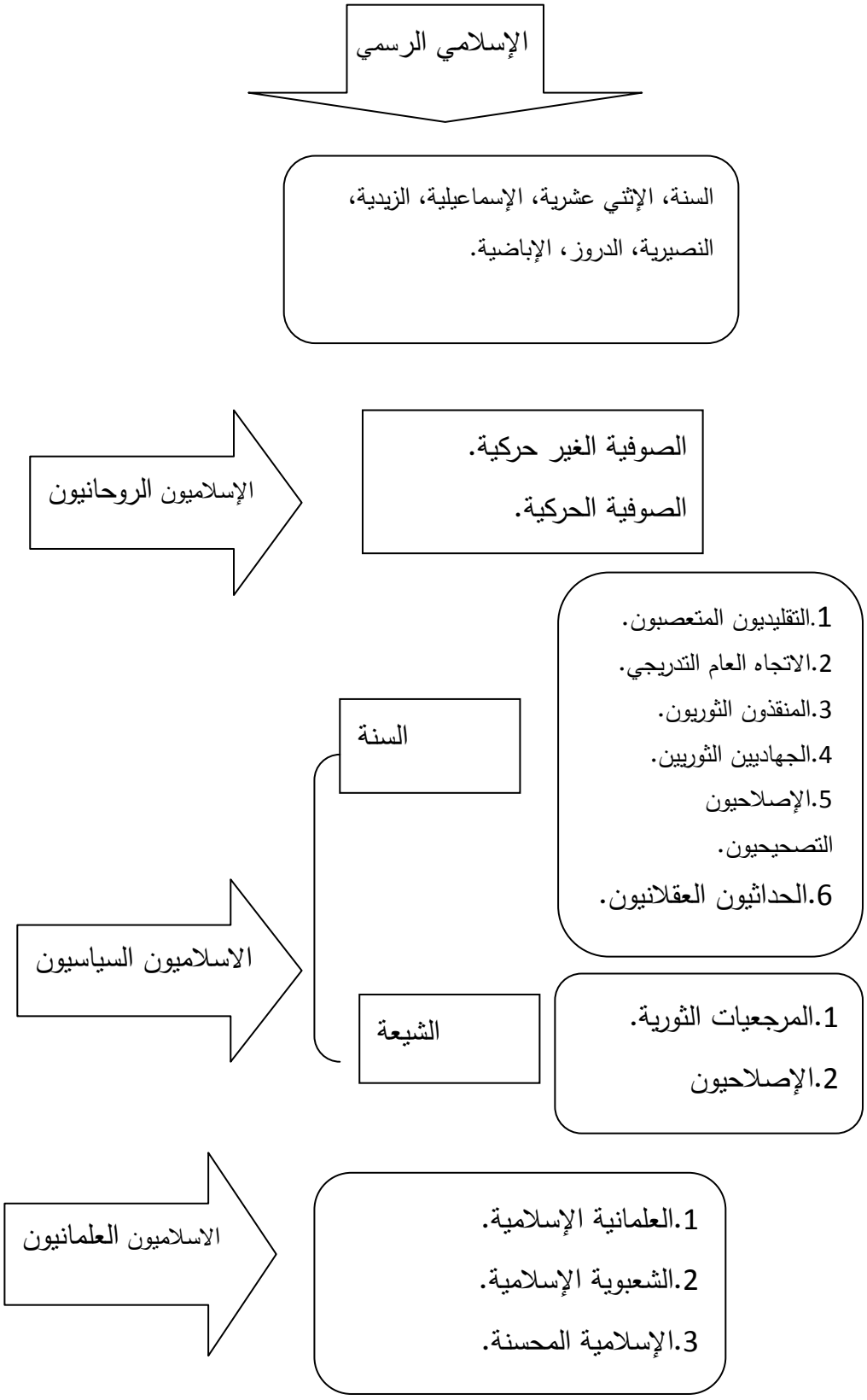

شكل (06) يوضح أصناف الحركات الإسلامية لدى "هرير ديكمجيان".

Source : Hrair Dek mejian- multiple Faces of islam, in islam in a changing World, ed, A Jerichow I, Simonsen Curzon Press, u. K 1997, P 6.

نقلا عن: - Muhammad samiullah - classification of contemporary islamic movements- Analytical study of Western Discourse-p7.

تم بعد تقديمه لهذا التصنيف للحركات الإسلامية، النشيطة والمعاصرة قام بتضمين كل حركة منها أصناف وأنواع محددة مصنفا إياها إلى سنية وشيعية على النحو التالي:

نوع الإيديولوجية	التنظيم	الدولة
التقليديون المتعصبون (السلفية)	أهل الحديث (الوهابيون)	السعودية ودول الخليج
	السلفيون	السعودية
	أنصار السنة المحمدية	مصر، السودان
الاتجاه العام التدريجي	الإخوان المسلمون	مصر، العالم العربي
	الإصلاح الاجتماعي	الكويت
	حركة النهضة	تونس
	الجماعة الإسلامية.	لبنان
المنقدون الثوريون	التكفير والهجرة	مصر
	الإخوان	السعودية
الجهاديون الثوريون	تنظيم الجهاد	مصر
	الجماعة الإسلامية.	مصر
	حزب التحرير	العالم العربي
	حماس والجهاد الإسلامي	فلسطين
	الإخوان المسلمون	سوريا
	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	الجزائر
	الجبهة القومية الإسلامية.	السودان
الإصلاحيون	الإخوان الجمهوريون	السودان
التصحيحيون	حزب الأمة	السودان
العصارنيون	مفكرون مستقلون	
العقلانيون	العلماء والجماعات	

جدول (18) الإسلاميون السياسيون –السنة-.

Source: Hrair Dek mejian- multiple Faces of islam, in islam in a changing World, ed, A Jerichow I, Simonsen Curzon Press, u. K 1997, P 11.

نقلا عن: Muhammad Samiullah OP , Cit, P 8.

الإيديولوجية	الجماعة	الدولة
المرجعيات الثورية	حزب الله	لبنان
	حزب الدعوة الإسلامية	العراق/الخليج
	الجهاد الإسلامي	لبنان
	الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين	البحرين
	منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية.	السعودية
الإصلاحيون التدريجيون	الائتلاف الإسلامي الوطني	الكويت
	حركة التحرير	البحرين

جدول (19) الإسلاميون السياسيون –الشيعة.

Source : Hrair Dek mejian– multiple Faces of islam, in islam in a changing World, ed, A Jerichow I, Simonsen Curzon Press, u. K 1997, P 11.

نقلا عن:

Muhammad Samiullah OP , Cit, P 8.

لكن رغم أهمية هذه التصنيفات إلا أنها ليست كافية لتصور مدى صعوبة دراسة الحركات الإسلامية وفي هذا الشأن يقول: **برنارد لويس Bernard louis:** "هناك صعوبة كبيرة لتعريف الحركات الإسلامية بدقة فمثلا بعض الذين وصفوا من طرف الباحثين الغربيين بالإسلاميين الإصلاحيين reformistes، فهنا الإصلاحيين قد وجدوا على طول مدى التاريخ الإسلامي من أجل إعادة الإسلام والمسلمين إلى صفائه الأول وقد اختلفت مذاهبهم وطرقهم ودرجة نجاحهم من عصر لآخر فالبعض كانوا تدريجيون والبعض الآخر راديكاليون وآخرون كانوا ناجحين لدرجة تمكنهم من الوصول إلى السلطة.[1]– فهنا مثلا مصطلح الإصلاحيون وحده به عدة إشكاليات فالإصلاحيون كثيرون فعن أي إصلاحيين نتحدث–.

المطلب الثاني: أهم التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية.

[1] - Ibid – p: 09.

تعاني الحركة الإسلامية من عدة نقائص وتحديات فتحت المجال لمعارضيها لتوجيه جملة من الانتقادات، دفع بالعديد من روادها وقياديها إلى البحث في أهم التحديات التي تواجه الحركة الإسلامية وسبل معالجتها وتشمل أهم التحديات في:

1- **غياب الحركة الإسلامية عن صنع القرار السياسي مباشرة:** فلطالما ظلت الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي بالمعارضة التي لم يكن لها –أي المعارضة– أي دور في احتمالات التحول الديمقراطي بالعالم الإسلامي، فمثلما يرى الباحث **غينز مراد تزكور Guines Murat Tezcur** فإن المتغير الحاسم الذي يؤثر في آفاق الديمقراطية في الأنظمة الهجينة أو السلطوية في العالم الإسلامي هي الخصائص المؤسسية للأنظمة الحاكمة وليس الالتزامات الإيديولوجية للمعارضة[1]. فالحركة الإسلامية ظلت لفترة تاريخية طويلة بالمعارضة التي هي أصلا ضعيفة بالوطن العربي ولم يكن لها دور بارز جدا في المعارضة فما بالك بالتأثير على القرارات السياسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي هذا الشأن يرى **غراهام فولر Graham E.Fuller** أن تحدي الدولة الحديثة أول تحدي يواجه الحركات الإسلامية فالحركات الإسلامية لم يكن لها سابقا إشتغال مباشر بالسياسة، ولم يكن لها إلا مجرد تصور فقط بالمشروع الإسلامي الذي وضعوه خارج إطار الدولة، لأن الحركات الإسلامية طالما ظلت مهمشة لدرجة أن هذه الحركات فضلت الابتعاد عن المجال السياسي حفاظا على وجودها ونفسها من قمع الدولة.[2] كما يرى أن الحركات الإسلامية والاسلاميون هم حديثو عهد بالديمقراطية والانتخابات وصنع السياسة في معظم العالم الاسلامي وهم يعكسون تطورهم عبر العقود الماضية ومن المحتمل أن يتطوروا أكثر بإكتسابهم للخبرة، كما أن الاسلاميين سوف يواجهون نفس المعظلة التي تواجهها كل الأحزاب وسيكونون أكثر توافقا مع الديمقراطية ومعاييرها[3]. إذا فالحركات الإسلامية لطالما ظلت بالمعارضة وحاليا في بعض الدول العربية هي في سدة الحكم مثلما هو الحال في تونس ومصر ولها احتكاك مباشر بصنع القرار السياسي الأمر الذي يعتبر تحديا لها لنقص تجربتها في الحكم المباشر.

2- **تحدي النظم السياسية الحاكمة:** إذا كانت الحركات الإسلامية بكل من تونس ومصر قد عرفت نجاحا ملحوظا فإن ذلك لم يأتي من فراغ فلطالما ظلت الحركة الإسلامية بجميع أقطار الوطن العربي عرضة للقمع، المنظم من قبل النخب السياسية الحاكمة بالوطن العربي، فمثلما يرى **دافيد وينز David Waines** في كتابه **العقيدة والحداثة التفكير في نقاش معاصر، relegion and modernity reflection on a moderne Debate** أن القوى الإسلامية كانت في مواجهة لعقود طويلة مع القوى المؤثرة للأصولية العلمانية التي سعت لتصفيتها، وبينما كان ينبغي

[1] ناثان ج براون – مرجع سابق – ص:16.

[2]- Graham E.Fuller – the future of political islam – palgrave macmilan- U.S.A- 2003- p 120.

[3] - Ibid – pp 142-143.

على الإسلاميين إصلاح ممارساتهم لتقديم مساهمة ايجابية لبناء الديمقراطية في الوطن العربي فإن أحد أهم العوائق التي واجهتهم هو ما يسمى بـ **(الاستئصاليون) (Eradicationists)** أي النخب المتشبثة بالسلطة في بعض البلدان مثل الجزائر ، سوريا، تونس، ومصر –سابقا– والتي تعتقد بضرورة استئصال الاسلاميين بالقوة، فتسد بذلك كل طرق العمل المدني بإسم مواجهة الحركات الأصولية.[1] فالأنظمة العربية لطالما تعاملت مع الحركة الإسلامية بعقلية الإقصاء أو الاستبعاد.

مثلما حصل مع الإخوان المسلمين بسوريا ومصر منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي وحركة النهضة بتونس والإقصاء هنا يتم بالاعتماد على الأساليب الأمنية كالمواجهة والقمع المسلح ضد الحركات الإسلامية مثل: الجزائر أو بالسجن لمناضلي الحركات الإسلامية مثل الإخوان في مصر، أو إصدار قوانين تحد من حرية الحركات الإسلامية ونادرا ما تنتهج النظم العربية منهج الاستيعاب مع الحركات الإسلامية التي تقبل بالعمل السياسي السلمي في ظروف أقل ما يقال عنها أنها مجحفة في حق الحركات الإسلامية مثل: الجزائر، الأردن، المغرب، لبنان.[2]

3- **تحدي الدولة القّطرية:** إذ يرى المفكر السياسي **منير شفيق** أن الدولة القطرية التي نتجت جراء العامل الاستعماري وتم تدعيمها من قبل الأنظمة العربية الحاكمة لمصلحتهم في ذلك أهم ما يواجه الحركة الإسلامية خاصة منها التي تركز على المشروع الوحدوي العربي الإسلامي فمثلا الإخوان المسلمون يعملون في سياق الدولة القطرية لكنهم يصرون على الاهتمام بقضايا الأمة عامة، وفي كتابه **التجزئة والدولة القطرية** إعتبر أن وصول الحركات الإسلامية للسلطة في حالة التجزئة العربية الراهنة هو أمر سيجر الحركات الإسلامية للتخلي عن مشروعها الوحدوي والتغييري[3]. وهذا الأمر بدوره سيجعل الحركة الإسلامية في تحدي أمام الأقليات العرقية والدينية الغير مسلمة والتي ترفض جملة وتفصيلا المشروع الوحدوي الإسلامي، إلى جانب تحدي الأحزاب القومية التي ترفض الطرف الآخر ففي إطار هذا الأمر يرى "أبو الأعلى المودودي أن عالمية الدولة الإسلامية تناقض الوطنية في الدولة الحديثة.[4]

4- التحدي الوجودي والعقائدي: فعلى مستوى التحديات السياسية فالحركة مطالبة بالتخلي عن عقلية الإحتكار للحقيقة وممارسة الوصاية الحصرية على الشأن العام دينيا كان أو سياسيا، وفي هذا المجال وفق بعض الإسلاميين عندما أسسوا أحزابا سياسية كما فعل الإخوان المسلمون بمصر عندما أسسوا حزب الحرية والعدالة لأن العمل تحت يافطة دينية إسلامية في مجتمع متعدد الطوائف هو لغم مؤقت.[5] فالحركة الإسلامية كثيرا ما واجهت تحديا وجوديا لأنها كانت تعمل في

---

[1]– سمير المقدسي وإبراهيم البدوي – مرجع سابق، ص 62.

[2]– حسنين توفيق إبراهيم – النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق، ص(249–251).

[3]– محمد ابو رمان - مرجع سابق، ص 149.

[4]– مصطفى الطحان- مرجع سابق، ص ص 148–149.

[5]– علي حرب– مرجع سابق، ص ص 213–214.

إطار الدعوة والوعظ والإرشاد والإصلاح والتربية ولما قامت وحاولت الإشتغال بالسياسة صارت مهددة في وجودها، وفي هذا الإطار يرى **راشد الغنوشي** انه ليس شرطا أن يكون التنظيم الإسلامي شاملا بالرغم من كون الدعوة إلى المشروع الإسلامي متضمنة أن الإسلام دين شامل، وهو بذلك يطلق دعوة للتخصص في الوظائف والأدوار لأن حجم الضرر الذي لحق بالحركة الإسلامية جراء العمل السياسي أضر كثيرا بحجمها.[1] لكن رغم هذا يرى البعض أن المطالبة بالفصل بين الحركة الإسلامية (الدعوة) والسياسة هو أمر يهدف لإضعاف الحركة الإسلامية، إذ يرى الناشط في حركة الإخوان المسلمين بمصر **عصام العريان** أن المطالبين بفصل الدعوي عن السياسي معناه أن يتم حرمان طائفة من المواطنين وهم المتخصصون بحكم عملهم في الدعوة والتدريس الديني مثل أئمة المساجد والوعاظ وأساتذة الكليات الشرعية ومدرسي المعاهد الإسلامية وحتى النصارى (من الرهبان والقساوسة) من حقوقهم السياسية، ثم هل يعقل أن يتم حرمان السياسيين من أعضاء المجالس النيابية وغيرهم من القيام بأي واجب ديني أو دعوي.[2] وقد حاولت الحركة الإسلامية تجاوز هذا التحدي بإعتمادها وإتجاهها إلى إنشاء أحزاب سياسية تمثل البرنامج السياسي للحركة الإسلامية الأم التابعة لها، فالحركة الإسلامية وجراء رغبتها في المشاركة السياسية اضطرت لإقناع قاعدتها الشعبية بوجوب الإستمرار في الحياة السياسية القائمة على المشاركة، وهي فكرة قد يرفضها بعض من ينتمون للحركة الإسلامية ويرون أنها غير ملزمة بالمشاركة السياسية، إلى جانب أن الحركة الإسلامية إضطرت في سبيل المشاركة السياسية إلى إيجاد توازن عملي بين متطلبات المشاركة السياسية مثل تقديم بعض التنازلات والمساومة مع نظام الحكم القائم وكذا حركات المعارضة العلمانية وبين مطالب الالتزام الإيديولوجي فأيديولوجيتها ترفض الكثير من الطروحات التي تقدمها أنظمة الحكم والحركات العلمانية فصارت بذلك الحركة الإسلامية بين مطرقة الالتزام الأيديولوجي وسندان المشاركة السياسية، فاضطرت إلى إعادة النظر في جوهر العلاقة بين المكونات الدعوية والسياسية للحركات الإسلامية، ثم محاولة إيجاد أفضل هياكل ممكنة لتنظيم هذه المكونات على نحو مؤسساتي فجراء رغبة الحركات الإسلامية في المشاركة تطلب منها الأمر فصل الدعوى عن السياسي عبر إنشائها لأحزاب سياسية .[3]

5- التحدي البرنامجي: يرى **رضوان السيد** أن هناك فراغ برامجي هائل يعانيه التيار الإسلامي فالتيار الإسلامي تلونت برامجه عموما بخيارات المرحلة السائدة للأنظمة العربية لذلك تردد التيار الإسلامي كثيرا في وضع برامج سياسية واقتصادية تتجاوز البيانات والإعلانات التحشيدية، وهذا ما

---

[1]- نواف القديمي- الإسلاميون سجال الهوية والنهضة، مرجع سابق، ص ص 81-82.

[2]- ناثان ج براون و عمرو حمزاوي- بين الدين والسياسة: الإسلاميون في البرلمانات العربية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، طبعة01، 2011، ص 258.

[3]- شمس الدين الكيلاني- مرجع سابق، ص 217.

دفع بالمفكر الإسلامي **راشد الغنوشي** للتساؤل حول المقاصد الغائبة في فكر الحركة الإسلامية عن عدم وجود مشروع مجتمعي، كما تساءل عما إذا كانت الشريعة الإسلامية جاهزة للتطبيق في أجواء المجتمع الإسلامي المعاصر، مطالبا بأن تصاغ ثقافة العصر في إطار إسلامي، فيرى الناس الإسلام مجسدا في نظريات وتطبيقات في الاقتصاد والفن والأدب والمسرح ثم يقول: "نحن لم نحدد بعد البرنامج المكتمل الشامل."[1] فأحد التحديات الرئيسية التي تواجه الحركات الإسلامية هي إلى أي مدى سواء فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية أو السياسية سيكون شرعيا تبني قوانين وممارسات تتعارض والشريعة الإسلامية، –فالحركة الإسلامية طالما ظلت رهينة مستوى فكري أكثر منه تطبيقي– إذ يرى **جون إسبوزيتو John E Esposito**– أنه في أوائل القرن الـ20 كان الناشطون الإسلاميون الرواد ذوي رؤى أيديولوجية أكثر منهم تطبيقيين وكتاباتهم عن الحكومة والقوانين الإسلامية تنزع إلى الصفة التمهيدية الناقصة، باحثين في مبادئ وأفكار اكثر من بحثهم في تفاصيل محددة.[2] فالحركة الإسلامية صارت مطالبة حاليا ببرامج عملية صالحة للتطبيق واقعيا إذ يرى **عبد الله النفيسي** أن الحركة الإسلامية يغيب عنها التفكير المنهجي، ذو المدى البعيد إذ أن حجم الحركة الإسلامية وانتشارها لدى الجمهور العربي الإسلامي والإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لها تسهل من مهمات الانطلاق والبناء العلمي للحركة فالحركة بحاجة ماسة لمراجعة أساليب عملها دون استمرارها في الجمود الإداري، فالقيادة السياسية للحركة الإسلامية تركز جهودها في محاولة التصدي للأحوال الطارئة أكثر من التخطيط للمستقبل، فجميع مؤسسات الحركة الإسلامية غارقة في أعمالها اليومية .[3] كما يرى الباحثون أنه في مرحلة ما بعد الربيع العربي نجاح الحركات الإسلامية في ترسيخ التجربة الديمقراطية رهين بمدى إستيعابها لطبيعة المرحلة الراهنة وقدرتها على إيجاد الحلول الفكرية والعملية المناسبة لإشكاليات التخلف والتنمية.

فالباحث **محمد سبيلا** أشار إلى أن نجاح الحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الربيع العربي رهين بمدى قدرتها على الإجابة على التحديات الاقتصادية والاجتماعية ومعضلات الإستبداد إضافة إلى التحدي الفكري والثقافي والذي يفرض على الحركة الإسلامية القيام بإجتهادات تستوعب متطلبات التقدم والتكيف مع مستلزمات التحديث والديمقراطية، وقبولها بالاختلاف والتعددية والنسبية في الأحكام،[4] إذن فالحركة الإسلامية صارت مطالبة ببرامج لا شعارات كما صارت مطالبة بعدم التقيد بالأنماط التراثية لمؤسس الحركة الذي قد يتعارض فكره وفلسفته مع واقع المجتمع قي مرحلة متقدمة لأن التقيد بفكر المؤسس يحرم الحركة من القدرة على التكيف مع المتغيرات.[5] إن البرنامج

---

[1]– حسن طوالبة– مرجع سابق، ص 150.

[2]- راي تالكيه ونيكولاس غفوسديف – نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وإنهياره- ترجمة: حسن البستاني- دار الساقي- بيروت،لبنان- ط:01- 2005 – ص (35).

[3]- عبد الله النفيسي- الحركات الإسلامية: ثغرات في الطريق- مكتبة آفاق- الكويت، طبعة 01، 2012، ص09.

[4]- سامح عيد- الحركات الإسلامية في العالم – مكتبة الإسكندرية – وحدة الدراسات المستقبلية – الإسكندرية، مصر- 2012 – ص 35.

[5]- عبد الله النفيسي- الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي، مرجع سابق، ص ص 184-185.

الواضح يمكن الحركة الإسلامية من تجاوز مشكلة التواصل مع الجمهور إذ يرى **عبد الله النفيسي** أن الجمهور لا يتحمس لمساندة أي تيار إلا إذا تحقق فيه شرطان:1- أن يفهم مقاصد التيار وأهدافه. 2- أن يجد الجمهور لدى التيار حلا لمشاكله التي يعاني منها، وليس هناك مبالغة في القول أن الجمهور في موقفه إزاء الحركة الإسلامية صار في حيرة من أمره فهو بطبيعة تكوينه الديني والتاريخي ينزع نحو الإسلام ويرحب بأي خطوة تقربه منه، لكنه لا يفهم بالضبط وعلى وجه الدقة، مقاصد الحركة الإسلامية، وأهدافها في حياته العامة وفي تكويناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

6- تحديات داخلية (داخل الحركة الإسلامية): ويجملها الشيخ **يوسف القرضاوي** في أربعة نقاط أساسية هي:

1- **ضعف النقد الذاتي:** ويقصد به النقد الداخلي من داخل الحركة الإسلامية نفسها، إذ ينبغي للحركة الإسلامية أن تقف بين الحين والآخر مع نفسها للتقويم والمراجعة، فقادة الحركة الإسلامية لديهم خوف من النقد ورد فعل سلبي على الانتقاد، فمن نقد مثلا حسن البنا و أبوالأعلى المودودي أو سيد قطب أو مصطفى السباعي فكأنه يوجه إتهاما لهؤلاء أو يطعن في إمامتهم[2].

2- **الانقسام والاختلاف:** فكل جماعة من الحركة الإسلامية ترى نفسها جماعة المسلمين لا جماعة من المسلمين فالقرضاوي يقرر بضرورة تعدد الحركات الإسلامية لأن من أسباب الفرقة أحيانا الحرص البالغ على الوحدة أو ما يسمى حركة إسلامية عالمية واحدة. [3] وفي هذا يقول **راشد الغنوشي** هناك خطأ سياسي شنيع إرتكبته حركة (حسن البنا) ولا يزال متواصلا وهو أن الحركة الإسلامية تقدم نفسها وصيا على المجتمع وليس طرفا سياسيا أو فكريا يستمد مشروعيته من قوة الحجة وإقناع الجماهير ببرامجه، إن الحركة الإسلامية مازالت تستنكف بشدة أن تعتبر نفسها كبقية الأطراف السياسية.[4] -فكل جماعة إسلامية صارت تدعي أن برنامجها هو الأفضل والأصلح للمجتمع وتشتت الحركة الإسلامية في سبيل السياسة وهو ما يلاحظ في الجزائر أين حاولت الحركة الاسلامية بها تجاوز هذا التحدي بالدخول في حركة موحدة إلى الانتخابات التشريعية لكنها فشلت في الحصول على الأغلبية لأنها فقدت الثقة الشعبية جراء رغبتها الشديدة في الوصول إلى السلطة-.

3- **غلبة الاتجاه العاطفي على الاتجاه العقلي والعلمي:** إن المقصود بغلبة العاطفة أن تغدوا العواطف والانفعالات هي الحاكمة للتصرفات والعلاقات والغالبة على السلوك، وتغليب العاطفة له ثلاث دلائل:

---

[1]- عبد الله النفيسي- الحركات الإسلامية: ثغرات في الطريق مرجع سابق، ص 55.
[2]- يوسف القرضاوي – أين الخلل- مرجع سابق – ص ص 34-35.
[3]- نفس المرجع السابق – ص 38.
[4]- عبد الله النفيسي – الحركات الإسلامية ثغرات في الطريق – مرجع سابق – ص 61.

1- قصور الدراسة والتخطيط: إذ لابد من دراسة واقع الأمة الإسلامية وواقع الحركة الإسلامية وواقع القوى المعادية للإسلام، وجمع البيانات والمعلومات اللازمة عنها جميعا، وتحليلها من منظور علمي موضوعي والخروج بالنتائج اللازمة لتوضع موضع التنفيذ[1].

2- العجلة: فالاستعجال جعل الحركة الإسلامية تخوض معارك قبل أوانها وتخوض أخرى أكبر من طاقتها وتحارب الشرق والغرب مرة واحدة، وتدخل نفسها مداخل لا تستطيع الخروج منها[2].

3- المبالغة: فالحركة الإسلامية وجراء العاطفة المفرطة صارت تبالغ في وصفها لنفسها، وفي نقدها لخصومها.[3]

4- الخوف من التجديد: فالحركة الإسلامية تفضل التقليد على حساب الاجتهاد، وبرفضها للنزعات التجديدية تكون فتحت الباب لمن يريد مغادرتها رغبة منه في تجاوز الجمود والتقليد الموجود داخل الحركة الإسلامية، فمثلا لاقى العلامة **مصطفى السباعي** عدة انتقادات لأنه سمى عدالة النظام الإسلامي (اشتراكية الإسلام) إجتهادا منه بغية جذب فئات من الناس تستهويها كلمة اشتراكية وتحسب أن النظام الاقتصادي لون من الرأسمالية.[4] لكن رغم هذا فالمتابع للحراك الفكري والسياسي للجماعات والأحزاب الإسلامية في العقدين الماضيين يلاحظ أن هناك تطورا نوعيا في البنية التنظيرية لكثير من الحركات الإسلامية وأن هناك حالة يمكن تسميتها بـ **(حركات ما بعد الإخوان)** أين استطاعت الكثير من الحركات الإسلامية الفكاك من الأدبيات التقليدية للإخوان المسلمين وتجاوز موقفها التاريخي المضطرب من العمل الحزبي والتعددية السياسية وسقف الممارسة الديمقراطية مثلما يظهر مع حزب العدالة والتنمية المغربي، أو حركة النهضة بتونس[5].

جراء مختلف هذه التحديات أصبح الإصلاح الذاتي أحد المطالب الرئيسية على مستوى الحركات الإسلامية رغم صعوبته إذ يرى **عصام العريان** القيادي في جماعة الإخوان المسلمين بمصر أن الإصلاح الذاتي للحركات الإسلامية هو إحدى الأولويات لكنه لا يمكن أن يكون الأولوية الأولى فالحركة الإسلامية تسير في محاور عديدة تتحرك في داخل محورها الداخلي وعلى محور المجتمع، وعلى المحور السياسي تتحرك كذلك على محور الخطاب في الخارج أو مع الدول الخارجية، ولاشك أن الإصلاح الذاتي الداخلي قد يحتل أولوية متقدمة، فبدون تحقيقه لن نستطيع أن نحسم بقية الملفات ونمضي بها قدما[6]، لذلك اعتبر الشيخ (يوسف القرضاوي) أن الحركة الإسلامية مطالبة بثلاث مهمات رئيسية هي:

---

[1]- يوسف القرضاوي – أين الخلل – مرجع سابق – ص ص 46-47.

[2]- نفس المرجع السابق – ص 53.

[3] – نفس المرجع السابق، ص 56.

[4]– نفس المرجع السابق، ص 60–62.

[5]- نواف القديمي- الإسلاميون: سجال الهوية والنهضة – مرجع سابق –ص 77.

[6]- شفيق شقير- مرجع سابق – ص 91.

1- تكوين طليعة إسلامية قادرة بالتكامل والتعاون على قيادة المجتمع المعاصر بالاسلام وهنا يقصد بتشكيل نخبة إسلامية قوية.- يمكن اعتبار النخبة السياسية الإسلامية بتركيا مثالا يحتدى به-

2- تكوين رأي عام إسلامي يمثل القاعدة الجماهيرية العريضة التي تقف وراء الدعاة إلى الإسلام. 3- تهيئة مناخ عام عالمي يتقبل وجود الأمة الإسلامية حين يتفهم حقيقة الرسالة الإسلامية والحضارة الإسلامية[1]. - وهو هنا يشجع على الحركة الإسلامية السلمية التي لا تتبنى خيارات راديكالية معادية للغرب قد تكون سببا في تشويه صورة الإسلام أكثر من تحسينه-.

أما راشد الغنوشي فقد قدم مجموعة توجيهات قد تساعد الحركة الاسلامية على تجاوز أهم التحديات التي تواجهها وتشمل:

1- ينبغي أن تكون الحركة الإسلامية نموذجا بالتطبيق الشوري في سن سياساتها وإصدار قراراتها ولا تضيق بالرأي المخالف ولا تدعي النطق بإسم الإسلام.
2- اجتناب اللجوء إلى العنف بدليل أن الأحزاب الإسلامية كانت فرصها محدودة في تغيير سلطة محلية بعمل مدني عنيف.
3- إيلاء الأولوية للمجتمع على الدولة وللأخلاق على القانون وإصلاح الباطن قبل الظاهر وهو هنا يدعوها لعدم تغليب السياسة على الدعوة.
4- أن تسعى الحركة الإسلامية إلى الجماهير بدل الصفوة والاهتمام بالشعب بدل الاهتمام بالحزب.
5- أن لا تقوم على الاحتكار فالمشروع الإسلامي أضخم من أن تنهض به جماعة.
6- يجب أن تعلن موقفا صريحا أنها مع حكم الدستور والقانون من حيث المبدأ وإن اعترضت على بنود معينة.
7- ضرورة قبول الحركة الإسلامية بالديمقراطية البرلمانية التعددية على أنها الأداة المثلى المتاحة لوضع شريعة الله موضع التطبيق[2]. وهنا هو يجعل الديمقراطية وقبولها هي الباب الذي يمكن للحركات الإسلامية من تحقيق أهدافها على المدى الطويل.

- لكن رغم هذه التحديات فالحركة الإسلامية لا تزال مستمرة في عملها محاولة التغلب على مختلف مشاكلها والأكثر من ذلك أنها حققت بعض النجاحات على المستوى السياسي مثلما حصل مع حركة النهضة بتونس وحزب الحرية والعدالة في مصر في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وهو ما يوضح الطبيعة الانهزامية لبعض الكتابات التي اعتبرت أن الحركة الإسلامية غير قادرة على مواجهة هذه التحديات وأنها إلى زوال- مثلما يذهب إليه **جيل كيبل Gilles Kepel** في كتابه

[1]- يوسف القرضاوي – أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة- مرجع سابق- ص ص 14-15.
[2]- راشد الغنوشي – مرجع سابق – ص (344-346).

الجهاد صعود الحركات الأصولية وإنحدارها Jihad : expansion et déclin de l'islamisme عام 2000، عندما قدم أطروحته الرئيسية والمتمثلة في أن الحركات الأصولية التي سيطرت على المجتمعات العربية والإسلامية طيلة ربع القرن الأخير وحققت نجاحات جماهيرية واسعة هي حاليا في طور الأفول والإنحدار جراء حدوث إنفصام في التحالف بين الفئات الاجتماعية التالية 1- البرجوازية المتدينة بالمدن 2- الشبيبة المسحوقة بالفقر والبؤس 3- طلبة الجامعات من المثقفين الأصوليين. وهذه الفئات الثلاث حسبه هي التي أمنت للحركات الأصولية تلك الشعبية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وهي التي أوصلتها للسلطة في مصر والجزائر.كما إعتبر أن نجاح الأصولية في إيران والسودان هو أمر ايجابي، لأنه وضح لنا الطبيعة التسلطية للأصوليين في ممارسة السلطة[1] - إلا أن نجاح الاسلاميين بالحكم بكل من: تركيا،المغرب، تونس، مصر، أثبتت الطبيعة السلبية لمثل هذه الدراسات. فالباحث والمفكر المصري **سعد الدين إبراهيم** في إطار حديثه عن التحول الديمقراطي بمصر قبل مرحلة الربيع العربي إعتبر أنه يجب أن تؤخذ قوى التيار الإسلامي في الاعتبار وأنها يمكن أن تصبح أحد البدائل دون أن تكون مصدر فزع لصناع السياسة الغربية وتستطيع هذه القوى الإسلامية أن تشهد بزوغ أحزاب إسلامية، وهو ما تم فعلا بتأسيس حزب النور عن التيار السلفي وحزب الحرية والعدالة عن التيار الإخواني والحقيقة أن الإسلاميين قد إستفادوا كثيرا من فشل الحكام وتسلطهم فإكتسب الإسلاميون شعبيتهم بسبب نزاهتهم وكفاءتهم وإستطاعوا مثلا إثبات شعبيتهم في تركيا والجزائر رغم إفشال التجربة الجزائرية، ففي تركيا فاز حزب العدالة والتنمية عام 2002 بالأغلبية في تشكيل الحكومة وأثبت كفاءته أفضل من العلمانيين في حل مشاكل البلاد[2].

[1]- هاشم صالح – مرجع سابق – ص 131.

[2]- عبد الغفار رشاد القصيبي – التنمية السياسية والتحول الديمقراطي: "الحراك السياسي وإدارة الصراع"- الجزء:02- مرجع سابق- ص 261.

الفصل الرابع

❖ **الفصل الرابع: حزب الحرية والعدالة ودوره في المرحلة الإنتقالية بمصر.**

الفصل الرابع: حزب الحرية والعدالة ودوره في المرحلة الإنتقالية بمصر.

تمهيد:

لم ينشأ حزب الحرية والعدالة بمصر من عدم بل سبقته نضالات سياسية طويلة من قبل جماعة الإخوان المسلمين التي أنشئت عام 1928 بمصر، وشهدت عدة تطورات فكرية وتنظيمية ومحاولات جادة لإنشاء حزب سياسي يمثل الجماعة بمصر على مدى طول هذه العقود، إلى غاية عام 2011 أين أسست "حزب الحرية والعدالة" الحزب الذي يمثل الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين ، لذلك سوف نعمل في المبحث الأول من هذا الفصل على إبراز كل من النشأة والتطور التاريخي لجماعة الإخوان المسلمين وأهم المبادئ التي قامت على أساسها الجماعة، كما سنعرج على تناول البناء التنظيمي والهيكلي للجماعة مع التركيز على كل من التنظيم الخاص والتنظيم الدولي للإخوان المسلمين في المطلب الثاني من المبحث الأول، بالإضافة إلى توضيح تطور المشاركة السياسية لدى الإخوان المسلمين ومحاولاتهم الجادة لتشكيل حزب سياسي منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي في المطلب الثالث من نفس المبحث.

المبحث الثاني تم تخصيصه لدراسة حالة حزب الحرية والعدالة مستهلين إياه بالمطلب الاول المخصص للنشأة والتأسيس الرسمي للحزب في 6 جوان 2011 بعد إستقالة الرئيس المصري السابق وإقرار قانون الاحزاب السياسية الجديد لعام 2011 أين تقدمت الجماعة بطلب إعتماد حزبها السياسي الجديد وهو الطلب الذي تم قبوله ليصبح بذلك حزب الحرية والعدالة أول حزب رسمي لجماعة الإخوان المسلمين بمصر، كما قمنا في نفس المطلب بتوضيح أهم المبادئ والأسس القانونية التي قام على أساسها الحزب. لننتقل بعدها في المطلب الثاني والثالث للحديث عن مشاركة الحزب في كل من إنتخابات مجلسي الشعب والشورى المصريين وكذا إنتخابات الرئاسة المصرية على التوالي.

في حين فضلنا في المبحث الثالث من الفصل التركيز على أهم التحديات الداخلية والدولية التي واجهت الحزب منذ نشأته عام 2011 وتوليه الحكم ولغاية الإنقلاب العسكري ل 30 جون 2013 الذي أطاح بحكم الرئيس محمد مرسي المنتمي لحزب الحرية والعدالة، وهي التحديات التي تضاعفت حاليا وجعلت الحزب في مواجهة تحديات جديدة من بينها شرعية وجوده خاصة في ظل الفوضى السياسية التي تعرفها مصر حاليا، كما قمنا بتقديم رؤية بعض المفكرين والباحثين في الشأن العربي حول مدى إحتمال نجاح أو فشل الحزب في عملية التحول الديمقراطي بمصر من عدمه.

المبحث الأول: حركة الإخوان المسلمين الخلفية التاريخية والسياسية لحزب الحرية والعدالة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للإخوان المسلمين.

إجتهد الباحث في الحركات الإسلامية "عبد الله النفيسي" بتقسيم مراحل تطور الإخوان إلى ثلاث مراحل:

1- مرحلة التعريف والتكوين واستمرّت بين عام (1928-1932).

2- مرحلة التكوين المنظم (1932-1939).

3- مرحلة العمل والتنفيذ (1939-1949) وهو العام أي (1949م) الذي أغتيل فيه مؤسس الحركة "حسن البنا"[1].

- وهذه المراحل الثلاث السابقة تشير إلى البدايات الأولى التي ساهمت في تشكل جوهر الحركة وتوسع قاعدتها الشعبية وهو الأمر الذي ساعد الحركة مستقبلا على تجاوز مشكلها الوجودي والتنظيمي-.

تعدّ حركة الإخوان المسلمون أو جماعة (حسن البنا) في مصر مثلما سميت لأوّل مرّة، اكبر الفرق الإسلامية العاملة في مجال الدعوة الإسلامية السنية في مصر والعالم العربي وعنهم تفرعت جماعات أخرى داخل مصر وخارجها، وكان المؤسسون الأوائل وهم: "حافظ عبد الحميد، أحمد المصري، فؤاد إبراهيم، عبد الرحمان حسب الله، إسماعيل عز، زكي المغربي" قد اجتمعوا عام (1928م) في مدينة (الإسماعيلية) في مصر حيث كان (حسن البنا) يعمل مدرسا في مدرستها الابتدائية وقالوا: "نحن إخوة في خدمة الإسلام، فنحن إذن الإخوان المسلمون"[2] وقد عرّف (حسن البنا) حركته قائلا: "يا أيّها الإخوان لستم جمعية خيرية ولا حزبا سياسيا ولا هيئة موضعية الأغراض، محدودة المقاصد، ولكنّكم روح جديد يسري في قلب هذه الأمّة، ونور جديد يشرق فينبذه ظلام المادة بمعرفة الله، وصوت يعلو مرددا دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ قيل لكم: إلى ماذا تنتمون ؟ فقولوا للإسلام.[3]

إذ اعتبر "حسن البنا" أنّ تأسيسه لحركة الإخوان المسلمون هدفه الرئيسي تطبيق الشريعة الإسلامية معتبرا أنّه لا يعترف بأي نظام لا يرتكز على أساس الإسلام ولا يستمد منه، وأنّه سيعمل على إحياء الحكم الإسلامي بكلّ مظاهره وتكوين الحكومة الإسلامية على أساسه، قائلا: "إنّ قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية لا يكفرها إلاّ النهوض واستخلاص قوّة

---

[1] - حسن طوالبه– مرجع سابق- ص175.

[2] - عبد المنعم الحفني –موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية- مكتبة مدبولي – طبعة 02- 1999 ص(41-42).

[3] - يوسف القرضاوي – أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة – مرجع سابق – ص25.

التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الإسلام الحنيف"[1].- بالإضافة إلى اعتباره الشريعة الإسلامية أساس قيام حركته فقد رفض أن تتحوّل الحركة إلى حزب سياسي جرّاء رفضه التّام لفكرة الأحزاب السياسية مثلما سبق توضيحه في المبحث الأول من الفصل الثالث -.

لقد تميّزت فلسفة (حسن البنا) بالتربية والدعوة إلى الله لذلك في مقال له تحت عنوان **(دعوتنا في طور جديد)** كتب: "في هذا الطور الجديد اتسع ميدان الدعوة فأصبح العالم الإسلامي كلّه مجالا للدعوة، وتغيرت أهدافها –الدعوة– فأصبحت إمتلاك السلطة، من حيث أنّ هذه السلطة هي التي سوف تكون الأداة إلى الدعوة إلى الله، وتغيرت وسائل تحقيق هذه الأهداف فأصبحت الجهاد بدلا من الحكمة والموعظة الحسنة، وفي مقال له بعنوان "الدعوة إلى الله على من تجب" أجاب (حسن البنا): "إنّها واجبة أولا على الحكومة لأنّ الله يوزع بالسلطان ما لا يوزع بالقرآن، وأنّها واجبة ثانيا على دار النيابة، لأنّها السلطة التشريعية التي تصدر القوانين، وأنّها واجبة ثالثا على الأغنياء والأسوياء من حيث أنّهم ممّن يقدرون على الإصلاح، ثمّ في النّهاية على العلماء والطلبة المسلمين.[2]

– فمن خلال ما سبق يتّضح أنّ **حسن البنا** رغم أنّه لم يعتبر حركته حزبا سياسيا إلاّ أنّه لم يرى أيّ مانع في العمل السياسي على أساس أنّ الدعوة إلى الله لا تقوم إلاّ من خلال وجود سلطة سياسية، هذه السلطة متمثلتا في الحكومة والسلطة التشريعية التي إعتبرها (حسن البنا) هي الركن الأوّل للقيام بالدعوة الإسلامية والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر كأساس لوجود دولة إسلامية – . كلّ هذه الأمور وضحت أنّ "حسن البنا" هو القائد الوحيد والمؤسس الأوّل للحركة بدون منازع لمدّة 21 سنة، وحتّى عندما قام بفصل بعض الأعضاء عن الحركة والذين كانوا يظهرون بعض التّحدي لقيادته، لم يحدث ذلك أيّ انقسام في الحركة وسارت الأمور على ما يرام، حيث كان "حسن البنا" يشرف على كلّ صغيرة أو كبيرة في عمل الجماعة[3]. فبعد تأسيسه للحركة عام (1928م) بالإسماعيلية، انتقل (حسن البنا) عام (1932م) إلى القاهرة وانتقلت الحركة معه إليها. وعام (1933م) تمّ إصدار جريدة (الإخوان المسلمين) الأسبوعية، ثمّ عام (1938م) صدرت جريدة (النّذير) وعام (1947م) صدرت (الشهاب) – وكان لهذا الصحف دور بارز في انتشار سمعة حركة الإخوان المسلمين لدى الرّأي العام في مصر وحتّى خارج مصر–، وعام (1941م) تكوّنت أوّل هيئة تأسيسية للحركة من (100 عضو) اختارهم (حسن البنا) بنفسه، وبعدها عام (1948م) شارك الإخوان المسلمون في حرب فلسطين بقوات خاصة بهم، وفي (8 نوفمبر 1948م) اصدر

[1] - محمد فخري – من يحكم مصر بعد مبارك – سلسلة كتب عربية – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – ص(135-136).

[2] - عبد المنعم الحفني – مرجع سابق- ص43.

[3] - بشير محمد الخضرا – النمط النبوي- الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ،لبنان – ط:02 – 2007م – ص293.

رئيس الوزراء المصري حينها (محمود فهمي النقراشي) قراره بحلّ جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها واعتقال أبرز قياداتها.[1]

وقد صدر قرار (النقراشي) بطلب من الملك (فؤاد) الذي تلقى طلب حل الإخوان بدوره من الإنجليز الذين ضايقهم وتفاجئوا بمشاركة الإخوان المسلمين بمصر وفروعها التي أسست عام (1947م) في كلّ من الأردن وفلسطين في الحرب ضدّ اليهود عام (1948م) – بحوالي 3000 مقاتل– وكان من نتائج ذلك حلّ الحركة عام (1948م)[2]. وجرّاء هذا الأمر وفي (ديسمبر 1948م) تمّ اغتيال (النّقراشي) ووجّهت أصابع الاتهام للإخوان، ليتمّ لاحقا اغتيال (حسن البنا) في (12 فبراير 1949م)، ولمّا جاءت حكومة رئيس وزراء مصر (مصطفى النّحاس) عام (1950م) أفرجت عن قادة الجماعة بناء على حكم مجلس الدولة الذي نص على أنّ أمر حلّ حركة الإخوان المسلمين هو أمر باطل من أساسه ولا صحّة له.[3]

ويرى "**مصطفى مشهور**" المرشد العام الخامس للإخوان المسلمين أنّ اغتيال (النقراشي) الذي قام به بعض شباب الإخوان الذين كانوا في فلسطين جاء جرّاء استجابة (النقراشي) لطلب سفراء أمريكا وإنجلترا وفرنسا في مصر المجتمعين في مدينة (فايد) (بجوار الإسماعيلية على شاطئ قناة السويس)، بحل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال قادتها وأفرادها، ولكن رغم هذا يقول أنّ الإمام (حسن البنا) لم يكن له علم بهذا الأمر تماما وإنّما قرار الاغتيال جاء من موقف خارج قيادة الإخوان المسلمين.[4] وخلال مرحلة زعامة (حسن البنا) تجلّت سمات الحركة حسب أفكار مؤسسها الأول في:

1– البعد عن مواطن الخلاف.

2– البعد عن هيمنة الأعيان والكبراء.

3– البعد عن الأحزاب والهيئات.

4– العناية بالتكوين والتدرج في الخطوات.

5– إيثار النّاحية العملية الإنتاجية على الدّعاية والإعلانات.

6– شدّة الإقبال من الشباب.

7– سرعة الانتشار في القرى والبلاد.[5]

---

[1] - محمد عوض الهزايهة– مرجع سابق – ص346.

[2] - مهدي جرادات –ا لأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي – دار أسامة للنشر والتوزيع – عمان الأردن – 2006 – ص272.

[3] - محمد عوض الهزايمة – مرجع سابق – ص347.

[4] - عمرو عبد السميع – الإسلاميون صوت للحوار وصوت للرصاص: حوارات حول المستقبل – الدار المصرية اللبنانية –القاهرة – مصر ط01- 2001م – ص(124).

[5] - محمد عوض الهزايمة – مرجع سابق- ص ص(349- 350).

إلاّ أنّ حادثة اغتيال (حسن البنا) عام (1949) جعلت الحركة من دون قيادة، إذ أصبحت الحركة تحت زعامة **(صالح العشماوي)** كمرشد عام مؤقت والذي كان من قبل وكيلا للمرشد العام، وكان هناك تنافس حول من يشغل منصب المرشد العام بين كلّ من "عبد الرحمان البنا" أخ (حسن البنا) و (عبد الحكيم عابدين) أمين السّر العام للحركة، و(أحمد حسين الباقوري) لكنّ الهيئة التأسيسية إختارت(حسن الهضيبي) بتاريخ (1951/10/19) وكانت أكبر مشكلة واجهت (الهضيبي) هو مجيئه بعد رجل عظيم مما جعله تحت ضغط مماشاة سلوكاته مع نموذج (حسن البنا).[1]

وخلال مرحلة البدايات الأولى لـ (حسن الهضيبي) كمرشد ثاني الجماعة، أكّدت العديد من المصادر الرسمية عن دور الإخوان الفعال في المشاركة رفقة تنظيم الضباط الأحرار في ثورة (23 جويلية 1952م) وهو ما انعكس من خلال استثناء الإخوان من حلّ كافة الأحزاب السياسية بالبلاد في (1953/01/16)، رغم كون الإخوان حينها يمارسون أنشطة سياسية أوسع بكثير من أنشطة الأحزاب الأخرى.[2]

لكن رغم هذا بدأ (جمال عبد الناصر) الرئيس المصري السابق ومنذ عام (1952) بعد نجاح الثورة عندما كان في منصب وزير الداخلية بالتضييق على الإخوان المسلمين من خلال التنظيمات الطلابية الإخوانية بالجامعة، فوفقا لـ (مهدي عاكف) المرشد العام السابع للحركة فقد قام (جمال عبد الناصر) بزيارة عدد واسع من معسكرات تدريب الطلاب الخاصة بالإخوان في "الإسكندرية" و "دمياط" و"حلوان" وقد دهش من حجم هذه المعسكرات فأصدر عام (1953م) قانونا أعطى وزير التعليم الحقّ في نقل المحاضرين في الجامعات الذين يشتبه في ولائهم لحركة الإخوان المسلمين إلى مناصب خارج الجامعات.[3]وهذا ما يدل على أنّ الأمور بين قادة مجلس الثورة وقادة الإخوان المسلمين كان يشوبها الاختلاف إذ أنّ قيادة مجلس الثورة كانت ترى ضرورة تحقيق ثلاثة أهداف:

1- تنمية الجيش وتحديثه وفرض هيمنته على جهاز الدولة بهدف كسب الجيش ضمن النظام الجديد.

2- تحقيق إجلاء الجيش البريطاني عن السويس.

3- الإصلاح الزراعي بالريف المصري لكسب دعم الفلاحين للنظام.

وهذا عكس الإخوان المسلمين الذين لم يرغبوا في أن يستأثر مجلس إدارة الثورة وحدّه بالحكم لذلك قاموا بتصعيد موقفهم الخلافي مع (مجلس الثورة)، إذ صرّح (حسن الهضيبي) المرشد العام للإخوان حينها: "لقد عرض علينا الاشتراك في الوزارة ولكننا اعتذرنا" وتمّ فصل أحد الأعضاء من

[1] - بشير محمد الخضرا –مرجع سابق- ص ص(302-303).
[2] - عبد الله النفيسي– الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية- مرجع سابق – ص223.
[3] - هشام العوضي – صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك (1982-2007) – مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت، لبنان – ط:01 – 2009- ص(71).

عضوية الإخوان لأنّه قبل الاشتراك في الوزارة.[1] وجرّاء هذا الأمر يرى "**محمد نجيب**"– أول رئيس فعلي لمصر–في كتابه "كنت رئيسا لمصر" أنّ "جمال عبد الناصر" دبّر حادثة "المنشية" في مدينة الإسماعيلية قائلا: "وبينما كان يلقي (جمال عبد الناصر) خطابا في (المنشية) في (25 اكتوبر 1954) احتفالا بتوقيع اتفاقية الجلاء –التي وقعت في (19 أكتوبر 1954) وتشير لخروج آخر جندي بريطاني من مصر– أطلقت عليه 09 رصاصات وسط (10 آلاف) شخص وتمّ إتهام محمود عبد اللّطيف. –أحد الأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين – الذي كان يجلس على بعد "15 متر" من منتصف الضيوف، لكن (عبد الناصر) لم يصب.[2] وقد اعترف (محمد نجيب) في حوار له بمجلة (**إقرأ السعودية**) بعد وفاة "جمال عبد الناصر" بأنّ أحد أسرار ثورة (جويلية 1952) هو أنّ مؤامرة إطلاق الرصاص على (عبد الناصر) في الإسكندرية كانت مؤامرة وهمية من أوّل حدوثها لآخرها وكانت مرتبطة بواسطة رجل من أجهزة المباحث العامة تمّت ترقيته إلى منصب كبير بعدها.[3] ويقول "**صالح العشماني**" أحد قادة التنظيم الخاص في جماعة الإخوان المسلمين أنّ (جمال عبد الناصر) قد رتّب حادثة المنشية جيدا بمقدرته على اختراق صفوف الإخوان بعد الانقسام الذي حدث والحالة التي كانت عليها الجماعة من اختلاف بين المرشد العام "حسن الهضيبي" وأعضاء التنظيم الخاص.[4]وجرّاء هذه الحادثة قام (جمال عبد الناصر) بحلّ جماعة الإخوان المسلمين وأعدم ستّة أعضاء من قياداتها وهم: "عبد القادر عودة، محمد فرغلي، يوسف طلعت، هنداوي دوير، إبراهيم الطيب، محمود عبد اللّطيف". واعتقل الآلاف من ناشطيها في السجون – بمن فيهم المرشد العام (حسن الهضيبي الذي ظلّ بالسجن لمدّة 17 سنة– وبقيت الجماعة تعمل بشكل سري حتّى وفاة (جمال عبد الناصر) في (28 سبتمبر 1970) ومجيئ (أنور السادات) الذي أفرج عن قياديي ونشطاء حركة الإخوان المسلمين.[5] وجراء المواجهة والصراع مع (عبد الناصر) وحكومة الثورة ظلّت الجماعة تعيش مرحلة المحنة والضياع ما بين عام (1954) و(1970)، إذ يرى (عبد الله النفيسي): "أنّ هاته الفترة وجرّاء القمع المباشر والمتلاحق للإخوان قد أفرزت مدرسة فكرية جديدة وهي مدرسة (سيد قطب) وما تفرع عنها من مدارس تشمل رؤى وأفكار خرجت عن فكر مؤسس الجماعة (حسن البنا)".[6]

---

[1] - عبد الله النفيسي–الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية – مرجع سابق – ص324.

[2] - أحمد سلامة – محمد نجيب وعلاقته بالإخوان المسلمين – ويكيبيديا الإخوان المسلمين - http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D9%86%D8%AC%D9%8A%D8%A8

[3] - عباس حسن السبسي – جمال عبد الناصر وحادث المنشية بإسكندرية (26 أكتوبر 1954) – دار الطباعة والنشر والصوتيات – الإسكندرية - مصر- ط:01- 1987- ص (175).

[4] - علي عشماوي – التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين – مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية – القاهرة – مصر – ط:02 – 2006م – ص(117).

[5] - محمد عوض الهزايمة – مرجع سابق – ص347-348.

[6] - بشير محمد الخضرا – مرجع سابق – ص305 - 306 .

فخلال هذه المرحلة كان لسيد قطب دور فعال في قيادة الإخوان إلى الظهور من جديد في مطلع الستينيات، فكانت معارضة (سيد قطب) مركزة على نظام (عبد الناصر) وقد استعان على ذلك بالجناح النضالي من الإخوان داخل مصر وخارجها، وكانت دعوته إلى الجهاد تناقض بحدّة الإسلام الأكثر هدوءا عند (حسن الهضيبي) المرشد العام الذي ركز أكثر على الوعظ والخطابة.[1] فقد كان لـ (سيد قطب) أثر حاسم في فكر الإخوان المسلمين والجماعات التي تفرعت عنها والذي يعد كتابه "**معالم في الطريق**" دستورهم في العمل والذي يقول فيه: "يجب أولا أن يوجد المجتمع الإسلامي ليمكن تقديم حلول إسلامية للمشكلات القائمة، فالحلول الإسلامية في مجتمعات غير إسلامية لا تفيد، والمجتمعات القائمة كلّها مجتمعات جاهلية، وقد جرى الحال على أنّ المجتمعات الجاهلية تشن حربا لا هوادة فيها على العصبة المؤمنة، ولابد من درجة من القوة لمواجهة المجتمع الجاهلي.[2] – والواقع أن كتابات "سيد قطب" كان لها أثر في نشوء الفكر الثوري داخل الحركة لكن جهود (عمر التلمساني) المرشد العام الثالث للحركة مكنت من الحفاظ على نهج (حسن البنا)–، ويرى "عبد المنعم أبو الفتوح" –أحد القياديين البارزين في حركة الإخوان المسلمين قبل عام 2011 – إن الفترة التي تعرف فيها على الإخوان المسلمين كان بها تيارين مهمين:

التيار الأول: تمثله مجموعة (النظام الخاص) وإمتداداته في تنظيم (1965) الذي كان قد ارتبط بـ (سيد قطب) إضافة إلى مجموعة من الإخوان بدأت مع الإخوان بعد عام (1954) مع بداية المحنة.

التيار الثاني: هو الأكثر تأثّرا بمنهج الإمام (حسن البنا) الذي كان إصلاحيا معتدلا متدرجا سلميا غير مؤمن بالعنف، لكن دون وجود تقسيم عملي فعلي بل مجرد أنّه كان هناك أسلوبان فكريان مختلفان في صف الجماعة.[3] ورغم هذا فقد غلبت الحركة الأسلوب السلمي في العمل السياسي وتجنبت الدخول في متاهة العمل المسلح بل نبذت العنف المسلح تماما لدرجة أنّ الحركات المسلحة أظهرت العداء إزاء حركة الإخوان المسلمين فمثلا يقول (أيمن الظواهري) – أحد قادة تنظيم الجهاد بمصر ونائب زعيم تنظيم القاعدة في أفغانستان– أنّ الإخوان المسلمين يغوون الآلاف من الشباب المسلمين بالوقوف في طوابير الانتخابات وليس في طوابير الجهاد"، فالإخوان المسلمون يثيرون كراهية القوى الجهادية لهم، لأنّهم يرفضون الإلتحاق بركب الجهاد العالمي، ويفضلون السير على مضمار الديمقراطية.[4]

---

[1] - ريتشارد هرير دكمجيان– الأصولية في العالم العربي – مرجع سابق – ص(135).

[2] - عبد المنعم الحنفي – مرجع سابق– ص(45).

[3] - حسام تمام – عبد المنعم أبو الفتوح: "شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر (1970-1984) – دار الشروق – القاهرة، مصر – طبعة:03 – 2012 – ص96.

[4] - بول ويلر– روبرت ليكن – ستيفن بروك – مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياسي – ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- أبوظبي ،الإمارات العربية المتحدة – ط:01 – 2008 – ص41.

– وبعد وفاة "جمال عبد الناصر" في 28 سبتمبر 1970م خلفه الرئيس المصري (أنور السادات) الذي كان نائبا للرئيس فأصبح رئيسا للجمهورية، فقام بالعفو عن قيادات الإخوان المسلمين وسمح بخروجهم من السجون– وهذا بحكم أن منتصف السبعينيات شهد تطورات جعلت (أنور السادات) يتبع سياسة ذات ثلاثة إتجاهات في المجال الإسلامي:

1– إسترضاء مؤسسة الإسلام الرسمية المتمركزة في جامعة الأزهر والمساجد الحكومية الكبيرة، وذلك لدعم تأييد القيادة الإسلامية في مصر لأنور السادات.

2– إسترضاء (الإخوان) لتجنيد المعارضة الأصولية واستغلال قوة الجماعة التنظيمية ضد الناصريين.

3– قمع الجماعات الأصولية العنيفة والنضالية التي تشكل تهديدا للنظام السياسي القائم.[1]

وعام "1971م" أطلق سراح (حسن الهضيبي) ورفاقه فبدأت الجماعة إعادة تجميع نفسها فإستغل (الهضيبي) حجه عام (1973) وعقد أول اجتماع للإخوان المسلمين بمكة المكرمة وكان من قراراته إعادة تشكيل مجلس الشورى وتكوين لجنة للعضوية، وكان هناك شبه اتفاق على ضرورة حصر وعدم تصدر أعضاء النظام الخاص لقيادة الإخوان المسلمين.[2]

وعام (1973م) توفي (حسن الهضيبي) فظلت الحركة من دون قيادة جراء الصراع بين اللجنة التأسيسية والنظام الخاص وهو صراع داخلي في الحركة حول من يخلفه، وظلّ الأمر كذلك لغاية عام (1976م) أين تمّ اختيار **(عمرو التلمساني)** كثالث مرشد عام للحركة والذي تمّ اختياره من قبل عناصر النظام الخاص دون الرجوع إلى رأي اللجنة التأسيسية وهو ما يعد تعديا على دستور الجماعة.[3] – وهنا دخلت الحركة مرحلة إعادة تنظيم صفوفها وبنيتها الداخلية أكثر من اهتمامها بالمشاركة السياسية التي لم تولي لها أهمية إلا عام "1984م" مع نظام الرئيس المصري السابق **(حسني مبارك)** وقرار الحركة المشاركة في الانتخابات البرلمانية، فتدخل الحركة بذلك وتنتقل من مرحلة إعادة التنظيم والهيكلة الداخلية والعالمية للحركة في مرحلة **السادات،** ثمّ التحول نحو مرحلة العمل السياسي في فترة حكم **(حسني مبارك)** بدءا من عام (1981م) و هذا ما سنوضحه في المطلب الثاني عبر تناول الإطار التنظيمي للحركة ثمّ الحديث في المطلب الثالث عن تطور المشاركة السياسية لحركة الإخوان المسلمين في مصر وكذا قضية رغبة الحركة في تأسيس حزب سياسي نخوض به غمار العمل السياسي جرّاء التضييق الشديد الذي كان يفرض عليها –.

[1] - ريتشارد هرير دكمجيان– الأصولية في العالم العربي – مرجع سابق – ص(129).
[2] - عبد الله النفيسي – الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية – مرجع سابق- ص(233-234).
[3] - نفس المرجع السابق – ص(236 -238).

إن حركة الإخوان المسلمين ومن خلال بداياتها الأولى أثبتت أنها حركة معاصرة تسعى للحفاظ على التعاليم الإسلامية في إطار معاصر، إذ يقول "ويلفريد سميث" (Smith wilfred cantsvell) في كتابه "الإسلام في التاريخ المعاصر" (Islam in modern history): :أنّه لا يصح أبدا أن نعتبر (الإخوان المسلمين) رجعيين على الإطلاق فإنّ هذه الحركة قد قامت بمحاولة تستحق التقدير والإعجاب لإنشاء مجتمع عصري على أسس العدالة الاجتماعية وحب الإنسانية الذي هو صفوة القيم والتقاليد القديمة. إنّها تريد العودة إلى أسس مجتمع يقوم على قيم أخلاقية ثابتة مجمع عليها، وتفكير متزن.[1]

المطلب الثاني: البناء التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين.

تعدّ حركة الإخوان المسلمين المصرية التي إفتقرت إلى وجود قانوني رسمي لمدّة ستة عقود من أنجح الحركات الاجتماعية والسياسية في التاريخ العربي المعاصر، فقد استطاعت الحفاظ على بنيتها التنظيمية ورؤيتها خلال بعض أصعب الفترات، واغتنمت ببراعة الفرص التي أتيحت لها وأدخلت نفسها في أي فجوة ظهرت في النظام السياسي المصري المغلق عموما.[2] – لقد ركزت حركة الإخوان المسلمين طوال فترة حكم الرئيس **انور السادات** على إعادة بناء تنظيمها الداخلي جرّاء حالة التفكك التي عرفته إبّان مرحلة الاعتقال في عهد (جمال عبد الناصر) وقد استمرت الحركة في نهجها هذا حتى بعد خروج قادتها من المعتقل عام "1982م" بعد حادث اغتيال (أنور السادات) والتي لم يكن للإخوان المسلمين أي علاقة به – إذ يرى "عبد المنعم أبو الفتوح" وهو قيادي سابق بالحركة أنّه في (سبتمبر 1982م) بعد الخروج من المعتقل كان أول ما شغل به الإخوان هو إعادة تنظيم البناء الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين وكان الدكتور **(أحمد الملط)** أبرز من حملوا عبء هذه المرحلة في حين تفرّغ **(مصطفى مشهور)** المرشد العام الخامس للإخوان المسلمين لإعادة التنظيم خارج مصر فكان صاحب الجهد الأكبر في تأسيس التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وهيكلته ووضع لائحته التي صدرت في (ماي 1982م).[3]

فخلال مرحلة **(أنور السادات)** الذي أطلق سراح الإخوان من السجون بدأت فيها الحركة بالسعي إلى تحقيق هدفين متلازمين:

1- الحصول على الاعتراف الرسمي من قبل الدولة والذي كانت قد فقدته عام (1954م).

2- إعادة بناء تنظيم الجماعة.

[1] - أبو الحسن علي الندوي – الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية – دار الهدى - الجزائر – 2006 – ص98.

[2] - ناثان.ج.براون– عمرو حمزاوي – بين الدين والسياسة الإسلاميون في البرلمانات العربية – مركز كارنيغي– الشرق الأوسط – الشبكة العربية للأبحاث والنشر – بيروت – لبنان – ط: 01 – 2011 – ص27.

[3] - حسام تمام – مرجع سابق – ص(127- 128).

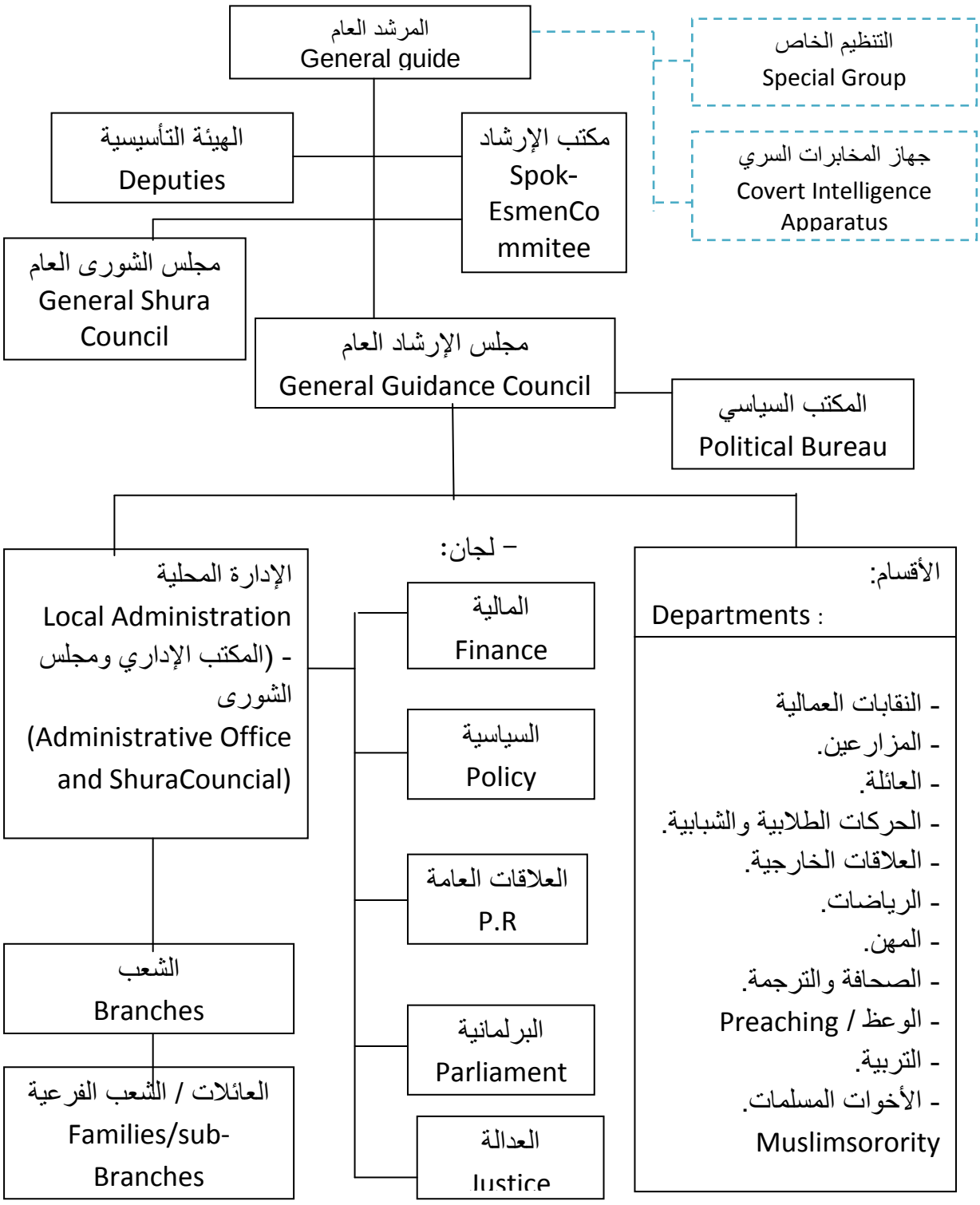

- **شكل (07) يوضح البناء التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر.**

Source :linda lavender–the Muslim Brotherhood An Historical Perspective on current Events– C.F.C (Civil –Military Fusion centre) December 2012–p3.

Source:ttps://www.cimicweb.org/cmo/ComplexCoverage/Documents/Reports/rT001%20Muslim%20Brotherhood%20(05-Dec-12).pdf

فمن أجل الحصول على الاعتراف الرسمي رفع المرشد العام الثالث للحركة **(عمرو التلمساني)** في (أكتوبر 1977م) قضية ضد قرار (عبد الناصر) بحل التنظيم، وهذا راجع إلى أن الإخوان المسلمين كانوا عاجزين في السبعينيات من القرن الماضي عن تصور مهمتهم في المجتمع المصري دون وجود الحركة كفكرة وكتنظيم، وبدلا من أن تصبح الحركة وسيلة للوصول إلى غاية، أصبحت الحركة استنادا إلى (عبد المنعم أبو الفتوح) غاية في حدّ ذاتها، وهذا هو الهدف من وراء إرادتهم لإعادة بناء التنظيم.[1]

وقد تمكنت الحركة من الحفاظ على بنيتها التنظيمية جرّاء رؤية إخوانية مثلت إلى حد كبير امتدادا لما شيده (حسن البنا) وتحديدا منذ المؤتمر الخامس للجماعة عام (1937م) من رؤى عقائدية وتنظيمية مركبة وتعتمد على مجموعة متنوعة من الثنائيات التي تحتوي في بعض الأحيان على الموقف ونقيضه، أو على موقف معلن وصريح وآخر مستتر وغير معلن.[2]

كما يؤكد "عبد المنعم أبو الفتوح" أنّ الإخوان المسلمين اهتموا كثيرا بالجانب التنظيمي على حساب الفكري جرّاء الضغوط الشديدة التي تعرضت لها الجماعة من أجل طمس وجودها تماما.[3]

01/اللائحة العامة للإخوان المسلمين:

لقد كانت البدايات الأولى لتنظيم الإخوان المسلمين منذ المؤتمر الثالث للإخوان منذ المؤتمر الثالث للإخوان المسلمين في (مارس 1935م) الذي حدد هيئات الجماعة في المرشد العام، مكتب الإرشاد، الهيئة التأسيسية (مجلس الشورى) العام، ومؤتمر المناطق، وفرق الرحلات (الجوالة) فرق الإخوان، كما حدد مراتب العضوية في الأخ المساعد والأخ المنتسب والأخ العامل والمجاهد، وفي (سبتمبر 1945م) أقرت الجماعة قانونا معدلا قدمه (حسن البنا) وأطلق عليه (قانون النظام الأساسي لهيئة الإخوان المسلمين العامة) وأجريت بعض التعديلات على القانون بعد ذلك بثلاث سنوات، وبعد اختيار (حسن الهضيبي) عام "1951م" مرشدا عاما للجماعة أقر مكتب الإرشاد العام لائحة داخلية جديدة تفسر القانون الأساسي، فصار بذلك القانون إلى جانب اللائحة هما المصدرين الذين تستند عليهما الجماعة في مزاولة نشاطها تنظيميا وإداريا وفنيا.[4]

وقد حددت هذه اللائحة التي جاءت بتاريخ (2 شوال 1364هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1945م) النظام العام للإخوان المسلمين وجاءت في مقدمة و104 مادة، وهي معروفة بإسم (القانون واللائحة العامة للإخوان المسلمين)، وجاء في مادتها الأولى اسم الهيئة ومقرها ونصها هو:

---

[1] - هشام العوضي – مرجع سابق – ص(80).

[2] - عمرو الشوبكي وآخرون – إسلاميون وديمقراطيون – مرجع سابق – ص(133).

[3] - أحمد جودة – حوار مع القيادي في الإخوان المسلمين "عبد المنعم أبو الفتوح": الجماعة ستموت إن لم تراجع نفسها – ملحق خاص (الحركات الإسلامية في الوطن العربي) – جريدة العرب – (22 مارس 2009)- العدد (7588) – ص6.

[4] - عبد العاطي محمد احمد – مرجع سابق- ص(45- 46).

"مادة1: في شهر ذي القعدة سنة 1347هـ (1928م) تألفت هيئة الإخوان المسلمين ومقرها الرئيسي في مدينة القاهرة".

كما حددت اللائحة أهداف وعضوية الحركة وكذا الهيئات الإدارية الرئيسية للإخوان المسلمين والتي تشمل "المرشد العام، ومكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية ثمّ "الهيئات الإدارية للشعب والمناطق" وفيها الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمناطق والمكاتب الإدارية وشعب الخارج ثم تناولت الأحكام العامة" وبعدها الهيئات الإدارية للإخوان المسلمين التي تشمل الشعبة وإدارتها إداريا وماليا ثمّ المنطقة والمكتب الإداري ومكتب الإرشاد، والأقسام واللجان التابعة للمكتب وفيها 9 لجان وهي: قسم نشر الدعوة وقسم العمال، قسم الفلاحين، قسم الأسرة، قسم التربية البدنية، قسم الصحافة والترجمة، قسم المهن، قسم الأخوات المسلمات، اللجنة المالية، وحددت خاتمة اللائحة الصلة الإدارية الموجودة بين الهيئات.[1]

– وقد قامت الحركة الإخوان المسلمين بإضافة بعض التفاصيل على اللائحة عام "1951م" تحت مسمى اللائحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين، ثم عام "1982م" وجرّاء اتساع ميادين نشاط الجماعة تقرر إدخال إقتراحات لتعديل هذه اللائحة لتنتهي إلى إقرار النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين الذي احتوى على مقدمة و(47) مادة.[2] وعام "1994م" أي بعد 12 سنة على إقرار النظام العام للإخوان عام (1982م) تم إجراء دراسة تقويمية للنشاطات والأسس التنظيمية للحركة فتقرر إجراء تعديل ثاني على النظام العام للإخوان المسلمين بتاريخ (16 شوال 1414هـ) الموافق لـ (28 مارس 1994م) بإدخال تعديلات جديدة على النظام العام للإخوان –اللائحة– لتصبح متضمنة ل (54 مادة) رفقة مقدمة وجاءت منظمة في ستة أبواب هي:

الباب الأول: اسم الجماعة ومقرها.

الباب الثاني: الأهداف والوسائل.

الباب الثالث: الأعضاء وشروط العضوية.

الباب الرابع: الهيئات الإدارية الرئيسية للإخوان المسلمين وتشمل ثلاث هيئات مهمة هي:

1– المرشد العام.

2– مكتب الإرشاد العام.

3– مجلس الشورى العام.

الباب الخامس: شروط عضوية القطر في التنظيم العالمي.

---

[1] - الموسوعة التاريخية الرسمية للإخوان المسلمين – الإخوان المسلمون (لائحة 8 سبتمبر 1945). –ويكيبيديا الإخوان المسلمون - http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9_%D8%B9%D8%A7%D9%85_1948_%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86

[2] - نفس المرجع السابق.

الباب السادس: تنظيم العلاقة بين القيادة العامة وقيادة الأقطار.[1]

– والملاحظ على النظام العام للإخوان المسلمين لعام "1994" أنّه ركز على ثلاث هيئات مهمة فقط في الحركة دون تناوله لتنظيمات أخرى مثل الهيئة التأسيسية، والمكتب الإداري والأقسام الفرعية الأخرى في المحافظات، في حين ركز النظام العام أكثر على مسائل كانت الحركة تغفلها فيما مضى مثل مسألة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وهذا في الباب الخامس الذي تناول أهم شروط العضوية في التنظيم العالمي وكذا المادة السادسة التي نظمت ووضحت العلاقة التي تربط الحركة الأم وهي حركة الإخوان المسلمون في مصر والحركات الإخوانية الأخرى الموجودة في مختلف الأقطار، مقابل هذا الأمر أغفل النظام العام للإخوان المسلمين تماما ما يعرف بالتنظيم الخاص أو السري الذي وجد بحركة الإخوان المسلمين منذ نشأتها مع (حسن البنا) وهو أمر كثير ما تعاملت معه الحركة بضبابية وغموض ما عرّضها للعديد من الانتقادات –.

وقد اشتملت البنية التنظيمية للحركة وفق لائحة "1945" والتعديل الذي طرأ عليها مع النظام العام للإخوان لعام 1994م على مايلي مثلما يحدد الشكل رقم (1)

إن سبب إدخال الجماعة لعدة تعديلات على لائحتها التنظيمية راجع إلى أنّ الجماعة لم تستقر فكرا وتنظيما على الصورة التي هي عليها حاليا إلا عام (1989م) على الأرجح وهو العام الذي أجريت فيه أول انتخابات لاختيار مسئولي الجماعة بعد ما كانوا يتولون مناصبهم في كلّ الأقسام – تقريبا – بالتعيين.[2]

وقد حددت المادة (2) أهداف الحركة المهمة متبوعة بالمادة (3) التي حددت الوسائل التي يستعملها الإخوان المسلمون لتحقق أهدافهم وتشمل:

1- **الدعوة:** بطريقة النشر والإذاعات المختلفة من الرسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب المطبوعة، وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج.
2- **التربية:** بنشر التدين العملي في أنفس الأفراد والجماعات وتثبيت معنى الأخوة الصادقة والتكامل التام.
3- **التوجيه:** بالعمل على وضع مناهج تربوية صالحة في كل شؤون المجتمع من تربية وتعليم، وتشريع وقضاء وإدارة واقتصاد وصحة.
4- **العمل:** وذلك بإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية وفنية وعلمية وبتأسيس المساجد والمدارس والمستشفيات وهذا من أجل مقاومة الآفات الاجتماعية والعادات الضارة.[3]

[1] - نفس المرجع السابق.
[2] - حسام تمام – مرجع سابق – ص(128).
[3] - محمد عوض الهزايمة – مرجع سابق – ص(352).

5- **إعداد الأمة:** إعدادا جهاديا لتقف جبهة واحدة في وجه الغزاة والمتسلطين من أعداء الله، تمهيدا لإقامة الدولة الإسلامية الراشدة.

- وهذه الوسيلة الخامسة أضافتها الحركة في تعديل عام (1994) .في حين حدد الباب الثالث: الأعضاء وشروط العضوية ولكن رغم هذا لا تزال مسألة العضوية في الحركة غامضة جدا ويوجه للحركة من خلالها عدة انتقادات لأنّ الحركة تتبع في عضويتها نص لائحة (1945) وليس تعديل عام (1994)-.

والعضوية تتم وفق ثلاث درجات:

1- **الانضمام العام:** وهو من حق كل مسلم توافق على قبوله إدارة الدائرة ويعلن استعداده للإصلاح ويوقع استمارة التعاريف ويسمى (أخا مساعدا).

2- **الانضمام الأخوي:** وهو من حق كل مسلم توافق على قبوله إدارة الدائرة ويؤدي واجباته فضلا عن الواجبات السابقة "حفظ العقيدة" والتعهد بالطاعة، ويسمى الأخ في هذه المرتبة (أخا منتسبا).

3- **الانضمام العملي:** وهو من حق كلّ مسلم توافق إدارة الدائرة على قبوله وتكون واجبات الأخ فيه دراسة وشرح عقيدة الإخوان وحضور مجالس القرآن الأسبوعية ومجالس الدائرة والتزام التحدث باللغة العربية قدر المستطاع ويسمى الأخ في هذه الدرجة من درجات الانضمام (أخا عاملا).[1]

كما يجب على كل من انخرط في العضوية أن يوقع على بطاقة اشتراك ويوافق على دفع رسم الاشتراك المقرر وأن يقبل بالتدرج في العضوية من (أخ مساعد) إلى (أخ عامل)، هذا وقد أضاف (حسن البنا) عام (1945) مرتبة رابعة هي (المجاهد) وكانت مقصورة على حفنة قليلة من الذين يعكفون على تكريس أنفسهم للجماعة.[2]

- وقد يكون (حسن البنا) هنا يقصد برتبة (مجاهد) أعضاء التنظيم السري أو الخاص الذين طالما سيطر على الحركة لفترة تاريخية طويلة ولا تتحدث الحركة تماما عن هذا التنظيم عند توضيح نظامها العام وهذا ما سنوضحه الآن بحديثنا عن التنظيم الخاص -.

02/التنظيم الخاص للإخوان المسلمين:

لقد عمدت حركة الإخوان المسلمين منذ عهد مؤسسها الأول (حسن البنا) إلى تشكيل التنظيم الخاص المسلح، إقتداء بميليشيات (القمصان الخضر) التابعة لحركة (مصر الفتاة) وكذا فرق (القمصان الزرق) التي أنشأها حزب الوفد، وقد شارك كوادر التنظيم في (حرب فلسطين) عام (1948) التي بينت القدرات العسكرية للإخوان المسلمين، أمّا بالداخل فقد قام عناصر التنظيم

[1] - عمرو الشوبكي وآخرون – مرجع سابق – ص(134).
[2] - عبد العاطي محمد أحمد – مرجع سابق – ص(47).

بوضع قنابل وعبوات ناسفة في بعض مناطق القاهرة إستهدفت بعض اليهود المصريين، كما أقدم شابان من أعضاء التنظيم الخاص على اغتيال قاض معروف هو (أحمد الخازندار) بسبب حكم كان قد أصدره بالسجن على أحد عناصر الإخوان لمهاجمته مجموعة من الجنود البريطانيين في مصر.[1]

ويرى (محمود عبد الحليم) وهو من الرواد الأوائل في الإخوان و المكلف الأول بالإشراف على تشكيل الجهاز الخاص "أن (حسن البنا) أدرك بالضبط عام (1940) أن الاستعمار يقف بالمرصاد للدعوة الإسلامية ولابد من مواجهته لذلك استدعى كلا من (صالح عشماني) (حسن كمال الدين) (حامد شربت) (عبد العزيز أحمد) (محمود عبد الحليم) وعين هؤلاء الخمسة كقادة للتنظيم وعهد إليهم بإنشاء وتدريب الجهاز الخاص وأن يحاط بالسرية المطلقة.[2]

ويقول (صالح العشماوي) الذي تولى قيادة التنظيم أن (حسن البنا) كان يعتبر أفراد النظام الخاص هم التعداد الحقيقي للإخوان المسلمين وأما أفراد النظام العام قد يتم اختبار أفراد منهم لترقيتهم للنظام الخاص وقد كان عددهم حوالي (12 ألف عضو). وللنظام الخاص قيادة من 4 أفراد تساعدهم هيئة تأسيسية من 11 فرد يقابله التنظيم العام للجماعة المكون من مكتب الإرشاد، الهيئة التأسيسية، قيادات المكاتب الإدارية والمناطق.[3] ويتكون الجهاز الخاص من ثلاث تشكيلات:

1- التشكيل المدني.
2- تشكيل الجيش.
3- تشكيل الشرطة.

ويلحق بهذه التشكيلات جهاز التسلح، وجهاز المخابرات ويحكم هذا الجهاز هيئة قيادية بمثابة (أركان حرب)، ومجاهدون (جنود) يفرزون في خلايا تتكون كل خلية من خمسة أعضاء ولكل خلية أمير، ويخضع العضو إلى كافة الاختبارات والتدريب ومن شروط القبول في الجهاز الخاص أداء البيعة أمام المرشد العام، أو من ينوب عنه.[4]

ويرى (عبد الله النفيسي) أن أحد نقاط الضعف لدى (حسن البنا) هو ضعف إشرافه على (النظام الخاص) أي الجناح العسكري في الجماعة وإهماله تدريب كوادر قيادية تتمتع بأهلية القيادة لتأتي من بعده.[5] ودليل ذلك هو قيام الجهاز الخاص باغتيال رئيس الوزراء (النقراشي) عام (1948) دون علم (حسن البنا) ووصل الحد في بعض الأحيان إلى اعتراض أعضاء الجهاز الخاص على

[1] - عمرو الشوبكي وآخرون – مرجع سابق – ص(136- 137).
[2] - حسن طوالبه– مرجع سابق – ص(179- 180).
[3] علي عشماوي – مرجع سابق – ص(93-94).
[4] - حسن طوالبه– مرجع سابق – ص(182- 183).
[5] - بشير محمد الخضرا – مرجع سابق – ص(294).

قرارات (حسن البنا) وهو الأمر الذي استمر بعد وفاة (حسن البنا) حيث تحكم في حركة الإخوان المسلمين بشكل تام أعضاء وقادة النظام الخاص مقابل أعضاء النظام العام.

فأحد أهم المشاكل التي واجهت **(الهضيبي)** عند توليه منصب المرشد العام للحركة عام "1951" هو النظام الخاص والذي بات يسبب إزدواجية في القيادة، وقد صار النظام الخاص يتصرف تحت قيادة زعيمه (عبد الرحمان السندي) لذلك سارع (حسن الهضيبي) وعبر (جمعية عامة) إلى فصل **(عبد الرحمان السندي)** وثلاثة من قيادي التنظيم الخاص.[1]

وحتى بعد وفاة (حسن الهضيبي) عام 1973 و جراء الصراع الداخلي ورفض النظام الخاص لقرارات الهيئة التأسيسية ظلت الحركة من دون قيادة لغاية عام (1976) أين اختار أعضاء التنظيم الخاص الذي جمع أعضاء الإخوان بالخارج أيضا وأبرزهم (كمال السنانيري ومصطفى مشهور) واختاروا (عمرو التلمساني) الذي كان ناشطا بحزب الوفد سابقا كثالث مرشد عام للإخوان المسلمين في مصر وكان مجرد واجهة لقيادة الإخوان لأنّ القيادة كانت بيد أعضاء التنظيم الخاص، وبعد وفاة (عمرو التلمساني) عام (1986) أعادت الحركة ارتكاب نفس الخطأ فعوض أن يتجنبوا خطأ تعطيل دور كافة المؤسسات الشرعية وعلى رأسها الهيئة التأسيسية وتعيين (عمر التلمساني) عوض انتخابه، فقاموا بتكرار الخطأ وعينوا (محمد حامد أبو النصر) كرابع مرشد للجماعة عام (1986)[2].

– فالتنظيم الخاص شكل أزمة داخلية قيادية في الحركة، ولذلك جاء تعديل عام (1994) على النظام العام للإخوان المسلمين لتحديد طريقة اختيار المرشد العام عبر الانتخاب وتحديد مدة ولايته بستة سنوات قابلة للتجديد ونفس الشيء بالنسبة لأعضاء مكتب الإرشاد العام–.

وجراء تولي (مصطفى مشهور) منصب (مرشد عام سادس) للإخوان المسلمين عام (1996) زادت سيطرة التنظيم الخاص وترسخت داخل الجماعة جراء اعتقالات "1995" التي طالت صفوف القادة المعتدلين من الإخوان. وجراء هذا الأمر وحسب **(السيد عبد الستار المليجي)** القيادي السابق في جماعة الإخوان المسلمين، ظلت الساحة السياسية بالإخوان تحت سيطرة التنظيم الخاص، – والذي يعد "مصطفى مشهور" أحد أبرز أتباعه – فألغى جميع النظم التي قامت على الشورى داخل الحركة.[3]

– ولغاية عام (2002) تاريخ وفاة المرشد السادس (مصطفى مشهور) لم تعد الحركة تتناول تماما مسألة التنظيم الخاص وتعتبره شيئا من الماضي ولم يعد له وجود، لكن رغم هذا فأغلب النقاد

---

[1] - عبد الله النفيسي – الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية – مرجع سابق– ص(229).

[2] - نفس المرجع السابق – ص(236- 238) (مكرر).

[3] - ممدوح دسوقي – حوار مع السيد عبد الستار المليجي: "التنظيم الخاص فجر الإخوان عام 1995" – جريدة الوفد الإلكترونية – مصر – (3 أفريل 2013) .
http://www.alwafd.org/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-

والدراسات الغربية تؤكد أنّ التنظيم الخاص بالإخوان المسلمين لا يزال يحتكر صنع القرار بالحركة وهي تستمر في التستر عن ذلك –.

03/التنظيم الدولي للإخوان المسلمين:

الميلاد الرسمي لهذا التنظيم كان في (29 جويلية 1982) بتوقيع المرشد الخامس (مصطفى مشهور)، لكن البداية الحقيقية كانت قبل ذلك بأكثر من نصف قرن على يد (حسن البنا) رغم أنّ الأمر لم يكن موثقا رسميا، إلاّ أنّه كان يرى في جمعيته بالإسماعيلية (جمعية الإخوان المسلمين الخيرية) أنّها النواة لإعادة الخلافة الإسلامية التي سقطت قبل أربع سنوات –1924– لذلك أسس (حسن البنا) قسما خاصا أسماه (قسم الاتصال بالعالم الإسلامي) وكان عمله الوحيد إنشاء فروع للجماعة خارج مصر، ففي مكتب الجماعة تحول (قسم الاتصال بالعالم الإسلامي) إلى مكتب نشط، فقد زاره (محمد علي جناح) وهو يؤسس لإنفصال باكستان، وتدخل (حسن البنا) لدى "**عبد الرحمان عزام**" لإقناعه باعتراف الجامعة العربية – التي كان يشغل بها منصب الأمين العام الأول لجامعة الدول العربية عام (1945) – باستقلال باكستان عن الهند، وبقسم الاتصال أيضا ثم التنسيق لثورة الأحرار في اليمن في الأربعينيات ضد نظام (يحي حميد الدين) عن طريق العضو الجزائري بالجماعة (الفضيل الورتلاني).[1] ثمّ أتت النواة الحقيقية للتنظيم الدولي للجماعة عقب تصادم الإخوان المسلمين مع (عبد الناصر) عام (1954) فهاجر العديد من قادة الجماعة إلى بلدان عربية كالسعودية، ومنهم من سافر إلى (ميونيخ) بألمانيا مثل (سعيد رمضان) الذي مول (المركز الإسلامي) في ألمانيا والذي أصبح يمثل الميلاد الفعلي للتنظيم الدولي للإخوان، ومع اشتعال الحرب الأفغانية عام (1979) ذهب العديد للجهاد هناك من أعضاء التنظيم الدولي مثل "عبد الله عزام" و "كمال السنانيري"، ولطالما ظل التنظيم الدولي بأمواله واتصالاته تحت قبضة الجهاز السري للجماعة.[2]

لقد عمل (مصطفى مشهور) عام "1982" إلى إعادة بعث التنظيم الدولي رسميا لخدمة فكرة الدولة الإسلامية العالمية إذ يقول في أحد حواراته: "لنا مستوى دولي وفي الإطار المحلي نعمل في حدود هذا الهدف الدولي، نحن نريد إقامة دولة عالمية تجمع المسلمين جميعا، ولو كانت موجودة لما تعرض المسلمون لما يتعرضون له الآن، ولكن بعد أن سقطت الخلافة وتفرق المسلمون أصبحوا نهبا للأعداء، نحن نريد أن نعيد للإسلام دولته ومكانته ولذا نعمل محليا نحو الائتلاف بين المسلمين بما يحقق الهدف العالمي.[3]

---

[1] - حسام تمام – تحولات الإخوان المسلمون تفكك الإيديولوجيا ونهاية التنظيم – مكتبة مدبولي - القاهرة – مصر – ط:01 – 2006م – ص(18،19).

[2] - رفعت السعيد – عن التنظيم الدولي للإخوان – قضايا وآراء – جريدة الأهرام المصرية – (14 أفريل 2007) العدد (43958).
http://www.ahram.org.eg/Archive/2007/4/14/OPIN2.HTM

[3] - عمر وعبد السميع – مرجع سابق– ص(142).

ولقد ظل التنظيم الدولي قويا لغاية وفاة المرشد السادس للإخوان (مصطفى مشهور عام (2002) فخلفه "مأمون الهضيبي" الذي لم يكن من المتحمسين لهذا التنظيم فلم يأخذ كثيرا بآراء أعضاء التنظيم الدولي، وهو ما جعل أعضاء هذا الأخير يحتجون لغاية أن تقرر ولأول مرة تعيين أول نائب للمرشد من غير المصريين وهو السوري المقيم بالأردن (حسن هويدي) ومع وفاة (مأمون الهضيبي) عام (2004) خلفه المرشد العام السابع **(محمد مهدي عاكف)** في (14 جانفي 2004) وهو الذي نشأ في التنظيم الخاص للإخوان المسلمين، وأيضا كان من أبرز من تحملوا مع (مصطفى مشهور) عبء تأسيس التنظيم الدولي حينما فر معه إلى (ألمانيا) وتولى مهام تأسيس وإدارة المركز الإسلامي في (ميونيخ) بألمانيا والذي تحول إلى مقر لإجتماعات التنظيم الدولي، وعندما اختير من طرف مكتب الإرشاد بمصر كمرشد سابع اعتبر أنّ قرار ترشيحه لابد أن يعرض على مجلس الشورى وكذا مكتب إرشاد التنظيم العالمي ليقره وهو ما حدث فعلا وبالإجماع.[1]

ويتضمن التنظيم الدولي مكتب التوجيه أو الإرشاد العالمي ومجلس الشورى العالمي، ويجتمع الإخوان العالميون من حين لآخر من أجل تبادل الاستشارات بين فروع الإخوان المسلمين في العالم، وتحدد لوائح الحركة ثلاثة دوائر رسمية لعمل التنظيم الدولي:

الدائرة الأولى: يطلب من قادة الإخوان في مختلف البلدان متابعة القرارات التي تتخذها القيادة العامة للحركة (المرشد العام، مكتب الإرشاد، مجلس الشورى) حول شروط العضوية وضرورة تأمين موافقة مكتب الإرشاد العام قبل اتخاذ القرار.

الدائرة الثانية: قادة الإخوان في مختلف البلدان مطلوب منهم التشاور والتوصل إلى اتفاق مع المرشد العام، قبل اتخاذ قرارات مهمة قد تؤثر على الإخوان المسلمين في بلدان أخرى.

الدائرة الثالثة: لقيادات الإخوان المسلمين في الأوطان الأخرى الحرية في اتخاذ قرار حول الشؤون المحلية بشرط ان لا تتعارض مع الإستراتيجية العامة للإخوان المسلمين.[2]

وحسب جريدة (النيويورك تايمز) (New York Times) تعد حركة الإخوان المسلمين القوة الأولى في مصر حاليا، والأكثر انتشارا في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي (كتيار إسلامي) بسبب العمق الذي تبناه مؤسسها الأول (حسن البنا) في طابعه الدعوي لبناء الحركة.[3]

وهذا ما يوضحه الجدول (20) من انتشار للحركات الإخوانية في مختلف الدول الإسلامية.

---

[1] - حسام تمام – تحولات الإخوان المسلمون –مرجع سابق – ص(24-27).

[2]- the Meir Amit intelligence and terrorism information center – the structure and funding sources of the Muslim brotherhood . p34.in:http://www.terrorism-info.org.il/data/pdf/PDF_11_033_2.pdf

[3] - Linda Lavende – op, cit.(p1).

In:ttps://www.cimicweb.org/cmo/ComplexCoverage/Documents/Reports/rT001%20Muslim%20Brotherhood%20(05-Dec-12).pdf

أما على المستوى الوطني فالهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين ظلّ متطابقا لهيكلها الأول مثلما حددته لائحة 1945) – وتم إعادة إصلاحه في (1982) ثمّ عام (1994)– في سبيل

الدولة:Country	التنظيم:Organisation
الجزائر Algeria	حركة Movement for the Society of Peace (MSP) مجتمع السلم
البحرينBahrain	جمعية المنبر الوطني الإسلاميAl MenbarIslamic Society
مصر Egypt	حزب الحرية والعدالة Freedom and Justice Party
اندونيسياIndonesia	حزب العدالة والرفاهية Prosperous Justice Party
العراق Iraq	الحزب الإسلامي العراقي Iraqi Islamic Party
فلسطين Palestine	حماس حركة Hamas (Islamic Resistance Movement) المقاومة الإسلامية
الأردن Jordan	جبهة العمل الإسلامي Islamic Action Front
الكويتKuwait	الحركة الدستورية الإسلاميةHadas
ليبياLibya	حزب العدالة والبناء Justice and Construction Party
الصومالSomalia	حركة الإصلاح "Harakat Al-Islah or "Reform Movement
السودانSudan	الجبهة الإسلامية القومية National Islamic Front
سوريياSyria	الإخوان المسلمين بسورياMuslimBrotherhood of Syria
تونسTunisia	النهضةEnnahada
اليمنYemen	التجمع اليمني للإصلاحYemeniCongregation for Reform

جدول 20 الأحزاب السياسية المتبنية لفكر الإخوان المسلمين عبر مختلف البلدان الإسلامية.

Source:linda lavender-the Muslim Brotherhood An Historical Perspective on current Events- C.F.C (Civil –Military Fusion centre) December 2012- p5.

ttps://www.cimicweb.org/cmo/ComplexCoverage/Documents/Reports/rT001%20Muslim%20Brotherhood%20(05-Dec-12).pdf

التخلص من المركزية وتوفير المزيد من حرية اتخاذ القرار للقيادة على مستوى المحافظات وهو ما انعكس على التوسع في مختلف اللجان والإدارات وعلى تطوير السلطات المحلية للحركة.[1]

04/الهيئات الإدارية للإخوان المسلمين:

وتشمل الهيئات الإدارية الرئيسية للإخوان المسلمين ثلاث هيئات هي:

1- المرشد العام:

وحددت المواد من (12 إلى 22) من النظام العام للإخوان لعام (1994) طريقة اختياره عبر قيام مكتب الإرشاد العام بعد استشارة المكاتب التنفيذية في الأقطار أو المراقبين العامين أو ثلث أعضاء مجلس الشورى بترشيح أكثر اثنين قبولا لدى المكاتب إذا لم يتم الإجماع على واحد ممن تتوفر فيهم الشروط المذكورة في المادة 13، وبعدها وبقرار من مكتب الإرشاد العام يوجه نائب المرشد العام الدعوة إلى مجلس الشورى العام لإجتماع مدته أسبوع كحد أقصى يجري فيه انتخاب المرشد العام الجديد ويجرى انتخاب المرشد العام بأكثرية ثلث الأعضاء المجلس (النصاب لا يقل عن ثلثين) وهذا ما حددته المادة (14) في حين أشارت المادة (19) إلى أن ولاية المرشد العام تنتهي في ثلاث حالات:

1- إذا أخل المرشد العام بواجباته.

2- إذا قدم استقالته.

3- إذا توفي المرشد العام.

ويختار المرشد العام نائبا له أو أكثر من بين أعضاء مكتب الإرشاد العام مثلما وضحته المادة (20)، وأشارت المادة (22) إلى أن المرشد العام يحتفظ بعد انتهاء ولايته بعضوية مجلس الشورى العالمي مدى الحياة، ما عدا في حال إخلاله بواجباته.[2] ويشترط فيمن يرشح نفسه مرشداعاما للحركة:

1- أن لا يقل عمره عن 40 سنة.

2- أن يكون قد مضى على انتظامه في الجماعة أخا عاملا مدة لا تقل عن 15 سنة.

3- أن تتوفر فيه الصفة العلمية وخاصة فقه الشريعة والصفات العملية والخلقية التي تؤهله لقيادة الحركة.[3]

والمرشد العام هو الذي يرسم سياسة الحركة والنشاط وهو رئيس مكتب الإرشاد ومجلس الشورى للحركة، وله مطلق الطاعة، وجميع إدارات الإخوان تخضع لسلطته في الممارسة العملية، والمرشد العام بمصر يعد أيضا رئيسا لحركة الإخوان المسلمين العالمية.[4]

---

[1] -the Meir Amit intelligence and terrorism information center, op, cit,p.(27).

[2] - المواد (14-19-20-22) من النظام العام للإخوان المسلمين لعام 1994، أنظر: www.wikisource.org

[3] - رائد عبد الفتاح دبعي–مرجع سابق- ص(56-57).

[4] - the Meir Amit intelligence and terrorism information center, op, cit,p.(27).

وقد شغل منصب مرشد عام ثمانية مرشدين في تاريخ الحركة وهم: حسن البنا (1928-1949)، حسن الهضيبي (1951-1973)، عمر التلمساني (1973-1986)، محمد حامد أبو النصر (1986-1996)، مصطفى مشهور (1996-2002)، محمد مأمون الهضيبي (2002-2004)، محمد مهدي عاكف (2004-2010)، محمد بديع (2010 حتى الآن).[1]

2-مكتب الإرشاد العام:

هو الهيئة الإدارية والقيادة التنفيذية العليا، وهو المشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها والمختص بكل شؤونها، ويتكون بالإضافة إلى المرشد العام من (13 عضو)، 8 أعضاء يتم انتخابهم من خلال مجلس الشورى من أعضاء المجلس من الإقليم الذي يقيم فيه المرشد العام، و 5 أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى أين يتم مراعاة التمثيل الإقليمي في اختيارهم ومدة ولاية مكتب الإرشاد العام (04 سنوات).[2]

- وقد حددت المواد من (23) إلى (35) جميع الأمور المتعلقة بطريقة عمل وسير مجلس الإرشاد العام-.

3-مجلس الشورى العام:

وهو مثلما حددته المادة (36) هو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين وقراراته ملزمة ومدة ولايته أربع سنوات هجرية وحددت المادة (37) أنه يتكون من 30 عضوا يمثلون الإخوان المسلمين في مختلف الأقطار -والأقطار يقصد بها الدول الأخرى من غير مصر والتي توجد بها تنظيمات تنتمي إلى الإخوان المسلمين-.كما يمكن لمجلس الشورى إضافة 5 أعضاء من ذوي الاختصاص لعضوية المجلس كما يجب تمثيل أي تنظيم إخواني جديد في مجلس الشورى إذا اعتمده مكتب الإرشاد العام.

وحددت المادة (38) شروط العضوية بمجلس الشورى العام في 5 شروط هي:

1- أن لا يقل عن 30 سنة.

2- اتصاله بالدعوة لمدة 5 سنوات.

3- أن يكون من الإخوان العاملين الذين مارسوا عضوية المكتب التنفيذي أو مجلس الشورى في أقطارهم.

4- أن يكون متصف بالصفات الخلقية والعملية.

5- أن لا تكون قد صدرت في حقه عقوبة التوقيف خلال 5 سنوات السابقة.[3]

---

[1] - مرشد والجماعة – الإخوان المسلمون –ويكيبيديا الإخوان المسلمين.
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AF%D9%88_%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86

[2] - رائد عبد الفتاح دبعي– مرجع سابق – ص(60).

[3] - النظام العام للإخوان المسلمين (1994) –المادة (38).

أما المادة (31) فحددت مهام مجلس الشورى العام في:

1- انتخاب المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد العام.

2- إقرار الأهداف والسياسات العامة للجماعة.

3- إقرار الخطة العامة والوسائل التنفيذية اللازمة.

4- مناقشة التقرير العام السنوي والتقرير المالي وإقرارهما واعتماد ميزانية العام الجديد.

5- انتخاب أعضاء المحكمة العليا التي تنظر في القضايا التي تحول إليها من قبل المرشد العام أو مكتبة الإرشاد أو مجلس الشورى العام.

6- إعفاء المرشد العام أو قبول استقالته.

7- تعديل اللائحة بناء على اقتراح يقدمه المرشد العام أو مكتب الإرشاد.[1]

- وسابقا كان يسمى مجلس الشورى العام بإسم اللجنة التأسيسية- بالإضافة إلى الثلاثة هيئات الرئيسية السابقة هناك أيضا:

1- **المكاتب الإدارية:** حيث بكل محافظة مكتب إداري هو بمثابة المركز العام للإخوان في أنحاء المحافظة ويتكون المكتب الإداري من أعضاء مجلس الإدارة لشعبة عاصمة المحافظة مضافا إليهم نواب الشعب في المحافظة، وكل شعبة من شعب المحافظة تساهم في تمويل المكتب.

2- **مجالس إدارات الشعب:** ويدير شؤون الدعوة في كل شعبة مجلس إدارة يتكون من عدد من الإخوان ينتخبهم أعضاء الشعبة فيما بينهم.

3- **المركز العام:** وهو المركز العام للإخوان المسلمين بالقاهرة وهو مستقل تماما عن المكتب الإداري الموجود بالقاهرة وغيرها من المحافظات والمركز العام هو المقر الذي يجمع اللجان والأقسام التي تمثل أوجه النشاطات التي يقوم الإخوان بمباشرتها وهذه اللجان تشمل: لجنة الطلبة واللجنة الثقافية وقسم العمال وقسم نشر الدعوة وقسم الخدمة الاجتماعية وقسم الأخوات المسلمات وغيرها من اللجان كلجنة المالية وغيرها.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول في حقيقة الأمر أن الإخوان يملكون تنظيما قويا ومتنوعا في مختلف المستويات ولديه قدرة أكبر من غيره على استيعاب أفكار متنوعة، تعكسها الخبرات الجيلية المختلفة داخل صفوف الجماعة والتي أصبح لها ميل عام نحو قبول التنوع الداخلي والقدرة على فرض التعايش بين الأجنحة المختلفة، رغم صرامة البناء التراتبي وإحترام المستويات الأدنى لقرارات المستويات العليا بصورة تحمل في بعض الأحيان قيم السمع والطاعة أكثر من قيم الديمقراطية.[3]

---

[1] - نفس المرجع السابق- (المادة (39).

[2] - محمود عبد الحليم – الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ – رؤية من الداخل – الجزء الأول – دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة – مصر – ط:05- 1994 – ص(221-222).

[3] - عمرو الشوبكي وآخرون – مرجع سابق – ص(166-167).

– لكن رغم هذا فتنظيم الإخوان المسلمين محاط بنوع كبير من الغموض والسرية ويرفض القادة الكبار الخوض فيه، لذلك فتنظيم الإخوان المسلمين بحاجة لمزيد من الشفافية لفهم طريقة سيره وعمله أفضل–.

المطلب الثالث: تطور المشاركة السياسية لدى الإخوان المسلمين.

لقد اعتمدت المشاركة السياسية للإخوان على المشاركة في التشريعات لأنّها من وجهة نظرهم تتيح فرصة السعي لتحقيق العديد من الأهداف المختلفة مع أن الفوز بالأغلبية في الانتخابات هو ببساطة ليس واحد منها، فمنذ عودتها للظهور في السبعينيات اكتشفت جماعة الإخوان وسائل لتقديم مرشحين حتى من دون وضع قانوني، عن طريق خوض مرشحيها الانتخابات تحت راية حزب آخر أو كمستقلين، كما اختارت بين الحين والآخر مقاطعة الانتخابات، وأحيانا طرحت قوائم مترشحين مستقلين وشكلت تحالفات أحيانا ثم انسحبت منها وعدلت برنامجها لأغراض انتخابية.[1]

– فموقفها لم يتسم بالجمود السياسي بل كان فيها نوع من الليونة والحركية السياسية–.

وقد شارك مؤسس الحركة (حسن البنا) في انتخابات عام (1942م) كمرشح للبرلمان عن دائرة الإسماعيلية إلا أنه وتحت ضغط رئيس الحكومة (النحاس باشا) تنازل عن ترشحه، وعام 1944م أعاد الترشح في الإنتخابات البرلمانية إلاّ أنها زورت من قبل حكومة (علي ماهر) لصالح الموالين للإنجليز، وعام 1976 فاز (حازم أبو إسماعيل)بمقعد بالبرلمان عن جماعة الإخوان ونجح مجددا رفقة (حسن الجمل) في الفوز بـ 2 مقاعد في انتخابات (1979م).[2]

إلاّ أنه في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات غير الإخوان المسلمون من إستراتيجيتهم السياسية ورفضوا فكرة المواجهة المباشرة في العملية السياسية، فبحلول الثمانينات بدأ الإخوان تدريجيا بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية عبر التحالف مع أحزاب سياسية مثل: حزب الوفد عام 1984م وحزب العمل عام (1987م)، وعززت من سيطرتها على النقابات العمالية في نهاية التسعينيات، وبعد عام (2000م) إتخذ الإخوان المسلمين أسلوب أكثر حزما مع نظام (حسني مبارك) وكل هذه التطورات جاءت على خلفية سلسلة طويلة من المراجعات الكبرى أدخلت تدريجيا منذ منتصف عام (1990م) ما تجلى بوضوح في وثائق الحركة لعام (1994م) والبرنامج الانتخابي البرلماني لعام (1995م) ومبادرة الإصلاح العام (2004م) والبرنامج الانتخابي لعام (2005م). وكل هذه الوثائق أكدت إلتزام الحركة بالطبيعة المدنية للسلطة السياسية وتمسكهم بمبادئ الشريعة الإسلامية إلا أنهم ركزوا على احترام القيم الأساسية وأهم بنود الديمقراطية والحريات العامة والتعددية وتداول السلطة والانتخابات الحرة والنزيهة وسيادة الشعب والفصل بين السلطات، ورفض استخدام العنف وضرورة

[1] - ناثان ج براون وعمرو حمزاوي – بين الدين والسياسة الإسلاميون في البرلمانات العربية – مرجع سابق – ص31.
[2] - علاء الكيلاني – الإخوان المسلمون والانتخابات البرلمانية.

الإصلاح التدريجي، والمواطنة كأساس للحقوق سواء للمسلمين أو غير المسلمين ودعم حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة والأقباط.[1]

لقد بدأ الإخوان المسلمون في العمل السياسي المباشر منذ ثمانينيات القرن الماضي مستغلين موقف نظام (مبارك) اتجاههم حيث اعتمد (مبارك) على التوازن بين عدة أهداف منها محاولة استخدام الإخوان كبديل مسالم وإصلاحي للجماعات الراديكالية التي كانت تشن ضد النظام حربا شرسة والهدف الثاني كان محاولة إقامة صمام أمان للنظام من خلال إعطاء بعض الحرية لحركة الإخوان في النقابات المهنية والجماعات والعمل الخيري دون أن يصل ذلك إلى تهديد النظام.[2]

فلقد اعتمد الإخوان المسلمين لدى بداية نشاطهم السياسي بالمشاركة في الانتخابات الخاصة بمجلس الشعب عام (1984م) على تأسيس قاعدة شعبية قوية بإعتمادها على التنظيمات الطلابية، وفي هذا يقول (عبد المنعم أبو الفتوح) – أحد نشطاء الجيل الثاني من الإخوان المسلمين والذي انظم للإخوان المسلمين من خلال الجماعة الإسلامية أقوى أجيال الحركة الطلابية والتي سمح لها الرئيس المصري السابق أنور السادات بالنشاط في الجامعات لمواجهة المد الناصري والشيوعي بالجامعات – "لقد كانت قيادات الإخوان من بين كل الاتجاهات الإسلامية هي القادرة على أن تملأ أعيننا وقتها، كان الإخوان المسلمون بالنسبة لنا أسطورة الصمود والصبر في مواجهة الظلم والجاهلية ... وكانوا نماذج استثنائية للتمسك بالفكرة وتحمل آلام السجن والاعتقال والإساءة إليهم"[3] معتبرا أنه بدءا من عام (1980م) بدأت ثقافة الإخوان تسود بين صفوف الشباب وبدأت التيارات الأخرى تضعف، أين بدأت التنظيمات الطلابية تظهر إسم الإخوان على مطبوعاتها وإصداراتها، وكانت معظم الدعاة الذين يأتون في المخيمات من الإخوان.[4] ويضيف قائلا: "لقد ارتضينا أن نبايع الإخوان وأن نكون تابعين لقادتهم وارتضينا أن يكونوا قادتنا وفوق رؤوسنا ... ومن ساعتها أصبح تنظيم الجماعة الإسلامية الذي بنينا هيكله في المحافظات هو تنظيم الإخوان المسلمين"[5] ورغم تدخلات الأجهزة الأمنية استمر الإخوان في الفوز بالانتخابات الطلابية إذ فازوا عام (1987م) بأغلبية المقاعد في الاتحادات الطلابية في كل من جامعات القاهرة، الإسكندرية، الزقازيق، وعامي 1988و1989م عززوا سيطرتهم على جامعتي المنصورة والأزهر، كما اعتمدوا أيضا على نوادي أعضاء هيئات التدريس وكانت هيئة التدريس في جامعة (أسيوط) أول هيئة يسيطر عليها الإخوان عام (1985م) وتلتها هيئة التدريس في جامعة القاهرة عام (1986م) عندما فاز أعضاء للجماعة

---

[1] - .Emad el-din shahin- political islam in Egypt-centre for European policy studies – ceps- p2. http://aei.pitt.edu/11728/1/1495.pdf

[2] - سامح نجيب –الإخوان المسلمون: رؤية اشتراكية–مركز الدراسات الاشتراكية - مصر – ط01- 2006- ص97.

[3] - حسام تمام –عبد المنعم أبو الفتوح شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر –مرجع سابق- ص79.

[4] - نفس المرجع السابق – ص(89).

[5] - نفس المرجع السابق – ص(91).

بـ 8 مقاعد من أصل 12 مقعد في النادي[1]. بالإضافة إلى هذا مثلت النقابات المهنية موقعا مثاليا للإخوان المسلمين منذ الثمانينات فمن جانب كان العمل بالنقابات التطور الطبيعي للنجاح الذي حققه الإخوان سابقا في الجماعات، فالخريجين الذين تم كسبهم في الجامعة سرعان ما وجدوا في النقابات المهنية مجالا لاستثمار خبرتهم السياسية والتعبوية، فمثلا في نقابة الأطباء بين عام 1984م و1991م سيطر الإخوان على (71%) من إجمالي عضوية (90.000 عضو) فتحصلوا عام (1990م) على 20 مقعد من عدد مقاعد مجلس النقابة (الأطباء) البالغ (25) مقعد، وكذا الحال بنقابة المهندسين عام (1987) أين فاز الإخوان بـ (45) مقعد من ضمن 61 مقعد في مجلس النقابة[2].

– انطلق العمل السياسي الفعلي للإخوان المسلمين عام (1984م) بمشاركتهم في انتخابات مجلس الشعب ولكن عبر تحالفهم ودخولهم على قوائم (حزب الوفد) وأسفرت النتائج عن حصول (الحزب الوطني الديمقراطي) عن (87%) بمعدل 390 مقعد من أصل (448) مقعد، وترك 58 مقعد للمعارضة، وقد مثل (حزب الوفد) المتحالف مع الإخوان المعارضة في البرلمان لتحصله على نسبة 8% التي تمكنه من ذلك وهذا لوحده فقط، في حين أن أحزابا معروفة مثل حزب التجمع وحزب العمل فشلت في تأمين نسبة 8% التي تمكنها من دخول البرلمان، وقد اضطر الإخوان المسلمين للتحالف مع الوفد جراء القانون الانتخابي الذي اقترحه مبارك عام (1983م) والذي حصر المشاركة السياسية على الأحزاب السياسية فقط، ورغم مشاركة الإخوان في هذه الانتخابات إلا أنها كانت شكلية فقط بتحصلهم على (8 مقاعد). ودليل ذلك قول (عبد المنعم أبو الفتوح): "نحن لن نأبه كثيرا لمدى حجم حضورنا في برلمان (1984م) فقد كانت تلك تجربتنا الأولى، وكل ما أردناه في هذه المرحلة هو أن نجعل الآخرين يحسون بوجودنا"[3].

بعدها شارك الإخوان المسلمون في انتخابات مجلس الشعب لعام (1987م) بالتحالف مع حزب العمل وفاز الإخوان بـ 36 مقعدا على قوائم التحالف و(05) مقاعد في دوائر المستقلين على أساس النظام الفردي، وإعتبر الإخوان أن ذلك يمثل نجاحا لذا تساءلوا كيف سيعملون على تطبيق الشريعة الإسلامية كأولى قضاياهم، لذلك اقترح حينها **(محمد مأمون الهضيبي)** كبير الإخوان بالمجلس (أن يتم البدأ أولا بمراجعة مشاريع القوانين الإسلامية التي قامت بها مجالس سابقة: كالقانون التجاري والقانون البحري، وفي النواحي الأخرى سندعوا لدراسة مشارع قوانين جديدة نابعة من الفكر الإسلامي وأحكام الدين الإسلامي.[4]

[1] - هشام العوضي – مرجع سابق – ص(180-182).
[2] - سامح نجيب – مرجع سابق– ص(95-97).
[3] - هشام العوضي –مرجع سابق- ص(128).
[4] - محمد الطويل – الإخوان في البرلمان – سلسلة كتب عربية –المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت- ص (46).

وقد اعتبر المرشد العام السادس للإخوان المسلمين لاحقا (مأمون الهضيبي) أن تحالف الإخوان مع (الوفد) عام (1984م) أنّه لا يعد في حقيقة الأمر تحالفا بل يقول دخلنا الانتخابات على قوائمه فقط، وأن هذا الارتباط كان ارتباط مصالح متبادلة وليس ارتباط أفكار متبادلة، ولهذا بعد انتهاء الانتخابات كان أعضاء البرلمان من الإخوان يجتمعون وحدهم بعيدا عن الوفديين، ولم يحدث تلاقي إطلاقا طوال هذه المدة بين قيادات الوفد لبحث أي سياسة مشتركة، أما عام (1987) فيقول كان هناك تحالف فعلي مع (حزب العمل) حيث وضعنا برنامجا انتخابيا مشتركا نص فيه على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وحددنا شعار المعركة الانتخابية (الإسلام هو الحل) ورغم هذا فحزب العمل كان قائما لوحده، ولم يتدخل أحد في شؤون الآخر.[1]

–وهنا أي بعد فوز الإخوان بـ 38 مقعد في انتخابات مجلس الشعب لعام 1987م فاحتلوا بذلك المركز الثاني بعد الحزب الحاكم الأمر الذي أثار مخاوف الرئيس (حسني مبارك) الذي غير من استراتيجيته وجعلها أكثر قمعا في مواجهة الإخوان المسلمين – ،فعام 1990م مثل العام الذي تغيرت فيه علاقة (حسني مبارك) بالإخوان من المهادنة والتسامح نحو الصراع حيث قاطع الإخوان المسلمون انتخابات عام (1990م) مؤكدين على أن المقاطعة كانت ردا على الفساد السياسي وعلى استمرار العمل بقانون الطوارئ، ورغم أن (مبارك) شعر بالارتياح لعدم مشاركة الإخوان إلا أنه اعتبر قرارهم البداية الأولى للتوتر، وكان هذا الرفض للمشاركة بسبب معارضة الإخوان لحرب الخليج، وكذا معارضتهم لتمديد (حسني مبارك) ولايته لفترة رئاسية ثالثة عام (1993م)[2]. فبحلول نهاية (1990م) لاحظ الإخوان المسلمون أن إستراتجيتهم في محاولة مهادنة النظام لم تثمر إذ استمر النظام في نهج استراتيجيته للقضاء على الحركة وقياداتها وأعضاءها وتزامن هذا الأمر مع بداية تآكل شرعية النظام وتزايد الاستياء الشعبي من النظام السياسي فإستغلت الحركة هذا الأمر وعمدت أكثر لتنسيق جهودها مع المعارضة.[3]

فكانت بذلك ذروة الصدام بين الإخوان و(مبارك) عام (1995م)، حيث قرر الإخوان المسلمون المشاركة في انتخابات مجلس الشعب عام 1995 بعدد كبير نسبيا بلغ (170) مرشحا خاضوا الانتخابات كأفراد مستقلين، وجراء التضييق الشديد تحصلت الحركة على (مقعد واحد) وخسرته بعد ذلك على إعتبار أن النائب البرلماني ينتمي لجماعة محظورة. مقابل هذا فاز الحزب الحاكم بـ (94%) أي (417 مقعد) من مقاعد مجلس الشعب المصري وقد كان (حسني مبارك) يطمح من مجلس الشعب عام (1995) ترشيحه لفترة رئاسة رابعة عام (1999م) وفي حال دخول الإخوان بـ 170 مرشح وفوز الإخوان بـ (140 مقعد) بالبرلمان فسيمكنهم ذلك من إعاقة ترشيح (مبارك) – بإخلالهم بقاعدة الثلثين التي يجب أن يتم منحها للرئيس لترشيحه للرئاسة – ويرى **(كمال أبو**

[1] - عمرو عبد السميع –مرجع سابق- ص(97-98).
[2] - هشام العوضي – مرجع سابق – ص(206-207).
[3] - Emad el Din shahin- op cit- p(2).

المجد) وهو عضو سابق بالإخوان المسلمين أن (مبارك) قد خشي من سيناريو شبيه لما حدث بالجزائر مع جبهة الإنقاذ الإسلامية وهو احتمال كبير أن ينجح الإخوان المسلمون.[1]لذلك تم عام (1995م) اعتقال كبار القادة مثل (عصام العريان) الأمين العام السابق لنقابة الأطباء، (محمد حبيب) رئيس هيئة التدريس في جامعة أسيوط، و(خيرت الشاطر) صاحب شركة (سلسبيل) لخدمات الكومبيوتر، وعبد المنعم أبو الفتوح الأمين العام السابق لاتحاد الأطباء العرب والأستاذ الجامعي (محمود عزت) ورجل الأعمال (عبد الوهاب شرف الدين)، وتمت محاكمة هؤلاء وغيرهم محاكمات عسكرية وحكم عليهم بالسجن بين 3 إلى 5 سنوات نافذة مع الأشغال الشاقة، وهذا الأمر زاد من تيقن الحركة بمدى قوتها الشعبية وأنها صارت تشكل تهديدا على نظام (مبارك)، وهنا صار للإخوان والنظام نفس التصور بأن المعادلة بينهما هي (صفرية المجموع) ZERO – Sun Game وأن فوز أحدهما يعني بالضرورة خسارة الآخر فلا محل للتفاوض.[2] وجراء إدراك الإخوان المسلمين أن النظام لن يسمح لهم مستقبلا بتهديد مكانة الحزب الوطني الحاكم في مجلس الشعب شاركوا في انتخابات عام 2000 بـ 70 مرشحا فقط وتمكنوا من الفوز بـ (17 مقعدا) تحت شعار (الإسلام هو الحل).[3]

وعرفت هاته الانتخابات تراجع مكانة الحزب الوطني الحاكم بحصوله على (172 مقعد) ارتفعت إلى (232 مقعد) بعد انضمام بعض المترشحين المستقلين الفائزين للحزب الوطني، وحصل المستقلون على (232 مقعد)، وحزب الوفد على 7 مقاعد، وحزب التجمع على 6 مقاعد، فكان الإخوان بذلك القوة الثالثة في البرلمان بـ 17 نائب.[4]

وبعدها شارك الإخوان المسلمون في انتخابات مجلس الشعب لعام 2005م تحت شعار (الإسلام هو الحل) ما دفع أحد مرشحي الحزب الوطني إلى رفع دعوى ضد مرشح الإخوان (حازم صلاح أبو إسماعيل) لإستصدار قرار من المحكمة لعدم استخدام شعار (الإسلام هو الحل) إلاّ أن محكمة القضاء الإداري أصدرت حكما في (15 نوفمبر 2005) بأحقية مرشح الإخوان باستخدام شعاره.[5]

وقد تمكن الإخوان من الفوز بـ (88 مقعد) مقابل الحزب الوطني الديمقراطي الذي حصل على 324 مقعد بعد انضمام المستقلين المنشقين عنه وعودتهم إليه، في حين فازت أحزاب أخرى بـ (12 مقعد) والمستقلون بـ (24 مقعد) وبذلك شكل الإخوان المسلمون القوة الثانية في مجلس الشعب والأولى في المعارضة.[6]

---

[1] -هشام العوضي – مرجع سابق- ص (237-241).
[2] - نفس المرجع السابق – ص(246).
[3] - علاء محمد عبد النبي – الإخوان المسلمون والبرلمان.
http://www.ikhwanonline.com/new/v3/Article.aspx?ArtID=134757&SecID=373
[4] - هشام العوضي – مرجع سابق- ص(266-267).
[5] - محمد الطويل –الإخوان المسلمون في الحكم – سلسلة كتب عربية –المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت- '2006م) – ص(13).
[6] - نفس المرجع السابق – ص(15).

وهناك عدة عوامل ساهمت في فوز الإخوان بهذا العدد منها:

1- وجود بعض المستجدات الداخلية والخارجية التي قلصت من قدرة السلطة على التزوير الانتخابي. – حيث تم ولثاني مرة الإشراف القضائي على الانتخابات-.

2- التقاليد التنظيمية لحركة الإخوان المسلمين فالحركة لها القدرة على حشد وتعبئة أعضائها والمتعاطفين معها.

3- خوض الحركة للانتخابات ببرنامج سياسي معلن وابتكرت لجانب ذلك اساليب جديدة في دعايتها الانتخابية مركزة على قضايا الإصلاح السياسي والحريات وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد إلى جانب خوضها الانتخابات تحت شعار (الإسلام هو الحل).

4- الحضور الدائم للإخوان المسلمين مع المجتمع المصري عبر تقديم خدمات ومساعدات اجتماعية.[1]

والواقع أن الحكومة المصرية ورئيسها (أحمد نظيف) لم يتقبلوا فوز الإخوان المسلمين، فصرح هذا الأخير في (20 ماي 2006) في مقابلة له مع وكالة (رويترز): "أن حكومته تريد منع الإخوان المسلمين من تشكيل كتلة برلمانية من خلال فوزهم بمقاعد كمرشحين مستقلين في الانتخابات التي سوف تجري مستقبلا" وأضاف قائلا: " الإسلاميون الذين يقولون أنهم ينتمون إلى منظمة غير مشروعة تمكنوا من دخول البرلمان والتصرف بطريقة تجعلهم يبدون كحزب سياسي، لذا وجب منعهم لأنهم يمثلون تنظيما سريا ممثلا في البرلمان".[2]

وقد خاض الإخوان الانتخابات في (80) دائرة انتخابية وهو ما يمثل ثلث الدوائر الانتخابية على مستوى مصر، وهو ما يعني أنهم لم يخوضوا هذه الانتخابات من أجل الوصول إلى الحكم مباشرة وإنما إلى توسيع مساحة المعارضة في البرلمان، وهذا تكتيك سياسي بارع لأنهم انتهجوا شرط الرئيس (مبارك) في رسالته إليهم (المشاركة و ليست المغالبة).[3]

وقد زادت المعارضة السياسية لدى الإخوان في مجلس الشعب خلال فترة (2003-2010)، إذ رفضوا بشدة التعديلات التي دعا إليها الرئيس المصري السابق (مبارك) في (26 ديسمبر 2006) على 34 مادة دستورية لمنع تأسيس أحزاب دينية بالغرض الأول – ورأوا أن ذلك هو تهديد غير مباشر للإخوان الذين كانوا حينها يسعون لتشكيل حزب سياسي إسلامي- كما رفضوا النص المعدل من المادة (76) الخاص بالانتخابات الرئاسية والذي ينص على شروط وصول المترشحين المستقلين لمنصب رئيس الجمهورية على تأييد 250 من الأعضاء المنتخبين في مجلس الشعب

[1] - حسنين توفيق إبراهيم وحامد عبد الماجد قويسي–الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور في مصر – مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، لبنان (2- 2006)- العدد 326 ص(55- 56).

[2] - محمد الطويل –الإخوان المسلمون في الحكم- مرجع سابق- ص(30).

[3] - نفس المرجع السابق –ص(50).

ومجلس الشورى والمجالس المحلية التي يهيمن عليها كلها الحزب الوطني الحاكم، وانتقدوا عدم شمول التعديلات للمادة (77) التي أبقت عدد العهدات الرئاسية مفتوحة وغير محدودة.[1]

كما رفض الإخوان مشروع قانون تم تقديمه في (ديسمبر 2006) أجاز تعيين كبار المسؤولين في الأزهر (المؤسسة الدينية الرسمية) – وهذا لأن الإخوان رأوا في ذلك إضعاف للمؤسسة الدينية وجعلها تابعة مباشرة للرئاسة لتنال بها الشرعية–.[2] ورفضوا أيضا قانون (الكوتا) النسائية الذي أقره المجلس في (جوان 2009) والذي أضاف (64 مقعد) مخصصا للنساء في مجلس الشعب وزاد بذلك عدد مقاعد مجلس الشعب من (454) إلى (518) مقعد، واعتبروا ذلك خضوعا للضغوط الخارجية وخدمة مصالح الحزب الحاكم.[3]

ويرى (عبد الله النفيسي) أنه كان هناك هدفين رئيسيين للإخوان المسلمين في مجلس الشعب المصري هما:

1- إقامة مجتمع إسلامي يتحاكم إلى الشريعة الإسلامية.

2- التغلغل في مؤسسات المجتمع الحاضر، بغية التأثير والتوجيه والضغط لصالح الهدف الأول.

فالجماعة وموقفها في طرح موضوع الشريعة اتسم بالمرونة والتدريج والمعقولية، كما اعتمدت تكتيكا يعتمد على عدم تحميل نفسها أكثر من حجمها فجماعة الإخوان طالما اعترفت بشرعية المؤسسات الرسمية برغم عدم إعتراف الأخيرة بها، فالجماعة عملت من خلال المجالات المتاحة لها دون أن تتوغل في المساحات الحمراء، كما تبنت رؤية طويلة في مسألة التغيير.[4]

وهناك مجموعة عوامل يمكن أن تفسر هذه التحولات في الأولويات والأنشطة البرلمانية لجماعة الإخوان حيث نجد أن الإخوان:

1- منذ عامي 2002 و2003 ركزوا على الإصلاح والحرية والحكم في مصر، مثلما أبرزته مبادرة الإصلاح عام (2004) والبرنامج الانتخابي عام (2005)، ومشروع برنامج الحزب عام (2007).

2- تعززت (الاندفاعية الإصلاحية) للإخوان بالجهود المنتظمة للقوى السياسية الأخرى في مصر من أجل التواصل مع الجماعة والدخول معها في تطوير برنامج معارضة كبير خاصة بين 2003و2005.

3- التركيبة المتنوعة لكتلة الإخوان تساعد على تفسير تغير أولوياتها وأنشطتها في البرلمان ففي فترة (2005–2010) يأتي نواب كتلة الإخوان من خلفيات مهنية وعلمية عديدة

[1] - ناثان ج براون وعمرو حمزاوي- بين الدين والسياسة- مرجع سابق- ص(51-53).
[2] - نفس المرجع السابق- ص66.
[3] - نفس المرجع السابق – ص(70).
[4] - عبد الله النفيسي – الحركة الإسلامية ثغرات في الطريق –مرجع سابق- ص(177-178).

ومختلفة وبالتالي فهم مؤهلون إذا لمناقشة طائفة واسعة من القضايا البرلمانية، فالمشاركة السياسية للإخوان المسلمين في البرلمان ساهمت في تعريف المجتمع الدولي بمواقفها ومبادئها فالحركة لم تعد تخيف معظم الحكومات الغربية، فصار الدبلوماسيين الأجانب والأكاديميين المتخصصين والصحافيين لديهم الآن معرفة وحنكة أكبر بإيديولوجية وبرامج حركة الإخوان المسلمين.[1]

لكن رغم هذا هناك مسائل ومناطق رمادية لم تجب عنها وثائق الإخوان المسلمين ولم تتطرق إليها بصراحة منها: الحقوق السياسية للأقليات فلم يوضحوا إن كانت حريتهم الدينية تكفل حق أي مواطن على الرغم من دينه ومذهبه في الوصول إلى المواقع المهمة في صنع القرار السياسي، كقضية رفض الإخوان لتولي المرأة والأقليات الدينية –الأقباط تحديدا– رئاسة الدولة، كما طرحوا فكرة تشكيل لجنة من علماء الشريعة تنظر في مدى ملائمة القوانين لأحكام الشريعة، وهي أمور أثارت خلافات في رؤية الكثيرين للحركة ومستقبلها بين مؤيد ومعارض.[2]

[1] - ناثان ج براون وعمرو حمزاوي- بين الدين والسياسة- مرجع سابق- ص(71-74).
[2] - محمد أبو رمان – الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي- مرجع سابق- ص(209).

المبحث الثاني: حزب الحرية والعدالة والمرحلة الإنتقالية في مصر.

المطلب الأول: نشأة الحزب وأهم مبادئه وأهدافه.

1- الإخوان المسلمين وقضية تأسيس حزب سياسي:

لقد رفض المؤسس الأول للحركة (حسن البنا) أن تكون جماعة الإخوان المسلمين حزبا سياسيا، والتزمت الجماعة بهذا الرفض على مدى ما يقارب خمسين عاما من عمرها، حتى بدأت تتحول نحو القبول بالتعددية الحزبية والرغبة في إنشاء حزب سياسي يعبر عنها، في ظل التعددية الحزبية التي بدأت بمصر منذ عام (1976م).[1]

لكن رغم إعلان (حسن البنا) أن جماعته ليست حزبا سياسيا فإنّ هذا الأمر لم يمنعه هو وأتباعه من العمل على استقطاب اكبر عدد من المؤيدين ولا حتى من التظاهر والمشاركة في الانتخابات السياسية – عام 1942 و1944 – وقد وصلت الجماعة إزاء هذا الأمر إلى أوجها عند نهاية الحرب العالمية الثانية، حين كافحت ضد القصر وحزب الوفد البريطانيين، وفي نفس الوقت كان (حسن البنا) أقام تنظيما بلغ أتباعه المليون مع جهاز عمل محكم يغطي كل جوانب الحياة الاجتماعية: الدعوة، العمل، الفلاحين، الطلبة، الموظفين، الحياة العائلية، الرياضة البدنية، الخدمات القانونية، الصحافة، النشر، الشؤون الاقتصادية والمالية، فقد حاولت الجماعة – انطلاقا من إخلاصها لعقيدتها – أن تبني أمة ودولة إسلامية داخل الدولة المصرية.[2]

– وهنا بدأ التساؤل عن الدور المستقبلي للحركة في الحياة السياسية وهل ستستمر على نهج مؤسسها الأول بالسير على طريق الدعوة فقط وهل ستفكر في تعدي ذلك بتأسيس حزب سياسي لفصل الدعوى عن السياسة وفق ما تقتضيه متطلبات العملية السياسية– فكانت البدايات الأولى عام (1952م) مع صدور القرار رقم (179) لعام (1952) والذي ورد في الفقرة (2) منه من المادة الأولى على: "أنه لا يعتبر حزبا سياسيا الجمعية أو الجماعة التي تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية" وبذلك ترك للجماعة حق اختيار أن تعلن نفسها جماعة دينية بشكل تام فتفقد الحق في مزاولة النشاط السياسي، ولا تكون بذلك في حاجة إلى تقديم إخطار بإعادة تكوينها أو الإفصاح عن صفتها السياسية بصورة علنية، فحدث بذلك انقسام في مواقف الجماعة بين رأي المرشد العام حينها (حسن الهضيبي) الذي أراد جمعية، بعيدة عن السياسة ورأي أعضاء الهيئة التأسيسية الذين رأوا بضرورة إنشاء حزب لجانب الجماعة وتمسكوا في ردهم بضرورة العمل السياسي للجماعة[3]. وجراء المشاركة السياسية للإخوان المستمرة في انتخابات مجلس الشعب منذ 1984 فقد كانت هناك عدة محاولات من النظام لإقصاء الإخوان من اللعبة السياسية وجراء

[1] - عبد العاطي محمد أحمد –مرجع سابق- ص(85).
[2] - ريتشارد هرير ديكمجيان–مرجع سابق- ص(122- 123).
[3] - عبد العاطي محمد أحمد –مرجع سابق- ص(91-92)

هذا الأمر أعلن مرشد الجماعة السابع **(مهدي عاكف)** عن نية الحركة تأسيس حزب سياسي وطرحت القراءة الأولى منه إعلاميا في (أوت 2007) من دون أن تسلم رسميا إلى لجنة الأحزاب، وقد سبقت هذه المحاولة أربعة مشارع حزبية للجماعة هي:

1- (الشورى 1987).

2- الإصلاح 1991).

3- (الأمل 1994).

4- (الوسط 1996).[1]

وقد تباينت أيضا آراء قادة الحركة حول تأسيس حزب سياسي بين متردد ورافض وموافق، فمثلا يقول **(مأمون الهضيبي)** الذي صار لاحقا مرشدا عاما سادسا للحركة، في أحد اللقاءات الصحفية: "أنا لست متمسكا بأن نكون حزبا، ولكنني متمسك بأن نمارس العمل السياسي والعمل العام فإذا كانت الدولة تعلن نظاما حزبيا وتعتبر أن التعريف ينطبق علينا، إذن نحن حزب".[2] وحين سئل هل يوجد تمايز بين موقف قيادات الإخوان على فكرة تأسيس حزب فأجاب: "ليس تمايز ولكنه اختلاف وجهات نظر، فنحن مثلا ضد الحزبية ولكن بشكلها العتيق الذي يعني التعصب لفرد أو لشيء معين او الخروج عن الإسلام، والحزبية من وجهة نظرنا هي: التمسك بالعقيدة والمبدأ والفكر والبرنامج والأخلاق والفضائل".[3]

وعلى عكس هذا الرأي يرى **(مصطفى مشهور)** المرشد العام الخامس للإخوان أنه يجب تقبل تأسيس حزب فيقول: "نحن في الأصل جماعة ولسنا حزبا وقد ظهرت فكرة مطالبتنا بحزب لكي نستطيع ممارسة نشاطنا بشكل شرعي يتيح لنا مزايا الحصول على مقرات، وتراخيص لإصدار الصحف وغيرها ولكننا فوجئنا بالحكومة تقول إنّها لن تسمح بنشأة حزب على أساس ديني، لأنها لو سمحت بحزب إسلامي، فسوف يدفع هذا النصارى للمطالبة بحزب مما يذكي الفتنة الطائفية وهذا غير صحيح مطلقا فهناك أحزاب دينية مسيحية في أوروبا ولم تحدث أي فتنة طائفية.[4]

أما **(محمد بديع)** الذي تم اختياره في (جانفي 2010) كثامن مرشد عام للجماعة فعرف عنه أنه يركز أكثر على التنظيم الداخلي للحركة والإصلاح الاجتماعي أكثر من تركيزه على الخوض في مجال السياسة، وهذا لكونه شخصية معروفة داخليا في الجماعة من كونه معروف خارجيا.[5]– وفي هذا دليل على أن الإخوان المسلمين استغلوا تغير النظام السياسي المصري وعجلوا بإنشاء حزبهم حزب الحرية والعدالة، رغم أن المرشد العام (محمد بديع) لم يكن متحمسا للحزب بالإضافة إلى هذا

---

[1]- هشام العوضي –مرجع سابق- ص(273).
[2] - عمرو عبد السميع –مرجع سابق- ص91.
[3] - نفس المرجع السابق- ص(106).
[4] - نفس المرجع السابق- ص(126).
[5] - ناثان ج براون وعمرو حمزاوي – بين الدين والسياسة- مرجع سابق- ص25.

ورغم أن النظام السابق لم يكن ليسمح للإخوان المسلمين بإنشاء حزب سياسي فإن الإخوان أنفسهم كانوا مختلفين جدا حول إنشاء الحزب – وهذا التخوف كان نابعا على المستوى التنظيمي لسببين:

1- التعارض الزمني:فالحركة انتهجت نهجا يعتمد على الصبر معتمدة بذلك على مفهوم معين للزمن عكس الحزب الذي ستكون غايته وهدفه السرعة في كسب مؤيدين والمشاركة الانتخابية والعمل السياسي المباشر من أجل إثبات وجوده- الأمر المتعارض مع مبادئ الحركة -.

2- الظهور الحتمي لمجموعة قيادية جديدة داخل الحركة بمصالحها وأولوياتها المتميزة، وهو أمر يدفع نحو السؤال عن مدى الاستقلالية التي يجب منحها للحزب؟ وإلى أي مدى ينبغي أن يكون الحزب قادرا على الاعتماد على موارد الحركة؟ وهل تشكيل حزب سوف يورط الحركة في الصراعات السياسية.[1]

ودليل وجود إختلاف هو ما وضحته (الانتخابات الخاصة بإختيار المرشد العام والأعضاء 16 في مكتب الإرشاد) من عمق الانقسامات الداخلية والتعزيز لميول الانعزالية في الجماعة فمثلا فقد (عبد المنعم أبو الفتوح) المدافع الأكثر صراحة في الإخوان المسلمين عن المشاركة السياسية مكانه ومنصبه في مكتب الإرشاد لصالح خصومه الذين تتمثل أولويتهم في النشاطات الاجتماعية والدعوية للحركة، ونفس الأمر بالنسبة لإقصاء (محمد حبيب) نائب المرشد العام لأنه يدعم التوجه نحو السياسة، لكن رغم هذا تم انتخاب (عصام العريان) و(محمد سعد الكتاتني) و(خيرت الشاطر) ضمن أعضاء مكتب الإرشاد، وهم من المؤيدين للمشاركة السياسية ومسألة إنشاء حزب سياسي.[2]

وقد سبق تأسيس الإخوان المسلمين لحزب الحرية والعدالة عدة محاولات مثل مسودة برنامج الحزب التي تم تداولها في مطلع (سبتمبر 2007) والتي انتظمت في خمسة أبواب تتناول مبادئ وتوجهات الحزب متبوعة بشكل الدولة والنظام السياسي ثم الرؤى الإخوانية حول التعليم والتنمية السياسية والاقتصادية وأخيرا العدالة الاجتماعية والنهضة الثقافية وسبب قيام الإخوان بطرح هذه المسودة – هو معرفة الرأي الداخلي لأعضاء الجماعة وقادتها حول الحزب – وكذلك ردا على الانتقادات الموجهة إليهم بكونهم كيان إيديولوجي يرفع شعارات دينية فضفاضة ولا يبحث بجدية في إمكانية تطبيقها فعليا.[3]

وأهم ما تناولته المسودة مسألة الشريعة: حيث دعت لإنشاء مجلس من فقهاء الدين يتم إنتخابهم من طرف علماء الدين في البلاد لتقديم المشورة إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية في مسائل الشريعة ويكون رأي المجلس ملزما وليس إستشاريا في شأن المسائل التي يجب أن يكون فيها حكم

[1] - نفس المرجع السابق- ص(35-36).
[2] - نفس المرجع السابق- ص(76-77).
[3] - ناثان ج براون وعمرو حمزاوي – ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية- النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته – أوراق كارنيغي- برنامج الشرق الأوسط- العدد 89-2008- ص(5).

الشريعة موضع النقاش. وفي مجال الأقباط والمرأة تضمن المشروع إستبعاد المرأة وغير المسلمين من المناصب العليا في أي دولة تحكم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبخصوص الاقتصاد تم تفضيل وجود دولة تدخلية بقوة من شأنها التخفيف من آثار التجارة الحرة، عكس رؤيتها للإصلاح السياسي والديمقراطي الذي يركز على دور محدود للدولة.[1]

2- تأسيس حزب الحرية والعدالة وأهم مبادئه وأهدافه:

عندما بدأت الثورة في 25 جانفي 2011 كان الإخوان يفكرون بحذر شديد عن الدور المناسب، حيث قام مجموعة من الشباب بالضغط على قادة الحركة من أجل المشاركة لكن دون أن يحاولوا دفعهم هم أنفسهم للمشاركة لكن لمجرد نيل رضاهم فقط ،فكان موقف الإخوان السماح بمشاركة فردية لأعضاء الحركة لكن الحركة كتكتل (ككل) لم يكن لديها دور، و لكن مع تعاظم الاحتجاجات إنضم التنظيم ككل إلى الحراك إذ لاحظ قادة الإخوان رد الفعل الشعبي والإجابة القاسية المتقطعة للنظام فقرروا النزول بكامل ثقل الحركة في كفة المتظاهرين، حينها أحس الشباب بأنهم قد أنهوا معارضة كبار قادتهم.[2] لقد برزت مشاركة الإخوان المسلمين في ثورة 25 جانفي في يومين فاصلين في أحداث الثورة في جمعة الغضب (2011/01/28) و يوم موقعة الجمل (2011/02/02). ففي يوم جمعة الغضب حشدت حركة الإخوان المسلمين الآلاف من أعضائها في سائر المحافظات، وشاركوا بقوة ضمن اللجان الشعبية في مختلف محافظات مصر لحماية الممتلكات العامة و الخاصة من فلول النظام، وفي يوم (2011/02/02) الذي عرف بـ(موقعة الجمل)أين شن مسؤولون في الحزب الوطني الحاكم – عبر مجموعة كبيرة من العصابات– حربا حقيقية على الثوار في ميدان التحرير دامت 84 ساعة و أستخدمت فيها جميع الأسلحة النارية و قنابل المولوتوف، بغرض إنهاء اعتصام الثوار و قد شارك الإخوان في هذه الموقعة بحوالي (12 ألف شخص) وسقط منهم (43 قتيل) و مئات المصابيين.[3]

– وقد أجمعت مختلف وسائل الإعلام والباحثين و الناشطين والمتظاهرين على الدور الفعال الذي لعبه الاخوان المسلمون خاصة في اليومين الذين عرفا بموقعة الجمل(2–2011/02/3)أين كان شباب الاخوان المسلمون القوة الأولى التي ساهمت في نجاح تواصل الإعتصامات والمظاهرات بميدان التحرير– وقد تفاجأ الاخوان المسلمون بتنحي الرئيس(حسني مبارك) عن منصبه بتاريخ (11 فيفري 2011) بعد 18 يوم من المظاهرات، إذ يقول (**إبراهيم أبو عوف**)أمين عام حزب الحرية و العدالة التابع للجماعة:"لم نتوقع أن تكون نهاية النظام السابق سريعة جدا بهذا الشكل و

---

[1] - ناثان ج براون وعمرو حمزاوي – بين الدين والسياسة- مرجع سابق- ص(38-41).

[2] - ناثان براون- الإخوان المسلمون: "شهادة بالكونغرس " (2) - ترجمة نجيب العمومري- معهد كارنجي للسلام الدولي.
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=127

[3] -عامر شماخ – الإخوان عصب ثورة 25 يناير – الموقع الرسمي للإخوان المسلمين .
http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=136110&SecID=373

كنا نستعد لإستمرار التظاهر لمدة شهرين على الأقل و لم نتوقع أن ينهار النظام في(18يوم) فقط، ويوم التنحي توقع الجميع أن نهاية النظام اقتربت بعد نزول أكثر من 20 مليون مواطن للميادين مصرين على عدم ترك الميادين إلا بعد ترك (مبارك) للسلطة.[1]

وساهم دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الذي إتسم بالحياد و عدم قمع المتظاهرين في تواصل الاحتجاجات الشعبية والجماهيرية لغاية استقالة(مبارك) من منصبه، ففي (10 فيفري 2011) أعلن الجيش المصري بيانه رقم (1) و تناول فيه حماية تطلعات الشعب المصري وتأييد مطالب الشعب المشروعة، وبالتالي فقد قدم(البيان 01) الجيش المصري بأنه" الحارس" على تنفيذ مطالب شباب الثورة المشروعة في إطار الشرعية. وعقب تنحي (مبارك) أصدر الجيش – المجلس الاعلى للقوات المسلحة– بيانا رقم 05 بتاريخ (14 فيفري 2011)،أكد فيه على تعليق العمل بأحكام الدستور و مجلس الشعب و الشورى وتعهد بفترة إنتقالية لمدة (6 أشهر) و إجراء تعديلات دستورية وتشريعية تسبق إجراء إنتخابات نيابية ورئاسية، وهو ما أزال الشكوك حول احتمال سيطرة الجيش على المرحلة الانتقالية.[2] و بتاريخ 28 مارس 2011 أصدر المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة المصرية قانون رقم (12) لعام 2011، الذي يعدل القانون رقم (40) لعام (1977) الذي ينظم تشكيل وعمل الأحزاب السياسية وحمل مشروع القانون الجديد ثلاثة تطورات هامة هي : الإبقاء على الحظر المفروض على الأحزاب الدينية، و تشكيل الأحزاب من خلال (الإخطار المشروع)، وسحب التمويل الحكومي للأحزاب.[3] – الإخطار المشروط عبر تقديم طلبات اعتماد الأحزاب إلى لجنة مكونة من قضاة للنظر في قبولها – وأهم الشروط التي وضعها قانون الأحزاب السياسية الجديد بمصر هي:

1–عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه على أساس اللغة، الدين، العرق،أساس طبقي، طائفي، فئوي، جغرافي.2– عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه و برامجه وسياساته مع المبادئ الأساسية للدستور أو مقتضيات حماية الأمن القومي المصري.

3–عدم إنطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية .

4– علانية مبادئ الحزب وأهدافه وأساليبه و تنظيماته و وسائل ومصادر تمويله .

---

[1] - محمد طلعت داود - "الإخوان": "لم نتوقع سقوط مبارك في 18 يوما ...و قيادي بالجيش طمأننا قبل تنحيه – جريدة المصري اليوم- (2013-02-10)

http://www.almasryalyoum.com/node/1461651

[2] - رمضان قرني محمد– الجيش المصري..وثورة 25 يناير"نموذج للمؤسسة الوطنية" – دورية آفاق إفريقية –الهيئة العامة للإستعلامات المصرية- مصر عدد 34 – (أكتوبر 2011) - ص (09).

[3] - دينا جرجس – المعارضة في مصر منقسمة حول قانون الأحزاب السياسية الجديد- معهد واشنطن .
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypt-opposition-divided-over-new-political-parties-law

5- تقديم إخطار بتأسيس الحزب كتابيا مصحوبا بتوقيع (5آلاف) عضو من أعضائه المؤسسين من 10 محافظات على الأقل إلى لجنة الأحزاب المكونة من: رئيس محكمة النقض- رئيس اللجنة- و عضوية نائبين لرئيس محكمة النقض و رئيسين بمحاكم الاستئناف يختارهم مجلس القضاء الأعلى و نائبين لرئيس مجلس الدولة يختارهما المجلس الخاص .

6-لا يجوز لأي حزب تلقي معونات و تمويل من دول أو أطراف خارجية و لو كانت مصرية .

7- يلتزم الحزب بأن يخطر الجهاز المركزي للمحاسبات بما تلقاه من تبرعات و بالبيانات الخاصة بالمتبرعين في نهاية كل عام .و بهذه الشروط أصبح تأسيس الأحزاب السياسية لا يحمل الكثير من التعقيدات مثلما كان عليه سابقا لذلك وصل عدد الاحزاب الجديدة المعلن عن تأسيسها حوالي (90 حزب)تسعى إلى التسجيل الرسمي و ممارسة النشاط السياسي.[1] و بدورهم تقدم الإخوان المسلمين بطلب تأسيس حزب سياسي،أين تقدم **(محمد سعد توفيق الكتاتني)** في 18 ماي 2011 بالإخطار إلى لجنة الشؤون الحزبية من أجل تأسيس(حزب الحرية والعدالة)بصفته وكيل مؤسسي الحزب، و قد وافقت اللجنة رسميا على تأسيس حزب(الحرية والعدالة) ليتمتع بالشخصية الاعتبارية وحقه في مباشرة نشاطها السياسي اعتبارا من 6 جوان 2011 مع نشر القرار في الجريدة الرسمية خلال 10 أيام كأقصى حد.[2] وقد جاء في نص البيان التأسيسي لحزب الحرية والعدالة أنه :" إنطلاقا من روح ثورة 25 يناير، التي فجرها الشعب المصري العظيم، و حماها جيشه الباسل والتي فتحت آفاق الأمل المشرق للإنتقال إلى رحاب الحرية و الديمقراطية و العدالة وحقوق الإنسان الكاملة فإن الحزب يستلهم منهاجه و برامجه من مطالب الثورة العظيمة ،وأنه سيعمل على إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس قوية سليمة تشمل مؤسسة الرئاسة والحكومة و المجلس النيابي والمجالس المحلية،وإقامة مؤسسات المجتمع المدني :النقابات و الجماعات والجمعيات و الإتحادات و منظمات حقوق الإنسان ليتشكل منها جميعا نسيج واحد، كما أكد على ضرورة أن يضع الشعب لنفسه دستورا يعبر عن هوية الأمة وإرادتها و جاء فيه أيضا :"كما نقرر إيماننا العميق بضرورة النص على أن الإسلام هو دين الدولة و اللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في الدستور و تطبيقها في حياتنا كلها.[3]

---

[1] - يسري عزباوي– مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة - ورقة مشاركة في "مؤتمر تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الإنتقالية" - تنظيم :مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان و مركز فريد للأبحاث بإسبانيا وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية – القاهرة، مصر، (26-27 جويلية 2011) ص (6-7).

[2] - حسين محمود – لجنة شؤون الأحزاب توافق رسميا على حزب الحرية و العدالة - جريدة اليوم السابع المصرية- 06 جوان 2011.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=429163

[3] - محمد سعد الكتاتني (وكيل المؤسسين) –البيان التأسيسي لحزب الحرية و العدالة- (18 ماي 2011) – الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين.

و لتأسيس الحزب إجتمع مجلس الشورى العام لجماعة الإخوان المسلمين يومي 29 و 30 أفريل 2011 و بعد مشاورات تم إختيار الدكتور **(محمد مرسي)** رئيسا للحزب خلال هذه الفترة و **(محمد العريان)** نائبا لرئيس الحزب و **(محمد سعد الكتاتني)** أمينا عاما للحزب، و بعدها بفترة أجريت إنتخابات في المحافظات في مكاتب الشورى وتم إختيار أمين للحزب في كل محافظة ثم أجريت الانتخابات بين مؤسسي الحزب لإختيار المؤتمر العام ثم إختيار الهيئة العليا لحزب الحرية و العدالة ثم المكتب التنفيذي.[1]

- وقد حددت اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة التي اشتملت على 5 أبواب :

الباب الأول :أحكام عامة وفيه 8 مواد تشمل الاسم ومقدمة لتعريف الحزب و الشخصية القانونية للحزب و رسالة وهوية الحزب و مبادئه وأهداف الحزب و برامجه و وسائله.إذ عرف الحزب على انه : حزب الحرية والعدالة هو حزب مدني ذو مرجعية إسلامية وهو حزب لكل المصريين على اختلاف عقائدهم وأجناسهم ومراكزهم الاجتماعية دون تمييز و يمارس نشاطه طبقا للدستور المصري ويعمل على نهضة الأمة وتحقيق آمال و طموحات الشعب المصري و منها أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011.[2]

- أما المادة 6 فحددت مبادئ الحزب الأساسية ومنها :

1-مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

2-الشورى(الديمقراطية) هي الآلية التي تساهم في تحقيق مصالح الوطن.

3-الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم و تقاليد و تماسك.

4-كفالة دور المرأة في التوفيق بين واجباتها نحو الأسرة وعملها في الميادين المختلفة دون الإخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية.[3]

---

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A_%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9

[1] - عبده مصطفى دسوقي- حزب الحرية والعدالة – الموسوعة الرسمية التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين.
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9

[2] - المادة (2) من اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة. ص (1).الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة.
http://hurryh.com/Uploadedimage/files/%D8%B7%C2%A7%D8%B8%E2%80%9E%D8%B8%E2%80%9E%D8%B7%C2%A7%D8%B7%C2%A6%D8%B7%C2%AD%D8%B7%C2%A9%20%D8%B7%C2%A7%D8%B8%E2%80%9E%D8%B7%C2%AF%D8%B7%C2%A7%D8%B7%C2%AE%D8%B8%E2%80%9E%D8%B8%D9%B9%D8%B7%C2%A9.pdf

[3] - المادة(6)من اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة. ص (2-3).

– في حين حددت المادة 7 أهداف الحزب وعددها 17 هدف منها :

1– تحقيق الإصلاح السياسي و إطلاق الحريات العامة وإقرار مبدأ تداول السلطة وفقا للدستور والقانون.

2– تعزيز الأمن القومي ببناء وتطوير القوة الشاملة للدولة في النواحي العسكرية و الأمنية وكذا النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

3– رفع مستوى المعيشة والعمل على القضاء على البطالة و زيادة فرص العمل و ضمان حد أدنى للأجور.

4–الحفاظ على الموارد المائية وتنميتها.

5–استعادة الدور الريادي لمصر في محيطها الاقليمي والعربي والافريقي.[1]

الباب الثاني : عضوية الحزب وفيها (10 مواد) تشمل :

–شروط العضوية – إجراءات التقدم وقبول العضوية –حالات رفض طلب العضوية –مبررات الرفض–إنتقال العضوية –رسوم العضوية والإشتراك السنوي –إنتهاء العضوية – أعداد أعضاء لجنة العضوية وإختصاصاتها.[2]

الباب الثالث : الهيكل الداخلي للحزب والذي يتكون من **10 هيئات** هي :

1–المؤتمر العام للحزب. 02–رئيس الحزب. 3–المكتب التنفيذي للحزب (نواب الرئيس–الأمين العام – أمين التثقيف– أمين العضوية– أمين الصندوق) .4–الهيئة العليا للحزب . 5–الهيئة البرلمانية .6–الأمانة العامة للحزب .7– مجلس الحكماء. 8–الأمانات المركزية(المرأة –الشباب– العمال–المهنيين –الفلاحين) .9– الهيئة الاستشارية المتخصصة للحزب .10–الأمانات الإقليمية.[3]

الباب الرابع :اللائحة المالية وبها 8 مواد حددت: تحديد مالية الحزب–رسوم العضوية والاشتراك السنوي –مهام أمين صندوق الحزب و مساعديه – إيداع أموال الحزب – إبتداء ونهاية السنة المالية للحزب –الهيئات والمجالات التي تشملها ميزانية الحزب.[4]

[1] - المادة(7) من اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة.ص (3-4).
[2] - الباب الثاني:عضوية الحزب-اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة.ص (5-8).
[3] - الباب الثالث:الهيكل الداخلي للحزب-..اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة.- ص (9).
[4] - الباب الرابع:اللائحة المالية للحزب..اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة - ص (28-29).

الباب الخامس : لائحة الانضباط الحزبي وبها 13 مادة حددت بعض النقاط المتمثلة في :المساءلة الحزبية –الشكاوي داخل الحزب– الاجراءات التأديبية ودواعي تطبيقها –التظلمات الخاصة بأعضاء الحزب – إجراءات طرح وسحب الثقة.[1]

– **الأحكام الإنتقالية والختامية** وتشتمل على 9 مواد حددت : أسماء قادة الحزب خلال الدورة الانتخابية الأولى–رئاسة الحزب :إثنين من نائبي رئيس الحزب – أمين عام الحزب–هيئة مؤسسي الحزب –المؤتمر العام –الهيئة العليا المؤقتة للحزب–جواز تعديل اللائحة الداخلية لدى الضرورة بموافقة وإقتراح ثلثي أعضاء المكتب التنفيذي – طريقة تصفية أموال الحزب في حال حل أو دمج الحزب.[2]

هذا وقد حدث تغيير على مستوى رئاسة الحزب فبعد أن نجح رئيس الحزب **(محمد مرسي)** في الوصول للرئاسة المصرية قدم استقالته من حركة الإخوان المسلمين و من رئاسة حزب الحرية والعدالة، وبدوره إستقال **محمد سعد الكتاتني** من منصب أمين عام الحزب ليتولى منصب رئيس مجلس الشعب المصري و بعد قرار حل مجلس الشعب ترشح في انتخابات رئاسة الحزب في منافسة مع **عصام العريان** نائب الرئيس و تم إنتخاب **الكتاتني** كرئيس جديد للحزب عام 2012.

المطلب الثاني : مشاركة الحزب في إنتخابات مجلسي الشعب والشورى المصريين لسنة 2011– 2012:

بعد إعلان الرئيس السابق (حسني مبارك) تنحيه عن الرئاسة المصرية قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار الإعلان الدستوري بتاريخ 13 فيفري 2011 و بناءا على نتائج الاستفتاء على هذا التعديل الدستوري بتاريخ 19 مارس 2011 التي جاءت بنعم،تم الإعلان عن نتيجة الموافقة في 20 مارس 2011 وبناءا علي البيان الصادر من المجلس الاعلى للقوات المسلحة في 23 مارس 2011 تقرر نص الإعلان الدستوري الذي احتوى على(63 مادة).[3]

– وأهم المواد التي تضمنها هذا الإعلان الدستوري هي: المادة 25 إعتبرت أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية و يباشر فور توليه مهام منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة 56 من هذا الإعلان و أشارت المادة (26) انه يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية ان يكون مصريا من أبوين مصريين و ألا يكون قد حمل هو أو أي أحد من والديه جنسية دولة اخرى، و ان لا يقل سنه

[1] - الباب الخامس :لائحة الإنضباط الحزبي..اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة - ص (30-32).

[2] - أحكام إنتقالية و ختامية -..اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة- ص (33-34).

[3] - مقدمة نص الإعلان الدستوري(2011/03/11)- بوابة الحكومة المصرية.
http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/constitution/

عن 40 سنة و حددت المادة 27 طريقة إنتخابه عبر الاقتراع السري العام المباشر، كما يلزم ان يؤيد ترشحه للرئاسة 30 نائبا بمجلس الشعب او الشورى و أن يحصل علي تأييد 30 ألف مواطن عبر 15 محافظة.أما المادة 28 فأشارت الى أن هناك لجنة قضائية عليا تسمى لجنة الانتخابات الرئاسية تتولى الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية ابتداء من الإعلان عن فتح باب الترشح لغاية إعلان النتيجة و تقوم هذه اللجنة بعرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا التي تصدر قرارها في 15 يوم كأقصى حد لإصدار حكمها بصحة او بطلان الانتخابات وينشر الأمر في الجريدة الرسمية خلال 3 أيام من تاريخ صدوره في حين حددت المادة 29 مدة الرئاسة بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.[1]

المادة (32) حددت عدد اعضاء مجلس الشعب ب 350 عضو ينتخبون عبر الانتخاب المباشر السري العام و يجوز لرئيس الجمهورية ان يعين 10 أعضاء كأقصى حد بمجلس الشعب وحددت المادة 34 مدة مجلس الشعب ب 5 سنوات من تاريخ اول اجتماع له.أما المادة 35 فنصت على أن يشكل مجلس الشورى من 132 عضو يمثلون ثلثا أعضائه ينتخبون عبر الاقتراع المباشر السري العام ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي .

المادة 36 حددت مدة عضوية مجلس الشورى6 سنوات، وأشارت المادة 41 إلى أنه تبدأ إجراءات انتخاب مجلس الشعب و الشورى خلال 6 أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان وأشارت المادة (61)إلى أنه يستمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مباشرة الاختصاصات المحددة في هذا الإعلان و ذلك إلى حين تولي كل من مجلس الشعب و الشورى لإختصاصاتهما، وحتى انتخاب رئيس الجمهورية و مباشرته مهام منصبه كل في حينه.[2] – و الملاحظ علي المواد السابقة أنها ركزت انتقال السلطة تدريجيا من المجلس العسكري نحو مجلس الشعب ومجلس الشورى ثم رئيس الجمهورية كما أشارت إلي أسبقية إنتخاب مجلس الشعب ومجلس الشورى. محددة إياها بمدة ستة أشهر مباشرة بعد الإعلان الدستوري وهذا من اجل أن يساند كل مترشح لمنصب رئيس الجمهورية 30 نائبا من مجلس الشعب او مجلس الشورى– و بعد مرور حوالي 6 أشهر علي ثورة 25 يناير 2011 تم تحديد موعد انتخابات مجلس الشعب 2011 بتاريخ 28 نوفمبر 2011 و فتح باب الترشح لمجلسي الشعب والشورى بدءا من 12 أكتوبر 2011 لغاية 18 أكتوبر 2011 .وتم تحديد تاريخ انتخابات مجلس الشورى بعد إعلان نتائج مجلس الشعب وبالضبط في 29 جانفي 2012 .

[1] - المواد (25-26-27-28)من الإعلان الدستوري-بوابة الحكومة الرسمية.
http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/constitution/

[2] - المواد (32-34-35-36-61) –الإعلان الدستوري (2011/03/19)- بوابة الحكومة المصرية.
http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/constitution/

وتم تحديد تاريخ أواخر جانفي 2012 لانعقاد أول جلسة لمجلس الشعب المصري المنتخب في حين حدد 24 مارس 2012 ميعاد أول جلسة لمجلس الشورى المصري.[1]

وجرت إنتخابات مجلس الشعب المصري على ثلاثة مراحل :

-المرحلة 1 :الاثنين 28 نوفمبر 2011 حتى الاثنين 5 ديسمبر 2011.

-المرحلة 2 : الاربعاء 14 ديسمبر 2011 الي الاربعاء 21 ديسمبر 2011 .

-المرحلة 3 : الثلاثاء 03 جانفي 2012 غاية الثلاثاء 10 جانفي 2012 .

-بدورها انتخابات مجلس الشورى جرت على ثلاث مراحل :

-المرحلة 1 : الأحد 29 جانفي 2012 الي الاحد 5 فيفري2012.

-المرحلة 2 : الثلاثاء 14 فيفري 2012 حتى الثلاثاء 21 فيفري 2012.

-المرحلة الثالثة : الأحد 4 مارس 2012 الي الأحد 11 مارس 2012.

- و شملت المرحلة الاولي من كلا الإنتخابين 9 محافظات، أما المرحلة الثانية فشملت 9 محافظات، وبدورها المرحلة الثالثة شملت 9 محافظات، بمجموع 27 محافظة مصرية.[2]

- و قد تقدم حزب الحرية والعدالة بمرشحيه في كافة المحافظات المصرية لإنتخابات مجلس الشعب عام 2011 التي أسفرت نتائجها عن فوز الإسلاميين بما نسبته 70.4 بالمائة من مقاعد مجلس الشعب حيث فاز حزب الحرية والعدالة ب 228 مقعد و فاز حزب النور السلفي ب 123 مقعدا و فاز حزب الحرية ب 218 مقعدا ضمن تحالف حزب الإخوان في حين ذهبت 10 مقاعد المتبقية إلى: 6 مقاعد لحزب الكرامة ومقعدين لحزب الحضارة ومقعد واحد لحزب العمل ومقعد واحد إلى **وحيد عبد المجيد** منسق التحالف. بنسبة إجمالية تصل الي 45.7 % منها109 مقاعد بالنمط الفردي و19 مقعدا بنمط القوائم على النحو التالي :

-المرحلة الاولى : من الانتخاب تقدم الحزب بمرشحي القوائم : 112 مرشح على 112 مقعد نجح منهم 44 مرشح – مرشحو الفردي 51 مرشح على 56 مقعد نجح منهم 31 مرشح .

[1] - سلامة عبد المنعم – موعد إنتخابات مجلس الشعب 2011-
www.masreat.com/2011

[2] - مؤسسة النقيب للتدريب و دعم الديمقراطية- مواعيد الإنتخابات النيابية و توزيع المحافظات على المراحل.
http://www.nctds.org/

–المرحلة الثانية :مرشحو القوائم : 120 مرشح علي 120 مقعد نجح منهم 50 مرشح –مرشحو الفردي :52 علي 60 مقعد نجح منهم 36 مرشح.

–المرحلة الثالثة : مرشحو القوائم 100 مرشح على 100 مقعد نجح منهم 35 مرشح –مرشحو الفردي :37 مرشح علي 50 مقعد نجح منهم 25.[1]

– و قد انخفض عدد مقاعد حزب الحرية والعدالة بعد إجراء حالات الإعادة في العديد من المحافظات المصرية في المراحل الثلاثة للإنتخابات ليصبح 222 مقعد –115 بنظام القوائم و 107بنظام الفردي بنسبة 43.7 من إجمالي 508 مقعد 10 منهم يعينون كما يوضحه الجدول التالي :

الأحزاب	القوائم	الفردي	المعينون	المجموع	%
الحرية والعدالة	115	107	–	222	%43.7
النور	90	22	–	112	%22.04
الوفد	37	2	–	39	%7.67
المصري الديمقراطي الإجتماعي	15	–	1	16	%3.15
المصريين الأحرار	14	1	–	15	%2.95
البناء والتنمية	3	10	–	13	%2.56
الوسط	10	–	–	10	%1.97
الإصلاح والتنمية	8	8	–	9	%1.77
تحالف الثورة مستمرة	7	–	1	8	%1.57
الكرامة	6	–	–	6	%1.18
الحرية	4	1	–	5	%0.98
مصر القومي	4	1	–	5	%0.98
المواطن المصري	3	3	–	4	%0.87
الأصالة	3	–	–	3	%0.59
التجمع	3	–	–	3	%0.59
الإتحاد	2	1	–	3	%0.59

[1] - بلال التليدي– الإسلاميون والربيع العربي: الصعود،التحديات،تدبير الحكم (تونس،مصر،المغرب،اليمن)- مركز نماء للبحوث والدراسات- الرياض -السعودية- ط: 01 -2012 – ص (181-184).

الحضارة	1	1	–	2	%0.39
غد الثورة	2	–	–	2	%0.39
العمل	1	–	–	1	%0.19
الإصلاح	1	–	–	1	%0.19
مصر العربي الإشتراكي	1	–	–	1	%0.19
السلام الديمقرلطي	1	–	–	1	%0.19
العدل	–	1	–	1	%0.19
مصر الحرية	–	1	–	1	%0.19
الإتحاد المصري العربي	1	–	–	1	%0.19
جبهة التحرير القومية	–	–	1	1	%0.19
مستقلون	–	16	7	23	%4.52
الإجمالي	232	166	10	508	%100

جدول 21 نتائج إنتخابات مجلس الشعب المصري لعام 2011-2012.

المصدر: إنتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012 – موقع ويكيبيديا.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A_2011-2012

-و في انتخابات مجلس الشورى المصري التي قرر **المشير حسين طنطاوي**- رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة- بتاريخ 1 جانفي 2012 تعديل جدولها الزمني لتجري علي مرحلتين :

-المرحلة الأولى : شملت 13 محافظة أجريت بها الانتخابات يومي 29 و 30 جانفي 2012 و 14 محافظة أخرى في المرحلة الثانية :أجريت بها الانتخابات يومي 14 و 15 فيفري، وبلغت نسبة التصويت 7.2 بالمئة للفردي و 7.67 بالمئة للقوائم بمجموع 15 بالمئة. وهي نسبة جد ضعيفة و أعلن عن النتائج بتاريخ 25 فيفري 2012 بفوز حزب الحرية و العدالة ب 105 مقاعد ، حزب النور 45، حزب الوفد 14 مقعد، الكتلة المصرية 8مقاعد،حزب الحرية3 مقاعد، حزب

السلام الديمقراطي مقعد واحد، المستقلون4 مقاعد، بمجموع 180 مقعد من أصل 270 مقعد، يعين90المتبقيين منهم رئيس الجمهورية.[1]

– و بتاريخ 20 ديسمبر 2012 عين الرئيس **محمد مرسي** 90 عضوا* جديدا في مجلس الشورى المكون من 270 عضوا، ويقوم بمقتضى هذا الأمر مجلس الشورى بتولي السلطات التشريعية كاملة إلى حين إنتخاب مجلس النواب الجديد. ووفقا للمادة 230 من الدستور الذي اعتمد نهاية عام 2012 سيتم انتخاب مجلس شوري جديد في غضون عام من انتخاب مجلس النواب و ستتكون التركيبة الجديدة لمجلس الشورى من 150 عضو حيث يعين الرئيس 15 منهم.[2] إلا أن المحكمة الدستورية العليا وبجلستها المنعقدة بتاريخ 2012/06/14 برئاسة المستشار فاروق سلطان رئيس المحكمة وعضوية بقية المستشارين قضت بعدم دستورية :

1–المادة 3 من القانون رقم 38 لسنة 1972 في شان مجلس الشعب، المستبدلة بالمرسوم قانون رقم 108 لعام 2011.

2–المادة 6 من قانون 1972 المستبدلة بقانون 108 لعام 2011 التي تمنح الحق للمنتمين للأحزاب السياسية إلى جانب المستقلين غير المنتمين لتلك الأحزاب الترشح لعضوية مجلس الشعب في الدوائر المخصصة للإنتخاب بالنظام الفردي .

3–المادة 38 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 المعدل بالإعلان الدستوري الصادر في 25 /2011/09 التي تنص على أن ينظم القانون حق الترشيح لمجلس الشعب والشورى وفقا لنظام إنتخابي يجمع بين القوائم الحزبية المغلقة والنظام الفردي بنسبة الثلثين للأولى و الثلث الباقي للثاني. وهذه المادة حصرت التقدم للترشيح لعضوية مجلس الشعب فيما يتعلق بنسبة الثلثين في القوائم الحزبية المغلقة في المنتمين للأحزاب السياسية فقط، ويقابله قصر الحق في الترشح للثلث المتبقي علي المستقلين فقط وهو ما يشكل إخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص، و إنتهت في قضائها إلى أن إنتخابات مجلس الشعب قد أجريت بناءا على نصوص ثبت عدم دستوريتها، ومؤدى ذلك ولازمه أن تكوين المجلس بكامله يكون باطلا منذ إنتخابه و ما يترتب عنه الزوال

[1] - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي – دليل الفترة الإنتقالية في مصر: نتائج انتخابات مجلس الشورى.
http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2012/02/29/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89

*المعينون 13 منهم من حزب الحرية و العدالة و 10 من الأحزاب السلفية و 9 من حزب الوسط و6من حزب غد الثورة و 6 من أحزاب سياسية أخرى و10 من الكنائس المسيحية و5من الأزهر و4 فقهاء دستوريين،و23 من الشخصيات العامة.

[2] - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي- دليل الفترة الإنتقالية في مصر : مجلس الشورى الجديد في مصر.
http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2013/01/08/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

إعتبارا من تاريخ القضاء دون اللجوء لإجراء آخر.[1] كما قضت المحكمة الدستورية العليا المصرية بتاريخ 2013/06/01 بعدم دستورية قانوني انتخابات مجلس الشورى والطوارئ وتشكيل الجمعية التأسيسية. وقررت المحكمة إكمال أثر هذا الحكم إعتبارا من الجلسة الأولى لإنعقاد مجلس النواب المقبل التي كان من المفترض إجراءها في الأشهر القادمة من عام 2013 و هو ما يعني حل مجلس الشورى فور انتخاب مجلس النواب المقبل الأمر الذي يعني بقاء مؤقت لمجلس الشورى في موقعه حتى انتخاب مجلس النواب الجديد دون أن يكون لمجلس الشورى سلطة التشريع.[2] إلا أن الرئاسة المصرية أكدت أن مجلس الشورى الذي يتولى حاليا السلطة التشريعية مستمر في ممارسة دوره التشريعي كاملا لحين استكمال مؤسسات الدولة وانتقال سلطة التشريع لمجلس النواب الجديد و جاء بيان الرئاسة عقب حكم المحكمة الدستورية العليا مباشرة بسبب غياب سلطة تشريعية رسمية في هذه الفترة بالبلاد.[3]

من جهته المشير **(طنطاوي حسين)** رئيس المجلس العسكري أعلن السبت (16 جوان 2012) عن حل مجلس الشعب رسميا تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية العليا الذي أكد أن المجلس غير قائم بقوة القانون جراء عدم دستورية القانون الذي انتخب علي أساسه، وتم تطبيق القرار عبر منع النواب من الدخول للمجلس وإغلاق أبوابه. [4] وأصدر محمد مرسي رئيس الجمهورية المصرية قرار بإلغاء حل مجلس الشعب الصادر من المحكمة الدستورية العليا على أن يعود المجلس لممارسة عمله و نص القرار على :

–المادة 1 : سحب القرار رقم 350 لسنة 2012 بإعتبار مجلس الشعب منحلا إعتبارا من يوم الجمعة 15 جوان 2012 .

المادة 2 : عودة مجلس الشعب المنتخب لعقد جلساته وممارسة إختصاصاته المنصوص عليها بالمادة 33 من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 30 مارس 2011 .

–المادة 3 :إجراء انتخابات مبكرة لمجلس الشعب خلال 60 يوما من تاريخ موافقة الشعب على الدستور الجديد و الانتهاء من قانون مجلس النواب الجديد.

[1] - قسم السياسة في يومية الوطن المصرية – حيثيات "الدستورية" في حكم مجلس الشعب -2012/06/14. جريدة الوطن.
/15636www.alwatannews.com/news/details

[2] - محمد الشريف ورضا جمال- المحكمة الدستورية تبطل قانوني مجلس الشورى المصري وتشكيل الجمعية التأسيسية.
http://www.alyaum.com/News/mobile/art/84130.html

[3] - موقع bbc عربي – مصر:الرئاسة تؤكد إستمرار تولي مجلس الشورى سلطة التشريع. 02 جوان 2013.
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130602_egypt_statement_constitutional_rulings.shtml

[4] - قناة فرنسا 24- المشير طنطاوي يعلن رسميا حل مجلس الشعب و يؤكد أنه غير قائم بقوة القانون.16 جوان 2012.
http://www.france24.com/ar/20120616-%D9%85%D8%B5%D8%B1-

-المادة4 : ينشر القرار الجمهوري في الجريدة الرسمية.[1]

وأصدر هذا القانون بتاريخ الأحد 8 جويلية 2012 و هو القرار الجمهوري رقم 11 لسنة 2012.داعيا مجلس الشعب للإنعقاد من جديد بدءا من 15 جويلية 2012 .

وقد جاء مرسوم رئاسي في الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية ، العدد 8 الصادر في 21 فبراير 2013، وهو القانون رقم 02 لعام 2013 المعدل لبعض أحكام القانون رقم 38 لعام 1973 في شأن مجلس الشعب و المعروف بقانون إنتخابات مجلس النواب و تقسيم الدوائر و تضمن 11 مادة رفقة ملحق خاص بأعداد الدوائر الانتخابية و عدد مقاعد مجلس الشعب.[2] و قد رحب رئيس حزب الحرية و العدالة بقرار الرئيس محمد مرسي بعودة مجلس الشعب إذ قال **محمد سعد الكتاتني** في تصريح صحفي مساء إصدار القرار الجمهوري رقم 11 لعام 2012 أن هذا القرار يؤكد احترام سيادة القانون و دولة المؤسسات مشيرا إلى أن المجلس سوف يمارس اختصاصاته التشريعية و الرقابية فور إنعقاده خلال الساعات القادمة احتراما للشرعية والدستور والقانون.[3]

و بعد إصدار قانون مجلس النواب بتاريخ 21 فيفري 2013 الذي يقضي القرار الجمهوري 11 لعام 2012 في مادته الرابعة على أن يتم إجراء انتخابات مجلس النواب الجديد بعده في حدود 60 يوما،وبعدما حدد الرئيس المصري تاريخ إجراء إنتخاب مجلس النواب وفق القرار الجمهوري رقم 148 لعام 2013 و الذي إحتوى علي 3 مواد حددت **المادة الاولي** منه مراحل إجراء إنتخابات مجلس النواب على النحو التالي :

-المرحلة الاولي : في محافظات: القاهرة -البحيرة-المنيا-بورسعيد- شمال سيناء -تجري الانتخابات يومي 22 و 23 افريل 2013 و في حالات الإعادة تجري يومي 29 و 30 افريل 2013 .

-المرحلة الثانية : في محافظات: الجيزة- الإسكندرية-سوهاج -بني سويف -اسوان -السويس - البحر الأحمر-الوادي الجديد- يومي 11-12 ماي 2013 وفي حالات الإعادة 19-20 ماي 2013 .

[1] - خالد عمر عبد الحليم – مرسي يصدر قرارا جمهوريا بعودة مجلس الشعب لممارسة أعماله (نص القرار)- جريدة المصري اليوم- (08جويلية2012).
http://www.almasryalyoum.com/node/972661

[2] - القرار الجمهوري رقم "134" الخاص بموعد إنطلاقالإنتخابات البرلمانية المصرية الجديدة – 21 فيفري 2013-
http://www.israj.net/arabic/index.php/2011-05-14-07-04-08/2011-05-14-07-04-34/2011-05-14-23-12-38/6757-27-4-27-6-2013

[3] - سامي مجدي- الكتاتني: قرار عودة مجلس الشعب يؤكد إحترام سيادة القانون
http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2012/july/8/5171517.aspx

–المرحلة الثالثة : في محافظات: الدقهلية –القليوبية–المنوفية–قنا–دمياط–الاقصر–مطروح–جنوب سيناء يومي 28–29 ماي 2013 حالات الإعادة 5–6 جوان 2013.

المرحلة الرابعة : في محافظات: الشرقية –الغربية– أسيوط –كفر الشيخ–الفيوم–الإسماعيلية يومي 15–16 جوان 2013 و حالات الإعادة يومي 23 –24 جوان 2013. و دعت المادة 3 مجلس النواب الجديد للانعقاد في الساعة 11 من صباح يوم الثلاثاء 2 جويلية 2013.[1] إلا أنه وبتاريخ 6 مارس 2013 جاء قرار القضاء الإداري المصري بوقف تنفيذ قرار الرئيس محمد مرسي بالدعوة إلى إنتخابات وإحالة قانون الإنتخابات مرة أخرى للمحكمة الدستورية حتي ثبت في التعديلات التي إتخذها مجلس الشورى و مدى إتساقها مع الدستور. وقد رحبت الرئاسة المصرية في بيان أصدره مكتب الرئيس محمد مرسي بهذا القرار و جاء فيه :تؤكد رئاسة الجمهورية احترامها الكامل لحكم محكمة القضاء الإداري الذي صدر بوقف الانتخابات البرلمانية و إحالة قانون الإنتخابات إلى المحكمة الدستورية العليا إعلاء لقيمة دولة القانون و الدستور وتحقيقا لمبدأ الفصل بين السلطات.[2] وبناءا على ذلك صدر قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم 20 لسنة 2013 بشأن وقف تنفيذ قرارها رقم 15 لسنة 2013 بالجدول الزمني لإنتخابات مجلس النواب لعام 2013 وهذا بناءا علي حكم محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة الصادر بجلسة 2013/3/6 في الدعوى رقم28560 والذي قضي بقبول الدعوى شكلا وبوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم 148 لسنة 2013.[3]

و بدورها قررت هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا يوم الاحد 9 جوان 2013 حجز قضية بطلان دعوة الناخبين للإقتراع في إنتخابات مجلس النواب التي ألغيت و المحالة إليها من محكمة القضاء الاداري للبدء في إعداد تقرير بالرأي القانوني فيها تمهيدا لإيداعه لدي هيئة المحكمة و بدء نظر القضية موضوعيا.[4] مقابل هذا أبدى حزب الحرية والعدالة رفضه لإلغاء و حل مجلس الشعب و كذا قرار إسقاط الصفة التشريعية عن مجلس الشورى وتأجيل النظر في انتخابات مجلس النواب المقررة في عام 2013 إذ قال **حسين ابراهيم** أن يوم 14 جوان يمثل الذكري السنوية الأولى لإغتيال الإرادة الشعبية بحل مجلس الشعب المنتخب في أول انتخابات حرة و نزيهة شهد لها العالم

[1] - قرار رئيس جمهورية مصر العربية – رقم 148 لسنة2012 .ص (1-2).
http://www.masrlaw.info/2013/02/blog-post_5516.html

[2] - حسن أبو طالب –الإنتخابات البرلمانية المصرية بين التعجيل والتأجيل والمقاطعة.
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=35164718

[3] - اللجنة العليا للإنتخابات المصرية –قرار رقم (20 لعام2013)- إنتخابات مجلس النواب 2013- ص 1-2- الموقع الرسمي للجنة العليا للإنتخابات المصرية
https://www.elections.eg

[4] - محمد بصل –"مفوضي الدستورية" تبدأ إعداد تقريرها حول قرار بطلان إنتخابات النواب الملغاة- جريدة الشروق المصرية- (9جوان 2013)
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=1b4f90b2-47ad-447f-b2b1-fe7f14379a5d

مؤكدا أن المؤسسات المنتخبة المتمثلة حاليا في الرئيس و مجلس الشورى يعبران عن إرادة الشعب و الشعب قادر على حماية إرادته.[1]

– كما إنطلق حزب الحرية والعدالة منذ الإعلان الدستوري ل 25 /12 /2012.وبعد موافقة 67 بالمائة من المستفتين عليه، بالإعداد لتقديم مرشحيه لإنتخابات مجلس النواب التي يعتزم إجراءها عام 2013 مؤكدا على أن قاعدته الشعبية التي اكتسبها خلال انتخابات مجلس الشعب عام 2011 ومكنته من الحصول على 40 بالمائة من مقاعد مجلس الشعب لن تتأثر بسبب النشاط السياسي و الاجتماعي الذي يقوم به مختلف الناشطين في حزب الحرية و العدالة، لكن رغم هذا وجراء الأوضاع الغير مستقرة بمصر قد تتراجع شعبية الحزب في انتخابات مجلس النواب لعام 2013 و التي تم تأجيلها الأمر الذي سينعكس على دور حزب الحرية والعدالة في إدارة المرحلة الانتقالية في مصر–.

المطلب الثالث: مشاركة حزب الحرية والعدالة في الانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2012 .

بناءا على الإعلان الدستوري الصادر في 13 فيفري 2011 وعلى نتائج الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية الذي جرى في 19 مارس2011 ،وأعلنت نتيجة الموافقة عليه بتاريخ 20 مارس 2011 وعلى البيان الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 23 مارس 2011 تقرر في المواد 25–26–27–28–29 من هذا الإعلان الدستوري كل الأحكام المتعلقة بمنصب رئيس الجمهورية و تقرر إجراء انتخابات رئاسية تتولى تنظيمها لجنة الانتخابات الرئاسية بدءا من الإعلان عن فتح باب الترشح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب.[2]

و بناءا علي ذلك وبتاريخ 2012/02/19 أعلنت اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة جدول الانتخابات الرئاسية كالتالي (برئاسة رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية **فاروق سلطان** في مؤتمر صحفي عالمي):

–2012/03/8حتى 2012/04/8 تقديم طلبات الترشح .

–2012/04/09 إعلان قائمة مقدمي طلبات الترشيح و المؤيدين من أعضاء المجالس المنتخبة .

–2012/04/10 و 2012 /04/11 تلقي الاعتراضات والطعون .

[1] - جبر المصري- "حسن إبراهيم": المؤسسات المنتخبة إرادة شعب .....ولا يجوز إغتيالها- الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة. http://www.hurryh.com

[2] - أحمد عبد الخالق – المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر الإعلان الدستوري – جريدة الأهرام اليومية المصرية –31 مارس 2011.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=460145&eid=1342

- خلال يومي 2012/04/12 و 2012/04/14 الفصل في الاعتراضات و الطعون و إخطار من لا تتوفر فيهم الشروط .

- 2012/04/16 البث في التظلم الثاني من الراغبين في الترشح ولا تتوفر فيهم الشروط .

-2012/04/26 إعلان القائمة النهائية للمترشحين .

- من 2012/04/30 إلى 2012/05/20 مدة 21 يوم للحملة الانتخابية .

- 2012/05/21 نهاية الحملة الانتخابية .

-2012/05/11 إلى 2012/05/17 الإنتخاب الأول للمصريين بالخارج.

- يومي 2012/05/23 و2012/05/24 الإنتخاب الأول داخل البلاد .

-2012/05/26 إنتهاء الفرز و إرسال المحاضر إلى لجنة الانتخابات الرئاسية .

- 2012/05/27 تقديم الطعون في قرار اللجان العامة من طرف المرشحين .

- 2012/05/29 إعلان النتيجة النهائية للإنتخاب الأول و الفائز برئاسة الجمهورية خلال ثلاثة أيام من التاريخ السابق.

- 2012/05/30 إلى 2012/06/15 إجراء جولة الإعادة داخل مصر إن وجدت على نحو ما يلي :

-من 2012/06/03 إلى 2012/06/09إنتخابات الإعادة للمصريين بالخارج .

-يومي 2012/06/16 و 2012/06/17 الانتخاب الثاني بالداخل.

-2012/06/18 الإنتهاء من الفرز .

-2012/06/19 تلقي الطعون.

-2012/06/21 إعلان الفائز بالرئاسة المصرية.[1]

و بذلك بدأ الإخوان المسلمين عبر حزبهم **حزب الحرية والعدالة** بالتفكير في مرشحهم المحتمل للإنتخابات الرئاسية، ووقع الإختيار على نائب رئيس حزب الحرية والعدالة **خيرت الشاطر** حيث

[1] - جدول الإنتخابات الرئاسية- اللجنة العليا للإنتخابات الرئاسية المصرية.
https://www.elections.eg

أبدى قياديون في جماعة الإخوان المسلمين تفاؤلهم بقرار ترشيح النائب السابق لمرشدها العام **خيرت الشاطر** لرئاسة البلاد معتبرين إياه مفيدا للمشروع الإسلامي، حيث قال عضو مجلس شورى الجماعة و الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة **محمد جمال حشمت:** "أنه يستبشر خيرا بقرار ترشيح **خيرت الشاطر** الذي أقره مجلس الشورى بعد ثلاثة أسابيع متعبة قضاها أعضاء المجلس في بحث مرشح الحزب للرئاسة معتبرا أن الفارق بين مؤيدي ومعارضي ترشح خيرت الشاطر كان جد ضئيل.[1] – و بهذا القرار تكون جماعة الإخوان المسلمين قد أخلفت وعدها بعدم الترشح للإنتخابات الرئاسية مثلما صرحت بذلك في العديد من المرات التي أعقبت فوزها بأغلبية مقاعد مجلس الشعب 2011 –.

إذ قامت الحركة عبر مجلس الشورى بفصل القيادي السابق بجماعة الإخوان المسلمين **عبد المنعم ابو الفتوح** بعد أن قدم أوراق ترشحه للجنة الانتخابات وإصراره على خوض المنافسة مخالفا بذلك قرار مجلس شورى الجماعة. وهو الأمر الذي شكل مفاجأة لقطاع واسع من الإخوان عند تقديم **خيرت الشاطر** كمرشح للرئاسة عن حزب الحرية والعدالة.[2] – حيث أعلن المستشار (حاتم بجاتو)أمين عام لجنة الانتخابات الرئاسية بتاريخ 2012/04/05 أن المهندس **محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر** قد أصبح المرشح الثاني عشر الذي يتقدم بأوراقه بصفة رسمية عقب حصوله علي تأييد 279 من أعضاء مجلسي الشعب والشورى– .

إلا أنه بتاريخ 2012/04/14 أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بمصر عبر رئيسها المستشار **فاروق سلطان** عن استبعادها ل 10 مرشحين للرئاسيات المصرية 2012. ومن بينهم **خيرت الشاطر*** مرشح حزب الحرية و العدالة، مكلفة أمين عام اللجنة بإخطار من تم إستبعادهم ليتسنى لمن يرغب منهم في التظلم إلى اللجنة في المواعيد المقررة قانونا.[3] و مع دفع حزب الحرية والعدالة بالاتفاق مع جماعة الاخوان المسلمون بخيرت الشاطر مرشحا لإنتخابات الرئاسة المصرية 2012 قرر الحزب في **07 افريل 2012** الدفع **بمحمد مرسي** مرشحا إحتياطيا لخيرت الشاطر كإجراء إحترازي خوفا من إحتمال وجود معوقات قانونية تمنع ترشح خيرت الشاطر، وهذا لإدراك

[1] - عبد الرحمان سعد– تفاؤل إخواني بترشيح الشاطر لرئاسة مصر.الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/news/pages/a7631da0-d210-4156-9f4c-8b176db4820e

[2] - مركز الجزيرة للدراسات – تقدير موقف الرئاسيات المصرية: أربعة في معركة فاصلة –(22أفريل2012)-الدوحة – قطر- ص (1).
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/04/201242292719283897.htm

* وسبب رفض ترشح (خيرت الشاطر)هو أن اللجنة تبينت أن صدور العفو من المجلس العسكري عن عقوباته التكميلية المتمثلة في حرمانه من مباشرة حقوقه السياسية ،لا يكفي لممارسة حق الترشح و الإنتخاب بموجب قانون العقوبات كما تأكدت من عدم صدور حكم برد إعتباره من القضاء العسكري في القضية المعروفة (بمليشيات الأزهر).

[3] - ماجد عبد القادر- لجنة الرئاسة تستبعد 10 مرشحين ...بينهم سليمان و الشاطر و أبو اسماعيل مرتضى و نور.
http://gate.ahram.org.eg/News/196535.aspx

حزب الحرية والعدالة مسبقا أنه سوف يتم رفض ترشح خيرت الشاطر لذلك جاء في بيان لحزب الحرية والعدالة بتاريخ 8 افريل 2012 ما نصه: " ولأننا نحرص على نجاح الثورة وتحقيق كل أهدافها بالتعاون مع كل أبناء الشعب المصري فإننا نؤكد ضرورة عدم السماح لأية إعاقات قد يفتعلها البعض، ولذلك قررنا جماعة و حزبا ترشيح الأستاذ الدكتور **محمد مرسي** رئيس حزب الحرية والعدالة مرشحا إحتياطيا للرئاسة كإجراء إحترازي لازم لضمان إستمرار مسيرة التحول الديمقراطي المنشود لهذا الوطن.[1]

و بعد الإعلان الرسمي عن استبعاد **خيرت الشاطر** المرشح الاول من حزب الحرية و العدالة و جماعة الإخوان المسلمين لخوض الانتخابات الرئاسية،أعلن الحزب والجماعة في بيان مشترك لهما أنهم تفاجئوا بقرار اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية برفض الطعن الذي تقدم به خيرت الشاطر وأضاف البيان أنه إدراكا من جماعة الإخوان المسلمين و حزب الحرية و العدالة بخطورة المرحلة وأهميتها فإن الجماعة و الحزب يعلنان أنهما ماضيان في المنافسة على منصب رئاسة الجمهورية من خلال مرشحهما الدكتور **محمد مرسي** بنفس المنهج و البرنامج.[2]

– و بهذا الأمر أصبح محمد مرسي هو المرشح الرسمي لحزب الحرية والعدالة للإنتخابات الرئاسية المصرية 2012 ضمن 12 مرشح آخر ليبلغ بذلك عدد مرشحي الرئاسة المصرية 13 مرشحا رسميا،أجازتهم اللجنة العليا للانتخابات المصرية بتاريخ 2012/04/26 . وبعد إعلانه رسميا المرشح الأول لحزب الحرية والعدالة للرئاسيات قام **محمد مرسي** بالتعهد على إستقالته رسميا من جماعة الإخوان المسلمين لكونه عضو مجلس الشورى بالجماعة و بالاستقالة أيضا من رئاسة حزب الحرية والعدالة في حال إنتخابه رئيسا لجمهورية مصر العربية.

وإنطلق **محمد مرسي** في حملته الإنتخابية مختارا رمز الميزان كرمز لحملته الانتخابية و قدم برنامجه الرئاسي تحت اسم(مشروع النهضة)،وهو البرنامج الذي جاء في 81 صفحة و تضمن عدة محتويات هامة مثل البرنامج السياسي و نظام الحكم –العدالة الاجتماعية– التمكين المجتمعي – التنمية البشرية الشاملة – التعليم والبحث العلمي –الإسكان –منظومة الرعاية الصحية –الرؤية الاقتصادية –دور القطاع الخاص–مشروع الريادة المحلية –المشروعات القومية – آليات تمويل

[1] - بيان من حزب الحرية والعدالة - الموقع الرسمي لحزب الحرية و العدالة .
http://www.hurryh.com/Search_Details.aspx?News_ID=11325

[2] - هاني الوزيري و غادة محمد الشريف - الإخوان : سننافس ب (مرسي)على الرئاسة ...و إستبعاد (الشاطر) أصابنا بالدهشة – جريدة المصري اليوم - (2012/04/17).
http://www.almasryalyoum.com/node/778851

التنمية القطاعية والجغرافية –منظومة الامن والأمان – الريادة الخارجية–العلاقة المصرية بدوائر الانتماء المتعددة –العلاقات المصرية مع أمريكا وأوربا وآسيا و باقي دول العالم.[1]

حيث أكد مشروع النهضة لمحمد مرسي في إطار حديثه عن المرجعية الإسلامية للدولة أن تأسيس الدولة لتكون وطنية دستورية، فهي ليست دولة عسكرية أو دولة بوليسية تهيمن عليها أجهزة الأمن، كما أنها ليست دولة ثيوقراطية تحكمها طبقة رجال الدين فضلا عن أن تحكم بإسم الحق الإلهي وإنما الحكام مواطنون منتخبون وفق الإرادة الشعبية والأمة هي مصدر السلطات وأساس تولي الوظائف المختلفة فيها الكفاءة والخبرة و الأمانة والأمة كما هي صاحبة الحق في إختيار حكامها و نوابها فهي أيضا صاحبة الحق في مساءلتهم وعزلهم وهذا إقتداء بفعل الصحابة و الخلفاء الراشدين إذ قالوا :أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم.[2]

– و في هذا إقرار من الحزب أنه لا يتطلع أبدا لإقامة دولة دينية حتى يزيل التخوفات التي أبدتها قوى داخلية كالأقباط و الليبراليون وقوى خارجية كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من إحتمال قيام دولة إسلامية مصرية .–

وبتاريخ 2012/06/24* أعلنت اللجنة العليا للإنتخابات الرئاسية المصرية عن النتائج الرسمية و النهائية والتي أسفرت عن فوز **رئيس حزب الحرية والعدالة** و مرشح الحزب في الانتخابات برئاسة جمهورية مصر العربية لمدة أربع سنوات بعد آدائه لليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا. تبدأ بتاريخ 2012/06/30 و تنتهي بتاريخ 2016/06/30، وقد كانت نتائج الجولة الأولى و جولة الإعادة الثانية علي النحو التالي كما توضحه الجداول التالية.

إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابيّة	50.996.746
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوّتوا	23.672.236
نسبة الحضور	%46.42
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	23.265.516
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	406.720

[1] - للمزيد حول برنامج "محمد مرسي" – أنظر البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي.
http://issuu.com/nahda.eg/docs/president.programme

[2] - البرنامج الرئاسي – محمد مرسي- 2012 –البرنامج السياسي و نظام الحكم "المرجعية الإسلامية"- ص (8).

*تأخر اعلان النتيجة النهائية للرئاسيات المصرية الذي كان مقررا في 2012/06/21 الي تاريخ 2012/06/24 كان بسبب كثر ة الطعون التي تلقتها اللجنة العليا للانتخابات .

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
محمد محمد مرسي العياط	5.764.952	%24.77
أحمد محمد شفيق زكي	5.505.327	%23.66
حمدين صباحي	4.820.273	%20.72
عبد المنعم أبو الفتوح	4.065.239	%17.47
عمرو موسى	2.588.850	%11.13
باقي المرشحين	520.875	%2.25

جدول 22 النتيجة الرسمية للجولة الأولى من إنتخابات الرئاسة المصرية 2012.

إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية	50.958.794
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوّتوا	26.420.763
نسبة الحضور	%51.85
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	25.577.511
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	843.252

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
أحمد محمد شفيق زكي	12.347.380	%48.27
محمد محمد مرسي عيسى	13.230.131	%51.73

جدول 23 النتيجة الرسمية للجولة الثانية من إنتخابات الرئاسة المصرية 2012.

المصدر: وحدة تحليل السياسات – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – الدوحة، قطر – 2012.

http://www.dohainstitute.org/home/Search?queryString=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%202012&start=0&hitsPerPage=10&queryLang=en

و قد تقدم محمد **مرسي** بعد إعلانه رسميا رئيسا لمصر بإستقالته من رئاسة حزب الحرية والعدالة حيث وافق المؤتمر العام لحزب الحرية والعدالة الذي يظم 1082 عضو يمثلون 10 بالمائة من عدد الأعضاء المؤسسين في كل محافظة، وبتاريخ 2012/10/19 على قبول هذه الاستقالة رسميا بعد أن تقدم بها الرئيس **محمد مرسي** مبدئيا بعد إعلانه رئيسا جديدا لمصر.[1]

ومع تقديم إستقالته من حزب الحرية و العدالة إعتبر البعض أن ذلك بمثابة فك إرتباط بين الطرفين،إلا ان البرنامج الانتخابي الذي خاض به **محمد مرسي** حملته الانتخابية والذي تم صياغته في إطار حزب الحرية والعدالة والذي تبني نفس أهداف الحزب ومبادئه ووسائله وأولوياته – يؤكد على أن العلاقة بين الرئيس محمد مرسي و حزب الحرية والعدالة مستمرة و متواصلة. وقد جاء قرار الرئيس **محمد مرسي** بإبطال قرار حل مجلس الشعب المصري ذو الأغلبية الإخوانية (43)%لغاية وضع دستور جديد بالبلاد ينظم انتخابات مجلس النواب الجديد و كذلك إبطاله لقرار المحكمة الدستورية العليا مؤخرا بإسقاط الصفة التشريعية عن مجلس الشورى المصري الذي يسيطر حزب الحرية والعدالة على 105 من مقاعده بفوزه في الانتخابات بالإضافة الي 10 أعضاء من حزب الحرية والعدالة عينهم الرئيس **محمد مرسي**. لكن هذه الأمور جعلت حزب الحرية و العدالة والرئيس محمد مرسي أمام عدة تحديات خاصة علي المستوى الداخلي أمام المؤسسة العسكرية و المعارضة المصرية وهو ما سنتطرق له في المبحث الثالث من هذا الفصل .–

[1] - القسم السياسي بجريدة الأهرام المصرية - الحرية و العدالة يوافق على إستقالة مرسي من منصب رئاسة الحزب - جريدة الأهرام المصرية (العدد:45973) (19 أكتوبر 2012).
http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News/177902.aspx

المبحث الثالث: تحديات ومستقبل حزب الحرية و العدالة.

المطلب الأول: التحديات الداخلية التي تواجه حزب الحرية والعدالة.

1-تحدي المؤسسة العسكرية المصرية:

مثل الجيش المصري حجر الزاوية في إنطلاق عملية التحول الديمقراطي بعد إستقالة الرئيس المصري السابق حسني مبارك خاصة وأنه ظل على حياد ولم يتدخل مع أي طرف ضد أي طرف آخر فهو لم يقف مع السلطة الحاكمة في مواجهة المظاهرات الشعبية التي أطرتها المعارضة، وقد إعتبر البعض حياده هذا دعما للشعب المصري ما إضطر الرئيس السابق حسني مبارك إلى التنحي عن السلطة، ليقوم الجيش المصري بعدها مباشرة بتسيير المرحلة الإنتقالية بمصر أين شهدت هذه المرحلة إنتخابات مجلسي الشعب والشورى المصريين والتي عرفت فوز حزب الحرية والعدالة بأغلبية مقاعدهما، وكذا الإنتخابات الرئاسية المصرية التي فاز بها مرشح حزب الحرية والعدالة **محمد مرسي**، كما عرفت المرحلة صدور دستور جديد للبلاد عرض على الإستفتاء ووافق عليه المصريون . وقد إتضح من الوهلة الأولى أن المؤسسة العسكرية المصرية لعبت دورا بارزا في دعم عملية التحول الديمقراطي وعدم تدخلها في شؤون السلطة المدنية التي سيطر عليها ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث حزب سياسي إسلامي. إلا أن المؤسسة العسكرية في جوهرها لم تكن على وفاق سياسي مع السلطة السياسية الإسلامية الحاكمة وكانت ترى أنها تهدد الأمن القومي المصري، لذلك إستغل المجلس الأعلى للقوات المسلحة المظاهرات الشعبية التي دعت إليها المعارضة المصرية بتاريخ 30 جوان 2013 لسحب الثقة من الرئيس محمد مرسي ليصدر بيان عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تلاه قائده **عبد الفتاح السيسي** بتاريخ **01 جويلية 2013** ونصت بعض نقاطه على مايلي:

لقد رأى الجميع حركة الشعب المصري وسمعوا صوته بأقصى درجات الاحترام والاهتمام. ومن المحتم أن يتلقى الشعب ردا على حركته وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدرا من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن.

إن القوات المسلحة المصرية كطرف رئيسي في معادلة المستقبل، وانطلاقا من مسؤوليتها الوطنية والتاريخية في حماية أمن وسلامة هذا الوطن، تؤكد على الآتي:

إن القوات المسلحة لن تكون طرفا في دائرة السياسة أو الحكم ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسوم لها في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب.

إن الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها البلاد، وهو يلقي علينا بمسؤوليات كل حسب موقعه للتعامل بما يليق من أجل درء هذه المخاطر.

خارطة مستقبل

إن ضياع مزيد من الوقت لن يحقق إلا مزيدا من الانقسام والتصارع الذى حذرنا ولا زلنا نحذر منه.

إن القوات المسلحة تعيد وتكرر الدعوة لتلبية مطالب الشعب وتمهل الجميع 48 ساعة كفرصة أخيرة لتحمل أعباء الظرف التاريخي الذي يمر به الوطن الذي لن يتسامح أو يغفر لأي قوى تقصر في تحمل مسؤولياتها.

وتهيب القوات المسلحة بالجميع بأنه إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة فسوف يكون لزاما عليها استنادا لمسؤوليتها الوطنية والتاريخية واحتراما لمطالب شعب مصر العظيم أن تعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها وبمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب الذي كان ولا يزال مفجرا لثورته المجيدة، ودون إقصاء أو استبعاد لأحد.[1]

ومع إنتهاء مهلة 48 ساعة التي منحها الجيش المصري للرئيس محمد مرسي للتنحي عن السلطة، أعلن قائد الجيش المصري **عبد الفتاح السيسي** عن تنحية الرئيس محمد مرسي ووضعه تحت الإقامة الجبرية وتعطيل العمل بالدستور القائم مكلفا رئيس المحكمة الدستورية **عدلي منصور** برئاسة البلاد مؤقتا، ومعلنا خارطة طريق عبر تشكيل حكومة جديدة ووضع دستور جديد للبلاد لإجراء إنتخابات رئاسية مبكرة بمصر.[2]

وقد نصت خارطة الطريق التي وضعها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ 2013/07/03 على مايلي:

1- تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت

2- يؤدى رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.

[1] - نص بيان القوات المسلحة المصرية 2013/07/01- الجزيرة.نت.
http://www.aljazeera.net/news/pages/b35a40bf-2ee0-451f-8931-2be665560a1c

[2] -Patrick kingsley and Martin chulov – Mohamed Morsi ousted in Egypt's second revolution in two years – the guardian- Thursday 4 July 2013.
http://www.theguardian.com/world/2013/jul/03/mohamed-morsi-egypt-second-revolution

3- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد.

4- لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.

5- تشكيل حكومة كفاءات وطنية تتمتع بجميع الصلاحيات.

6- تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتاً.

7- مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء فى إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.

8- وضع ميثاق شرف إعلامي.

9-اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب فى مؤسسات الدولة ليكون شريكاً في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.

10- تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.[1]

مقابل هذا الأمر إنتهج الجيش المصري سياسة قمعية إزاء الرافضين للإنقلاب العسكري والداعمين لشرعية الرئيس محمد مرسي عبر المواجهة المباشرة والقتل والإعتقالات وفض الإعتصامات بالقوة المسلحة في مواجهة التحالف الوطني لدعم الشرعية الذي يضم جماعة الإخوان المسلمين إلى جانب أحزاب سياسية وجمعيات مدنية وشخصيات عامة وتنظيمات طلابية. وهو أمر سيجعل لا محالة مستقبل عملية التحول الديمقراطي في مصر رهينة الفشل، خاصة وأن المؤسسة العسكرية في مصر قامت بإنقلاب عسكري أسقطت به أول سلطة سياسية مدنية منتخبة ديمقراطيا كأول خطوة من خطوات التحول الديمقراطي، ليعيد الأمور بذلك إلى نقطة الصفر الأمر الذي سيرهن إحتمالات نجاح عملية التحول الديمقراطي بمصر عبر الرفض المطلق للمؤسسة العسكرية المصرية لوصول حزب سياسي إسلامي للسلطة بحجة أن هذا الأمر يهدد الأمن القومي المصري وهي حجة طالما إستخدمتها الأنظمة السياسية العربية الغير ديمقراطية.

2- تحدي المعارضة المصرية:

[1] - بنود خارطة الطريق المصرية 2013/07/03. صحيفة الوسط البحرينية – العدد: 3953- 04 جويلية 2013.
http://www.alwasatnews.com/3953/news/read/790033/1.html

رغم الإيجابيات التي طبعت سقوط نظام (حسني مبارك) في مصر بتاريخ (11 فيفري 2011) إلا أن هناك إخفاقات كثيرة أعقبت ذلك مثل إستطالة أمد المرحلة الإنتقالية و عدم وجود ثقة شعبية في المجلس العسكري الذي تولى إدارة شؤون البلاد بعد إزاحة مبارك ،إلى جانب إصرار السلطة العسكرية الحاكمة على إجراء الإنتخابات البرلمانية(بما في ذلك انتخاب مجلس شورى لا قيمة له) والإنتخابات الرئاسية قبل وضع دستور جديد للبلاد ،وكذا العجز عن تطهير أجهزة الدولة من أعوان النظام السابق و بخاصة في أجهزة الأمن و الإعلام و القضاء، و غياب المحاكمات السياسية و الجنائية لرؤوس الفساد في النظام السابق،ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية التي كانت متأزمة أصلا في عهد مبارك.[1]

ومع نجاح حزب الحرية و العدالة في كل من إنتخابات مجلس الشعب و الرئاسية وجد الحزب نفسه أمام تحدي كبير و هو حتمية حل هذه المشاكل التي أفرزتها المرحلة الإنتقالية للتحول الديمقراطي في مصر. وقد رأى التيار الإسلامي في مصر – حزب الحرية و العدالة عن (الإخوان المسلمين) و حزب النور السلفي– أن هناك ضرورة لصياغة دستور لمرحلة ما بعد الثورة، وهذا الدستور سيصاغ وفق أمرين:

الأول: طبيعة الدستور الذي سوف تعمل القوى الإسلامية على إنتاجه ، وطبيعة ما تتبناه هذه القوى من تشريعات – خاصة في مجال الحريات الشخصية – و من سياسات في المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية .

الثاني: مواقف القوى المدنية – أي الأقلية الليبرالية و اليسارية – في البرلمان ، و قدرتها على التصدي للإتجاهات المحافظة للقوى الإسلامية[2]. – فأحد أولى التحديات التي تواجه الحزب على المستوى الداخلي هي القوى الليبرالية و القومية و العلمانية التي ترفض رفضا شبه مطلق إتباع خيارات إسلامية قد تحد من مسألة الحريات الشخصية و المدنية فالإخوان المسلمون يقولون بـ (مدنية الدولة) لكنهم سرعان ما يربطونها بـ :(المدنية ذات المرجعية الإسلامية) وفي هذا الشأن يتحدث برنامج (حزب الحرية و العدالة) في بعض المواضع عن (مرجعية الشريعة) و في مواضع أخرى عن "مبادىء الشريعة "، و ما يسترعي الإنتباه فيه هو أن هذا البرنامج يسعى لفرض مرجعية الشريعة بجعل المحكمة الدستورية العليا رقيبا على التزام التشريعات بهذه المرجعية.[3] وقد تكرس هذا التحدي أكثر فأكثر بعد فوز الرئيس (محمد مرسي) الرئيس السابق لحزب الحرية و العدالة بالإنتخابات الرئاسية ،ما دفع بالتيار العلماني القومي لتأسيس **جبهة الإنقاذ الوطني** بقيادة " محمد

[1] - إبراهيم العيسوي – مصر و ثورتها : الحصيلة و الآفاق – مركز الجزيرة للدراسات – الدوحة ، قطر -2012 ص (2).
[2] - نفس المرجع السابق – ص (4).
[3] - نفس المرجع السابق – ص(6).

البرادعي " و"حمدين صباحي" و " عمرو موسى" و قد كانت النكسة الأولى للتيار الليبرالي عقب تأييد أغلب المصريين – الممثلين بكلا الحزبين الإسلاميين : حزب الحرية و العدالة و حزب النور – للإستفتاء الذي أجري بتاريخ (19 مارس 2011) بنسبة 77 % لصالح التعديلات التي أدخلها المجلس العسكري – التعديل الدستوري– في حين صوت الليبراليون بأقل من (23 %)ضد التعديل ، و كانت النكسة الثانية للتيارات العلمانية الليبرالية في الإنتخابات التشريعية عندما اكتسح الإسلاميون (70 %) من مقاعد البرلمان بغرفتيه – مجلس الشعب و مجلس الشورى – و هو الأمر الذي لم تستسغه القوى العلمانية.[1] – و سعت من ورائه إلى تعبئة الجماهير لرفض الإعلان الدستوري الذي أعلن عنه الرئيس (محمد مرسي) في (22 نوفمبر 2012) – وقد علق على ذلك المتابع لشؤون الإخوان المسلمين في مصر **(سعيد مرسي)** أن الليبراليين لا يزالون يسيطرون على مواقع كثيرة ، إقتصادية و إدارية و إعلامية ، و أن الرئيس المصري **(محمد مرسي)** إستعمل معهم كامل صلاحياته الدستورية دون أي تراخي.[2]

و قد سعت هذه القوى(العلمانية و القومية والليبرالية) و الممثلة في أحزاب سياسية مختلفة إلى تنظيم نفسها ضمن حركة للمعارضة تحت مسمى (جبهة الإنقاذ الوطني) في مواجهة ما يسمى بـ :(إئتلاف القوى و التيارات الإسلامية) الذي يضم (حزب الحرية و العدالة، حزب النور السلفي، حزب الفضيلة و حزب الأصالة و حزب الدعوة السلفية) ، في حين تكونت المعارضة من 22 حركة و حزب للمطالبة – في بادئ الأمر – بسحب الإعلان الدستوري الذي أقره الرئيس (محمد مرسي) قبل إجراء الإستفتاء عليه بتاريخ (22 نوفمبر 2012) و أبرز أحزاب المعارضة هي: حزب الدستور برئاسة **(محمد البرادعي)** و التيار الشعبي المصري بزعامة **(حمدين صباحي)** و حزب المؤتمر برئاسة **(عمرو موسى)** و حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بزعامة **(رفعت السعيد)** و حزب الوفد و **الجمعية الوطنية للتغيير** وهي جمعية تجمع مختلف القوى الوطنية . قامت بتوقيع عريضة تجمع توقيع 1 مليون مصري مطالب بالتغيير في (مارس 2010) . – وقد كان الإخوان المسلمون أحد أطرافها لينسحبوا منها لاحقا – والحزب العربي الناصري ، في حين كانت هناك حركات و أحزاب تؤيد مطالب المعارضة لكنها لم تنخرط معها مثل (حركة 6 أفريل) و حزب مصر القوية بزعامة القيادي السابق في حركة الإخوان المسلمين **(عبد المنعم أبو الفتوح)** و

[1] - مصطفى دالع – الثورة المصرية إنتصرت لكن الديمقراطية مهددة بالضياع- ملف: مصر في مفترق الطرق – جريدة الخبر الجزائرية – العدد 6924 (14-12-2012) –ص 10-11.

[2] - عثمان لحياني – حوار مع (سعيد مرسي) – من المبكر الحكم على آداء مرسي و الليبراليون مازالوا يسيطرون على مواقع كثيرة – ملف (مصر في مفترق الطرق) – جريدة الخبر الجزائرية –العدد 6924 – (2012/12/14) ص 10.

نادي قضاة مصر ،والكنيسة القبطية.[1] – وهذا الأمر أكد حقيقة الإنقسام بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي – اليساري في مصر و المجسد في المعارضة– .

ومثلت جبهة الإنقاذ الوطني التي أسسها كل من (محمد البرادعي) و (عمرو موسى) و (حمدين صباحي) في (22نوفمبر2012) أهم تحدي داخلي يقف في وجه السلطة التي يمثلها حزب الحرية و العدالة ، حيث رفضت الجبهة بشدة الدستور الذي اقترحه الرئيس المصري (محمد مرسي) خاصة في المواد (10) التي اعتبرت أن الدولة حريصة على الإلتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية في حين ذهبت جبهة الإنقاذ الوطني إلى أن ذلك تعد على الحريات الشخصية ، والمادة "4" التي اعتبرت أن(الأزهر الشريف)هو هيئة مستقلة إسلامية و يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه و هو المرجعية في الشريعة الإسلامية وتدعمه الدولة . و رأت المعارضة أن هذه المادة سوف تجعل الأزهر مستقبلا في يد القوى الإسلامية بمصر ، كما رفضت المعارضة المادة (176) التي تنص على أن المحكمة الدستورية العليا تتكون من رئيس و عشرة أعضاء معتبرة أن تخفيض الأعضاء من 19 إلى 11 هو بغرض طرد للقضاة الذين لا يتفقون مع الإسلاميين الذين يتمتعون بالأغلبية.[2] و بهذا الرفض إضطر الرئيس (مرسي) إلى دعوة زعماء المعارضة إلى إجراء حوار وطني شامل بشأن مسودة الدستور قبل عرضه على الإستفتاء الشعبي و جراء رفض المعارضة المشاركة في هذا الحوار الوطني، قام الرئيس (محمد مرسي) بإلغاء التعديل الدستوري ، و أصدر في (1 ديسمبر2012) القرار رقم (2012/ 397) الذي دعا فيه إلى إجراء استفتاء على المسودة النهائية للدستور الجديد– دستور19 مارس 2011– ، وهو الإستفتاء الذي تم إجراؤه بتاريخ 15 ديسمبر 2012 بمصر للتصويت ب "نعم" أو "لا" على جميع المواد ال (236) من المسودة النهائية للدستور.[3] وقد بلغت نسبة الإقبال على التصويت نسبة (33 %) من الناخبين المسجلين حسب اللجنة العليا للإنتخابات ،وقد وافق 64 % منهم (10609391 صوت) على مسودة الدستور ، في حين رفض (36 %) (6061101صوت) مسودة الدستور. ليصبح بذلك الدستور المصري الجديد هو الأول بعد دستور (1971) و أول دستور يصدق ديمقراطيا عليه بعد

[1] - أحمد السباعي – أحزاب مصر المؤيدة و المعارضة لمرسي.
http://www.aljazeera.net/news/pages/7b094e90-57fb-4ae1-b78d-62e5dc66d21f

[2] - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي – المواد الخلافية في الدستور المصري لعام (2012).
http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2013/01/15/

[3] - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي- دليل الفترة الإنتقالية ، الإستفتاء على الدستور : الوضع الراهن.
http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2012/12/12/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1%D8%B9%D9%84%D9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86

ثورة (جانفي 2011).[1] ومن جهتها رفضت جبهة الإنقاذ الوطني هذه النتائج و اعتبرتها مزورة و قدمت مئات الطعون للجنة العليا للإنتخابات بمصر.

بالإضافة إلى هذا رفضت جبهة الإنقاذ الوطني المشاركة في الإنتخابات الخاصة بمجلس النواب المزمع إجراءها في وقت لاحق من هذه السنة 2013. كما رأى (محمد أبو الغار) رئيس الحزب المصري الديمقراطي و القيادي بجبهة الإنقاذ الوطني، أن التعديلات الوزارية التي أجراها رئيس الحكومة **(هشام قنديل)** في (ماي2013) على حكومته بإختيار حكومة تكنوقراط محايدة تضمن نزاهة الإنتخابات البرلمانية المقبلة و التي لن تمس رئيس الحكومة في حد ذاته ووزير الداخلية، هي مجرد إعادة لتكريس سيطرة **حزب الحرية و العدالة** و الإخوان المسلمين على الحكومة ، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى إعادة تزوير الإنتخابات – حسبه –و بالتالي فإن الأحزاب السياسية المتحدة تحت راية جبهة الإنقاذ الوطني لن تقبل بالمشاركة في الإنتخابات البرلمانية القادمة ،لأن مطالب الجبهة ظلت منعدمة و لم تحقق واقعيا.[2] – ومع إعلان "هشام قنديل " عن حكومته الجديدة التي ضمت (10) وزراء من الإخوان المسلمين ضمن الوزارات التالية : " الإسكان و المجتمعات العمرانية،التعليم العالي،القوى العاملة و الهجرة،الإعلام، وزير دولة لشؤون الشباب،التنمية المحلية،النقل،التموين و التجارة الداخلية، الإستثمار، التخطيط و التعاون الدولي، من أصل 35 وزارة (27 وزير و 8 وزراء دولة) – رحب "**محمد سعد الكتاتني** " رئيس حزب الحرية و العدالة، بالتشكيل الوزاري الجديد و أكد أنه أصدر تعليماته لوضع كل إمكانات الحزب الفنية و كوادره في خدمة الحكومة الجديدة حتى تستطيع عبور المرحلة الإنتقالية بسلام حتى إنتخابات مجلس النواب ، متمنيا كل التوفيق لصالح الحكومة الجديدة.[3] – و جراء هذه الظروف السياسية العصيبة التي طبعت السنة الأولى من حكم الرئيس محمد مرسي رفضت المعارضة المصرية الحكومة الجديدة **لهشام قنديل**– هذا الأخير الذي رفضته المعارضة المصرية أصلا كرئيس للحكومة رغم أنه ليس له أي إنتماء للإخوان المسلمين– وقامت المعارضة المصرية بتصعيد مطالبها السياسية للمطالبة بإستقالة الرئيس محمد مرسي وإجراء إنتخابات رئاسية جديدة .ولضمان نجاح خطتها دعت المعارضة المصرية التي تجسدت في **جبهة الإنقاذ الوطني** إلى جانب **حركة تمرد*** و**حركة كفاية** و

[1] - اللجنة العليا للإنتخابات في مصر- دستور جمهورية مصر الصادر في 25 ديسمبر2012.
http://www.elections.eg

[2] - محمد صديق – "قادة بالإنقاذ " : "لن نشارك بالإنتخابات مع استمرار هشام قنديل – شبكة الإعلام العربية. (16 ماي 2013).
http://moheet.com/news/newdetails/655139/1/

[3] - سهيلة حامد – الكتاتني يرحب بالتعديل الوزاري الجديد .....و يؤكد: سنبذل جهدنا لخدمة الحكومة.
http://www.elwatannews.com/news/details/177237

* حركة تمرد قام بتأسيها الناشط السياسي محمود بدر وإنطلقت الحركة يوم الجمعة 26 أفريل 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة لجمع التوقيعات من أجل سحب الثقة من الرئيس محمد مرسي وإنتهت يوم 30 جوان 2013 بالقيام بإحتشادات واسعة بميدان التحرير بالقاهرة بمصر للمطالبة بإستقالة الرئيس محمد مرسي بعد نجاحهم في جمع عدد معتبر من التوقيعات لسحب الثقة من الرئيس.

الجمعية الوطنية للتغيير، حركة 6 أفريل. إلى إقامة مليونية بتاريخ (30 جوان 2013) تستمر لغاية إسقاط شرعية الرئيس (محمد مرسي)،وهو الأمر الذي حصل حيث إحتشد ملايين المصريين يوم 30 جوان 2013 بميدان التحرير و قصر الإتحادية بالقاهرة مطالبين بتنحي محمد مرسي عن الرئاسة وجراء هذه الظروف أصدر الجيش المصري عبر قائده عبد الفتاح السيسي بيانا يوم 1 جويلية 2013 أعطى فيه مهلة 48 ساعة للرئيس محمد مرسي لإيجاد حل للأزمة السياسية بمصر – وقد كان هذا البيان رسالة غير مباشرة من الجيش للرئيس محمد مرسي بضرورة ان يختار الإستقالة بمحض إرادته أو عزله عبر إنقلاب عسكري– ومع إنتهاء مهلة 48 ساعة وبتاريخ 03 جويلية 2013 أعلن قائد الجيش المصري عن عزل الرئيس محمد مرسي ووضعه تحت الإقامة الجبرية وهذا بحجة حماية الإرادة الشعبية . ورغم أن المعارضة المصرية أعلنت مع بداية المظاهرات أنها لا تساند فكرة الإنقلاب العسكري إلا أنها عادت بعد حصول الإنقلاب العسكري لتعتبر أن ماحصل هو مجرد عزل إجباري للرئيس وليس إنقلابا عسكريا.

وقد أكد محمود بدر مؤسس حركة تمرد في حوار تلفزيوني له في برنامج مقابلة خاصة من قناة العربية أنه في حال عدم إستقرار الأوضاع الأمنية في مصر فإن الحركة ستدعم ترشح عبد الفتاح السيسي لرئاسة مصر.[1]

فالمعارضة المصرية رفضت بشدة وصول حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين بمصر إلى السلطة وبالأخص الرئاسة المصرية لذلك سعت وبمختلف الطرق إلى تنحيته عن السلطة بما فيها تأييد الإنقلاب العسكري الذي يهدد مستقبل عملية التحول الديمقراطي في مصر بشكل عام.

3– تحدي الأقلية القبطية:

– يرى (محمد عمارة) أن قضية الأقليات يعلق عليها الغرب آمالا كبيرة في التصعيد الذي يحدث بينه و بين العالم الإسلامي، معتبرا أن هذا الأمر يتعدى الأقليات غير الإسلامية مثل (اليهود أو النصارى) نحو الأقليات الإسلامية مثل الأكراد، الشيعة، السنة و البربر ، لذلك يجب أن توضع قضية الأقليات كأحد الثغرات التي يصعد من خلالها الغرب ضغوطه على العالم الإسلامي.[2] – و بحكم أن مصر تحتوي على أقلية قبطية كبيرة تقدر بحوالي 10 ملايين قبطي من مجموع 92

---

[1] - قناة العربية – برنامج مقابلة خاصة بتاريخ 29 أوت 2013 – مقابلة مع مؤسس حركة تمرد محمود بدر.
http://www.alarabiya.net/ar/programs/specialinterview/2013/08/29/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A9%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF%D8%A8%D8%AF%D8%B1.html

[2] - محمد عمارة- الجديد في المخطط الغربي اتجاه المسلمين – دار الوفاء – القاهرة – مصر – 1993 – ص (18).

مليون نسمة و هو عدد سكان جمهورية مصر حسب إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء بتاريخ (1مارس 2013) فإنها بذلك قد تكون مسألة الأقلية القبطية إحدى التحديات التي تواجهها و على رأسها حزب الحرية و العدالة الحزب الحاكم حاليا بمصر و هو ذو توجه إسلامي قد يكون مرفوضا من طرف الأقلية القبطية – ورغم أن الرأي المعلن للكنيسة الوطنية هو مع إسلامية الهوية الحضارية و الثقافية لمصر و ليس مع تغييرها، وهو ما تجلى في فترة حكم (حسني مبارك) إذ يقول **(البابا شنودة)** – البابا السابق للكنيسة القبطية و أقباط المهجر في الإسكندرية بمصر–: " إن الأقباط في ظل حكم الشريعة الإسلامية ، يكونون أحسن حالا و أكثر أمنا ، و قد كانوا في الماضي ، حينما كان حكم الشريعة هو السائد .....نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل (**لهم ما لنا و عليهم ما علينا**).[1] – فهو هنا جعل المواطنة أساس الهوية المشتركة في الحقوق و الواجبات بمصر – ..وقد انتهج التيار الإسلامي في تعامله إزاء الأقلية القبطية في مصر نفس المبدأ الذي توجد وفقه الأقليات المسلمة في الغرب و غيرها من بلاد الكفار ، إذ يقول الباحث (محمد عمارة) : " فمع أن الإسلام (دين و دولة) .....فإننا لا نجد منطقا لمن يطلب للأقليات المسلمة في المجتمعات الغربية إقامة "دولة الإسلام" هناك .....لكن المنطق و المطلب هو أن تتاح لهذه الأقليات إقامة "دين الإسلام " و أن تنص دساتير تلك الدول و تضمن قوانينها للأقليات المسلمة.[2] – و هذا نفس ما يضمنه الإسلام للأقليات الغير مسلمة – . إن أهم أمر يجعل مسألة الأقباط تحديا لأي قوى حاكمة بمصر و خاصة منها القوى الإسلامية هو ضرورة العمل على عدم جعل قضية الأقباط مدخلا للتدخل في الشؤون الداخلية لمصر.و مثلما يذهب **(فكري أندراوس)** في كتابه: " المسلمون و الأقباط في التاريخ " فإنه قد انعكست ظروف محلية و إقليمية و عالمية على علاقة الأقباط و المسلمين و قد ساعد تصرف (إسرائيل) على ذلك لتفتيت المنطقة حتى تستطيع أن تعيش كأقلية أخرى في المنطقة بدلا من أن تكون وحيدة في محيط عربي إسلامي.[3] بالإضافة إلى هذا يرى نفس الكاتب السابق أن للأقباط خوف مستمر و دائم من تزايد المد الإسلامي السياسي خاصة بعد عام 1967 و الخوف من تنفيذ مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا لأنه حسبه منذ عام 1967 إزدادت عوامل التجزئة و الفرقة في جميع أنحاء الوطن العربي، إلى درجة أن

[1] - محمد عمارة – أكذوبة الإضطهاد الديني في مصر – مجلة قضايا إسلامية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- مصر – العدد:60 (ماي 2000) - ص (35).

[2] - نفس المرجع السابق – ص (119).

[3] - محمود الخضيري – مشاكل المسلمين مشاكل الأقباط- مجلة وجهات نظر- الشركة المصرية للنشر العربي و الدولي- القاهرة، مصر – العدد(142) (نوفمبر2010) - ص (6).

الأقباط صار لهم شعور بأن تفرغ المسلمين من إزالة إسرائيل سوف يعقبه مباشرة التفرغ لطرد الأقباط و إزالتهم من مصر.[1]

وقد ازدادت تخوفات الأقباط بعد وصول حزب الحرية و العدالة الإخواني إلى الحكم رفقة حزب النور السلفي ، إذ يوضح **(جمال أسعد)** و هو مفكر قبطي أن تزايد أحداث الفتنة الطائفية و الإضطهاد الديني و تفجير الكنائس و شعور الأقباط بأنهم غرباء في وطنهم من الأسباب الرئيسية في الهجرة إلى بعض الدول التي تقدم تسهيلات لتشجيع المسيحيين على الهجرة، مؤكدا أن إسرائيل تحاول (تفكيك)الدولة المصرية بقانون فتح الهجرة إلى إسرائيل لإظهار الأقباط في صورة المضطهدين ، بدافع إرسال مندوب دولي لرعاية شؤون الأقليات في مصر بعد الثورة.[2] من جهة ثانية يرى الكاتب و المفكر القبطي **(كمال زاخر)** أن الأقباط حينما يتحدثون عن مخاوفهم فهم يقصدون تيار سياسي داخل التيار الإسلامي و هي ليست مخاوف من الإسلام ذاته ، مشيرا إلى أن بعض تصريحات التيارات الإسلامية تثير مخاوف و قلق الأقباط من وضعهم إذا ما وصلت هذه التيارات للحكم .مثل الحديث عن الجزية و منع الأقباط من دخول القوات المسلحة و تولي المناصب القيادية في الدولة ، مؤكدا أن الأقباط ملتزمون بالوحدة الوطنية لكنهم في نفس الوقت لا يقبلون أي طمأنة من التيارات الإسلامية بأنهم سيبيحون للأقباط شرب الخمر و ارتداء الملابس القصيرة.[3] وقد ترسخت مخاوف الأقباط أكثر بعد حادثة الإعتداء على الكاتدرائية المرقسية بالعباسية بتاريخ(7أفريل 2013) و التي خلفت مقتل 4 أقباط و مقتل مسلم واحد وإنطلقت جراءها أعمال عنف واسعة ، و أعقبها مظاهرات لآلاف الأقباط منددة بسياسات جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي لها الرئيس(محمد مرسي)،وإسقاط النظام ، كما قرروا القيام بمسيرة إلى وزارة الدفاع لتقديم مذكرة إلى الفريق أول **(عبد الفتاح السيسي)** القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع ، مضمونها طلب حماية الكنائس من طرف الجيش.[4] – و رغم أن المسيرة لم تتم بسبب إشتعال أعمال العنف من جديد ومقتل شاب قبطي آخر إلا أن هذا يمثل رسالة مباشرة إلى الرئيس **(محمد مرسي)** بأنه عاجز عن حماية الأقباط و أنهم لا يثقون فيه في مسألة توفير الأمن لهم– وقد اعتبرت مجلة **(فورين بوليسي)** عبر مراسلها بالقاهرة أن جماعة الإخوان المسلمين تعاملت مع هذه

---

[1] - فكري أندراوس – الأقباط والمسلمون في مصر:أسئلة الهوية – مجلة وجهات نظر – الشركة المصرية للنشر العربي و الدولي- القاهرة، مصر – العدد (142) (نوفمبر 2010) - ص (8).

[2] - محمد نوار – دعوة الأقباط للهجرة إلى إسرائيل.....لعب على الملف الديني- جريدة العرب اللندنية- العدد: 9196 بتاريخ (2013/04/04) ص: 13 .

[3] - كمال زاخر – مخاوف الأقباط من بعض تيارات الإسلام السياسي و ليست من الإسلام نفسه- الجريدة المصرية –تاريخ (2011/12/11).
http://www.algareda.com/2011/12/

[4] - محمد عبد الرؤوف- "إعتداءات على الكاتدرائية المرقسية "خلال تشييع ضحايا الأحداث الطائفية- جريدة الشرق الأوسط –العدد (12550)بتاريخ (2013/4/8)- ص5.

الحادثة بنوع من التناقض ، ففي حين أن الرئيس (محمد مرسي) أدان العنف و قال إنه يعتبر أي اعتداء على الكاتدرائية هو إعتداء عليه شخصيا ،فإن **(محمد سودان)** أمين العلاقات الخارجية بحزب الحرية و العدالة في الإسكندرية تحدث بلهجة مغايرة ، إذ حمل الأقباط مسؤولية العنف ، و كتب في رسالة عبر البريد الإلكتروني أن الأقباط تجمعوا في الكاتدرائية لـ "تجهيز حرب أهلية".[1] وإتضح موقف الأقباط من رفضهم لحزب الحرية والعدالة من خلال الإنتخابات الرئاسية المصرية ففي الجولة الأولى من هذه الإنتخابات صوت غالبية الأقباط لصالح **(حمدين صباحي)** و **(عمرو موسى)** .و شكل عدم وصول الإثنين السابقين لانتخابات الجولة الثانية مشكلة لدى الأقباط لأنهم كانوا يرفضون كلا المرشحين للجولة الثانية و هم : **(أحمد شفيق)** لكونه آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس السابق (مبارك) ، ونفس الحال لـ **(محمد مرسي)** مرشح حزب الحرية و العدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين. ورغم هذا فقد مالت كفة أصوات الأقباط في الجولة الثانية لصالح (أحمد شفيق) .مثلما ذهبت إليه الكثير من أصواتهم في الجولة الأولى ، ويرى البعض أنه لو وجهت تلك الأصوات لصالح (حمدين صباحي) لكان هو الذي إنتقل إلى الجولة الثانية.[2]

فرغم أن الأقباط أظهروا التزامهم بمسألة الوحدة الوطنية إلا أنهم يرفضون رفضا قاطعا أن يكون الحكم في يد أحد ممثلي التيار الإسلامي في مصر و على رأسهم حزب الحرية و العدالة التي رفضت دعمه سواء في الإنتخابات التشريعية لمجلس الشعب و مجلس الشورى و التي تم إلغاءها و إقرار إعادتها من قبل المحكمة الدستورية و كذا في الإنتخابات الرئاسية برفضهم لـ"محمد مرسي " كرئيس لمصر و هو الأمر الذي يضع الإخوان المسلمين بحزبهم السياسي (حزب الحرية و العدالة) أمام تحدي إعادة بناء الثقة بين الحزب كممثل عن الإخوان المسلمين و الأقباط و تقديم ضمانات محددة للأقباط في مصر تمكنهم من تقلد مناصب سياسية رفيعة – و في هذا الشأن إعتبر **(الأنبا باخوميوس)** القائم مقام بابا الكنيسة البطريركية في لقاءه بالإعلامي (محمود سعد) في برنامج (آخر النهار)على فضائية النهار المصرية أن الأقباط المصريون لا يتقلدون المناصب العليا في مصر أو مراكز صنع القرار، مشجعا الأقباط الشباب المصريين على المشاركة في الأحزاب السياسية المختلفة ، و مشيرا إلى أنه اقترح على لجنة صياغة الدستور الجديد تطبيق الشرائع المسيحية في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالأقباط، كما اعتبر أن المناهج التعليمية

[1] - محمود حسام –"فورين بوليسي" : "الإعتداءات تزيد مخاوف الأقباط من حكم الإخوان"- سلسلة تقارير العرب و الغرب –مختارات أسبوعية من الصحافة المصرية.
http://www.arabwestreport.info/ar/lsn-2013/lsbw-15/2-fwryn-bwlys-ltdt-tzyd-mkhwf-lqbt-mn-hkm-lkhwn

[2] - سعيد شحاته – الأقباط و الإنتخابات: حالة الإنتخابات الرئاسية في مصر- مجلة الديمقراطية الأهرام – القاهرة ،مصر – العدد(50) (أفريل 2013).
http://democracy.ahram.org.eg/News/480/

فيها ما يسيء للإنسان المسيحي و نفس الأمر لخطاب المساجد و القنوات و الذي يحتاج للمراجعة ، معتبرا أنه لا يوجد مسيحي يشغل منصب رئيس جامعة أو محافظ أو مدير أمن.[1]

إذن فالرئيس (محمد مرسي) و حكومة (هشام قنديل) بمصر و هي المكونة في غالبيتها من الإخوان المسلمين مطالبة بإيجاد حلول لمشاكل الأقباط، وهذا لإعتبارين مهمين هما: **الأول:** الحفاظ على الوحدة الداخلية لمصر و المعالجة الحكيمة لقضية الأقلية القبطية و منع وجود فوارق معينة بين التيار الإسلامي و الأقلية القبطية – منع وجود حالة إغتراب–، **ثانيا:** هو منع تدويل القضية القبطية و جعلها ملاذا للتدخل في الشؤون الداخلية لمصر و إعتبار أن حزب الحرية و العدالة كحزب إسلامي لا يحسن التعامل مع الأقباط كأقلية مسيحية ، الأمر الذي سينعكس على السياسة الخارجية للغرب إزاء الحركات الإسلامية بالوطن العربي. و لذلك إنتقد **(رفيق حبيب)** نائب رئيس حزب الحرية و العدالة القرار الذي وافق عليه مجلس النواب الأمريكي و القاضي بتعيين مبعوث لحماية حقوق الأقليات في الشرق الأوسط و على رأسها الأقباط ، معتبرا أنه محاولة أمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة و على رأسها مصر ، بحجة دعم حقوق المرأة و الأقباط.[2]

وقد جاء الموقف الرسمي للكنيسة القبطية المصرية برئاسة الأنبا **تاضروس الثاني** معبرا عن رفض الأقباط لحكم الإخوان المسلمين عبر حزب الحرية والعدالة، حيث قام هذا الأخير بدعم الإنقلاب العسكري ضد الرئيس محمد مرسي عبر موقف رسمي. ويشارك الأقباط حاليا في لجنة الخمسين التي يرأسها **عمرو موسى** والمكلفة بوضع دستور جديد لمصر وطرحه للإستفتاء الشعبي، حيث عين **الأنبا بولا** ممثلا للكنيسة القبطية بلجنة الخمسين. ويسعى الأقباط لتقديم وتمرير مقترحاتهم في الدستور المصري الجديد حيث إعتبر الناشط القبطي **إبرام لويس** والقيادي بحركة **أقباط بلا قيود** أن الحركات القبطية سترسل مقترحاتها الخاصة بالمواد المراد تعديلها إلى الأنبا بولا ممثل الكنيسة الأرثوذكسية لمناقشتها داخل اللجنة، مؤكدا على ضرورة العمل على إلغاء تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني.[3] في حين أكد المستشار **أمير رمزي**عضو اللجنة القانونية للكنيسة الأرثوذكسية على ضرورة مطلب إضافة بند "كوتة الأقليات" في الدستور الحالي كضرورة ملحة في

[1] - محمد الحكيم – الأنبا : باخوميوس – الأقباط لا يتقلدون المناصب العليا أو مراكز صنع القرار في مصر .
http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2012/november/4/5423323.aspx

[2] - الموقع الرسمي لحزب الحرية و العدالة – الدكتور (رفيق حبيب) : تعيين مبعوث لحماية الأقباط محاولة أمريكية للتدخل في شؤون البلاد.
http://www.hurryh.com/M/Our_news_Details.aspx?News_ID=1058

[3] - عبد الوهاب شعبان – نشطاء أقباط ل" لجنة الخمسين" التوافق شعار المرحلة – جريدة الوفد الإلكترونية- 2013/09/10.
http://akhbaralalam.com/Post/%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A7%D8%A1%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%84%D9%80-9

المرحلة الإنتقالية الحالية معتبرا أنه لو ترك المسار السياسي على طبيعته الحالية فلن يصل الأقباط للتمثيل النيابي المناسب والمناصب القيادية.[1]

المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه حزب الحرية والعدالة.

1- التحدي الإسرائيلي:

لم تتفاجأ إسرائيل لأول مرة عبر أجهزة استخباراتها و مؤسساتها الأمنية و العسكرية بقيام الثورة في مصر (25 جانفي 2011) و سقوط نظام الرئيس المخلوع (حسني مبارك) ، لأنها سبق وأن تفاجئت بالثورة الإيرانية بزعامة الخميني عام (1979) و سقوط نظام الشاه، غير أن إسرائيل تفجأت و بشدة من خسارة نظام (مبارك) الحليف الأوحد لإسرائيل و المعلن، منذ أن تولى مهام منصبه بعد اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات لطيلة 30 سنة.[2]

فبمجرد إنهيار نظام (مبارك) سيطر بسرعة الهاجس الأمني ،على النخبة الإسرائيلية الحاكمة ،وخصصت 200 مليون دولارا إضافية للميزانية الأمنية . وأرسلت وزير دفاعها (إيهود باراك) و (عوزي آراد) إلى واشنطن ، و استقبلت الجنرال الأمريكي (مايكل كولن) للدخول في حوارات إستراتيجية تتعلق بالوضع الناشئ في المنطقة بعد تخلي (مبارك) و إنهيار نظامه و استخلاص العبر من الثورة المصرية.[3] – فالثورة المصرية أضرت كثيرا بالنظام الأمني لإسرائيل ، وخاصة الترتيبات الأمنية التي تتبعها إسرائيل في حال قيام ضربة استباقية إلى إيران فإنها لن تجد في مصر ما بعد (مبارك) العمق الإستراتيجي و الغطاء الذي يوفر حمايتها ، بالإضافة إلى أن إسرائيل تضع في الحسبان إحتمال قيام تحالف بين (إيران) و القوى السياسية – خاصة الإسلامية – الصاعدة في مصر ، خاصة و أن العلاقات الإسرائيلية –التركية ليست مستقرة و لا تجعل إسرائيل تشعر بالراحة – لذلك فإسرائيل لم تكن متحمسة منذ البداية للثورة المصرية و لا لأي حدث آخر يهدد نظام حكم (حسني مبارك)-.

و بناءا على ذلك تعول إسرائيل على الترويج لفكرة الحليف الثابت و المستقر ل (و.م.أ) في الشرق الأوسط الذي تمثله إسرائيل و هو ما يعني أن عامل عدم الإستقرار الإقليمي ثابت و ينبغي التهيؤ لمواجهة الأخطار الناجمة عنه بالإستناد إلى القوة العسكرية الإسرائيلية، والتي هي الضمانة

---

[1] - معتصم الشاعر- نشطاء أقباط: "كوتة الأقليات" ضروة في المرحلة الإنتقالية.
http://masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/94531-%D9%86%D8%9

[2] - عبد العليم محمد – الثورة المصرية بين المرحلة الإنتقالية و القضية الفلسطينية- مكتبة جزيرة الورد –القاهرة، مصر-ط : 01- 2012- ص (168).

[3] - نفس المرجع السابق – ص (173).

الوحيدة في مواجهة ذلك المحيط المضطرب يضاف إلى ذلك عقد تحالفات دولية جديدة لإسرائيل بعد إنهيار و اضطراب خريطة التحالفات الإسرائيلية.[1] أما اليمين في إسرائيل فقد أشار مباشرة بعد اندلاع الثورة المصرية إلى حتمية وصول الإسلاميين إلى الحكم ، و أنهم بذلك سوف يشكلون تهديدا جديدا على إسرائيل ، إذ يرى **(فيورام إيتنغر)** مدير مركز "**بمحشفاه اليميني**" في إسرائيل أن الثورات العربية ستقود الإسلاميين إلى الحكم، وبالتالي فإن هذا الواقع سيؤسس لإندلاع المزيد من الحروب بين إسرائيل و العرب ، و هو ما يوجب على إسرائيل عدم التفريط في الضفة الغربية في أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين على إعتبار أن إسرائيل لا يمكنها مواصلة البقاء دون الضفة الغربية لقربها من التجمعات السكانية الكبيرة داخل إسرائيل ، حيث أن السيطرة على الضفة الغربية تمنح إسرائيل فرصة للإستعداد و أخذ الإحتياطات الأمنية في حال تعرضت لحرب فجأة.[2]

لذلك حاولت النخب الإسرائيلية التحذير من وصول الإسلاميين للحكم ، و منع إنهيار الصورة النمطية للإسلام و الحركات الإسلامية التي حرص الكثير من المستشرقين في إسرائيل و الغرب على تكريسها وقد شن أستاذ الفلسفة في الجامعة العبرية اليميني **(شاؤول روزنفيلد)** هجوما حادا على كل من مستشار الرئيس(**أوباما**) لشؤون الإرهاب **(جون برنن)** لأنه فصل بين عامة المسلمين و ما يعرف بالحركات الجهادية ، و كذا على **(جيمس كلافر)** مدير الإستخبارات الوطنية في (و.م.أ) لأنه قدم إفادة أمام الكونغرس أعتبر فيها أن تنظيم (الإخوان المسلمين) لا يتبنى العنف و أنه يهتم بشكل أساسي بالشؤون الإجتماعية و معني بالإصلاحات السياسية.[3] – فإسرائيل سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى الدوائر الأكاديمية ترى في صعود الحركات الإسلامية سواء بمصر أو بالعالم العربي إلى سدة الحكم خطرا و تهديدا شديدا لا يماثله أي خطر– و يذهب مدير مركز آسيا و إفريقيا بجامعة (ماربورج الألمانية) **(أودوشتاينباخ)** أن إسرائيل كانت تتمنى فوز المرشح للرئاسيات (أحمد شفيق) على حساب مرشح حزب الحرية و العدالة (محمد مرسي) خلال جولة الإعادة التي جرت في 16و17 جوان 2012 و هذا لأن فوز (محمد مرسي) سوف يدفع مصر لاتخاذ مواقف متشددة إتجاه إتفاقية السلام مع إسرائيل، على عكس (أحمد شفيق) الذي سيتبع نفس نهج سابقه (حسني مبارك) كحليف تقليدي لإسرائيل.[4]

---

[1] - نفس المرجع السابق –ص (193).

[2] - صالح النعامي – إسرائيل و فزاعة الإسلاميين في أعقاب الثورات العربية- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات– الدوحة – قطر- 2011- ص (8).

[3] - نفس المرجع السابق – ص (15-16).

[4] - الجزيرة المعرفة- ملخصات كتب – باحث سياسي ألماني : إسرائيل تتمنى أن يصبح شفيق رئيسا و تخاف من مرسي.
http://elbadil.com/arabic-press/2012/06/03/49072

ومع وصول الرئيس (محمد مرسي) إلى سدة الحكم ترسخت أكثر فأكثر المخاوف الإسرائيلية خاصة و أن الرئيس المصري الجديد ترأس في وقت سابق موقع مدير اللجنة المصرية الوطنية لمناهضة الصهيونية قبل أن تعلن حركة الإخوان المسلمين عن تأسيسها ل (حزب الحرية و العدالة) ، لكن رغم هذا و بالمقابل فإن إسرائيل تدرك جيدا حداثة الإسلاميين في الحكم و أنهم سوف يواجهون تحديات قوية على المستوى الداخلي لمصر ، ما يضطر الرئيس الجديد إلى إيجاد السبيل لمنع الإفلاس الإقتصادي لمصر، و التأكد من أن مصر ستواصل تلقي القروض الكبيرة من '(و.م.أ) و من المنظمات الدولية و هي أمور سوف تشغل (محمد مرسي) أكثر من أن ينشغل في الخوض في إتفاق السلام مع إسرائيل.[1] – وهذا ما إتضح حيث أعلن (محمد مرسي) و حتى قبل إنتخابه رئيسا لمصر أنه سيلتزم بجميع المعاهدات الدولية التي سبق لمصر إبرامها بما فيها معاهدة **(كامب ديفيد)** لعام 1978 ، و هذا لإدراكه جيدا أن الظروف الإقتصادية لمصر و كذا مشاكل المعارضة هي التي ستطبع فترة رئاسته لمصر، لكن إسرائيل لا تزال تخشى تطور الأوضاع بمواصلة سيطرة الإسلاميين على حكم مصر في السنوات و العقود المقبلة.

وبعد الإنقلاب العسكري بمصر وحسب صحيفة **نيويورك تايمز New york times** فإن إسرائيل قامت برفع جهودها الدبلوماسية لمساعدة الحكومة المصرية الجديدة المدعومة من الجيش المصري، كما قام سفراء إسرائيل لدى واشنطن، لندن، باريس، برلين، بروكسل وعواصم أخرى بالضغط على وزراء خارجية هذه الدول لدعم الجيش المصري. في حين أكدت صحيفة التايمز the Times الأمريكية أنه حصل إتفاق بين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال **بيني غانتز Benny Gantz** ووزير الدفاع الأمريكي **هاغل ديمبسيhagel Dempsey** بضرورة الحفاظ على مساعدات واشنطن السنوية لمصر والمقدرة ب 1.3 مليار دولار سنويا منذ تاريخ 03 جويلية 2013.[2]

من جهة أخرى ترى إسرائيل أن حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين هو داعم مهم لحركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين وهذه الأخيرة تصنفها كل من إسرائيل و "و.م.أ" ضمن خانة المنظمات الإرهابية لذلك فليس من مصلحة إسرائيل وصول حزب سياسي إسلامي إلى سدة الحكم في أي دولة قد تكون مجاورة لإسرائيل.

2- تحدي الولايات المتحدة الأمريكية:

[1] - علي بدوان – صعود محمد مرسي بالعين الإسرائيلية- الجزيرة المعرفة .
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/5f30164d-e50c-4771-8504-281e1efc6314
[2] -Gin Ronen – New York times: Israeli diplomats assisting sisi – 19/08/2013.
http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/171072#.UjMTKsZLPBg

-أحد الأسئلة التي تبادرت في أذهان الباحثين بعد أن لمحت " و.م.أ " بعد أحداث 11-9-2011 إلى إمكانية إقامة حوار مع حركة الإخوان المسلمين طالما أن وجودهم قد يمثل الديمقراطية في مصر ، هذا السؤال هو : " هل أن هذه الأطروحات الأمريكية و رغبتها في إقامة الحوار مع الإخوان المسلمين في مصر ستبقى قائمة إذا ما وصل الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر؟" أم ستمارس نفس الضغوط التي مورست على حركة حماس عقب تشكيلها للحكومة الفلسطينية عام 2006.[1]

لقد تميزت العلاقة بين الحركات الإسلامية و الغرب بعدم الثبات ، و تغيرت هذه العلاقة من مرحلة إلى أخرى و من حركة إسلامية إلى أخرى ، ففي مرحلة الإستعمار الأوروبي المباشر للمنطقة الإسلامية ساهمت الحركات ذات الطابع الإسلامي في مقاومة الإستعمار و دعم الإستقلال كما حدث مع الحركة المهدية بالسودان ، الإخوان المسلمين بمصر، لتتغير في مرحلة لاحقة مواقف الحركة الإسلامية و تبرز كحليف للغرب في مواجهة الإتحاد السوفياتي و القوى القومية في سبعينيات القرن الماضي. ومقابل ذلك تباينت مواقف الحكومات الإسلامية بين مؤيد للغرب و على رأسها "و.م.أ " مثل (السعودية و باكستان) في حين نصبت حكومات إسلامية العداء للغرب و (و.م.أ) مثلما حصل مع إيران بعد ثورة "1979".[2]

- و بعد أحداث (2011/09/11) إتبعت "و.م.أ" و الغرب سياسة أكثر حزما مع الحركات الإسلامية المسلحة خصوصا و السلمية عموما ، كما عمدت إلى ضرورة التعامل بإستراتيجية سلمية مع الحركات الإسلامية التي تقبل بالديمقراطية و العمل السياسي السلمي كنهج للتغيير و مثالها حركة الإخوان المسلمين بمصر- فرغم أن حركة الإخوان المسلمين رفضت حرب الخليج الثانية و التدخل الأجنبي في العراق عام "1991" و رأت في ذلك جزء من مؤامرة دولية من أجل خدمة مصالحها و مصالح الحركة الصهيونية بالمنطقة و بالتالي ضرورة الجهاد ضد (و.م.أ) و حلفائها لأنها تقف في وجه المسلمين ، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين ترى أن المبادئ الأساسية التي تحكم تعامل العالم الإسلامي مع شعوب العالم الأخرى بمن فيهم شعوب الغرب تستند إلى الخطاب العقلاني و التعاون المتبادل و التعايش السلمي، و لكن عندما يحارب الغرب الحقوق الأساسية للمسلمين فإن الجهاد يصبح فريضة دينية.[3]

[1] - لبنى خميس مهدي – الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل الدور الإقليمي لمصر في منطقة الشرق الأوسط– المجلة السياسية والدولية- الجامعة المستنصرية- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- بغداد، العراق- ص (18).

[2] - محمود الشريف – التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط – مركز دراسات الشرق الأوسط –عمان – الأردن –ط: 01-2000 –ص (132-134).

[3] - نفس المرجع السابق – ص 146.

لقد طبع مصطلح **الإسلاموفوبيا (islamophobia)*** توجهات الرأي العام الغربي إزاء الإسلام عموما و ليس الحركات الإسلامية وحدها – و ازداد هذا المصطلح إنتشارا بعد أحداث سبتمبر 2001– وهذا المصطلح انعكس بدوره على مثلث السياسة الخارجية الأمريكية و الذي تمثله المصالح و الأفكار و التوجهات الإيديولوجية ، وتقف وراء كل قوة منها جماعة متميزة فالسياسيون الممارسون يحاولون تشكيل السياسة الخارجية على أساس المصالح ، و الأكاديميون في الجامعات و مراكز البحث العلمي يحاولون تمثيل الأفكار التي تتضمنها المبادئ و القيم الأمريكية و يطالبون بأن تكون السياسة الخارجية إستجابة لها و أخيرا مقاولوا السياسات (Policy Entrepreneurs) الذين يحاولون تشكيل السياسة الخارجية على أساس التزاماتهم المذهبية و الإيديولوجية ، التي قد لا تنسجم بالضرورة مع أي من المصالح الأمريكية أو المبادئ الأمريكية.[1] – لذلك فإن السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الحركات الإسلامية لا تتسم بنوع من الثبات و الإستمرارية بل قد تكون متغيرة تبعا للجهة التي تصنع القرار داخل الإدارة الأمريكية –.

لذلك نظرت السياسة الخارجية الأمريكية إلى الظروف المساعدة على تنامي التيارات الإسلامية بمختلف إتجاهاتها بحزم وحددت البيئة التي ينمو فيها التأييد الشعبي للنموذج السياسي الإسلامي ، وبدأ البحث لتحديد أبرز معالم هذه البيئة و العوامل المؤثرة في نموها، فكانت النتيجة أن هناك عاملين حسب دراسة موسعة لمعهد (راند) حول العالم الإسلامي بعد 11 سبتمبر ساهما في صعود الحركات الإسلامية:

1– الظروف الإقتصادية السيئة التي أدت لغياب التنمية و الإستئثار بالثروات لفئة دون أخرى ما دفع بطرح مقولة (الإسلام هو الحل) – جراء الفشل السابق للقوميين و الإشتراكيين و الليبراليين و العلمانيين – .

2– الحياة السياسية في البلدان الإسلامية.[2] – بمعنى أن الحياة السياسية و طبيعة المجتمعات الإسلامية تسمح بصعود التيارات الإسلامية كبديل عن الأنظمة السياسية المغلقة بالعالم الإسلامي–.

كتب المؤرخ البريطاني (**نيل فيرغسون**) في (مارس 2011) في أسبوعية (النيوزويك) مقالة بعنوان **(ثورات غير أمريكية)** معلقا على الثورات العربية بأنها ثورات غير مهيأة لأن تفضي إلى تحولات

---

* يشير مصطلح فوبيا إلى خوف لا شعوري و غير مبرر من مواقف أو أشخاص أو نشاطات ، وهو بذلك يصنف كمرض نفسي يجب علاجه ، مثل مرض الخوف من الأجانب (xenophobia) و عند إضافة هذه الكلمة إلى الإسلام تصبح (islamophobia) فيصير ذو دلالة إلى الخوف المرضي الغير مبرر و عداء و رفض للإسلام و المسلمين.

[1] - نفس المرجع السابق – ص 175.

[2] - هادي قبيسي – السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة و الواقعية –الدار العربية للعلوم ناشرون-بيروت – لبنان-ط:1-2008- ص (35-36).

ديمقراطية حقيقية ، منتقدا حماس الإدارة الأمريكية لهذه الثورات ، معتبرا أن الأمريكيين مولعون بالثورات ، و معتبرا أن المأزق الذي يواجه الآن الثورات العربية هو غياب قوى ديمقراطية حقيقية ، مما يفسح المجال للتنظيمات الإسلامية المتطرفة لكي تستأثر بالحكم و تشن العدوان على البلدان الأخرى – مشيرا إلى إسرائيل– كما وقع من قبل للثورات الفرنسية و السوفياتية و الصينية.[1] – و هذا هو حال معظم الأوساط الأكاديمية الغربية التي تعيب على الدول الغربية و (و.م.أ) دعمها للثورات العربية في تونس و مصر ثم (ليبيا و اليمن) دون أن تأخذ بعين الإعتبار إمكانية إقامة عدو جديد للغرب و هو (الحركات الإسلامية) في سدة الحكم–.

ويرى الباحث في شؤون الحركات الإسلامية الأمريكي "**ناثان ج براون** " بصفته مساعد في اللجنة الدائمة للإستخبارات في أحد أوراقه التعريفية بحركة الإخوان المسلمين و التي قدمها كشهادة أمام الكونغرس الأمريكي أن (و.م.أ) لا تملك سياسة مباشرة مع حركة الإخوان المسلمين و إنما لها سياسة مباشرة مع الدول التي تعمل بها جماعة الإخوان المسلمين و منها مصر، و يذهب إلى أن (و.م.أ) مثلما لا تحتاج لسياسة اتجاه أحزاب الخضر و الأحزاب الإشتراكية أو أحزاب اليمين القومي ، ومثلها أيضا أحزاب مثل حزب الحرية و العدالة الذي يمثل الإخوان المسلمين بمصر ، و إنما ما يجب السعي نحو بناء علاقات ثنائية قوية ذات تنوع إقتصادي و دبلوماسي و أبعاد أمنية في البلدان التي توجد فيها جماعة الإخوان المسلمين مثل مصر و الكويت و الأردن ، معتبرا أن هناك إختلاف بين الأكاديميين و الدبلوماسيين و القادة حول إمكانية أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية علاقة مع الإخوان المسلمين.[2]

و في الدراسة التي أصدرها معهد السياسات الإجتماعية و التفاهم Institution For Social Policy and Understanding– في (ديسمبر 2010) و التي حملت عنوان " **أمريكا و الإسلام السياسي**" تحول من العسكرة إلى الإندماج والتحالف، وأكدت الدراسة على خطأ إستراتيجية الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) العسكرية في تعامله مع مختلف أصناف الحركات الإسلامية ، ودليل ذلك صعود بعض الحركات الإسلامية في مختلف مناطق العالم الإسلامي خلال عامي 2006–2007 و هذا بسبب تصنيفه للحركات الإسلامية جميعا ضمن خانة واحدة ، والتي يتضح أنها تغيرت مع الرئيس الأمريكي الحالي **(باراك أوباما)** نحو إستراتيجية أكثر اعتدالا في تصنيف الحركات الإسلامية إلى متطرفة و أخرى معتدلة سلمية.[3] في حين يذهب الباحث الأمريكي"رايموند

[1] - السيد ولد أباه- الثورات العربية الجديدة المسار و المصير: يوميات من مشهد متواصل- الجداول للنشر و التوزيع –بيروت –لبنان - ط:1-2011 - ص (114-115).

[2] - ناثان براون – الإخوان المسلمون –جزء 02-ترجمة : نجيب العمومري- معهد كارنجي للسلام الدولي.
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=127

[3] - عمرو عبد العاطي – قراءة في تقرير : " أمريكا و الإسلام السياسي" : تحول من العسكرة إلى الإندماج و التحالف - شبكة الجزيرة للدراسات-الدوحة –قطر - 2011- ص (2-3).

ويليام بيكر" Raymond William Baker في مقاله " لماذا تخسر الولايات المتحدة التيار الإسلامي؟ " إلى أن "و.م.أ " خاصة و الغرب عامة فشلا في فهم التيار الإسلامي كشريك محتمل في معارك الحرية و الديمقراطية على مستوى العالم كله ف(و .م.أ) تزعج القوى الإسلامية الرئيسية بفعل سياساتها و تحولهم من شركاء محتملين إلى أعداء مرجحين.[1] مؤكدا على الدور الإسرائيلي في تأجيج مخاوف "و.م.أ" من الحركات الإسلامية ، لأن إسرائيل – حسبه – هي القوة الإقليمية المهيمنة بالمنطقة العربية و هي ذات إستراتيجيات توسعية ، و ترسانة نووية و قوة عسكرية معتبرة دوليا ، فالنظرة الأمريكية لإسرائيل كدولة حبيسة و (حليف محاصر) كمحض خيال أمريكي ساهم في إبقاء التخوف الأمريكي إزاء الحركات الإسلامية على أنها العدو الأول لإسرائيل ، وهو الأمر الذي ترسخ بقوة مع إدارة المحافظين الجدد خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) (2001–2009).[2]

في مرحلة مابعد الثورات العربية أصبحت هناك 4 نواحي أبدت فيها الأحزاب الإسلامية إستعدادا لمراعاة المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية.وهي:

1– الإقتصاد السياسي،2– العلاقات مع إسرائيل 3– الحرب على الإرهاب 4 – القضايا المتعلقة بالهوية و خاصة وضع الأقليات . وهي النقاط الأربعة التي تتعامل على أساسها **و.م.أ** في سياستها الخارجية مع الإسلاميين . فالرئيس الأمريكي (أوباما) قبل إنطلاق أحداث الربيع العربي ، وجه له سؤال إن كان يجدر بـ (و.م.أ) التعامل مع الإخوان المسلمين فأجاب بأن الإخوان المسلمون غير جديرين بالثقة و يتبنون آراء معادية للأمريكيين، ولن يلتزموا بإتفاقية (كامب ديفيد) للسلام الموقعة مع إسرائيل.[3] لكن بعد أن إكتسح الإسلاميون البرلمان المصري و فازوا حتى بالرئاسة وجدت "و.م.أ" نفسها ملزمة بالتعامل مع رغبة الشعوب لكنها بالمقابل ركزت على 2 قوى بالمنطقة (إيران) و (إسرائيل).

فهل ستكسب إيران مزية سياسية بسبب الإضطرابات التي تعم الوطن العربي ؟ وكيف سيؤثر سقوط (مبارك) على أمن إسرائيل ، وجراء هذين الأمرين لجأت إدارة (باراك أوباما) إلى التعامل مع الإسلاميين بمصر و أيضا تونس ، وإستطلاع مواقفهم (مواقف الأحزاب الإسلامية) من قضايا السياسة الخارجية الأمريكية الأساسية مثل: معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل ، والأولويات

---

[1] - رايموند ويليام بيكر – لماذا تفقد الو.م.أ العلاقة مع التيار الإسلامي- ترجمة (بيسان كساب) –مجلة وجهات نظر- الشركة المصرية للنشر العربي و الدولي- مصر- العدد: (137) –(جوان 2010)- ص (8).

[2] نفس المرجع السابق – ص (11-12).

[3] - فواز جرجس – تغيرات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المسلمين – مجلة المستقبل العربي –مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- لبنان- العدد: (408) – (2013/02) – ص (70-71).

الإقتصادية لهذه الأحزاب ، ومحاربة الإرهاب و التطرف.[1] إذن ف (و.م.أ) صارت ملزمة بعد نجاح حزب الحرية و العدالة في مصر بالإنتخابات البرلمانية ثم الإنتخابات الرئاسية على معرفة توجهات هذا الحزب.و طبيعة السياسة الخارجية التي سيتبناها الحزب إزاء قضايا حساسة جدا و لا تقبل المساومة أبدا و على رأسها ضرورة الحفاظ و عدم إخلال الحزب بأمن إسرائيل بالمنطقة، التعامل بشكل مناسب مع الأقلية القبطية المسيحية في مصر ، التعاون الوثيق مع "و.م.أ" في قضية مكافحة الإرهاب و بدرجة أقل الحفاظ على المصالح الإقتصادية الأمريكية و الغربية بالمنطقة عبر القبول و العمل بإقتصاد السوق المفتوح من طرف الحزب. و لذلك اتسم برنامج (حزب الحرية و العدالة) إزاء السياسة الخارجية المصرية بالمرونة و التركيز على قضايا معينة و عدم تعديها، إذ رأى الحزب أن الرؤية للسياسة الخارجية لا يجب أن تنطلق من شخص الفرد ، على غرار النمط الذي كان سائدا في مصر لعشرات السنين و لكن يجب أن تنطلق الرؤية من مؤسسات الدولة المعنية بالسياسة الخارجية و بالأمن القومي المصري– وهذا إقرار غير مباشر بأن الحزب لن يتخذ قرارا فرديا دون استشارة المجلس العسكري في مصر خاصة في قرارات قد لا يقوى على تحملها لوحده – كما يرى الحزب أن السياسة الخارجية المصرية لا تقف عند حدود جغرافية محددة و إنما المصلحة الوطنية تتم في إطار علاقات تواصل مع المجتمع الدولي.[2] – و هنا الحزب يركز على قبوله بمبدأ الحوار المباشر مع القوى الغربية بشأن القضايا المهمة المتعلقة بالمنطقة – ودليل ذلك قيام السيناتور الأمريكي "**جون كيري**" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي – قبل توليه منصب وزير الخارجية – رفقة السفيرة الأمريكية بالقاهرة (**آن باترسون**) بزيارة مقر حزب الحرية و العدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين و عقد جلسة مباحثات مع (**محمد مرسي**) رئيس الحزب – حينها– و (**سعد الكتاتني**) الأمين العام للحزب سابقا و رئيسه حاليا ، و (**عصام الحداد**) عضو لجنة العلاقات الخارجية بالحزب ، و(**عصام العريان**) نائب رئيس الحزب ، و أكد (مرسي) في اللقاء على إحترام مصر للإتفاقيات و المواثيق التي تم توقيعها – في إشارة إلى إتفاق كامب ديفيد 1978– و عدم القيام بتغييرات جذرية في الدستور و القوانين الخاصة بالتعامل مع المستثمرين.[3] – في إشارة لإلتزامه بالإقتصاد الحر و السوق المفتوحة و خاصة ما يتعلق بمعبر سيناء البحري و الملاحة البحرية، فهذا اللقاء كان بمثابة جس للنبض من قبل الإدارة الأمريكية لموقف الحزب إزاء بعض القضايا المصيرية.–

---

[1] - نفس المرجع السابق –ص 74.

[2] - السيد أمين شلبي – النقاش حول السياسة الخارجية المصرية- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان- (العدد 411) (2013/5) ص: 28.

[3] - أماني ماجد – كيري يزور مقر الحرية و العدالة و يؤكد نحترم تصويت الشعب المصري- جريدة الأهرام المصرية - (2011/12/11).

http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/118078.aspx

مقابل هذا يرى الباحث" **بهجت قرني** "أن الرئيس (محمد مرسي) ينتهج السياسة التقليدية السابقة لمصر إتجاه الـ(و.م.أ) و ليس لديه توجه ثوري لتغيير هيكل العلاقات بين البلدين ، وهذا عكس رؤى جماعة الإخوان المسلمين عندما كانت في المعارضة ، أين كانت تحمل رؤية تشير إلى تغيير في العلاقات المصرية – الأمريكية بانتقاداتها لمعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية والسياسات الأمريكية بالمنطقة . كما كانت ترفض في السابق التبعية للنظام الدولي ، بينما قام (محمد مرسي) بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض لصالح مصر.[1] – فموقف الحزب تغير بعد تحوله من المعارضة إلى الحكم جراء الضغوط الداخلية و الخارجية–

فالسياسة الخارجية الأمريكية إزاء مصر تتسم حاليا بنوع من الضبابية و عدم الوضوح ، جراء غياب عامل الثقة المتبادلة بين الإدارة الأمريكية و حزب الحرية و العدالة المحسوب على التيار الإسلامي بمصر. فرغم أن الحزب قدم تطمينات و ضمانات لـ(و.م.أ) بأنه لن يتبنى أي خيارات تصعيدية اتجاه و.م.أ و الغرب و إسرائيل بالمنطقة إلا أن موقفه واقعيا يبقى غير مضمون ، و دليل ذلك إكتفاء (و.م.أ) بتبادل الزيارات الرسمية لمصر على الدبلوماسيين إلى جانب زيارة وزيرة الخارجية السابقة (هيلاري كلينتون) ثم وزير الخارجية الحالي (جون كيري) لمصر دون تعديها لزيارات رئاسية متبادلة للرئيس الأمريكي (باراك أوباما) لمصر، ما يدل على أن (و.م.أ) لم تحسم بعد خياراتها إزاء التيار الإسلامي عامة بمصر و حزب الحرية و العدالة الإخواني خاصة ودليل ذلك مثلما يذهب إليه (حسين هريدي) و هو سفير مصري سابق ، ومساعد وزير الخارجية سابقا و أحد الأعضاء المؤسسين لحزب (المصريين الأحرار) إلى أن عدم زيارة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) لمصر أثناء جولته الأخيرة بالمنطقة في (مارس 2013) تشير إلى تغير وضع مصر الإستراتيجي بالمنطقة ، و تشير لحقبة جديدة ستعتمد فيها (و.م.أ) على دولة بديلة في الشرق الأوسط مثل الأردن و تركيا.[2]

في حين إعتمد موقف و.م.أ إزاء قرار القوات المسلحة المصرية عزل الرئيس محمد مرسي على مبدأ التوازن بما يضمن مصالحها من جهة ويحقق ضمانا لحقوق الإنسان من جهة أخرى، ففي بيان للبيت الأبيض عقب الإنقلاب العسكري أعربت واشنطن عن قلقها من هذا الأمر دون أن تصف الأمر بالإنقلاب حتى تتفادى الإدارة الأمريكية قانونا يلزمها بتعليق مساعداتها للجيش المصري والبالغة 1.3 مليار دولار سنويا. إذ يرى أستاذ دراسات الديمقراطية والحكم بجامعة **جورج**

[1] - أبو الفضل الإسناوي و عمرو عبد العاطي- المائدة المستديرة :العلاقات المصرية الأمريكية:الواقع و الآفاق- مجلة السياسة الدولية – العدد 192(أفريل2013) .
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1284804&eid=15

[2] - السفير "حسن هريدي " :عدم زيارة "أوباما"لمصر تؤكد على تغير وضعها الإستراتيجي.
http://www.jaridatak.com/ChildPages/Political%5Celbashayer%5CAr53454.htm

تاون " دانيال برومبرغ " أن الموقف الأمريكي يحاول تحقيق التوازن بين العديد من المبادئ والإعتبارات العملية، لذا فإن التصريحات والمواقف الأمريكية لها فترة من الصلاحية بما يتناسب مع تطورات الأوضاع في مصر.[1] وفي هذا الشأن يرى المحلل السياسي الأمريكي **إدوارد كوريجان** أن موقف و.م.أبشأن الأزمة المصرية يرتبط بمخاوفها حول اللوبي الصهيوني الذي يشكل ضغطا على السياسيين الأمريكيين دون أن تهتم بالرأي العام المصري الداخلي الذي ليس له أي تأثير على السياسة الداخلية ل **و.م.أ** . معتبرا أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت الضوء الأخضر لعزل الرئيس محمد مرسي خاصة وأن مواقفها إتسمت بنوع من التوازن.[2]

– فأحد التحديات التي تواجه حزب الحرية و العدالة على المستوى الداخلي و الخارجي هو ضرورة تكييف موقفه إزاء السياسة الخارجية لمصر بما يشعر (و.م.أ) و الدول الغربية بمزيد من الثقة إزاء مواقف الحزب ، وبما يجعل القوى الإسلامية الداخلية (ومنها حزب النور السلفي و الرأي العام الداخلي و مختلف القوى المعارضة الأخرى) لا تتهم الحزب و حركة الإخوان المسلمين بأنهم عملاء للقوى الخارجية حتى لا يفقد الحزب مشروعيته و قاعدته الشعبية، خاصة و أنه مقبل مستقبلا على إنتخابات مجلس النواب و مجلس الشورى المصريين و مقبل على خوض مرحلة سياسية جديدة على المدى الطويل في تاريخ حركة الإخوان المسلمين. لذلك فمواقف الحزب تتسم بنوع من الجمود و عدم الإقدام على مغامرة ذات نتائج غير أكيدة ، خاصة و أن الحزب في بداياته الأولى و لم يمض على نشأته سوى سنتين.

المطلب الثالث: مستقبل حزب الحرية والعدالة في إنجاح مسار التحول الديمقراطي .

في دراسة تحت عنوان:"**إلى أين يذهب العرب رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية**" تحت إشراف مؤسسة الفكر العربي، شملت رأي 30 مفكرا و باحثا عربيا من المتخصصين في القضايا الفكرية والواقعية للعالم العربي مثل :**رضوان السيد– حسن حنفي– حيدر إبراهيم– عبد الإله بلقزيز – علي حرب– فهمي جدعان** حول أسباب صعود ومستقبل حركات الإسلام السياسي بالوطن العربي بالدول التي عرفت سقوطا لأنظمة الحكم مؤخرا، ومن بين ما تم مناقشته قضية الإخوان المسلمين والتحول الديمقراطي والحداثة عبر توجيه سؤال ل 30 باحث هو : هل جماعة الإخوان المسلمين قادرة على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي ؟. و كانت النتيجة أن أجاب وفسر ما نسبته 59 بالمائة من الباحثين ب (لا) و 27 بالمائة من الباحثين ب (نعم). في

[1] - ياسر العرامي– التوازن..... الموقف الأمريكي من عزل مرسي – الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/639219d3-92b9-4300-963e-aaeb79e9dd15

[2] - لينة الشريف – محلل أمريكي: موقف واشنطن بشأن الأزمة في مصر مرتبط باللوبي الصهيوني – شبكة الإعلام العربية.
http://moheet.com/News/Print?nid=693741

حين أن 14 بالمائة من الباحثين لم يكن لهم جواب محدد بمعني أن الحركة قد تكون قادرة على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي.[1]

وقد اختلفت الأسباب التي قدمها الباحثون حول (نجاح/فشل/ إحتمال نجاح) الإخوان المسلمين مثلما توضحه الجداول الثلاثة التالية .

القائلون بقدرة جماعة الإخوان المسلمين على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية
لأن التحول الديمقراطي تحد للجميع	7	25
لأن تصوير الإسلام السياسي على أنه معاد للحداثة أمرمغلوط	5	18
لأن الإخوان تعاملوا مع فكرة الديمقراطية والليبرالية السياسية منذ بدايتها	3	11
لأن الربيع العربي أنقذ الجماعة من ضغط السلفيين	3	11
لأن الإستجابة لتحديات التحول الديمقراطي مفروضة على الجميع	2	7
لأن الإخوان ليسوا كتلة واحدة صماء	2	7
لأن التطورات بينت تكييف الجماعة لسلوكهم وخطابهم مع الظروف والتغيرات الجديدة	2	7
لأن حركة الإخوان واجهت الحداثة بأبعادها المختلفة كما لم تواجهها أي حركة إسلامية اخرى	2	7
لأن الحركة ولدت في بيئة ديمقراطية هي مصر	1	4
لأن رفض أوساط إسلامية جملة من القيم الثقافية والإجتماعية الغربية يدخل في سياق رفض الهيمنة والسيطرة والتبعية للدول الغربية	1	4
المجموع	28	100

جدول رقم 24 القائلون بقدرة جماعة الإخوان المسلمين على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي.

[1] - مؤسسة الفكر العربي- إلى أين يذهب العرب –رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية – المؤسسة العربية للدراسات و النشر- بيروت –لبنان- ط:01-2012 . ص (435).

القائلون بعدم قدرة جماعة الإخوان المسلمين على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية
لأن جماعة الاخوان لم تجدد أطروحاتها ورؤاها الدينية	12	24
لإحتكامها الى منطلقات متضاربة ستقودها للفشل	8	16
لأنها تتجه الى الهيمنة السياسية المطلقة	8	16
لإختزالها الديمقراطية في الجانب الأداتي فقط	5	10
لأن ليس للحركة مشروع تنموي أو نهضوي شامل	4	8
لأن الحركة مؤدلجة أصلا وغير ديمقراطية	4	8
لأنها جماعة محافظة وثائرة على قيم العصر والثقافة التنويرية	3	6
لأن هدفها أسلمة الدولة والمجتمع	3	6
لأن القبول بالآخر والإعتراف به ليس واردا في فكرها	2	4
لأنها أثارت قضايا شكلية ومظهرية وخلافية	1	2
المجموع	50	100

جدول رقم 25 القائلون بعدم قدرة جماعة الإخوان المسلمين على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي.

القائلون بأن جماعة الإخوان المسلمين قد تكون قادرة على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية
من الإنصاف إنتظار ما تحكم به الممارسة السياسية	4	29
قد تنجح في تحقيق بعض التنمية الإقتصادية	2	14
ربما أنها أكثر إحساسا بمشكلة الفقر والفساد	1	7
قد بنجح التيار الإصلاحي داخل الحركة في توجيه الأمور نحو الحداثة والديمقراطية	1	7
قد تنجح الجماعة في إرتكازها على إستقطاب الطبقات الفقيرة عبر التواصل والخدمات	1	7
برغماتية الاخوان قد تتوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي	1	7

قد يحاول الإخوان التكيف مع متطلبات التحول الديمقراطي إذا شعروا أنه سيوصلهم للسلطة	1	7
من المواقف ما يدل على إستعداد الإخوان للذهاب بالبرغماتية إلى حدودها القصوى في سبيل تكثيف أوفر الحظوظ للبقاء	1	7
وجود أصوات عديدة من التيار الإصلاحي داخل الحركة تتبنى الديمقراطية	1	7
الإخوان من أكثر الأحزاب السياسية العربية ديمقراطية، لكن ذلك قد لا ينعكس بالضرورة في ممارسة الحكم	1	7
المجموع	14	100

جدول رقم 26 القائلون بأن جماعة الإخوان المسلمين قد تكون قادرة على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي.

المصدر :مؤسسة الفكرالعربي– إلى أين يذهب العرب؟ "رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية"– المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت،لبنان– ط:01– 2012– ص– 438) (436 –437.

لذلك يمكن الحديث عن 3 سيناريوهات مختلفة لمستقبل حزب الحرية والعدالة خلال المرحلة القادمة و هي :

1–سيناريو انجاز تحول ديمقراطي حقيقي.

2–سيناريو انجاز تحول ديمقراطي وسيط.

3–سيناريو الفشل في تحقيق الانتقال الديمقراطي .

1–سيناريو انجاز تحول ديمقراطي حقيقي :

و ذلك من خلال التدبير الجيد للمرحلة والإجابة الدقيقة عن التحديات التي تطرحها بدءا بالاشتغال على جذب وإستدعاء الإسناد الشعبي في كل محطات الوضع الإنتقالي والإصرار على تنفيذ عناوين الثورة و شعاراتها لاسيما ما يتعلق بالتطهير و العزل السياسي و محاكمة رموز النظام السابق، وفتح ملفات الفساد مع المزاوجة بين إنتاج سياسات عمومية تعيد الاعتبار لعافية الاقتصاد و تجعله في مستوي التطلعات الشعبية وبين سياسة القرب والوضوح مع الشعب في كل

المحطات.[1] فعلى مستوى محاكمة رموز النظام السابق طالب العديد من أمناء حزب الحرية و العدالة بالمحافظات بمحاكمة رموز النظام السابق على فسادهم السياسي وجرائم قتل الثوار، حيث أكد **أحمد محمود** أمين حزب الحرية والعدالة بمحافظة السويس في مرحلة ما قبل تولي محمد مرسي لرئاسة الدولة،أن قرار محكمة الجنايات بالإفراج عن المتهمين في قتل شهداء ثورة 25 جانفي مثل صدمة للمصريين و هو ما صنع رد فعل عنيف من قبل الأهالي.[2] وقد تعهد رئيس حزب الحرية و العدالة محمد مرسي خلال لقاءه مع أهالي و أسر شهداء الثورة بإعادة محاكمة رموز النظام السابق من جديد في حال توليه لرئاسة الدولة محملا رئيس السلطة التنفيذية مسؤولية عدم الحفاظ على أدلة الاتهام لرموز النظام السابق في قضية قتل المتظاهرين معتبرا أن الأدلة تعرضت للإتلاف.[3]

وبعد توليه منصب الرئاسة أمر الرئيس محمد مرسي لجنة تقصي الحقائق والنائب العام بإعادة إحالة قضية الرئيس السابق حسني مبارك و إبنيه و وزير الداخلية الأسبق "حبيب العادلي" و مساعديه و بعض رموز الفساد الاقتصادي على محكمة جنايات القاهرة التي لا تزال حاليا تنظر في القضية وتؤجلها دون إصدار حكم نهائي. كما توعد محمد مرسي بمحاكمة المسؤولين على أحداث **بورسعيد** التي أسفرت عن مقتل75 شخصا من مشجعي أحد الفرق الرياضية، وهو ما تم فعلا بإصدار أحكام الإعدام في حق21 متهما بعد صدور قرار قضائي و فتوى من الأزهر بذلك و كل هذه الأمور جعلت الرئيس محمد مرسي بين ضرورة الوفاء بعهده و محاكمة رموز الفساد من النظام السابق واحتمالات التدخل في قرارات السلطة القضائية التي تتعامل بنوع من الضبابية مع قضية المحاكمات ولا تمنح معلومات كافية عن سير المحاكمات، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا علي حزب الحرية والعدالة .

ويبدوا جليا أن إحتمالات نجاح عملية التحول الديمقراطي وفق هذا السيناريو تبقى شبه منعدمة ما يهدد عملية التحول الديمقراطي خاصة بعد الإنقلاب العسكري الذي قاده الجيش المصري بدعم من المعارضة ضد حزب الحرية والعدالة وهو الحزب الإسلامي الذي كان مسيطرا على زمام السلطة السياسية بمصر.

2- <u>سيناريو انجاز تحول ديموقراطي وسيط</u> :

[1] - بلال التليدي– مرجع سابق-ص (237).

[2]- حسين محمود، إسلام شوقي – مطالب بمحاكمة رموز النظام السابق على فسادهم السياسي- الموقع الرسمي لحزب الحرية و العدالة (2011/07/05).

http://www.hurryh.com/ar_print.aspx?print_ID=220

[3] - غادة محمد الشريف- "مرسي" يجدد التعهد ب "القصاص العادل" للشهداء و إعادة محاكمة مبارك- جريدة المصري اليوم (4جوان 2012).

http://www.almasryalyoum.com/node/894466

وذلك إذا لم تستطع الحركة الإسلامية بمصر –حزب الحرية والعدالة خاصة والقوى الإسلامية الأخرى عامة – مواجهة مخرجات الفاعل السياسي الممثل للثورة المضادة أو الممثل لنهج التحكم و في هذه الحالة يمكن إحداث توازن سياسي عبر اللجوء إلى تسوية سياسية تظهر في شكل إنشاء وثيقة دستورية متقدمة عن الوثيقة الدستورية السابقة لكنها دون التطلعات و العناوين الكبرى التي رفعتها الثورة . وهو ما يعني إنتاج نظام سياسي يعكس صراع القوى وتوازنها مما يجعل العملية السياسية برمتها رهينة للتوافقات بين التيار الإسلامي سواء في الحكم أو المعارضة – والقوي المضادة في الحكم او المعارضة –.[1] وهذا ما تجلى بوضوح في حيثيات الإعلان الدستوري المصري السابق حيث أصدرت مؤسسة الرئاسة المصرية إعلانا دستوريا يوم 22 نوفمبر 2012 تقضي بعض مواده تغيير النائب العام الحالي و منح رئيس الجمهورية سلطات إعتبرها التيار الليبرالي القومي المعارض توسيعا غير مبرر في سلطات الرئيس، فيما وجدها الفصيل المؤيد – التيار الاسلامي–تعبيرا عن مطالب الثورة و قد وجد التيار المعارض في(الإعلان الدستوري) فرصة لتجاوز خلافاته و التوحد تحت راية **(جبهة الانقاذ الوطني)** المعارضة التي رفضت المشاركة في الاستفتاء على هذا الدستور الجديد ورفضته كليا.[2]

في حين قرر الرئيس محمد مرسي طرح الدستور الجديد للاستفتاء الشعبي بتاريخ 2012/12/15 لقبوله أو رفضه إلا انه جراء ضغط المعارضة والقوى الشعبية اضطر لدعوتهم – أي قادة المعارضة والأحزاب السياسية– إلى جلسات حوار وطني لمناقشة تداعيات أزمة الإعلان الدستوري، وقد إختلفت ردود فعل قادة المعارضة بين قابل ورافض للمشاركة في جلسات الحوار ودفع الرئيس محمد مرسي إلى إلغاء الإعلان الدستوري المكمل بتاريخ 2012/12/08 مع الابقاء على تاريخ 2012/12/15 للإستفتاءعلى دستور 30 مارس 2011 الذي أعده المجلس العسكري و ألغى به دستور 1971 –وعرضه رسميا على الاستفتاء الشعبي عبر مرحلتين :

–المرحلة الأولى :15 ديسمبر 2012 عبر 10 محافظات.

–المرحلة الثانية : 22 ديسمبر 2012 عبر 17 محافظة.[3]

---

[1] بلال التليدي–مرجع سابق- (238).

[2] محمد بسيوني عبد الحليم –مآلات الإعلان الدستوري في مصر – مجلة السياسة الدولية.
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2820/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8.aspx

[3] - أحمد أبو الفتح وباهي حسن – اللجنة العليا للإنتخابات 63.8%وافقو على الدستور و36.2% قالوا لا –– جريدة المصري اليوم - 25 ديسمبر 2012.
http://www.almasryalyoum.com/node/1338891

أين أعلنت اللجنة العليا للانتخابات المصرية عن نتيجة الاستفتاء الرسمية بتاريخ 2012/12/25 بموافقة 63.8 بالمائة من الشعب على الدستور الجديد لمصر، ورفض 36.2 بالمائة من الشعب للدستور الجديد بنسبة تصويت إجمالي بلغت 32 بالمائة من أصل 52 مليون يحق لهم التصويت.

–فمن خلال هذا الأمر بسحب (محمد مرسي) و إلغائه الإعلان الدستوري (22 نوفمبر 2012) يكون قد خضع جزئيا لمطالب المعارضة بإلغائه للتعديل ، لكن دون أن يكون خضوعا كليا إذ رفض مطالب المعارضة بتأجيل تاريخ الإستفتاء على دستور (30 مارس 2011) لغاية عرضه على المحكمة الدستورية العليا ، وأجرى الإستفتاء في موعده و حضي الدستور بموافقة الشعب في النهاية ، رغم أن المعارضة المصرية لا تزال تعتبر أن الدستور الجديد غير شرعي و ترفض العمل بمضمونه ،و ترى فيه أنه يخدم مصالح الإخوان المسلمين و حزب الحرية و العدالة في مصر ، فحزب الحرية و العدالة و من خلال رئيسه السابق و رئيس مصر المعزول **(محمد مرسي)** لم ينجح في مواجهة مخرجات المعارضة المصرية بشكل كلي و إنما بشكل جزئي فقط ، الأمر الذي دفع بالمعارضة بمزيد من الضغط على الرئيس و على أعضاء حزب الحرية و العدالة بمجلس الشورى سابقا ، و كذا الوزراء السابقين لحزب الحرية و العدالة الذين كانوا يسيطرون على مناصب هامة في حكومة (هشام قنديل). لينتهي الأمر بإسقاط الحكومة وحل مجلس الشورى وعزل الرئيس محمد مرسي عبر تدخل الجيش بدعم من المعارضة المصرية .ما يشكل تهديدا مباشرا على عملية التحول الديمقراطي بمصر خلال هذه المرحلة الإنتقالية وإحتمال وجود ديمقراطية جزئية فقط دون الوصول لمرحلة الترسيخ الديمقراطي .

3– سيناريو الفشل في تحقيق الإنتقال الديمقراطي:

وهو السيناريو الذي يعجز فيه التيار الإسلامي الحاكم – حزب الحرية و العدالة الإخواني – عن إدارة المرحلة ، حيث تزدحم على – حزب الحرية والعدالة– مخرجات بقية الفاعلين السياسيين إلى درجة يصبح فيها الحزب مدانا شعبيا بفعل عجزه عن تدبير السياسة اليومية ، و محاصر سياسيا جراء التحالف بين القوى الشعبية و السياسية المعارضة له ، و كذا جراء ضغوط الفواعل الدولية والإقليمية ،وفي هذه الحالة يمكن أن يؤدي الوضع إلى تحميل الإسلاميين – بمصر– كلفة الفشل في تدبير المرحلة،ما يؤدي إلى إنتاج وضع أسوء من مرحلة ما قبل الربيع العربي.[1]

– ومن خلال الحالة المصرية يبدو جليا أن الرئيس (محمد مرسي) كان يميل دائما إلى جعل كفة الحكم في صالح حزب الحرية و العدالة ، ودليل ذلك هو تحديه فور إنتخابه لقرار المحكمة

[1] - بلال التليدي– مرجع سابق- ص (237-238).

الدستورية العليا .القاضي بحل مجلس الشعب الذي يسيطر عليه كل من حزب الحرية و العدالة و حزب النور السلفي بإجمالي 334 مقعد من أصل 508 مقعد ، حيث أصدر قرارا رئاسيا بإعادة عقد دورات مجلس الشعب المصري لغاية إجراء إنتخابات جديدة لما أصبح يعرف بمجلس النواب بعد إصدار الدستور الجديد للبلاد بفترة 60 يوما ، و كذا تحديه لقرار المحكمة الدستورية العليا الذي أسقط الصفة التشريعية عن مجلس الشورى و اعتباره غير دستوري ، ما يستلزم حل مجلس الشورى ، بحيث أصدر قرارا يعتبر فيه مجلس الشورى مستمرا في عمله التشريعي لغاية انتخاب مجلس شورى جديد بعد عام من إنتخاب مجلس النواب الجديد ، و هي القرارات التي دفعت بالعديد من أفراد الشعب المصري وقوى المعارضة و الأحزاب السياسية إلى توجيه إتهامات إلى الرئيس (محمد مرسي) و حزب الحرية و العدالة و جماعة الإخوان المسلمين بأنهم يسعون إلى أخونة مصر عبر سيطرتهم على جميع المؤسسات السياسية الرسمية المصرية ، داعين إلى ضرورة إسقاط نظام الحكم القائم من خلال القيام بمظاهرات و إحتجاجات شعبية رسمية ، وهذا ماقامت به حركة تمرد التي ضمت مختلف القوى المصرية المعارضة وقامت بمظاهرات شعبية مليونية بتاريخ 30 جوان 2013 لسحب الثقة من الرئيس محمد مرسي. لتمنح بذلك تفويضا للجيش المصري لإنجاح عملية الإنقلاب العسكري بتاريخ 03 جويلية 2013 ضد نظام الرئيس محمد مرسي . لتدخل مصر بذلك في دوامة من العنف والفوضى تجعل هذا السيناريو المتمثل في فشل عملية التحول الديمقراطي الأقرب إلى الواقع السياسي المصري حاليا ومستقبلا.

الخاتمة

الخاتمة:

تمرعملية التحول الديمقراطي بمراحل طويلة ولايمكن الحكم بنجاحها من عدمه إلا بعد الوصول إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي (**the consolidation phase**) وهي المرحلة المهمة التي تتطلب مدة زمنية طويلة لتعزيز الممارسة الديمقراطية أين تصبح خلالها سلوكات وتصرفات الأفراد تتلائم ومتطلبات الديمقراطية. كما تصبح فيها السلوكيات الديمقراطية مترسخة على مستوى النخبة السياسية الحاكمة، المعارضة، الأحزاب السياسية، المؤسسات الرسمية للدولة، الشعب، وهذه الأمور لا تتم إلا عبر فترة طويلة لذلك تصاحبها إحتمالات ومخاطر الإرتداد إلى مرحلة ماقبل النظام الديمقراطي لذلك فهي مرحلة صعبة المنال وكثير من الدول التي عرفت تحولا ديمقراطيا لم ينجح بها الأمر في الوصول إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي فبقيت إما في حالة ديمقراطية جزئية أو عادت إلى النظام التسلطي. بدورها تختلف أنماط التحول الديمقراطي ويتضح أكثر أن **نمط الإحلال (replacement)** –مثلما قدمه **صامويل هنتنغتون Samuel Huntington** – بأنه النمط الأكثر تماشيا مع الحالة المصرية لأن هذا النمط يعتمد أكثر على قوة المعارضة وضغوطها لإنهيار الحكومة والسلطة السياسية الموجودة بغية إحداث التحول الديمقراطي فالأسلوب النضالي واضح في هذا النمط. وهو بدوره ماحدث بمصر فالنظام السياسي المصري وعلى رأسه الرئيس السابق حسني مبارك لم يسقط إلا جراء الضغوطات والإحتجاجات الشعبية التي قامت المعارضة المصرية حينها بمحاولة تأطيرها وتوجيهها. كما أنه ومن خلال هذا النمط يبرز دور الجيش أو المؤسسة العسكرية كداعم للنظام السياسي القائم أو للمعارضة التي تقود التحول الديمقراطي أو البقاء محايدا وحياده يعد دعما للمعارضة أكثر شيء وهو ما ينطبق أيضا على الحالة المصرية حيث بقي الجيش المصري محايدا ولم يتدخل مع أي طرف لغاية إعلان حسني مبارك تنحيه عن السلطة، أين تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية إدارة المرحلة الإنتقالية لغاية تسليم الحكم لسلطات مدنية إنتهت بتسليم السلطة للرئيس المصري الجديد محمد مرسي ليعود الجيش بعدها ليؤدي دور سلبي في إعاقة عملية التحول الديمقراطي بمصر بعد قيامه بإنقلاب عسكري بتاريخ 03 جويلية 2013 ضد الرئيس محمد مرسي إنتهى بعزل هذا الأخير وإسقاط حكومة هشام قنديل وحل مجلس الشورى المصري. كما أنه وخلال مرحلة التحول الديمقراطي يبرز صراع المعارضة التي ساهمت في التحول الديمقراطي حول من يتولى القيادة والسلطة وتحدث إنشقاقات وإئتلافات بين أحزاب سياسية مختلفة تماشيا وطبيعة المرحلة الإنتقالية. وهذا من أجل إعادة تشكيل المشهد السياسي بين حزب أو أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة، وبمصر بعد أن كانت مختلف

القوى السياسية متحدة خلال فترة المظاهرات من أجل إسقاط الرئيس عادت مختلف هذه القوى للإختلاف بعد تحقيق هدفها، إذ أصبح التيار الإسلامي وعلى رأسه حزب الحرية والعدالة عن جماعة الإخوان المسلمين هو حزب السلطة بعد فوزه بغالبية مقاعد مجلس الشعب –سابقا– ومجلس الشورى وكذا الرئاسة المصرية وسيطرته على بعض الوزارات المهمة في حكومة " **هشام قنديل**" ويساند الحزب بعض قوى التيار الإسلامي في مصر، في حين تكتلت الأحزاب السياسية العلمانية والقومية والحركات الرافضة للإسلاميين ضمن جبهة الإنقاذ المصرية التي تمثل المعارضة المصرية وهذا ما يتعارض ومتطلبات التحول الديمقراطي التي تقتضي غياب التعصب الطائفي، إذ صار الإنتماء العقدي والإيديولوجي هو الذي يميز بين السلطة السياسية الإسلامية الحاكمة بمصر والمعارضة الرافضة لحكم وسلطة التيار الإسلامي وجراء قيام كلا الطرفين بعملية الإستقطاب السياسي في صفوفه أصبح الرأي العام المصري منقسما بين إسلامي ومعارض عوض أن يركز على متطلبات المرحلة الإنتقالية الحالية فالأحزاب السياسية المصرية – بمختلف توجهاتها – خلال هذه المرحلة لعبت دورا سلبيا مهددا أكثر بإفشال عملية التحول الديمقراطي خاصة بعد دعم مختلف قوى المعارضة وحتى الإسلامية منها مثل حزب النور السلفي للإنقلاب العسكري بمصر والذي يهدد مستقبل الدولة المدنية في مصر.

بالإضافة إلى أن الضغوط الشعبية خلال مرحلة التحول الديمقراطي يجب أن تتوقف خلال مرحلة معينة فرغم أنها تمثل أحد الدوافع الأولى والمهمة للإنطلاق في عملية التحول الديمقراطي خاصة وفق نمط الإحلال لكن إستمرار هذه المظاهرات الشعبية لمرحلة مابعد حدوث التحول هو أمر سيؤثر سلبيا على النخبة السياسية الحاكمة، لأنها سوف تصبح جراء هذه الضغوط غير مستقلة في قراراتها وتكون بذلك تابعة. لذلك إعتبر العديد من الباحثين في التحول الديمقراطي أن النخبة السياسية هي التي يجب أن تأخذ بزمام مبادرة التحول الديمقراطي، وبمصر لم يحدث هذا الأمر فبعض القوى الشعبية التي شاركت في إسقاط النظام السياسي المصري السابق رأت في وصول حزب الحرية والعدالة إلى السلطة بأنه يمثل تعديا على أحقية وشرعية غيره من الأحزاب السياسية دون أن يأخذوا بالإعتبار أن الإنتخابات الرسمية هي التي أفرزت هذه الخارطة السياسية الجديدة، وبدورها إستغلت المعارضة المصرية هذا الأمر وقامت بالحشد الشعبي لهذه القوى لتستعملها كورقة ضغط لإسقاط السلطة السياسية التي كانت قائمة من خلال الحركات الإحتجاجية الجماهيرية التي تقابلها بدورها حركات جماهيرية مساندة للسلطة السياسية السابقة وهو أمر يجعل الأمور غير مستقرة ويهدد مسار التحول الديمقراطي ويجعله جامدا إلى حين تقديم تنازلات متبادلة من كلا الطرفين. فالمعارضة المصرية خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي كانت فاشلة ولم تمارس أي نوع من السياسة في التعامل مع القضايا لأنها لا تملك أجندات أو حوارات أو مشاريع قد تتعارض

مع الحكومة أو تقوم بتقييم أداء و مشروعات الحكومة و إهتمامها الدائم هو المطالبة بإسقاط حكم الإسلاميين والرئيس وهو ما لم يكن لها إلا عبر قيام الجيش المصري بإنقلاب عسكري .

فذهنية التحول الديمقراطي بمصر لا تزال غائبة عن مختلف الفاعلين السياسيين سواء على مستوى النخبة الحاكمة السابقة التي مثلها التيار الإسلامي وخاصة حزب الحرية والعدالة أو على مستوى المعارضة المصرية وكذلك على المستوى الشعبي لأن لكل طرف من هؤلاء إهتماماته الخاصة التي لاترقى إلى ضرورة توفير متطلبات المرحلة الإنتقالية الحالية دون أن يأخذوا في الإعتبار حسابا لإحتمال حدوث إنتكاسة ديمقراطية فالمرحلة الإنتقالية تطول وتحمل عدة خبايا لا يمكن التنبؤ بها فما تحقق بمصر خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة تمثل في كسر ثقافة الخوف، إعادة العلاقة بين الدولة والمجتمع، تراجع هيمنة السلطة السياسية العسكرية، بروز نخب جديدة مثل النخب الإسلامية، فتح آفاق جديدة للمعارضة. في حين عانت مصر خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة من وجود جمود سياسي، إجراءات قانونية غير مفهومة جراء الصراع القانوني بين المحكمة الدستورية العليا والرئاسة المصرية السابقة ، غياب التنمية الإقتصادية التي تحقق خاصة المطالب الشعبية من عمل، سكن، أجور، صحة، رفاهية، وهي الأمور التي زادت من حدة الضغوط الشعبية على النخبة السياسية الحاكمة بالإضافة إلى خطر الإنقسام الإيديولوجي الموجود على المستوى النخبوي والشعبي داخل مصر . وهذه الأمور تتطلب تعاون مختلف القوى الفاعلة على المستوى الداخلي لمصر لإيجاد حلول لها من أجل فك حالة الجمود التي يعرفها مسار التحول الديمقراطي بمصر دون تحميل مسؤولية ذلك لطرف على حساب آخر.

فالنخبة السياسية بمصر صارت عائقا أمام عملية التحول الديمقراطي لأن النخبة الإسلامية يغلب عليها طابع الشرعية التاريخية إذ ترى جماعة الإخوان المسلمين و عبر حزبها السياسي حزب الحرية والعدالة أنها قدمت نضالا طويلا وتضحيات عديدة وحان الوقت لتتحول من المعارضة التي ظلت بها لمدة 80 سنة إلى الحكم وهو ما حققته مؤخرا وإنتهى بإسقاطها من الحكم، مقابل هذا ترى النخبة السياسية في المعارضة أن حزب الحرية والعدالة خاصة والتيار الإسلامي عامة في مصر ليس جديرا وأهلا لحكم مصر جراء إنعدام الخبرة اللازمة لديهم متناسين بذلك إختيارات الشعب المصري الذي إختار حكامه عبر صناديق الإقتراع، الأمر الذي يجعل المعارضة المصرية تفضل مصالحها الخاصة ورغبتها الجامحة في الحكم على حساب مصالح الوطن والشعب المصري. فالمعارضة المصرية ظلت جامدة في موقف واحد وهو مطالبتها بإستقالة الرئيس المصري " محمد مرسي" دون أن تقدم أي حلول تتماشى والمرحلة الإنتقالية الحالية، والأمر الذي يجعل حالة اللاإستقرار متواصلة بمصر هو أن المعارضة المصرية مثلما قامت حاليا بدور سلبي بعدم دعمها للإستقرار السياسي ودعمها للإنقلاب العسكري، فإنها ستعاني نفس الأمر في حال

توليها للسلطة مستقبلا لأن التيار الإسلامي بدوره لن يقبل بقوى ليبرالية أو قومية حاكمة مستقبلا بمصر، وهو أمر خطير جدا سيجعل مصر في دوامة من الفوضى اللامتناهية التي ستعجل مصر في حالة ديمقراطية جزئية أو تعجل بعودتها لحالة الحكم التسلطي.

رغم هذا فإن أكبر خطأ وقع فيه حزب الحرية و العدالة هو تحمله أكثر مما يطيق بسيطرته على كافة المؤسسات الرسمية بالدولة بدءا بمجلس الشعب السابق ثم مجلس الشورى ثم الرئاسة المصرية ثم أهم الحقائب الوزارية بالحكومة الرسمية ليتحول بعد ذلك إلى السيطرة على المناصب الحساسة بالدولة ما أدى لإتهامه بأخونة الدولة من طرف المعارضة. وهي الأعباء التي ألقت بكاهلها على جماعة الإخوان التي صارت بذلك مسيطرة على المؤسسات الرسمية للدولة خاصة وأن الجماعة أعلنت بعد فوزها بإنتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى أنها لن تشارك في الإنتخابات الرئاسية لكنها أخلفت بوعدها وشاركت وتمكنت من الفوز بالرئاسة المصرية جراء ظروف معينة، ليجد مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي نفسه أمام مجموعة واسعة من المشاكل التي تقتضيها مرحلة التحول الديمقراطي. وهي المشاكل التي تجاهلها الرئيس متجها نحو مجابهة المحكمة الدستورية العليا برفضه لقرارها بحل مجلس الشعب السابق ثم مجلس الشورى في مرحلة لاحقة وعزله للنائب العام وكذا برفضه لمطالب المعارضة المصرية بتأجيل الإعلان الدستوري وإعادة تشكيل الحكومة رغم دعوته المعارضة إلى جلسات الحوار الوطني ، بالإضافة إلى عجزه عن توفير المطالب الشعبية ، كل هذه الأمور التي لم يمضي على حدوثها إلا سنة واحدة جعلت المعارضة المصرية تطالب الرئيس بإستقالته لإجراء إنتخابات رئاسية جديدة ومبكرة والإعداد لمرحلة إنتقالية جديدة تبدأ بحكم النائب العام للمحكمة الدستورية العليا والقيام بمظاهرات من أجل هذا الأمر. إنتهت بإنقلاب عسكري ضد السلطة المدنية الشرعية ودخول مصر في أزمة سياسية حادة ما يجعل مصر تعيش حالة من إحتمال فشل عملية التحول الديمقراطي وفق المعطيات الموجودة حاليا.

فأحد أسباب فشل الرئيس – **محمد مرسي**–هو أنه لم يبرز إستقلاله الفعلي عن حزب الحرية و العدالة و جماعة الاخوان المسلمين فالكثير من المصريين كانوا يرون في– **محمد مرسي**– أنه مرشح الإخوان المسلمين .

كما أن القوى الرافضة لحكم الإسلاميين بمصر لا تأتي من المعارضة وحدها بل مثلما تذهب إليه صحيفة " **اللوس أنجلس تايمز**" الأمريكية فمشاكل الرئيس **محمد مرسي** سوف تأتي من خلف الكواليس أو ما يعرف ب**الدولة العميقة** ممثلة في المحاكم، الشرطة، الجيش، أجهزة المخابرات، وهي القوى التي تشكلت جميعا على مدار عقود على يد الحكم العلماني للرئيس المطاح به حسني

مبارك أو مايعرف بالحرس القديم الذي له تخوفات إزاء الحكم الإسلامي. وهو أمر أثبت صحته خاصة بعد قيام المجلس الأعلى للقوات المسلحة لما يعرف بالثورة المضادة عبر إستغلاله لمطالب جزء من المعارضة المصرية بإستقالة الرئيس محمد مرسي ليقوم بإنقلاب عسكري أعاد من خلاله عملية التحول الديمقراطي بمصر إلى نقطة الصفر.

إن الشعوب العربية حاليا و رغم إنتمائها الإسلامي أصبحت تبحث عن من يحل لها مشاكلها المعيشية الواقعية: كالأجور.السكن.البطالة.الشغل.الرفاهية.الأسرة.الصحة.التعليم. دون أن تنظر إلى من يحققها إن كان إسلاميا أم علمانيا أم ليبراليا أم إشتراكيا، فالتوجهات الإيديولوجية لم يصبح لها وزن كبير لدى المواطنين مقابل وزن تحقيق مصالحهم الخاصة، ونموذج حزب العدالة والتنمية في تركيا يمثل أحد النماذج الواضحة عن الأحزاب الإسلامية التي تراعي مصالح دولتها العلمانية وكذا مراعاة مصالح مواطنيها بغض النظر عن إنتمائاتهم الأمر الذي ساعد على تحقيق تحول ديمقراطي واقعي.

بالإضافة إلى ما سبق نسجل غياب نموذج نظري خاص أو دراسات حديثة عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي مثل تلك التي أجراها باحثون في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي جراء تأخر موجة التحول الديمقراطي بالوطن العربي. ثم إن الأمور الحاصلة واقعيا تصعب من إمكانية الخروج بنموذج نظري مستقر جراء المتغيرات التي تحصل على الساحة السياسية يوميا و غياب الاستقرار الديمقراطي، ما دفع بالبعض إلى إعتبار هذه الدول غير مهيئة للديمقراطية أصلا.

إن المرحلة الحالية بمصر هي مرحلة جد حساسة لأن هناك تحول و طفرة تاريخية فبعدما كانت القوى الليبرالية هي الحاكمة بها أصبحت القوى الإسلامية هي الحاكمة وبصفة ديمقراطية شرعية لتؤكد الحركة الإسلامية على قبولها بالممارسة الديمقراطية، في حين مثلت المؤسسة العسكرية بمصر أهم عائق أمام عملية التحول الديمقراطي برفضها التام لوصول حزب سياسي إسلامي لهرم الحكم لتكرس بذلك أكثر لحالة الإستعصاء الديمقراطي الذي يشهده العالم العربي. والمشكل المطروح حاليا هو أن فشل القوى الإسلامية حاليا يعني فشل مختلف القوى التي حكمت مصر الأمر الذي سيجعل مصر في حالة غياب قوى سياسية قادرة على تحمل متطلبات ومقتضيات مراحل التحول الديمقراطي على المدى الطويل. لذلك على كل القوى السياسية المصرية الإتحاد من أجل إستغلال هذه الفرصة التاريخية للتعجيل بإنجاح عملية التحول الديمقراطي وعدم إطالة فترة المرحلة الإنتقالية بمصر التي قد تنتهي بالعودة إلى حالة الحكم التسلطي مثلما عرفت ذلك العديد من الدول في نهاية التسعينيات ضمن ما عرف بموجة الإرتداد عن الديمقراطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- الكتب:

1. إبراهيم أعراب- الإسلام السياسي والحداثة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2000.
2. إبراهيم بدوي و سمير المقدسي- تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت-لبنان-ط: 01-2011.
3. أبو الأعلى المودودي- حول تطبيق الشريعة الإسلامية في العصر الحاضر، ترجمة: خليل أحمد الحامدي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1983.
4. أبو الأعلى المودودي- نظرية الإسلام السياسية، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1967.
5. أحمد الكاتب- تطور الفكر السياسي السني نحو خلافة ديمقراطية، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
6. احمد الموصللي- موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، طبعة 01، 2004.
7. أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت – 1987.
8. إسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي- الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي-انجليزي)- سلسلة كتب عربية – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
9. آلان تورين- ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبيسي، دار الساقي- بيروت، لبنان، طبعة 02-2001.
10. أندريه زكي- الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الأوسط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، طبعة 01، 2006.
11. أوليفيه روا- تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط02، 1996.
12. إيفان دوهرتي- إختلال ميزان الديمقراطية: لا يستطيع المجتمع المدني الحلول محل الأحزاب السياسية- ترجمة: نور الأسعد، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، لبنان.
13. بارينجتون مور- الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية- ترجمة: أحمد محمود- المنظمة العربية للترجمة – بيروت-لبنان، طبعة 01. 2006.
14. بشير محمد الخضرا – النمط النبوي- الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ،لبنان – طبعة 02 – 2007.
15. بلال التليدي – الإسلاميون والربيع العربي: الصعود،التحديات،تدبير الحكم (تونس،مصر،المغرب،اليمن)- مركز نماء للبحوث والدراسات- الرياض -السعودية- طبعة 01 -2012.
16. عمرو عبد العاطي – قراءة في تقرير : " أمريكا و الإسلام السياسي" : تحول من العسكرة إلى الإندماج و التحالف – شبكة الجزيرة للدراسات- الدوحة – قطر – 2011.

17. بوبي س سيد– الخوف الأصولي: المركزية الأوروبية وبروز الإسلام، ترجمة: عبد الرحمان إياس، دار الفارابي، لبنان، بيروت، طبعة01، 2007.
18. بول ويلر – روبرت ليكن – ستيفن بروك – مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياسي – ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية– أبوظبي ،الإمارات العربية المتحدة – طبعة 01 – 2008.
19. بيبا نوريس– الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية: التطورات في اتصالات الأحزاب– ترجمة: نور الأسعد –المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت–لبنان، 2006.
20. تشارلز تيللي– الديمقراطية– ترجمة: محمد فاضل طباخ –المنظمة العربية للترجمة– بيروت، لبنان، طبعة 01–2010.
21. جابريال ألموند– بنجاهيم باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية – ترجمة: هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 01– 1998.
22. حسام تمام – تحولات الإخوان المسلمون تفكك الإيديولوجيا ونهاية التنظيم – مكتبة مدبولي – القاهرة – مصر – ط:01 – 2006.
23. حسام تمام – عبد المنعم أبو الفتوح: "شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر (1970–1984) – دار الشروق – القاهرة، مصر – طبعة:03 – 2012.
24. حسن الترابي وآخرون– الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، طبعة02، 2004.
25. حسن الهضيبي– دعاة لا قضاة ، دار الصديقية للنشر، الجزائر، 1989.
26. حسن طوالبة– العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر والجزائر نموذجا) –عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 02، 2005.
27. حسنين توفيق إبراهيم– ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية– مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان– ط: 02–1999.
28. حسين سعد– الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة: بين النص الثابت والواقع المتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، طبعة 02، 2006.
29. حسين عبد الحميد أحمد رشوان – الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط، دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2002.
30. حيدر إبراهيم علي– التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، طبعة01، 1996.
31. خليل حيدر– التطور السياسي لدولة الحركات الإسلامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003.
32. ديندار شفيق الدويكي– التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث، دار الزمان، دمشق، سوريا، طبعة01، 2009.

33. راشد الغنوشي– الحريات العامة في الدولة الإسلامية– مركز الناقد الثقافي– دمشق– سوريا– طبعة 02– 2008.

34. راي تالكيه ونيكولاس غفوسديف – نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وإنهياره– ترجمة: حسن البستاني– دار الساقي– بيروت،لبنان– طبعة 01– 2005.

35. رائدة قنديل وغسان أبو حسن– حركات الإسلام السياسي والغرب في القرن العشرين: حزب الله نموذجا ، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، مصر، طبعة01، 2008.

36. رضوان أحمد شمسان الشيباني– الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، طبعة 01، 2006.

37. روجيه جارودي– أصول الأصوليات والتعصبات السلفية، مكتبة الشروق، القاهرة، مصر، 1996.

38. ريتشارد هرير دكمجيان– الأصولية في العالم العربي، ترجمة: عبد الوارث سعيد– دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، طبعة03، 1992.

39. زكي الميلاد– الفكر الإسلامي قراءات ومراجعات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، طبعة01، 2012.

40. سامح عيد– الحركات الإسلامية في العالم – مكتبة الإسكنرية – وحدة الدراسات المستقبلية – الإسكندرية، مصر– 2012.

41. سامح نجيب –الإخوان المسلمون: رؤية اشتراكية –مركز الدراسات الاشتراكية – مصر – طبعة01– 2006.

42. سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.

43. سعد الدين العثماني– الدين والسياسة تمييز لا فصل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، طبعة01، 2009.

44. سليمان صالح الغويل– ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة: دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، طبعة 01، 2003.

45. سوزان سكارو– الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية: تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، ترجمة: نور الأسعد– المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية– ، بيروت، لبنان، 2006.

46. سيد إسماعيل ضيف الله– الإسلام والديمقراطية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، طبعة 01، 2003.

47. سيد قطب– معالم في الطريق، دار الشروق، القاهرة، مصر، طبعة 06، 1979 .

48. السيد ولد أباه– الثورات العربية الجديدة المسار و المصير: يوميات من مشهد متواصل– الجداول للنشر و التوزيع –بيروت – لبنان – طبعة 01–2011.

49. شادية فتحي إبراهيم عبد الله– الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية –المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن– طبعة 01 –2005.

50. شفيق شقير– الإسلاميون في الواقع السياسي العربي، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات –الدوحة– قطر– 2006.

51. شمس الدين الكيلاني– الجماعة وتحولاتها، التجربة السياسية العربية في فكر رضوان السيد– الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، طبعة 01، 2009.
52. الشوبكي وآخرون– إسلاميون وديمقراطيون إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر، 2004.
53. صالح النعامي – إسرائيل و فزاعة الإسلاميين في أعقاب الثورات العربية – المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات – الدوحة – قطر– 2011.
54. صالح جواد الكاظم– علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد، العراق– 1990.
55. صامويل هانتنجتون–الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين– ترجمة: عبد الوهاب علوب–دار سعاد الصباح–الكويت– طبعة 01–1993.
56. صلاح الدين الجورشي– الإسلاميون التقدميون، التفكيك وإعادة التأسيس، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، طبعة 01، 2010.
57. صلاح الصاوي– التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، دار الإعلام الدولي، القاهرة، مصر، طبعة 01، 1992.
58. ضياء رشوان وآخرون– دليل الحركات الإسلامية في العالم – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر.
59. الطاهر لبيب وآخرون– المجتمع المدني – الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان – دار صامد للنشر والتوزيع – تونس.
60. عباس حسن السبسي – جمال عبد الناصر وحادث المنشية بإسكندرية (26 أكتوبر 1954) – دار الطباعة والنشر والصوتيات –الإسكندرية – مصر– طبعة 01– 1987.
61. عبد الإله بنكيران– الحركة الإسلامية وإشكالية المنهج– منشورات الفرقان، الدار البيضاء، المغرب، 1999.
62. عبد الرحمان الكواكبي– طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2006.
63. عبد العاطي محمد أحمد– الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، طبعة 01، 1995.
64. عبد العليم محمد – الثورة المصرية بين المرحلة الإنتقالية و القضية الفلسطينية – مكتبة جزيرة الورد –القاهرة، مصر– طبعة 01– 2012.
65. عبد الغفار رشاد القصبي–التطور السياسي والتحول الديمقراطي–الجزء الثاني–الحراك السياسي وإدارة الصراع– كلية الاقتصاد السياسية–جامعة القاهرة –طبعة 02–2006.
66. عبد الغفار رشاد القصبي–التطور السياسي والتحول الديمقراطي–الجزء الأول: التنمية السياسية وبناء الأمة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة– طبعة 02–2006.
67. عبد الكريم سروش– السياسة والتدين، دقائق نظرية ومآزق عملية، تعريب أحمد القبانجي، مؤسسة الإنتشار العربي، بيروت، لبنان، طبعة01، 2009.
68. عبد الله العليان– الإسلام والغرب ما بعد 11 سبتمبر 2001، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 01، 2005.

69. عبد الله النفيسي– الحركات الإسلامية: ثغرات في الطريق– مكتبة آفاق– الكويت، طبعة 01، 2012.
70. عبد الله النفيسي– الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي ، القاهرة، مصر، طبعة 06، 1979.
71. عبد الله شلبي– الدين والصراع الإجتماعي في مصر (1970–1985) – مؤسسة الأهالي– القاهرة، مصر، 2000.
72. عبد المنعم الحفني –موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية– مكتبة مدبولي – طبعة 02– 1999.
73. عبد المنعم منيب – خريطة الحركات الإسلامية في مصر– الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مصر، 2009.
74. عصام سليمان– مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط02– 1989.
75. علي الخليفة الكواري–مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية – مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت–لبنان– طبعة 02–2005.
76. علي حرب– ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت–لبنان، طبعة 02، 2012.
77. علي عشماوي – التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين – مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية – القاهرة – مصر – طبعة02 – 2006.
78. عمرو عبد السميع – الإسلاميون صوت للحوار وصوت للرصاص: حوارات حول المستقبل – الدار المصرية اللبنانية –القاهرة – مصر ط01– 2001.
79. فهمي هويدي وآخرون– الحركات الإسلامية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ط1، 1999.
80. فيليب برو– علم الاجتماع السياسي – ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعة 02– 2006.
81. لورانس هاريزون: صمويل هنتنجتون، الثقافات وقيم التقدم– ترجمة: شوقي جلال– المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، طبعة 02، 2009.
82. مارتن غريفيتش وتري أوكالاهان–المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية–ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث–دبي–الإمارات العربية المتحدة–2008.
83. مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي–الإسلاميون في السياسة، ديناميكيات المشاركة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، لبنان، 2008.
84. محمد أبو رمان– الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي، المقاربات –القوى– الأولويات–الاستراتيجيات– الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، طبعة01–2010.
85. محمد الطويل –الإخوان المسلمون في الحكم – سلسلة كتب عربية – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت– 2006.

86. محمد سبيلا – للسياسة بالسياسة في التشريح السياسي– إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 02، 2010.
87. محمد سعيد العشماوي– الإسلام السياسي، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، طبعة05، 2004.
88. محمد عبد القادر أبو فارس– الفقه السياسي عند الإمام الشهيد "حسن البنا" – دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، طبعة 01، .1999
89. محمد عمارة– الجديد في المخطط الغربي اتجاه المسلمين – دار الوفاء – القاهرة – مصر – 1993.
90. محمد عمارة– الصحوة الإسلامية في عيون غربية– نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.
91. محمد عمارة– عبد الرحمان الكواكبي: شهيد الحرية ومجدد الإسلام، دار الشروق، القاهرة، مصر، طبعة 02، 1988.
92. محمد عمارة– معالم المشروع الحضاري في فكر الإمام الشهيد حسن البنا– دار التوزيع والنشرالإسلامية، القاهرة، مصر، طبعة01، 2006.
93. محمد عمارة: معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، نهضة مصر، القاهرة، مصر، طبعة 02، 2004.
94. محمد عوض الهزايمة – الفكر السياسي العربي الإسلامي، دراسة في الجانب الأيديولوجي، الجزء الأول، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة01، 2007.
95. محمد فخري – من يحكم مصر بعد مبارك – سلسلة كتب عربية – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.
96. محمد قطب– واقعنا المعاصر، مكتبة رحاب، الجزائر، 1989.
97. محمد نصر عارف–ابستيمولوجا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي–النظرية والمنهج–المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر–بيروت،لبنان– طبعة 01–2002.
98. محمود الشريف – التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط – مركز دراسات الشرق الأوسط –عمان – الأردن – طبعة 01–2000.
99. محمود حمدي زقزوق– سلسلة الموسوعات الإسلامية المتخصصة، موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، جزء 03، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية.
100. محمود عبد الحليم – الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ – رؤية من الداخل – الجزء الأول – دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة – مصر – ط:05– 1994.
101. مصطفى الطحان– تحديات سياسية تواجه الحركة الإسلامية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، طبعة02.
102. مصطفى عبد الجواد محمود– الأحزاب السياسة في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي– دار الفكر العربي– القاهرة– مصر– طبعة 01.
103. المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديمقراطية دليل للقادة المنظمين والناشطين حول الأسلوب الديمقراطي لبناء الأحزاب ، ترجمة: مي الأحمر– المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت، لبنان، 2004.

104. مهدي جرادات –ا لأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي – دار أسامة للنشر والتوزيع – عمان الأردن – 2006.
105. موريس دوفرجيه– المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعة 01، 1992.
106. موريس دوفرجيه –علم اجتماع السياسة– ترجمة: سليم حداد – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعة 02، 2001.
107. مؤسسة الفكرالعربي – إلى أين يذهب العرب؟ "رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية"– المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت،لبنان– طبعة 01– 2012.
108. ناثان براون– المشاركة لا المغالبة الحركات الإسلامية والسياسية في العالم العربي، ترجمة : سعد محيو، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، طبعة 01، 2012.
109. ناثان ج براون و عمرو حمزاوي– بين الدين والسياسة: الإسلاميون في البرلمانات العربية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، طبعة01، 2011.
110. ناثان.ج.براون – عمرو حمزاوي – بين الدين والسياسة الإسلاميون في البرلمانات العربية – مركز كارنيغي – الشرق الأوسط – الشبكة العربية للأبحاث والنشر – بيروت – لبنان – طبعة 01 – 2011.
111. نواف القديمي– أشواق الحرية مقاربة للموقف السلفي من الديمقراطية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، طبعة 05، 2012.
112. نواف القديمي– الإسلاميون سجال الهوية والنهضة: مقاربات في الفكر والممارسة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 02، 2011.
113. هادي قبيسي – السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة و الواقعية – الدار العربية للعلوم ناشرون– بيروت – لبنان– طبعة 01–2008.
114. هاشم صالح– معضلة الأصولية الإسلامية ، دار الطليعة، بيروت، لبنان، طبعة 01، 2006.
115. هشام العوضي – صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك (1982–2007) – مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت، لبنان – طبعة 01 – 2009.
116. هشام محمود الأقداحي–سيكولوجية النخبة العليا والزعامة – مؤسسة شباب الجامعة– مصر–2009.
117. يوسف القرضاوي– أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مكتبة رحاب، الجزائر، طبعة 01، 1990.
118. يوسف القرضاوي– أين الخلل؟ ، مكتبة رحاب، الجزائر، طبعة 02–1986.
119. يوسف القرضاوي: السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، مؤسسة الرسالة– بيروت، لبنان، طبعة 01، 2000.

2 – المعاجم والقواميس:

120. ابن منظور– لسان العرب، الجزء الأول، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

121. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا- معجم مقاييس اللغة، الجزء الثاني- دار الجيل، بيروت، لبنان، 1999.

3 – الدوريات:

122. السيد أمين شلبي – النقاش حول السياسة الخارجية المصرية- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان- (العدد 411) (2013/5).
123. حسنين توفيق إبراهيم وحامد عبد الماجد قويسي –الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور في مصر – مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، لبنان (2- 2006)- العدد 326.
124. رايموند ويليام بيكر – لماذا تفقد الو.م.أ العلاقة مع التيار الإسلامي- ترجمة (بيسان كساب) – مجلة وجهات نظر- الشركة المصرية للنشر العربي و الدولي- مصر- العدد: (137) – (جوان 2010).
125. رمضان قرني محمد – الجيش المصري..وثورة 25 يناير"نموذج للمؤسسة الوطنية" – دورية آفاق إفريقية –الهيئة العامة للإستعلامات المصرية- مصر عدد 34 – (أكتوبر 2011) .
126. عاطف عدوان- التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي، مجلة جامعة النجاح، للأبحاث غزة فلسطين، المجلد 16 (1) 2003.
127. عبد الغني عماد- السلفية وإشكالية الأخر بين المفاصلة والمفاضلة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (2-2006) العدد:324.
128. علي صالح مولى- الأصولية الإسلامية: قراءة في مقدمات النشأة وتطورها، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، (12-2008) العدد 358.
129. فكري أندراوس – الأقباط والمسلمون في مصر: أسئلة الهوية – مجلة وجهات نظر – الشركة المصرية للنشر العربي و الدولي- القاهرة، مصر – العدد (142) (نوفمبر 2010).
130. فواز جرجس – تغيرات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المسلمين – مجلة المستقبل العربي –مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت- لبنان- العدد: (408) – (2013/02).
131. محمد عثمان الخشت- المجتمع المدني: جدل الحرية والتنوع والإستبداد في النظريات السياسية-مجلة التسامح-العدد 14-ربيع 2006-سلطنة عمان.
132. محمد عمارة – أكذوبة الإضطهاد الديني في مصر – مجلة قضايا إسلامية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- مصر – العدد:60 (ماي 2000) .
133. محمود الخضيري – مشاكل المسلمين مشاكل الأقباط – مجلة وجهات نظر- الشركة المصرية للنشر العربي و الدولي- القاهرة، مصر – العدد(142) (نوفمبر2010) .
134. مخلص الصيادي- الحركات الإسلامية المعاصرة، رد فعل أم إستجابة لتحدي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (11-2009) -(369).

4- **الملتقيات والندوات :**

135. محمد زاهي بشير المغيربي–الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات.– ندوة 'الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية, (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بطرابلس) .

136. المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدما – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– 5–6 جوان 2011.

137. وقائع ورشة عمل: مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان– ط:01، 2009.

138. يسري عزباوي – مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة – ورقة مشاركة في "مؤتمر تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الإنتقالية" – تنظيم :مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان و مركز فريد للأبحاث بإسبانيا وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية –القاهرة، مصر، (26–27 جويلية 2011)

5 – الرسائل الجامعية:

1– أطروحات الدكتوراه:

139. عبد النور ناجي– تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري (1989–2004) – أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005.

140. نبيل كريبش–دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية– أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية– قسم العلوم السياسية–جامعة باتنة–2007–2008.

2– رسائل الماجستير:

141. بوروني زكرياء – النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر– رسالة ماجستير– قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية–جامعة قسنطينة–2009–2010.

142. توازي خالد – الظاهرة الحزبية في الجزائر: النشأة، التاريخ، التطبيق والمستقبل، رسالة ماجستير. فرع: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2005–2006.

143. جلال محمود محمد الشويكي– التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حركة حماس نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، قسم العلوم السياسية، 2007.

144. رائد عبد الفتاح دبعي– أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة، "الإخوان المسلمون في مصر نموذجا" –رسالة ماجستير– قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، 2012.

145. رضوان بروسي–الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا–دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم– رسالة ماجستير–قسم العلوم السياسية–جامعة باتنة– 2008–2009.

146. عبد الحميد الجعبة– الأحزاب السياسية في الإسلام– رسالة ماجستير غير منشورة– كلية الشريعة– جامعة الأردن– 2002.

147. محمد سليمان عبد الله أبو رمان– السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا"، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، قسم العلوم السياسية، 2000.

6– الصحافة:

148. أحمد جودة – حوار مع القيادي في الإخوان المسلمين "عبد المنعم أبو الفتوح": الجماعة ستموت إن لم تراجع نفسها – ملحق خاص (الحركات الإسلامية في الوطن العربي) – جريدة العرب – (22 مارس 2009)– العدد (7588).

149. عثمان لحياني – حوار مع (سعيد مرسي) – من المبكر الحكم على آداء مرسي و الليبراليون مازالوا يسيطرون على مواقع كثيرة – ملف (مصر في مفترق الطرق) – جريدة الخبر الجزائرية – العدد 6924 – بتاريخ (2012/12/14) .

150. محمد عبد الرؤوف– "إعتداءات على الكاتدرائية المرقسية "خلال تشييع ضحايا الأحداث الطائفية– جريدة الشرق الأوسط –العدد (12550)بتاريخ (2013/4/8).

151. محمد نوار – دعوة الأقباط للهجرة إلى إسرائيل.....لعب على الملف الديني– جريدة العرب اللندنية – العدد: 9196 بتاريخ (2013/04/04) .

152. مصطفى دالع – الثورة المصرية إنتصرت لكن الديمقراطية مهددة بالضياع– ملف: مصر في مفترق الطرق – جريدة الخبر الجزائرية – العدد 6924 (14–12–2012) .

5– المواقع الإلكترونية :

أ– التقارير والدراسات:

153. أبو الفضل الإسناوي و عمرو عبد العاطي– المائدة المستديرة :العلاقات المصرية الأمريكية:الواقع و الآفاق– مجلة السياسة الدولية – العدد 192(أفريل2013) .
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1284804&eid=15

154. الإنتخابات الرئاسية المصرية: النتائج النهائية – وحدة تحليل السياسات – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – الدوحة، قطر – 2012.

http://www.dohainstitute.org/home/Search?queryString=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%202012&start=0&hitsPerPage=10&queryLang=en

155. اللجنة العليا للإنتخابات في مصر – دستور جمهورية مصر الصادر في 25 ديسمبر 2012.

http://www.elections.eg

156. تمارا كوفمان ويتس– الأحزاب الإسلامية: ثلاث أصناف من الحركات الإسلامية، مجلة الديمقراطية، جامعة جون هوبكينز" – و.م.أ، مجلد: 19، العدد:3 – (2008) – ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

http://www.alzaytouna.net/permalink/4402.html

157. حسنين توفيق إبراهيم– الانتقال الديمقراطي: إطار نظري– مركز الجزيرة للدارسات.

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm

158. سعيد شحاته – الأقباط و الإنتخابات: حالة الإنتخابات الرئاسية في مصر– مجلة الديمقراطية الأهرام – القاهرة ،مصر – العدد(50) (أفريل 2013).

http://democracy.ahram.org.eg/News/480/

159. لبنى خميس مهدي – الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل الدور الإقليمي لمصر في منطقة الشرق الأوسط – المجلة السياسية والدولية– الجامعة المستنصرية– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– بغداد، العراق .

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=26827

160. محمد بسيوني عبد الحليم – مآلات الإعلان الدستوري في مصر – مجلة السياسة الدولية.

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2820/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8.aspx

161. محمود حسام – فورين بوليسي" : "الإعتداءات تزيد مخاوف الأقباط من حكم الإخوان"– سلسلة تقارير العرب و الغرب – مختارات أسبوعية من الصحافة المصرية.

http://www.arabwestreport.info/ar/lsn-2013/lsbw-15/2-fwryn-bwlys-ltdt-tzyd-mkhwf-lqbt-mn-hkm-lkhwn

162. مركز الجزيرة للدراسات – تقدير موقف الرئاسيات المصرية: أربعة في معركة فاصلة –(22أفريل2012)– الدوحة – قطر .

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/04/201242292719283897.htm

163. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي – المواد الخلافية في الدستور المصري لعام (2012).
http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2013/01/15/

164. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي– دليل الفترة الإنتقالية ، الإستفتاء على الدستور : الوضع الراهن.
http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2012/12/12/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1-

165. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي –دليل الفترة الإنتقالية في مصر: نتائج انتخابات مجلس الشورى.
http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2012/02/29/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89

166. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي– دليل الفترة الإنتقالية في مصر : مجلس الشورى الجديد في مصر.
http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2013/01/08/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

167. ناثان براون – الإخوان المسلمون – جزء 02– ترجمة : نجيب العمومري– معهد كارنجي للسلام الدولي.
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=127

168. ناثان ج براون وعمرو حمزاوي – ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية– النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته – أوراق كارنيغي– برنامج الشرق الأوسط– العدد 89 –2008.

http://www.carnegiemec.org/2008/01/23/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7

ب– النصوص القانونية:

169. اللجنة العليا للإنتخابات المصرية –قرار رقم 20 لعام 2013 – إنتخابات مجلس النواب 2013– الموقع الرسمي للجنة العليا للإنتخابات المصرية.

https://www.elections.eg

170. اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة.– الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة.
http://hurryh.com/Uploadedimage/files/%D8%B7%C2%A7%D8%B8%E2%80%9E%D8%B8%E2%80%9E%D8%B7%C2%A7%D8%B7%C2%A6%D8%B7%C2%AD%D8%B7

%C2%A9%20%D8%B7%C2%A7%D8%B8%E2%80%9E%D8%B7%C2%AF%D8%B7%C2%A7%D8%B7%C2%AE%D8%B8%E2%80%9E%D8%B8%D9%B9%D8%B7%C2%A9.pdf

171. القرار الجمهوري رقم "134" الخاص بموعد إنطلاق الإنتخابات البرلمانية المصرية الجديدة – 21 فيفري 2013.

http://www.israj.net/arabic/index.php/2011-05-14-07-04-08/2011-05-14-07-04-34/2011-05-14-23-12-38/6757-27-4-27-6-2013

172. قرار رئيس جمهورية مصر العربية – رقم 148 لسنة 2012.

http://www.masrlaw.info/2013/02/blog-post_5516.html

173. نص الإعلان الدستوري(2011/03/11)- بوابة الحكومة المصرية.

http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/constitution/

ج- المقالات:

174. أحمد السباعي – أحزاب مصر المؤيدة و المعارضة لمرسي.

http://www.aljazeera.net/news/pages/7b094e90-57fb-4ae1-b78d-62e5dc66d21f

175. أحمد عبد الخالق – المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر الإعلان الدستوري – جريدة الأهرام اليومية المصرية – 31 مارس 2011.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=460145&eid=1342

176. أحمد سلامة – محمد نجيب وعلاقته بالإخوان المسلمين – ويكيبيديا الإخوان المسلمين .

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D9%86%D8%AC%D9%8A%D8%A8

177. أماني ماجد – كيري يزور مقر الحرية و العدالة و يؤكد نحترم تصويت الشعب المصري- جريدة الأهرام المصرية – (2011/12/11).

http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/118078.aspx

178. إنتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012 – موقع ويكيبيديا.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A_2011-2012

179. الموسوعة التاريخية الرسمية للإخوان المسلمين – الإخوان المسلمون (لائحة 8 سبتمبر 1945). – ويكيبيديا الإخوان المسلمون –
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9_%D8%B9%D8%A7%D9%85_1948_%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86

180. الموقع الرسمي لحزب الحرية و العدالة – الدكتور (رفيق حبيب) : تعيين مبعوث لحماية الأقباط محاولة أمريكية للتدخل في شؤون البلاد.
http://www.hurryh.com/M/Our_news_Details.aspx?News_ID=1058

181. الجزيرة المعرفة – ملخصات كتب – باحث سياسي ألماني : إسرائيل تتمنى أن يصبح شفيق رئيسا و تخاف من مرسي.
http://elbadil.com/arabic-press/2012/06/03/49072

182. السفير "حسن هريدي " :عدم زيارة "أوباما" لمصر تؤكد على تغير وضعها الإستراتيجي.
http://www.jaridatak.com/ChildPages/Political%5Celbashayer%5CAr53454.htm

183. البرنامج الرئاسي للدكتور "محمد مرسي".

http://issuu.com/nahda.eg/docs/president.programme

184. القسم السياسي بجريدة الأهرام المصرية – الحرية و العدالة يوافق على إستقالة مرسي من منصب رئاسة الحزب – جريدة الأهرام المصرية (العدد:45973) (19 أكتوبر 2012).
http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News/177902.aspx

185. النظام العام للإخوان المسلمين لعام 1994.

http://ar.wikisource.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8% _1994%29

186. بيان من حزب الحرية والعدالة – الموقع الرسمي لحزب الحرية و العدالة .
http://www.hurryh.com/Search_Details.aspx?News_ID=11325

187. جبر المصري– "حسن إبراهيم": المؤسسات المنتخبة إرادة شعب .....ولا يجوز إغتيالها– الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة.
http://www.hurryh.com

188. حسين محمود، إسلام شوقي – مطالب بمحاكمة رموز النظام السابق على فسادهم السياسي- الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة 2011/07/05.

http://www.hurryh.com/ar_print.aspx?print_ID=220

189. حسين محمود – لجنة شؤون الأحزاب توافق رسميا على حزب الحرية و العدالة – جريدة اليوم السابع المصرية– 06 جوان 2011.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=429163

190. حسن أبو طالب –الإنتخابات البرلمانية المصرية بين التعجيل والتأجيل والمقاطعة.

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=35164718

191. خالد عمر عبد الحليم – مرسي يصدر قرارا جمهوريا بعودة مجلس الشعب لممارسة أعماله (نص القرار)– جريدة المصري اليوم–(08جويلية2012).

http://www.almasryalyoum.com/node/972661

192. دينا جرجس – المعارضة في مصر منقسمة حول قانون الأحزاب السياسية الجديد– معهد واشنطن

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypt-opposition-divided-over-new-political-parties-law

193. رفعت السعيد – عن التنظيم الدولي للإخوان – قضايا وآراء – جريدة الأهرام المصرية – (14 أفريل 2007) العدد (43958).

http://www.ahram.org.eg/Archive/2007/4/14/OPIN2.HTM

194. سهيلة حامد – الكتاتني يرحب بالتعديل الوزاري الجديد .....و يؤكد: سنبذل جهدنا لخدمة الحكومة.

http://www.elwatannews.com/news/details/177237

195. سلامة عبد المنعم – موعد إنتخابات مجلس الشعب 2011–

www.masreat.com/2011

196. سامي مجدي– الكتاتني: قرار عودة مجلس الشعب يؤكد إحترام سيادة القانون.

http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2012/july/8/5171517.aspx

197. علي بدوان – صعود محمد مرسي بالعين الإسرائيلية – الجزيرة المعرفة .

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/5f30164d-e50c-4771-8504-281e1efc6314

198. عامر شماخ – الإخوان عصب ثورة 25 يناير – الموقع الرسمي للإخوان المسلمين .

http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=136110&SecID=373

199. عبده مصطفى دسوقي– حزب الحرية والعدالة – الموسوعة الرسمية التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين.
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9

200. عبد الرحمان سعد – تفاؤل إخواني بترشيح الشاطر لرئاسة مصر.الجزيرة نت.

http://www.aljazeera.net/news/pages/a7631da0-d210-4156-9f4c-8b176db4820e

201. علاء الكيلاني – الإخوان المسلمون والانتخابات البرلمانية.

http://www.gharbiaonline.com/news_Details.aspx?Kind=5&News_ID=12352

202. عبده مصطفى دسوقي و محمد السيد الصياد– الحزبية في فكر الإخوان المسلمين: تقنين آراء وتأصيل اتجاهات– الجزء الثاني، موقع ويكيبيديا الإخوان المسلمين.
WWW.IKHWANWIKI.Com/index.php?

203. علاء محمد عبد النبي – الإخوان المسلمون والبرلمان.

http://www.ikhwanonline.com/new/v3/Article.aspx?ArtID=134757&SecID=373

204. غادة محمد الشريف– "مرسي" يجدد التعهد ب "القصاص العادل" للشهداء و إعادة محاكمة مبارك – جريدة المصري اليوم– (4جوان 2012).
http://www.almasryalyoum.com/node/894466

205. قناة فرنسا 24– المشير طنطاوي يعلن رسميا حل مجلس الشعب و يؤكد أنه غير قائم بقوة القانون.16 جوان 2012.

http://www.france24.com/ar/20120616-

206. قسم السياسة في يومية الوطن المصرية – حيثيات "الدستورية" في حكم مجلس الشعب –2012/06/14. جريدة الوطن.

www.alwatannews.com/news/details/15636

207. كمال زاخر – مخاوف الأقباط من بعض تيارات الإسلام السياسي و ليست من الإسلام نفسه – الجريدة المصرية – تاريخ (2011/12/11).
http://www.algareda.com/2011/12/

208. محمد صديق – "قادة بالإنقاذ " : "لن نشارك بالإنتخابات مع استمرار هشام قنديل – شبكة الإعلام العربية. (16 ماي 2013).

http://moheet.com/news/newdetails/655139/1/

209. محمد الحكيم – الأنبا : باخوميوس – الأقباط لا يتقلدون المناصب العليا أو مراكز صنع القرار في مصر.
http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2012/november/4/5423323.aspx

210. محمد طلعت داود – "الإخوان": "لم نتوقع سقوط مبارك في 18 يوما ...و قيادي بالجيش طمأننا قبل تنحيه – جريدة المصري اليوم– (10–02–2013)
http://www.almasryalyoum.com/node/1461651

211. محمد سعد الكتاتني (وكيل المؤسسين) –البيان التأسيسي لحزب الحرية و العدالة– (18 ماي 2011) – الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين.
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A_%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9

212. محمد الشريف ورضا جمال– المحكمة الدستورية تبطل قانوني مجلس الشورى المصري وتشكيل الجمعية التأسيسية.
http://www.alyaum.com/News/mobile/art/84130.html

213. محمد بصل –"مفوضي الدستورية" تبدأ إعداد تقريرها حول قرار بطلان إنتخابات النواب الملغاة– جريدة الشروق المصرية– (9جوان 2013)
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=1b4f90b2–47ad–447f–b2b1–fe7f14379a5d

214. ممدوح دسوقي – حوار مع السيد عبد الستار المليجي: "التنظيم الخاص فجر الإخوان عام 1995" – جريدة الوفد الإلكترونية – مصر – (3 أفريل 2013) .
http://www.alwafd.org/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA–

215. ماجد عبد القادر– لجنة الرئاسة تستبعد 10 مرشحين ...بينهم سليمان و الشاطر و أبو اسماعيل مرتضى و نور.
http://gate.ahram.org.eg/News/196535.aspx

216. مرشدو الجماعة – الإخوان المسلمون – ويكيبيديا الإخوان المسلمين.
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AF%D9%88_%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%

D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86

217. مؤسسة النقيب للتدريب و دعم الديمقراطية- مواعيد الإنتخابات النيابية و توزيع المحافظات على المراحل. http://www.nctds.org/

218. موقع bbc عربي – مصر:الرئاسة تؤكد إستمرار تولي مجلس الشورى سلطة التشريع. 02 جوان 2013. http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130602_egypt_statement_constitutional_rulings.shtml

219. هاني الوزيري و غادة محمد الشريف – الإخوان : سننافس ب (مرسي)على الرئاسة ...و إستبعاد (الشاطر) أصابنا بالدهشة – جريدة المصري اليوم – (2012/04/17). http://www.almasryalyoum.com/node/778851

220. زكي العليو- حوار مع محمد محفوظ: الحركات الإسلامية وانشغالات اللحظة الراهنة، مركز دراسات الظاهرة الإسلامية.

WWW.Islamismscope.net

les références En francais:

- Livres:

222. Daniel louis seiler- les partis politiques- 2eme édition- edition Dalloz- Paris- France -2000 .

223. Robert Dahl- De la démocratie- Nouveaux Horizons-paris, France-2001.

224. Yves meny- Ideologies, Partis politiques & Groups sociaux-presses de la fondation nationnale des Sciences politiques, paris, France, 1989.

Périodiques :

225. Jean-louis thiébault -lipset et les conditions de la democratie-revue international de politique comparée/2008/3-vol : 15. http://www.cairn.info/revue-internationale-de-politique-comprée-2008-3-page-389.httm

-articles sur internet :

226. Nicolas Rouillot – les partis politiques : origine, Types et Fonctions. http://WWW.politiste.Com

-the references In English:

-Books:

227. Alan ware- The dynamics of two-party politics : party structures and the management of competition - oxford university press- New York- 2009.

228. Graham E.Fuller – the future of political islam – palgrave macmilan- U.S.A- 2003.

229. Jean Grugel-Demecracy withont borders : Transitionalization and conditionality in new democracies-Routledge-London-U.K. 1999.

230. kay Lawson and Thomas poguntke – how political parties respond: interest oggregation revisited – routledge – new York – u.s.a -2004.

231. KHabele matlosa and Victor shale- Political parties - programme handbook - published by EISA – Johannesburg- South africa- 2008.

232. Kristina Weissenbach, Political parties and party types conceptual Approaches to the institutionalization of political parties in Transitional states- Konard Adenauer- Stiftung manila office- philippine- 2010.

233. Kurt Richard luther and Kris deschouwer - party elites in Divided Societies: political parties in consociational democracy- routledge- london, 1999.

234. larry Diamond and richard Gunther- political parties and democracy- The johns Hopkins university press, Maryland –U.s.a -2001.

235. Laurence Whitehead- democratization : Theory and Experience- oxford university press-U.K-2002.

236. Lisa Anderson-Transitions to Democracy-Columbia university Press-1999

237. Michael Johnston - political parties and democracy in Theoretical and practical perspectives- national democratic institute for international affairs, U.S.A- 2005.

238. ole Elgstrom and goran hyden –development and democracy what have we learned and how ? Routledge-London-2002.

239. Peter mair- Party system change approaches and Interpretations -oxford university press- New york- 1997.

240. Roger scruton-the polgrave macmillan dictionar of political thought-palgrave macmillan.New yourk-U.S.A-3rd Edition-2007.

Encyclopedias

241. Florin Fesnic- The sage encyclopedia of campaigns, elections, and electoral Behavior- edited by keneth. F. Warren, 2008.

242. Neil j. smelser and paul B.Baltes-international Encyclopedia of the social and behavioral sciences-oxford : Elsevier publisher's-2001.

-periodicals :

243. Alan Siaroff- Two and a Half- party systems and the comparative Role of the « HALf »- party politics, 9 (may 2003).

244. Dank wart A.rustow-transitions to democracy : toward a dynamic model- compartive politics vol.2, No: 3 (Apr, 1970).

245. Doh chull shin -on the third wave of democratization : A Synthesis and Evaluation of recent theoy and research-world Politics, vol : 47, No 1, (oct,1994).

246. Guillermo A. O'donnell -Democratic theory and comparative politics-studies in comparative international devlopment.vol ; 36,No 1 (spring 2001).

247. Joseph A. Schlesinger and Mildred S.Schlesinger-Maurice Duverger and the Study of political Parties, French polities, Volume 4, Number 1, April 2006.

248. Joseph lapalombara - reflections on political parties and political developement, four decades loter- Party Politics- Vol 13- no 2- 2007.

249. Manfred G. Schmidt - when parties matter Areview of the possibilities and limits of partisan influence on public policy- European Journal of Political Research – volume 30 –issue 2- september1996.

250. Matthijs Bogaards- Counting parties and identifying dominant party systems in africa- European Journal of political Research, 43- 2004.

251. Richard Gunther and larry Diamond- Species of Political parties : A New typology-party politics- No2, 2003.

252. Robert P. ormrod and Heather savigny. Political market orientation: a framework for understanding relationship structures in political parties - *Party Politics* .18. (July, 2012).

253. Samuel P.Huntington-How countries democratize -political science quarterly.Vol :106, No: 4 (winter 1991-1992).

254. symour Martin Lipset : Some social requisties of democracy : Econometc and Political legitimacy the American political science review, vol 35,No.1 (mar,1959).

- website :

255. chris Borst -relative non-Elite power kenneth Bollen s'theory - canadian political science Association. June 1, 2010.
http://www.CPSA-ACSP.Ca/papers-2010/Borst.PDF

256. David L. Epstein, Poberts bates, jack goldston, Ida. Kristensen and sharyn o'halloran - democratic transitions-working papers-center for international devlopment at harvard univ.
http://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/3322248/bates_democratictransitions.pdf?sequence=2

257. Dietrich Rueschemeyer- Structural differentiation, efficiency and power.
http://works.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1004&context=dietrich_rueschemeyer

258. Dietrich Rueschemeyer, john D.stephens, Evelyne Huber -the impact of Economic developement on democrary (January 1993)
http://works.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1012&context=dietrich_rueschemeyer

259. Dietrich Rueschmeyer- Different Methods-contradictory results ? research on development and democracy.
.http://works.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1011&context=dietrich_rueschemeyer

260. Emad el-din shahin- political islam in Egypt-centre for European policy studies - ceps-.
http://aei.pitt.edu/11728/1/1495.pdf

261. Gerardo L. Munck-Disaggregating Political Regime : Conceptual Issues in the study of democratization-working paper 28-August 1996.
http://www-bcf.usc.edu/~munck/pdf/Munck%20Kellogg%201996.pdf

262. Gerardo L.Munck -Democratic theory : After transitions From Authoritarian rule- American Political sciense Assosiation (APSA)-2011.
http://www.researchgate.net/publication/228284176_Democratic_Theory_after_Transitions_from_Authoritarian_Rule/file/5046351e05a829065f.pdf

263. Gin Ronen - New York times: Israeli diplomats assisting sisi - 19/08/2013.
http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/171072#.UjMTKsZLPBg

264. Guillermo O'donnell-polyarchies and the Rule of law in latin America- September-1998.
http://lasa.international.pitt.edu/LASA98/O'Donnell.pdf

265. Jean Blondel - types of party system- From peter mair- the west European party system (oxford university press 1990) .

http://janda.org/c24/Readings/Blondel/blondel.html

266. José Ramon Montera and Richard Guther- The literature on political parties. A critical reassessment - institut de ciencies politiques i socials -Barcelona-2003.
http://ddd.uab.cat/pub/worpap/2003/hdl_2072_1247/ICPS219.pdf

267. Julius Kiiza- The role of opposition parties in a democracy- a paper presented at the regional conference on political parties and Democratisation in East africa- 08/2005-.
http://www.kasyp.net/fileadmin/kasyp_files/Documents/reused/PP_the-role-of-opposition-parties-in-a-democracy_1_.pdf

268. Kathleen Bawn, Martin Cohen, David Karol- a theory of political parties : Groups, policy demands and Nominations in American politics, presepectives on politics / Volume 10/issue03/septembe- 2012.
http://www.bsos.umd.edu/gvpt/karol/Karol_Theory_of_Parties.pdf

269. Kenneth A.Bollen-Robert w.jack man-income inequality and democratization revisited : comment on muller.
http://www.irss.unc.edu/content/pdf/Bollen%20Jackman%20(1995%20ASR).pdf

270. Liang-chih Evans chen-development first, democracy later ? or democracy first, development later ? the controversy over devlopment and dmocracy.
http://isia.ccu.edu.tw/isiaUpload/doc/English%20CV%20(December%202012).pdf

271. linda lavender-the Muslim Brotherhood An Historical Perspective on current Events- C.F.C (Civil -Military Fusion centre) December 2012.

ttps://www.cimicweb.org/cmo/ComplexCoverage/Documents/Reports/rT001%20Muslim%20Brotherhood%20(05-Dec-12).pdf

272. Lise Rakner, Alina rocha menocal and verena Fritz - Democratisation's third wave and the challenges of democratic deepening assessing international democracy assistance and lessons learned. (August 2007).
www.odi.org.U.K/resources/docs/241.PDF

273. Matthijs Bogaards-Measures of Democratization : From Degree to type to war- 2010.
http://www.PRQ.sagepub.com/content/63/2/475

274. Michael Mcfaul, Amichai Magen and kathryn stener-weiss-Evaluating Internationl influences on democratic devlopment : working paper-institute for international studies stauford
http://iis-db.stanford.edu/res/2278/Evaluating_International_Influences_-_Transitions_-_Concept_Paper.pdf

275. Muhammad samiullah- classification of contemporary islamic movements- analytical study of western discourse.
http://poseidon01.ssrn.com/delivery.php?ID=224027017022099112067080030080109120034088085082033007113020119000022119104105022106005038115104046010035023071000098100017096121014024022061107112067025064090010087036049055088081120015001122002127006069&EXT=pdf

276. Nancy Bermeo-Myths of moderation : confrontation and conflict during democratic transitions.
http://www.jstor.org/discover/10.2307/422123?uid=3737904&uid=2&uid=4&sid=21102200149631

277. Ole Norgard-democracy, democratization and institutional Theory- December 2001.
www.demstar.DK

278. Patrick kingsley and Martin chulov – Mohamed Morsi ousted in Egypt's second revolution in two years – the guardian- Thursday 4 July 2013.
http://www.theguardian.com/world/2013/jul/03/mohamed-morsi-egypt-second-revolution

279. peter Johannessen-Beyond Modernization theory : Democracy and development in latin America-2009.
http://www.uvm.edu/polisci/johannessen-thesis-2009.PDF.

280. Richard W. krouse : the changing democratic theory of Robert Dahl - working paper vol : 14, No3 (spring 1982).

http://www.jstor.org/stable/3234535.

281. scott Mainwaring –Transition to Democracy and Democratic consolidation – theoretical and comparative issues–working paper 130–Kellogg institue (nouvember 89).

http://kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/WPS/130.pdf

282. Steven B. Wolinetz– classifying party systems Where have all the typologies gone ?– Annual meeting of the canadian Political Science Association – june – 2004.

http://www.cpsa–acsp.ca/papers–2004/Wolinetz.pdf

283. Steven B. Wolinetz– classifying party systems Where have all the typologies gone ?– Annual meeting of the canadian Political Science Association – june – 2004.

http://www.cpsa–acsp.ca/papers–2004/Wolinetz.pdf

284. the Meir Amit intelligence and terrorism information center – the structure and funding sources of the Muslim brotherhood.

http://www.terrorism–info.org.il/data/pdf/PDF_11_033_2.pdf

285. Wen cheng Wu– Duverger's Hypothesis revisited.

http://www2.scu.edu.tw/politics/journal/doc/J12/02.pdf

المحتويات

❖ فهرس الجداول.

❖ فهرس الأشكال.

❖ فهرس الموضوعات.

فهرس الجداول:

رقم الجدول:	عنوان الجدول:	الصفحة:
01	ثلاث مفاهيم للديمقراطية عند كل من داهل، أودنيل، برجيفورسكي	21-24
02	تصنيف الأنظمة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبي عام 1972 و 2005.	38
03	المسائل المهمة في مرحلة الترسيخ الديمقراطي	39
04	النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الموجة الثالثة	48
05	طبيعة الاختلاف بين التحول الديمقراطي بأزمة وبدون أزمة	63
06	أنماط التحول الديمقراطي عند "شاير" ''share''	66
07	عدد الدول والأنماط التي تمت بها عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي لغاية عام 1990	71
08	التعريفات المختلفة المقدمة من قبل الفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة لمفهوم الحزب.	79-81
09	أنماط النظم الحزبية عند كل من : دوفرجيه، داهل، بلوندال، روكان، سارتوري	100-101
10	تصنيف الأنظمة الحزبية وفق بعض خصائص علاقة الحكومة بالأحزاب السياسية وفقا لـ " lemieux".	103
11	مفهوم الحزب المهيمن عند مجموعة باحثين	113-114
12	الاختلافات الموجودة بين أحزاب النخبة وأحزاب الجماهير عند موريس دوفرجيه Maurice Duverger.	118

13	الفرق الموجود بين الحزب الديمقراطي والحزب العقلاني عند وليام ورايت William Wright.	120
14	تصنيف الأحزاب السياسية وفق مجموعة معايير محددة	123-124
15	وظائف الأحزاب السياسية في الحكومة والمعارضة	135
16	وظائف الأحزاب السياسية: كتنظيمات وخلال الانتخابات وفي الحكومة.	145
17	بعض الإختلافات الموجودة بين الديمقراطية والشورى.	177-178
18	الإسلاميون السياسيون –السنة-.	207
19	الإسلاميون السياسيون –الشيعة-.	208
20	الأحزاب السياسية المتبنية لفكر الإخوان المسلمين عبر مختلف البلدان الإسلامية.	236
21	نتائج إنتخابات مجلس الشعب المصري لعام 2011-2012.	259-260
22	النتيجة الرسمية للجولة الأولى من إنتخابات الرئاسة المصرية 2012.	269-270
23	النتيجة الرسمية للجولة الثانية من إنتخابات الرئاسة المصرية 2012.	270
24	القائلون بقدرة جماعة الإخوان المسلمين على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي:	294
25	القائلون بعدم قدرة جماعة الإخوان المسلمين على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي	295
26	القائلون بأن جماعة الإخوان المسلمين قد تكون قادرة على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي	296

فهرس الأشكال:

رقم الشكل:	عنوان الشكل:	الصفحة:
01	نسبة الديمقراطيات الجزئية مقابل الديمقراطيات الكلية والأوتوقراطيات	40
02	المجالات في دراسة الترابط بين التنمية والديمقراطية	42
03	تصنيف "لاري دايموند" و "ريشارد غونتر" للأحزاب السياسية	128-127
04	قنوات إتصال الأحزاب والمعلومات الارتجاعية العامة للأحزاب السياسية.	140
05	تصنيف الحركات الإسلامية الدينية والسياسية.	202
06	أصناف الحركات الإسلامية لدى "هرير ديكمجيان". Hrair Dek mejian	206
07	البناء التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر	227

فهرس الموضوعات:

الموضوع:	الصفحة:
الإهداء	..
شكر وعرفان	..
ملخص باللغة العربية	..
ملخص باللغة الفرنسية résumé.....	..
ملخص باللغة الإنجليزية abstract.....	..
خطة الدراسة	..
مقدمة	01
الفصل الأول: مفهوم ونظريات وأنماط عملية التحول الديمقراطي	16
تمهيد	16
المبحث الأول: مفهوم وشروط الديمقراطية	17
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية	17
المطلب الثاني: عوامل وشروط تحقيق الديمقراطية	20
المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي وأهم مراحله وعوامله	27
المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي	27
المطلب الثاني: عوامل نجاح التحول الديمقراطي	32
1- العوامل الداخلية	32
2- العوامل الدولية	34
المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي	36
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي	41
تمهيد	41
المطلب الأول: مقاربة التحديث	43
المطلب الثاني: مقاربة الإنتقال	51
المطلب الثالث: المقاربة البنيوية	57
المبحث الرابع: أنماط التحول الديمقراطي	65
المطلب الأول: أنماط التحول الديمقراطي لدى" دونالد شاير share Donald"...	65
المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي لدى "صامويل هنتنغتون Samuel Huntington"	67

1- التحول transformation	68
2- الإحلال replacement	69
3- التحول الإحلالي transplacement	70
الفصل الثاني: الإطار النظري لدراسة الأحزاب السياسية	73
تمهيد	73
المبحث الأول: مفهوم ونشأة الظاهرة الحزبية	74
المطلب الأول: مفهوم وخصائص الأحزاب السياسية	74
1- من الناحية الإيديولوجية	75
2- من الجانب التنظيمي	76
المطلب الثاني: نشأة وتطور الأحزاب السياسية	81
1- على المستوى الواقعي	81
2- تطور دراسة الأحزاب السياسية على المستوى الأكاديمي	88
المبحث الثاني: أنماط وأصناف النظم الحزبية	92
المطلب الأول: مفهوم عام حول النظام الحزبي	92
1- مفهوم النظام الحزبي	92
2- طرق تحديد النظام الحزبي	94
المطلب الثاني: معايير تصنيف النظم الحزبية لدى بعض الباحثين	95
1- تصنيف روبرت داهل Robert Dahl	96
2- تصنيف جان بلوندال Jean Blondel	96
3- تصنيف ستاين روكان Stein Rokkan	97
4- تصنيف سارتوري Sartori	98
5- تصنيف فينسنت ليميو Vincent Lemieux	101
المطلب الثالث: أنواع النظم الحزبية	103
1- النظم الحزبية التنافسية	103
أ- نظام التعددية الحزبية	104
ب- نظام الثنائية الحزبية	107
ج- نظام الحزب المهيمن	109
2- النظام الحزبي الغير تنافسي	111
المبحث الثالث: أنواع الأحزاب السياسية	117
المطلب الأول: الأنواع العامة للأحزاب السياسية لدى بعض الباحثين	117

المطلب الثاني: تصنيف "لاري دايموند" Larry Diamond و "ريشارد غونتر" Richard Gunther للأحزاب السياسية	124
المبحث الرابع: وظائف وتحديات الأحزاب السياسية	132
المطلب الأول: وظائف الأحزاب السياسية لدى مجموعة من الباحثين	132
1- لدى موريس دوفرجيه Maurice Duverger	132
2- لدى روبرت ميرتون Robert Merton	132
3- لدى بيتر ميركل Peter Merkel	133
4- لدى جورج لافو Georges lavau	133
5- لدى لاري دايموند Daimond و ريشارد غونتر Gunther	134
6- لدى أندرو هايوود Andrew Heywood	134
7- لدى دومينيك شاغنولود Dominique Chagnoullaud	136
المطلب الثاني: الوظائف الرئيسية للأحزاب السياسية	136
1- وظيفة الربط	136
2- وظيفة الإتصال	137
3- وظيفة ترسيخ الديمقراطية	137
4- المعارضة الحزبية	139
5- وظيفة التسويق السياسي	141
6- تجميع المصالح السياسية	141
7- وضع وتنفيذ السياسة العامة	142
8- توظيف وإختيار المؤهلين لشغل وظائف بالحكومة	143
9- تقديم البرامج والسياسات للحكومة	143
10- وظيفة التنسيق ومراقبة المؤسسات الحكومية	144
11- تكوين وتنظيم الرأي العام	144
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على وظائف الأحزاب السياسية	145
الفصل الثالث: الإطار الفكري والمفاهيمي في دراسة الحركة الإسلامية.....	151
تمهيد	151
المبحث الأول: الأصول الفكرية للحركة الإسلامية	152
المطلب الأول: المقاربة الإصلاحية الإسلامية	152
1- جمال الدين الأفغاني	152
2- محمد عبده	153

3- محمد رشيد رضا	156
المطلب الثاني: المقاربة الإصلاحية الحركية	158
1- حسن البنا	158
2- أبو الأعلى المودودي	161
3- سيد قطب	165
المطلب الثالث: تطور رؤية الحركة الإسلامية إزاء الديمقراطية والتعددية الحزبية..	169
1- الحركات الإسلامية وموقفها من الديمقراطية	169
أ- إتجاه القبول بفكرة الديمقراطية	170
ب- الإتجاه الرافض لفكرة الديمقراطية	175
2- الحركات الإسلامية وموقفها من الأحزاب السياسية	178
أ- الإتجاه القائل بقبول التعددية الحزبية	179
ب- الإتجاه القائل برفض التعددية الحزبية	181
المبحث الثاني: مفهوم الحركة الإسلامية وعوامل تطورها	183
المطلب الأول: مفهوم الحركة الإسلامية	183
تمهيد	183
1- مصطلح الإسلام السياسي	185
2- مصطلح الأصولية	186
3- مفهوم الحركة الإسلامية	187
4- مسألة الحركة الإسلامية والحزب السياسي الإسلامي	190
المطلب الثاني: عوامل وأسباب نشأة الحركة الإسلامية	194
المبحث الثالث : أصناف الحركات الإسلامية وأهم تحدياتها	200
المطلب الأول: أنماط الحركات الإسلامية	200
1- تصنيف عبد المنعم منيب	200
2- تصنيف ضياء رشوان	200
3- تصنيف محمد أبو السعود	202
4- تصنيف عبد الستار الراوي	203
5- تصنيف بينارد شيريل Cheryl benard	204
6- تصنيف تمارا كوفمان ويتس Tamara cofman wittes	205
7- تصنيف هربر ديكمجيان Hrair Dekmejian	205
المطلب الثاني: أهم التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية	208

الفصل الرابع: حزب الحرية والعدالة ودوره في المرحلة الإنتقالية بمصر.....	218
تمهيد	218
المبحث الأول: حركة الإخوان المسلمين الخلفية التاريخية والسياسية لحزب الحرية والعدالة	219
المطلب الأول: التطور التاريخي للإخوان المسلمين	219
المطلب الثاني: البناء التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين	226
1- اللائحة العامة للإخوان المسلمين	228
2- التنظيم الخاص للإخوان المسلمين	231
3- التنظيم الدولي للإخوان المسلمين	234
4- الهيئات الإدارية للإخوان المسلمين	237
المطلب الثالث: تطور المشاركة السياسية لدى الإخوان المسلمين	240
المبحث الثاني: حزب الحرية والعدالة والمرحلة الإنتقالية في مصر	248
المطلب الأول: نشأة الحزب وأهم مبادئه وأهدافه	248
1- الإخوان المسلمين وقضية تأسيس حزب سياسي	248
2- تأسيس حزب الحرية والعدالة وأهم مبادئه وأهدافه	251
المطلب الثاني: مشاركة الحزب في إنتخابات مجلسي الشعب والشورى المصريين لسنة 2011-2012	256
المطلب الثالث: مشاركة حزب الحرية والعدالة في الإنتخابات الرئاسية المصرية لعام 2012	265
المبحث الثالث: تحديات ومستقبل حزب الحرية والعدالة	272
المطلب الأول: التحديات الداخلية التي تواجه حزب الحرية والعدالة	272
1- تحدي المؤسسة العسكرية المصرية	272
2- تحدي المعارضة المصرية	274
3- تحدي الأقلية القبطية	279
المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه حزب الحرية والعدالة	284
1- التحدي الإسرائيلي	284
2- تحدي الولايات المتحدة الأمريكية	286
المطلب الثالث: مستقبل حزب الحرية والعدالة في إنجاح مسار التحول الديمقراطي بمصر	293
1- سيناريو إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي	296

2- سيناريو إنجاز تحول ديمقراطي وسيط	297
3- سيناريو الفشل في تحقيق الإنتقال الديمقراطي	299
الخاتمة	302
قائمة المراجع	308
فهرس الجداول	333
فهرس الأشكال	335
فهرس الموضوعات	336